

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ل.م.د الطور الثالث في العلوم الاقتصادية  
تخصص: اقتصاد كمي  
بعنوان:

التحرير المالي وأثره على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية  
تحليلية مقارنة بين بعض دول البحر المتوسط خلال الفترة 1980-2020

تحت اشراف:

أ.د. عدالة العجال

اعداد الطالبة:

زقان أسماء

أعضاء لجنة المناقشة المقترحة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الاصلية	بصفته
أ.د. بلقاسم أمحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	رئيسا
أ.د. عدالة العجال	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	مشرفا
أ.د. بولعباس مختار	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	ممتحنا
أ.د. ستي حميد	أستاذ التعليم العالي	جامعة تيارت	ممتحنا
أ.د. رمضان محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	ممتحنا
أ.د. بوزيان العجال	أستاذ التعليم العالي	جامعة مستغانم	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

# الإهداء

أحمد الله عز وجل على منّهِ ومعونته لإتمام هذه الأوطروحة.

إلى الذي وهبني كل ما يملك حتى أحقق له آماله،

إلى من كان يدفعني قدما نحو الأمام لنيل المبتغى، إلى الإنسان الذي إمتلك الإنسانية بكل قوة،  
إلى الذي سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في  
الحياة،

أبي الغالي على قلبي أطال الله في عمري؛

إلى التي وهبت فلذة كبدها كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعتني  
حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد، وكانت دعواتها لي بالتوفيق، تتبععتني خطوة خطوة في  
عملي، إلى من ارتحلت كلما تذكرت إبتسامتها في وجهي نبع الحنان أمي أعز ملاك على  
القلب والعين جزاها الله عنى خير الجزاء في الدارين؛

إليهما أهدي هذا العمل المتواضع لكي أذلل على قلبهما شيئا من السعادة إلى إخوتي

وأختي الذين تقاسموا معي عبء الحياة؛

كما أهدي ثمرة جهدي إلى كل أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وقسم العلوم المالية؛ وإلى كل من  
يؤمن بأن بذور نجاح التغيير هي في ذواتنا وفي أنفسنا قبل أن تكون في أشياء أخرى...  
إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

قال الله تعالى: " إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم..."

الآية 11 من سورة الرعد

الطالبة: زهران أسماء

# كلمة شكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

" من لم يشكر الناس لم يشكر الله "

صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، تعظيمًا لشأنه، ونشهد أن سيدنا ونبينا محمدًا عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه وسلم.

وبعد شكر الله سبحانه وتعالى على توفيقه لإتمام هذا البحث المتواضع، أتقدم بجزيل الشكر إلى الوالدين العزيزين اللذين أمانوني وشجعاني على الاستمرار في مسيرة العلم والنجاح، وإكمال الدراسة الجامعية والبحث؛

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى من شرفني بإشرافه على أطروحة بحثي، الأستاذ الدكتور "عدالة العجال"، الذي لن تكفي حروفه هذه الأطروحة لإبفائه حقه، بصبره الكبير على، ولتوجيهاته العلمية التي لا تُقدَّر بثمن، والتي ساهمت بشكل كبير في إتمام واستكمال هذا العمل؛ وأتوجه بالشكر إلى جميع أساتذة قسم العلوم الاقتصادية وقسم العلوم المالية والمحاسبة، وأسرة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير والقائمين عليها. كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إنجاز وإتمام هذا العمل.

" رَبِّ أَوْزِنْنِي أَنْ أَشْكُرَ بِعَمَلِكَ الْبَرِّ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيْ وَأَنْ أَعْمَلَ عَالِمًا تَرْضَاهُ وَأَخِطُبِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ "

سورة النمل، الآية 19

الطالبة: زهرا أسماء

## ملخص الدراسة:

### 1. الملخص:

يهدف استكشاف أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي، وتحديد طبيعة العلاقة التي تجمع هاتين الظاهرتين مع تسليط الضوء على التجربة الجزائرية ومقارنتها بتجارب الدول التي تشاركها الحوض المتوسط خلال فترة ليست بوجيزة تضم أهم ما جاء في هذا الميدان من محاولات إصلاحية وتشريعات قانونية ومعاهدات دولية، حُددت بأربعة عقود من 1980 إلى 2020. وبالاعتماد على أساليب الوصف، التحليل والأساليب الكمية. خلصنا إلى وجود علاقة متداخلة تجمع كل من التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الأدبيات والنظريات الاقتصادية، فلتحرير المالي أثر ثنائي الاتجاه على النمو الاقتصادي، قد يؤدي إلى الازدهار وتحقيق الاستدامة الاقتصادية كما يمكن أن يخلق أوضاعا اقتصادية لا يحمد عقباها. أما فيما يخص تجارب العينة، فخلصنا بعد تحليل الأوضاع الاقتصادية والمالية قبيل، أثناء وبعد تبني نهج التحرير المالي، إلى أنه وبالنسبة للجزائر لم يكن التحرير المالي هدفاً في المقام الأول بل كان مجرد معبر اضطرت إليه للتخلص من شبح المديونية من جهة وتجاوز الأزمة النفطية لسنة 1986 من جهة أخرى بالإضافة إلى المشاكل الاجتماعية التي كانت تعاني منها في تلك الفترة، أما بالنسبة للجانب القياسي فقد تأكدنا من وجود علاقة وأثر على المديين القصير والطويل وحسب تحليلاتنا للنتائج المتحصل عليها، فإنه يجدر بالجزائر أخذ هذا النهج على محمل الجد، وتبنيه بحذر لأنه قد يخلصها من التبعية النفطية مستقبلا.

**الكلمات المفتاحية:** التحرير المالي، النمو الاقتصادي، الاقتصاد الجزائري، منطقة البحر المتوسط، التحليل القياسي.

**تصنيفات جيل:** O11, E44, E63, C22, O57

### 2. Abstract:

This study aims to explore the impact of financial liberalization on economic growth, and to delineate the nature of the relationship between these two phenomena, focusing on the Algerian experience and comparing it with other Mediterranean countries over a comprehensive period from 1980 to 2020. Drawing on descriptive, analytical, and quantitative methods, the study reviews pivotal reform attempts, legislative enactments, and international treaties during these four decades. Our findings underscore a complex relationship between financial liberalization and economic growth in economic literature and theories. Financial liberalization exhibits a dual-directional impact on economic growth,

potentially fostering prosperity and sustainable economic development, while also potentially creating adverse economic conditions. Regarding the sample experiences, our analysis of economic and financial conditions before, during, and after the adoption of financial liberalization concludes that, for Algeria, financial liberalization was not primarily an objective but a necessary pathway to address debt burdens, overcome the 1986 oil crisis, and tackle social issues prevalent during that period. From a quantitative standpoint, our analysis confirms significant short- and long-term effects, prompting Algeria to cautiously adopt this approach to potentially mitigate future oil dependence.

**Keywords:** Financial liberalization, Economic growth, Algerian economy, Mediterranean region, Statistical analysis.

**JEL Classification :** O11, E44, E63, C22, O57.

### **3. Résumé :**

Au but d'explorer l'impact de la libéralisation financière sur la croissance économique, ainsi qu'à déterminer la nature de la relation entre ces deux phénomènes, en se concentrant sur l'expérience algérienne et en la comparant avec celle d'autres pays méditerranéens sur une période allant de 1980 à 2020. En utilisant des méthodes descriptives, analytiques et quantitatives, l'étude passe en revue les tentatives de réforme cruciales, les législations adoptées et les traités internationaux durant ces quatre décennies. Nos résultats mettent en lumière une relation complexe entre la libéralisation financière et la croissance économique dans la littérature économique et les théories. La libéralisation financière a un impact bidirectionnel sur la croissance économique, favorisant potentiellement la prospérité et le développement économique durable, tout en pouvant également créer des conditions économiques défavorables. En ce qui concerne les expériences de l'échantillon, notre analyse des conditions économiques et financières avant, pendant et après l'adoption de la libéralisation financière conclut que, pour l'Algérie, la libéralisation financière n'était pas principalement un objectif mais une voie nécessaire pour faire face aux charges de la dette, surmonter la crise pétrolière de 1986 et résoudre les problèmes sociaux prévalant à cette

époque. D'un point de vue quantitatif, notre analyse confirme des effets significatifs à court et à long terme, incitant l'Algérie à adopter cette approche avec prudence afin de potentiellement atténuer sa dépendance future au pétrole.

**Mots-clés** : Libéralisation financière, Croissance économique, Économie Algérienne, La zone méditerranée, Analyse statistique.

**Classification JEL** : O11, E44, E63, C22, O57.

# فهرس المحتويات

- I - .....الاهداء
- II - .....كلمة شكر
- III - .....ملخص الدراسة:
- VI - .....فهرس المحتويات
- X - .....قائمة الجداول
- XII - .....قائمة الأشكال
- 01 - .....الفصل الأول : مقدمة عامة
- 010 - .....الفصل الثاني : مراجعة الأدبيات النظرية
- 11 - .....مقدمة الفصل:
- 12 - .....المبحث الأول: أدبيات التحرير المالي.
- 12 - .....المطلب الأول : ظروف نشأة نظرية التحرير المالي
- 21 - .....المطلب الثاني: التحرير المالي وفق تحليل ماكينون وتحليل شاو.
- 29 - .....المبحث الثاني: أدبيات النمو الاقتصادي.
- 29 - .....المطلب الأول : مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي:
- 40 - .....المطلب الثاني : نماذج النمو الخارجي
- 44 - .....المطلب الثاني : نماذج النمو الداخلي
- 48 - .....المبحث الثالث: قنوات التأثير بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي.
- 48 - .....المطلب الأول : مقارنة نظرية لكيفية تأثير النظام المالي على النمو الاقتصادي
- 50 - .....المطلب الثاني : قنوات تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي
- 55 - .....خاتمة الفصل:
- 54 - .....الفصل الثالث : مراجعة الدراسات السابقة.
- 57 - .....مقدمة الفصل:

- 58 - .....المبحث الأول: الدراسات السابقة حول أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.
- 58 - .....المطلب الأول : الدراسات ذات الأثر الإيجابي.
- 67 - .....المطلب الثاني : الدراسات ذات الأثر السلبي.
- 71 - .....المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول النماذج القياسية المعتمدة.
- 71 - .....المطلب الأول : المقالات الأصلية حول نموذج الفجوات الزمنية المبطنة.
- 74 - .....المطلب الثاني : المقالات الأصلية حول بيانات البائل الديناميكية وغير المتجانسة.
- 79 - .....خاتمة الفصل:
- 80 - .....الفصل الرابع :مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.
- 81 - .....مقدمة الفصل:
- 82 - .....المبحث الأول :تقديم عينة الدراسة.
- 82 - .....المبحث الثاني: تحليل الواقع الاقتصادي والمالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020.
- 82 - .....المطلب الأول : الواقع الاقتصادي والمالي في الجزائر ودوافع الإصلاح.
- 87 - .....المطلب الثاني: الإصلاحات المالية والاقتصادية وبوادر التحرير.
- 98 - .....المطلب الثالث: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية خلال فترة الدراسة.
- المبحث الثالث : تحليل الواقع الاقتصادي والمالي لبعض دول شمال البحر المتوسط خلال الفترة  
1980-2020 ..... - 103 -
- 103 - .....المطلب الأول : التطور التاريخي لتكتل الإتحاد الأوروبي، أبرز مظاهر العولمة المالية.
- 110 - .....مقارنة بين أهداف الجماعة الأوروبية للفحم والصلب والجماعة الأوروبية الاقتصادية:
- 113 - .....المطلب الثاني : الأوضاع الاقتصادية والمالية ودوافع الإصلاح والتحرير:
- 118 - .....المطلب الثالث : تحليل المؤشرات المالية والاقتصادية لدول شمال البحر المتوسط:
- المبحث الثالث: تحليل الواقع الاقتصادي والمالي لبعض دول شرق وجنوب البحر المتوسط خلال  
الفترة 1980-2020 ..... - 122 -
- 123 - .....المطلب الأول : الواقع الاقتصادي والمالي في ظل التحرير المالي:
- 129 - .....المطلب الثاني : إجراءات التحرير المالي في ظل الإصلاحات الاقتصادية:
- المطلب الثالث : تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية، المالية والنقدية خلال الفترة 1980-  
2020: ..... - 136 -
- 143 - .....خاتمة الفصل:
- 142 - .....الفصل الخامس : الطرق، الأدوات ومنهجية القياس.

- 145 - مقدمة الفصل:
- 146 - المبحث الأول: مصادر تجميع البيانات:
- 146 - المبحث الثاني: التعريف بمتغيرات الدراسة:
- 146 - المطلب الأول: التعريف بالمتغير التابع:
- 147 - المطلب الثاني: التعريف بالمتغيرات المستقلة:
- 148 - المطلب الثالث: التعريف بالمتغير المساعد:
- 149 - المبحث الثالث: النماذج القياسية المعتمدة في الدراسة:
- 149 - المطلب الأول: علاقة النماذج المعتمدة بالإشكالية المعالجة:
- 150 - المطلب الثاني: أهمية النماذج المعتمدة في تفسير الظاهرة المدروسة:
- 155 - خاتمة الفصل:
- 156 - الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.
- 157 - مقدمة الفصل:
- 158 - المبحث الأول: تحليل بيانات المتغيرات قيد الدراسة:
- 158 - المطلب الأول: التحليل الاحصائي الوصفي:
- 160 - المطلب الثاني: التحليل البياني للسلاسل الزمنية:
- 161 - المبحث الثاني: تصنيف الدول قيد الدراسة:
- 161 - المطلب الأول: طريقة التحليل العاملي إلى مركبات أساسية:
- 170 - المطلب الثاني: التحليل العنقودي:
- 175 - المبحث الثالث: الاختبارات القبلية لنماذج بيانات البانل:
- 175 - المطلب أول: دراسة التجانس حسب اختبار HSIAO:
- 178 - المطلب الثاني: دراسة استقلالية المقاطع العرضية:
- 180 - المطلب الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:
- 181 - المطلب الرابع: اختبار التكامل المشترك ودراسة العلاقة على المدى الطويل:
- 182 - المبحث الرابع: تقدير بيانات دول العينة وفق نماذج بيانات البانل:
- 182 - المطلب الأول: تقديم نماذج البانل:
- 189 - المطلب الثاني: تقدير بيانات البانل وفق ثلاثة نماذج:
- 193 - المطلب الثالث: المفاضلة بين النماذج المقدره:
- 194 - المطلب الرابع: التقدير العلاقة على المدى الطويل بالنموذج المفضل:
- 195 - المطلب الخامس: اختبار التكامل المشترك لكل فرد:

- 197 - .....المبحث الخامس : تقدير بيانات دولة الجزائر :
- 197 - .....المطلب الأول : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية :
- 201 - .....المطلب الثاني : تحليل مصفوفة الارتباط بين المتغيرات :
- 201 - .....المطلب الثاني : تحديد فترات الابطاء :
- 202 - .....المطلب الثالث : اختبار التكامل المشترك :
- 203 - .....المطلب الرابع : اختبار السببية :
- 204 - .....المطلب الخامس : مرحلة تصحيح الخطأ :
- 207 - .....المطلب السادس : الاختبارات التشخيصية :
- 210 - .....خاتمة الفصل :
- 211 - .....الفصل السابع : الخاتمة العامة .....
- 219 - .....قائمة المراجع .....

## قائمة الجداول

الصفحات	عناوين الجداول	الرقم
12	خصائص المنظمات الدولية المنشأة بمقتضى إتفاقية برتون.	(01-02)
20	أسس العولمة المالية.	(02-02)
22	إجراءات التحرير المالي.	(03-02)
27	التقارب والاختلاف بين مفهوم ماكينون وشاو في تفسير التحرير المالي.	(04-02)
30	أنواع النمو الاقتصادي وخصائصها	(05-02)
40	الفرق بين التصورات الثلاث لنماذج معدل النمو حسب هارود-دومار.	(06-02)
42	مقارنة بين أسس نموذجي هارود-دومار وصولو.	(07-02)
45	مقارنة بين نموذجي لوكاس الأول والثاني.	(08-02)
84	معدلات سعر إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1990-1963.	(01-04)
92	توزيع مهام البنك المركزي والبنوك التجارية وفق القانون رقم 86.	(02-04)
95	مضمون الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية.	(03-04)
96	أهم التعديلات التي أُجريت على قانون النقد والقرض منذ مطلع الألفينات.	(04-04)
109	مقارنة بين أهداف الجماعة الأوروبية للفحم والصلب والجماعة الأوروبية الاقتصادية.	(05-04)
161	مصفوفة الارتباط و المعنوية الإحصائية (أحادية الاتجاه) لمتغيرات الدراسة.	(01-06)
162	جدول يوضح نتائج اختبار KMO لكفاية حجم العينة و اختبار BARTLETT.	(02-06)
164	المصفوفة غير الصورية.	(03-06)
165	جدول يبين جودة تمثيل المتغيرات.	(04-06)
167	القيم الذاتية و نسب التشتت حول المحاور العاملة.	(05-06)
169	ترتيب المتغيرات حسب درجة الارتباط.	(06-06)
171	مصفوفة التقارب.	(07-06)
172	المخطط التجميعي.	(08-06)
177	نتائج اختبار التجانس Hsiao (1986).	(09-06)
179	نتائج اختبارات استقلالية المقاطع العرضية.	(10-06)
179	نتائج اختبار CS-IPS واختبار CADF لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية.	(11-06)
189	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات قيد الدراسة.	(12-06)

194	نتائج تقدير العلاقة على المدى الطويل.	(13-06)
196	نتائج اختبار التكامل المشترك لكل فرد بعد تصحيح الخطأ.	(14-06)
199	اختبارات السكون حسب ديكي فالر (ADF) و فيليب بيرون (PP).	(15-06)
200	دالة الارتباط الذاتي (AC) للمتغيرات محل الدراسة.	(16-06)
201	درجة سكون المتغيرات محل الدراسة.	(17-06)
202	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات قيد الدراسة.	(18-06)
202	فترات الإبطاء حسب اختبار (SC) للمتغيرات محل الدراسة.	(19-06)
203	نتائج اختبار الحدود بين النمو الاقتصادي الحقيقي و متغيرات الدراسة.	(20-06)
204	نتائج اختبار السببية بين متغيرات نموذج الدراسة.	(21-06)
206	نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل.	(22-06)
207	نتائج العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة على المدى الطويل.	(23-06)

## قائمة الأشكال

الصفحات	عنوان الأشكال	الرقم
8	تقسيمات الدراسة حسب عدد الفصول.	(01-02)
14	أسباب ومظاهر فشل نظام بريتون وودز.	(02-02)
16	إجراءات إنشاء التكتلات الاقتصادية.	(03-02)
19	مخطط توضيحي لمراحل تطور العولمة.	(04-02)
23	مقومات نجاح تطبيق نظرية التحرير المالي.	(05-02)
25	العلاقة التكاملية للنقود ورأس المال حسب ماكينون.	(06-02)
37	رسم تخطيطي توضيحي لمعايير تصنيف محددات النمو الاقتصادي.	(07-02)
38	نظريات النمو الاقتصادي حسب رواد المدرسة الكلاسيكية.	(08-02)
40	يوضح نظرية شومبتير والكينز حول النمو الاقتصادي	(09-02)
49	المقاربة النظرية لكيفية تأثير النظام المالي على النمو الاقتصادي	(10-02)
51	قنوات انتقال أثر التحرير المالي إلى النمو الاقتصادي	(11-02)
84	أدوات تسيير الجهاز المصرفي الجزائري.	(01-04)
90	هيكلية النظام المصرفي خلال الفترة 1977-1985.	(02-04)
93	مراحل الإصلاح الاقتصادي والمالي قبل الانتقال الرسمي إلى اقتصاد السوق.	(03-04)
97	إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020.	(04-04)
98	المعروض النقدي بمعناه الواسع في الجزائر خلال الفترة 1980-2020.	(05-04)
99	سعر صرف الدينار الجزائري الحقيقي الفعلي خلال الفترة 1980-2020.	(06-04)
100	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل في الجزائر خلال الفترة 1980-2020.	(07-04)
104	التطور الزمني للاتحاد الأوروبي.	(08-04)
119	معدل تطور الناتج المحلي الإجمالي (بمعدل سنوي) لدول شمال البحر المتوسط قيد الدراسة	(09-04)
120	تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل لبعض دول شمال البحر المتوسط	(10-04)
121	تطور سعر الصرف الحقيقي الفعلي لدول شمال البحر المتوسط قيد الدراسة.	(11-04)
125	تسلسل الزمني لمراحل سياسة التحرير المالي في تونس.	(12-04)
136	تطور نمو إجمالي الناتج المحلي في تونس، تركيا ومصر خلال الفترة 1980-2020.	(13-04)
137	تطور نمو المعروض النقدي في تونس، تركيا ومصر خلال الفترة 1980-2020.	(14-04)
139	تطور سعر الصرف الفعلي في تونس، تركيا ومصر خلال الفترة 1980-2020.	(15-04)

140	تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة في تونس، تركيا ومصر خلال الفترة 1980-2020.	(16-04)
157	مؤشرات الإحصائية الوصفية للمتغيرات قيد الدراسة.	(01-06)
159	التمثيل البياني للمتغيرات قيد الدراسة حسب الدول خلال الفترة 1980-2020	(02-06)
168	تمثيل القيم الذاتية.	(03-06)
170	نتائج التحليل العنقودي ذو الطريقتين.	(04-06)
173	شجرة التصنيف	(05-06)
181	نتائج اختبار التكامل المشترك KAO.	(06-06)
189	نتائج التقدير بطريقة مجموعة المتوسطات MG.	(07-06)
190	نتائج التقدير بطريقة الانحدار التجميعي POOLED.	(08-06)
191	نتائج التقدير بطريقة مجموعة المتوسطات المجمعة PMG.	(09-06)
192	نتائج اختبار للمفاضلة بين نمودي MG و POOLED.	(10-06)
193	نتائج اختبار للمفاضلة بين نمودي MG و PMG.	(11-06)
202	فترات الإبطاء حسب اختبار (AIC) للمتغيرات محل الدراسة.	(12-06)
208	نتائج اختبار توزيعية البواقي كتشويش أبيض.	(13-06)
209	نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء.	(14-06)
209	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي.	(15-06)
210	تمثيل بيانات القيم المقدرة و و القيم النظرية للنموذج.	(16-06)

## الفصل الأول: مقدمة عامة

## الفصل الأول: مقدمة عامة

شهدت الساحة الاقتصادية العالمية منذ منتصف القرن الماضي تغيرات جذرية؛ حين اتجهت الدول في رحلة الإصلاحات الهيكلية الهادفة نحو الازدهار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية مارة بأهم محطة عرفتها تلك الفترة والتي برزت كاستراتيجية رئيسية لتعزيز المرونة والتكامل في الاقتصاد الوطني وفتح الأبواب أمام التفاعلات الدولية، والتي ركزت بشكل خاص على تعزيز فعالية النظام المالي وتعظيم كفاءته؛ فإن نجاح أي نظام اقتصادي مقرون بنجاح نظامه المالي والمصرفي، الذي تبرز فعاليته في قدرته على تعبئة الادخار وتراكم رأس المال، وضمن أفضل الطرق في تخصيص الموارد.

لم يكن النهج المالي السائد آنذاك والقائم على السياسات الحمائية والتدخل المفرط للسلطة العامة في تسيير الموارد المالية وتعاضم دور الخزينة العمومية وحلها محل البنوك التجارية في توزيع القروض حسب المشاريع التنموية التي تقرها السلطة التنفيذية، قادراً على أداء واجباته في رفع كفاءة النظام المالي. بل كان السبب الرئيسي في ظهور نهج مخالف له، قادر على تعبئة الادخار وتمويل المشاريع، خاضع لقوى السوق، لا يؤمن بالتدخل الحكومي في تسيير النظام المالي ويقر باستقلالية السلطة النقدية عن السلطة العامة. نهج ذو فكر تحريري عرف تحت مسمى: "نهج التحرير المالي".

في دراسة العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي، يبرز النقاش حول كيفية تأثير سياسات التحرير المالي على ديناميكيات النمو الاقتصادي. باعتباره موضوعاً حيويًا ومركزيًا في أدبيات التحليل الاقتصادي، الذي غالباً ما يتم تناوله بشكل شامل وعميق نظراً لمساهمته في تطوير السياسات الاقتصادية، فهو يعكس أساس النظرية الاقتصادية الكلاسيكية أو الحديثة. وعلى هذا الأساس اتجه الاقتصاديان رونالد ماكينون وإدوارد شاو إلى تفسير طبيعة العلاقة التي قد تجمعهما فقد أكدوا أن للتحرير المالي دوراً مهماً في تحسين إدارة الموارد المالية وتعزيز الثقة في السوق، مما يسهم في تعزيز الاستثمارات الإنتاجية ودفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام.

بالرغم من التحليل النظري الذي جاء به كل من رونالد ماكينون في كتابه "النقود ورأس المال في التنمية الاقتصادية" سنة 1970<sup>1</sup>، وإدوارد شاو في كتابه "العمق المالي في التنمية الاقتصادية" سنة 1973<sup>2</sup>، والذي أبرز دور هذه النظرية المقترحة في تعزيز تراكم رأس المال وتشجيع الاستثمار وبالتالي تحقيق معدلات نمو موجبة. بالإضافة إلى شهادات بعض الباحثين الاقتصاديين الذين قاموا بتوسيع أبحاثهم حول هذا

<sup>1</sup>McKinnon, Ronald I. Money and Capital in Economic Development. Washington, DC: Brookings Institution Press, (1970): 184.

<sup>2</sup> Shaw, Edward S. Financial Deepening in Economic Development. New York: Oxford University Press, 1973. <https://doi.org/10.2307/2978421>.

## الفصل الأول: مقدمة عامة

الموضوع كدراسة كابور (1976)<sup>1</sup> التي أكدت أن تحرير الأسواق المالية يساهم في زيادة الكفاءة الاقتصادية من خلال تحسين توزيع رأس المال. وكذا دراسة فراي (1980)<sup>2</sup> التي أظهرت أن تحرير القطاع المالي يؤدي إلى زيادة المدخرات المحلية وتعزيز النمو الاقتصادي عبر تحسين قنوات التمويل والاستثمار. كما أكدت دراسة روبيني وصالا مارتين (1992)<sup>3</sup> أن التحرير المالي يساهم في تقليل التشوهات في الأسواق المالية، مما يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي بشكل عام. وغيرها من الدراسات التي قدمت دعماً قوياً للنظرية التي اقترحها ماكينون وشاو، مشيرة إلى أن التحرير المالي يمكن أن يكون محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي المستدام. إلا أنه قد ظهر تيار معاكس يندد بنظرية التحرير المالي ويحملها مسؤولية الأزمات المالية والمشاكل المصرفية التي عرفتها بعض الدول النامية، ومن أشهر رواد هذا التيار نجد بعض الباحثين من أمثال بروكيت ودوت (1991)<sup>4</sup>، ستيجليتز وويس (1981)<sup>5</sup> وفيجنبرغن (1983)<sup>6</sup>، الذين أشاروا إلى أن التحرير المالي قد لا يؤدي بالضرورة إلى تعزيز النمو الاقتصادي بشكل مستدام، حيث يمكن أن يعتمد النمو على عوامل أخرى مثل الاستثمار في مختلف القطاعات بدلاً من التحسينات الداخلية العامة مثلاً. واتجه آخرون إلى أنه قد يخلق في بعض الحالات بيئة ذات أوضاع اقتصادية متدهورة، إذا لم تتم إدارته بشكل فعال ومتزن.

إن أكثر ما يغل بالالاستقرار الاقتصادي هو ارتباط هذا الأخير بعوامل خارجية في تحديده. الجزائر كأغلب الدول النامية تمثل أكبر تجسيد لهذا المبدأ، فهي تعتمد في صادراتها على المحروقات التي تتحدد وفق معايير خارجية عن إرادتها مما يجعلها عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية. وهذا ما حدث بالضبط خلال فترة الثمانينات الماضية حينما وجدت نفسها ملزمة بالمديونية الخارجية التي عجزت عن تسديدها، واضطرت إلى تغيير توجهها الاقتصادي كلياً، خضوعاً لأوامر المؤسسات الدولية مقابل حزمة قروض ذات معدلات فائدة مرتفعة، وفي سياق هذه الإصلاحات وتوجه الجزائر إلى إقتصاد السوق قامت بتطبيق نظرية

<sup>1</sup> Kapur, Basant K. "Alternative Stabilization Policies for Less-Developed Economies." *Journal of Political Economy* 84, no. 4 (1976): 777-95. <http://www.jstor.org/stable/1831332>.

<sup>2</sup> Fry, Maxwell J. "Saving, Investment, Growth and the Cost of Financial Repression." *World Development* 8, no. 4 (1980): 317-327. [https://doi.org/10.1016/0305-750X\(80\)90030-3](https://doi.org/10.1016/0305-750X(80)90030-3).

<sup>3</sup> Roubini, Nouriel, and Xavier Sala-i-Martin. "Financial Repression and Economic Growth." *Journal of Development Economics* 39, no. 1 (1992): 5-30. [https://doi.org/10.1016/0304-3878\(92\)90055-E](https://doi.org/10.1016/0304-3878(92)90055-E).

<sup>4</sup> Burkett, Paul, and Amitava Krishna Dutt. "Interest Rate Policy, Effective Demand, and Growth in LDCs." *International Review of Applied Economics* 5, no. 2 (1991): 127-153. <https://doi.org/10.1080/758533094>.

<sup>5</sup> Stiglitz, Joseph E. "Capital Market Liberalization, Economic Growth, and Instability." *World Development* 28, no. 6 (2000): 1075-1086. [https://doi.org/10.1016/S0305-750X\(00\)00006-1](https://doi.org/10.1016/S0305-750X(00)00006-1).

<sup>6</sup> Wijnbergen, Van. "Interest Rate Management in LDC's." *Journal of Monetary Economics* 12, no. 3 (September 1983): 433-452. [https://doi.org/10.1016/0304-3932\(83\)90063-6](https://doi.org/10.1016/0304-3932(83)90063-6).

## الفصل الأول: مقدمة عامة

التحرير المالي القائمة على إزالة قيود القطاع المالي والمصرفي وتسهيل حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج وفق مجموعة من الإجراءات التي تحمي بها البلد اقتصادها المحلي وتقويه لمواكبة المنافسة الخارجية ومواجهة صدماتها.

الجزائر كجزء من موقعها الجغرافي، تؤثر وتتأثر من عدة نواحي بمحيطها الخارجي بدافع العوامل العرقية، الثقافية، الاقتصادية، الاجتماعية والتاريخية المشتركة، والتي تعكس طبيعة العلاقات الاقتصادية والمالية التي تجمعها بمنطقة البحر المتوسط. حيث تضم هذه الأخيرة سلسلة من الدول ذات الاقتصادات المتقاربة والمختلفة من حيث التركيب، سياسة وإيديولوجية التسيير، لكل واحدة منها تجربة خاصة في تطبيق نظرية التحرير المالي. فباختلاف الأساليب تختلف النتائج. فمنها من عرفت أثراً إيجابياً حفز استقرار اقتصادها ومنها من لم يحالفها الحظ لذلك، وهذا راجع لعدة عوامل تمس كل من القطاع المالي لهذه الدول وقطاعها الحقيقي.

إن التدابير الاقتصادية والإصلاحات المالية التي شهدتها الجزائر في إطار تبني نهج التحرير المالي، والهادفة إلى إحداث استدامة في منظومة الاستقرار الاقتصادي الكلي بعد سلسلة الأزمات التي عرفت الجزائر قبيلها، تتطلب بعد مرور ثلاثة عقود من الزمن على انطلاقتها، الإخضاع للتقييم لتحديد مواطن النجاح أو الفشل التي نجمت عنها، وذلك يستدعي تحليلاً شاملاً للواقع الاقتصادي لفهم أعمق للدوافع المؤدية إلى تبني هذا النهج، ومقارنة تجربتها مع بعض دول البحر المتوسط السبّاقة في ذلك. وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية كمنطلق للبحث:

كيف تؤثر سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة (1980-2020) مقارنة ببعض دول البحر المتوسط؟

في ظل التباين الكبير من حيث تكوين اقتصاد دول حوض البحر الأبيض المتوسط قيد الدراسة، وكذا من حيث أساسيات تبنيها لنهج التحرير المالي، يبرز لنا التساؤل التالي:

- ما هي العوامل المشتركة التي ساهمت في نجاح أو فشل هذه الإصلاحات المالية؟
- كيف يمكن تقييم تأثيرات هذه السياسات عبر مختلف الدول المتوسطية؟
- ما مدى نجاح هذه السياسات في تحقيق التحول الاقتصادي وتعزيز الاستقرار المالي في الجزائر؟

## الفصل الأول: مقدمة عامة

في ضوء الإشكالية التي تتمحور حول كيفية تأثير سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي الجزائري مقارنة ببعض دول البحر المتوسط، والتساؤل المنبثق عنها. تبرز الفرضيات التالية إطار عمل لدراسة هذه الإشكالية:

- قد يظهر تأثير التحرير المالي بشكل أكثر وضوحًا في الدول التي تبنت سياسات إصلاحية متكاملة وفعّالة؛
- قد تعكس الاختلافات في البيئة الاقتصادية، السياسية والتشريعية بين الجزائر ودول العينة، فروقات ملموسة على طبيعة العلاقة بين التحرير المالي ونموها الاقتصادي؛
- قد تؤدي مساهمة نهج التحرير المالي في تحسين تخصيص الموارد وزيادة الاستثمارات، إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

في محاولة لتفعيل النقاش حول التحرير المالي وتحليله بشكل شامل، تسلط هذه الدراسة الضوء على أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في منطقة البحر المتوسط كخطوة أساسية لفهم تفاعلات هذه السياسة في سياق الواقع الجزائري من جهة وواقع دول المقارنة من جهة أخرى. فتميزت هذه الدراسة بشكل خاص من حيث ثلاثة أبعاد رئيسية:

1. **بعدها الجغرافي:** وذلك من خلال اتجاهها إلى قياس هذا الأثر في مجموعة تشمل دولاً تدخل ضمن حيز جغرافي متناقض من حيث اشتراكه في العلاقات والتعاملات الاقتصادية ومالية، واختلافه من حيث المبادئ، السياسات ومكوناته الاقتصادية؛
2. **البعد الزمني:** إن توسيع الحيز الزمني إلى الثمانينات يمكننا من فهم أسس وأسباب تطبيق سياسة التحرير المالي بشكل أكبر، حيث تتجسد أهمية هذه الفترة في كونها محورا فاصلا في إرساء أسس التحرير المالي في اقتصاد كل الدول قيد الدراسة؛
3. **بعد القياس والتحليل:** إن العينة قيد الدراسة إضافة إلى نوع الفترة المختارة تشكل تحد كبير في إمكانية إجراء دراسة تحليلية وقياسية مقارنة، وهذا التحدي راجع إلى غياب التجانس بين دول العينة وديناميكية مؤشراتهما من جهة واختلاف أسس تطبيق التحرير المالي من حيث النظرية ومن حيث ظروفها المالية والاقتصادية من جهة أخرى.

كما تعتبر هذه الدراسة محاولة نوعية لإثراء الأدب الاقتصادي الحالي، حيث تناقش بشكل متكامل مكونات التحرير المالي وتوضح ارتباطها الوثيق بمختلف المتغيرات الاقتصادية. من خلال تعزيز الفهم

## الفصل الأول: مقدمة عامة

الشامل حول سياسات التحرير المالي، سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، وكذا تحليل فعالية الإصلاحات المالية المتخذة من قبل دول العينة. وذلك بهدف:

- التعريف بنظرية التحرير المالي، من خلال توضيح مظاهر نشأتها والتوغل في التطورات الاقتصادية لمعرفة أسباب ظهورها وفهم أسسها ومبادئها للتأكد من مناسبتها لخصائص الاقتصاد الجزائري أو عدمها؛
  - فحص طبيعة العلاقة التي تربط التحرير المالي بالنمو الاقتصادي، وذلك من خلال التطرق إلى أدبيات النمو الاقتصادي والنظريات الاقتصادية المفسرة له، وربطه بديناميكية تأثيرات سياسة التحرير المالي وفق ما أشارت إليه أدبياتها النظرية؛
  - تسليط الضوء على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التحرير المالي وأثره على الاقتصادي، وتحليل أهم النتائج المتوصل إليها واسقاطها على واقع دول العينة؛
  - تقديم تفصيل شامل لجوانب التحرير المالي وتطبيقاته في دول العينة، من خلال إجراء تحليل لواقع اقتصادها قبيل التحرير وتحليل مؤشراتنا الاقتصادية والمالية طوال فترة الدراسة؛
  - بناء نموذج قياسي حديث واستخدام أساليب إحصائية متقدمة لتحليل تأثير سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر من جهة، وإجراء مقارنة بين دول العينة من جهة أخرى، بالإضافة إلى دراسة طبيعة هذه العلاقة على المديين القصير والطويل.
- يعود اختيارنا لهذا الموضوع المثير للاهتمام إلى عدة أسباب تعكس أهمية دراسته والاسهامات الفعالة التي تخرج بها الأبحاث المتعلقة به. وتتمثل أبرز هذه الأسباب في:
- اعتباره مسألة من بين المسائل الحديثة والمثيرة للجدل في الساحة العالمية؛
  - استمرار الإشكاليات المتعلقة بفعالية القطاع المالي الجزائري في دعم التمويل للتنموي للهوض بالاقتصاد، مما يشكل تحديًا كبيرًا يستدعي فهمًا أعمق للتأثيرات المترتبة عن سياسات التحرير المالي؛
  - السعي نحو فهم طبيعة العلاقة بين سياسات تحرير القطاع المالي والقطاع الحقيقي، وبالتحديد كيف يمكن لتلك السياسات أن تسهم في تمويل التنمية بشكل أفضل وكيف يمكن تحسين كفاءة القطاع المالي بهذا السياق؛
  - بالإضافة إلى الاهتمام الشخصي بموضوع التحرير المالي، حيث يتناغم وتوجهنا العلمي ويمثل تحديًا مثيرًا للاستكشاف بالنسبة لنا.

## الفصل الأول: مقدمة عامة

أما بالنسبة لمنهجية الدراسة، فقد تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي بأسلوب الوصف والتحليل في تفسير ظاهرة التحرير المالي والعلاقة التي تربطها بالنمو الاقتصادي نظريا وتطبيقيا، بالإضافة إلى الأسلوب الكمي في الجانب الإحصائي والقياسي من الدراسة.

تم تقسيم الدراسة إلى سبعة فصول متكاملة، فصل للمقدمة العامة، فصل للتأصيلات النظرية، فصل للدراسات السابقة، ثلاث فصول للمراجعة التطبيقية، وفصل أخير للخاتمة العامة. وذلك وفق منهجية إيمراد (IMRAD)، وهي نموذج منهجي يُستخدم على نطاق واسع في كتابة الأبحاث العلمية والمقالات الأكاديمية. يتكون هذا النموذج من أربعة أقسام رئيسية: المقدمة (Introduction)، المنهجية (Methods)، النتائج (Results)، والمناقشة (Discussion). يهدف هذا النموذج إلى توفير هيكل واضح ومنظم لتقديم البحث العلمي بشكل يسمح للقراء بفهم العمل بشكل كامل ودقيق. اعتمدنا في تحديد هذه المنهجية على ثلاثة مراجع أساسية، وهي:

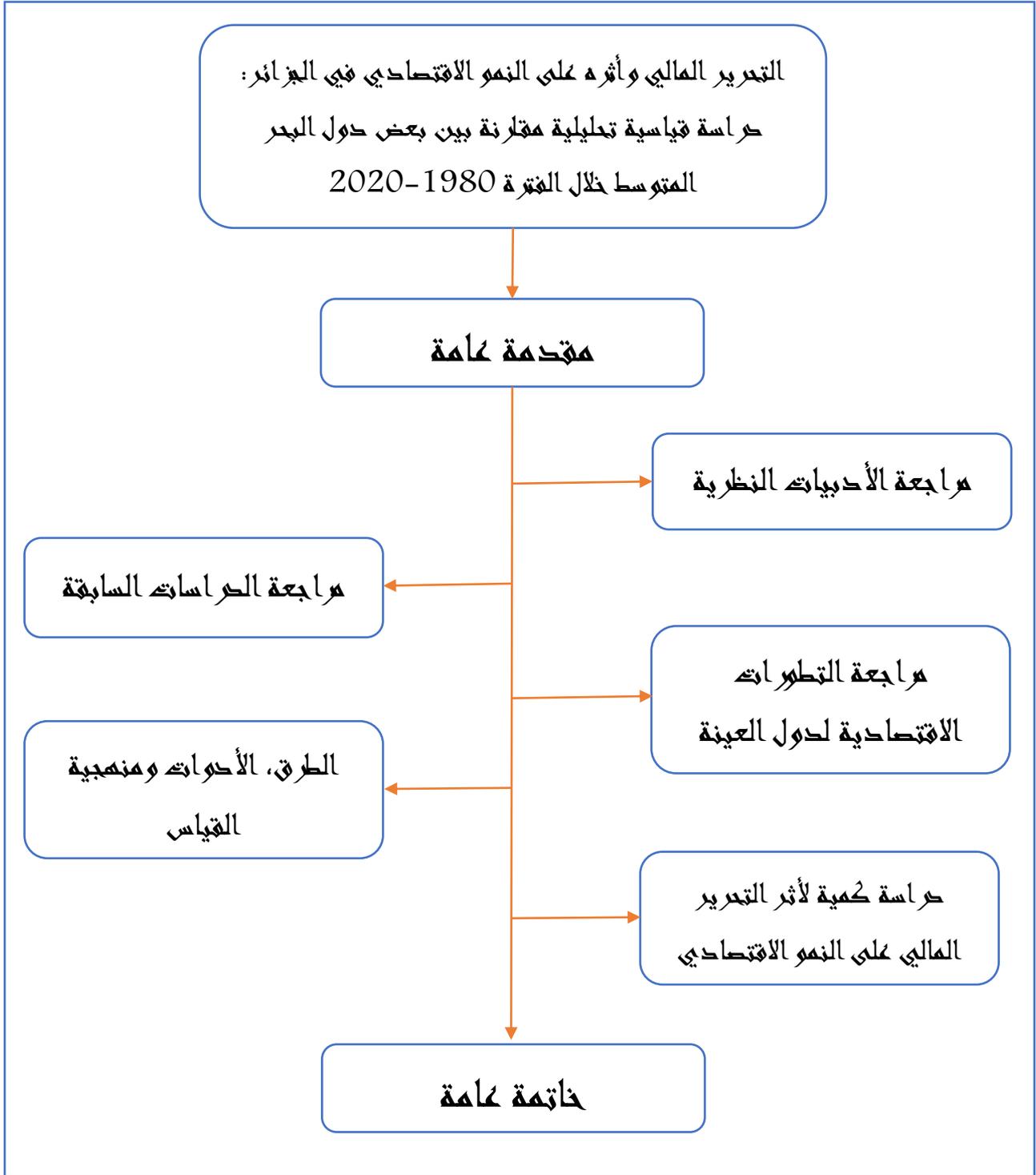
1. بختي، ابراهيم. "الدليل المنهجي لاعداد البحوث العلمية (المذكورة، الأطروحة، التقرير، المقال) وفق طريقة إيمراد." مخبر المؤسسة والتنمية المحلية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الطبعة الرابعة، 2015-1998؛
2. بوترة، بلال. "دليل إعداد مذكرة تخرج في علم الاجتماع وفق طريقة إيمراد." قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي: 1-19؛
3. GHALEM, Said. "Méthodologie de la rédaction." Domaine Sciences et Technologie, 1ère Année Socle Commun, Année universitaire 2015/2016.

أما منهجية التهميش فاعتمدنا على طريقة تورابيان «Turabian» الذي يسعى إلى توفير أسلوب دقيق ومنظم لاستشهاد المصادر والإشارة إليها بشكل صحيح دون إهمال أي تفاصيل أو معلومات. والمرجع المتبع هو:

1. Turabian, Kate L. A Manual for Writers of Research Papers, Theses, and Dissertations: Chicago Style for Students and Researchers. 8th ed. Revised by Wayne C. Booth, Gregory G. Colomb, Joseph M. Williams, and the University of Chicago Press Editorial Staff. Chicago: The University of Chicago Press. <https://ln.run/grm9N>.

## الفصل الأول: مقدمة عامة

الشكل (01-01): تقسيمات الدراسة حسب عدد الفصول



## الفصل الأول: مقدمة عامة

المصدر: من إعداد الطالبة.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

### مقدمة الفصل:

ظهر في ثمانينات القرن الماضي نهج مالي ذو طابع تحريري تنبأ بعض الاقتصاديين بقدرته على تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل. يُعد الاستقرار الاقتصادي أسى الأهداف التي تصبو إليها أي سياسة اقتصادية، حيث يتم قياسه في الغالب بمعدل النمو الاقتصادي، ويعبر عن التنمية المستدامة والشاملة في المجال الاقتصادي. يعزز النمو الاقتصادي فرص العمل ويحسن مستوى المعيشة، بالإضافة إلى تعزيز قدرة الدول على تحقيق التنمية الشاملة والاستقرار الاقتصادي.

إن طبيعة العلاقة بين نهج التحرير المالي والنمو الاقتصادي تعكس أحد أهم المحاور التي يتم التطرق إليها في الأدبيات الاقتصادية الحديثة، والتي تظهر بشدة في الدراسات والبحوث الأكاديمية التي تهتم بتوجه الواقع الاقتصادي العالمي. يساهم التحرير المالي في تعزيز الكفاءة في توزيع الموارد وتحسين بيئة الاستثمار، مما يعزز النشاط الاقتصادي ويحفز الاستثمارات والابتكارات. من خلال إزالة القيود النقدية وتعزيز السياسات المالية المستدامة، يساهم التحرير المالي في خلق بيئة استثمارية ملائمة، مما يزيد من إنتاجية العمل ويدعم التطور الاقتصادي الشامل. ومع ذلك، يجب أن يتم التحرير المالي بحذر وفي إطار سياسات مالية ونقدية متوازنة لتجنب التدهور الاقتصادي والتضخم غير المرغوب فيه.

يهدف هذا الفصل إلى تحديد هذه العلاقة من خلال مراجعة الأدبيات النظرية التي تقوم عليها كل من النظريات المفسرة للتحرير المالي وكذلك النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي. باختصار، يعد التحرير المالي أداة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الاستقرار، ولكن ينبغي تطبيقه بحكمة وفقاً للظروف الاقتصادية المحلية والعوامل الخارجية المؤثرة.، وبهذا الصدد قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كالآتي:

- المبحث الأول: أدبيات التحرير المالي.
- المبحث الثاني: أدبيات النمو الاقتصادي.
- المبحث الثالث: قنوات التأثير بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

### المبحث الأول: أدبيات التحرير المالي.

قمنا بتخصيص هذا المبحث لتقديم حوصلة شاملة حول نهج التحرير المالي، بحيث قدمنا نبذة تاريخية حول الظروف الاقتصادية التي ساعدت في بروزه واستعرضنا المفاهيم العامة المتعلقة به. يهدف هذا الفصل إلى تحديد هذه العلاقة من خلال مراجعة الأدبيات النظرية التي تقوم عليها النظريات المفسرة للتحرير المالي.

#### المطلب الأول: ظروف نشأة نظرية التحرير المالي

نشأ التحرير المالي في الثمانينات نتيجة للتغيرات الاقتصادية العالمية، مثل الركود الاقتصادي والتضخم المرتفع في السبعينات، مما دفع الدول إلى تبني سياسات مالية تحريرية لتعزيز الاستثمارات، وزيادة الكفاءة الاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي على المدى الطويل.

#### 1. انهيار نظام بريتن وودز:

عقد مؤتمر بريتون وودز في يوليو 1944 بمشاركة 44 دولة، بهدف استقرار النظام المالي العالمي بعد الحرب العالمية الثانية. كان المؤتمر يهدف إلى إزالة معوقات الإقراض والتجارة الدولية، وضمان استقرار سعر الصرف، ومنع التخفيضات التنافسية، وتعزيز النمو الاقتصادي. أسفر المؤتمر عن إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير<sup>1</sup>.

قام مؤتمر بريتون وودز على مجموعة من المبادئ الأساسية. التي قد تُعتبر سبب انعقاده وسبب انهياره على حد سواء. حيث تجسدت هذه المبادئ في جعل الدولار عملة مرجعية مربوطة بالذهب بقيمة قدرت بـ 35 دولار للأوقية، ثم تم تثبيت عملات الدول مقابلها مع هامش ضيق للتحرك مع منعها من تخفيض قيمتها ضماناً لاستقرار التجارة الدولية ودفعها لرفع احتياطياتها من الذهب والعملات الحرة لتجنب الأزمات المالية<sup>2</sup>.

تعزيزاً للاستقرار الاقتصادي العالمي والنظام النقدي الدولي وكذا دعم الدول الأعضاء في التكيف مع التحديات الاقتصادية العالمية، تم إنشاء ما يعرف بالمؤسسات الدولية، وهي عبارة عن "منظمة منشأة بموجب معاهدة أو صك آخر يحكمه القانون الدولي وتملك شخصية قانونية دولية خاصة بها، ويمكن أن

<sup>1</sup>حازم، الببلاوي. "النظام الاقتصادي الدولي المعاصر". صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923-1990، عالم المعرفة، ص: 49-50.

<sup>2</sup>مصرى آدم، محمدى. "إتفاقية بريتون وودز ونشأة المنظمات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية)". محاضرات مقدمة لمستوى ماستر في العلوم السياسية والعلوم الاقتصادية. العربية، صفحة 6. تم الاطلاع في 04/07/2023.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

تشمل العضوية في المنظمات الدولية، بالإضافة إلى الدول، كيانات أخرى<sup>1</sup>. الجدول أدناه يوضح أهم خصائص المؤسسات الدولية المنشأة بمقتضى اتفاقيات برتون وودز.

الجدول (01-02): خصائص المنظمات الدولية المنشأة بمقتضى إتفاقية برتون

منظمة التجارة الدولية	اتفاقية GATT	البنك الدولي للإنشاء والتعمير	صندوق النقد الدولي	المؤسسة الدولية
تنظيم التجارة الدولية وفقاً لقواعد محددة وتحقيق التوافق التجاري بين الدول الأعضاء.	تعزيز التجارة الدولية من خلال تخفيض العقبات التجارية.	- تقديم القروض والمساعدات لتعزيز التنمية الاقتصادية في الدول النامية وإعادة الإعمار بعد الحروب؛ - تمويل الجهود الرامية لإعادة بناء الاقتصادات المتضررة ودعم جهود التنمية الاقتصادية في العالم.	تعزيز التعاون النقدي العالمي وضمان استقرار أنظمة النقد الدولية من خلال المساعدة المالية والاقتصادية للدول الأعضاء.	التأسيس والتاريخ
تم عقد اتفاقية GATT في 1947 كاتفاقية لتنظيم التجارة الدولية وتحريرها، ثم تطورت إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في 1995.				

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على عدة مصادر.

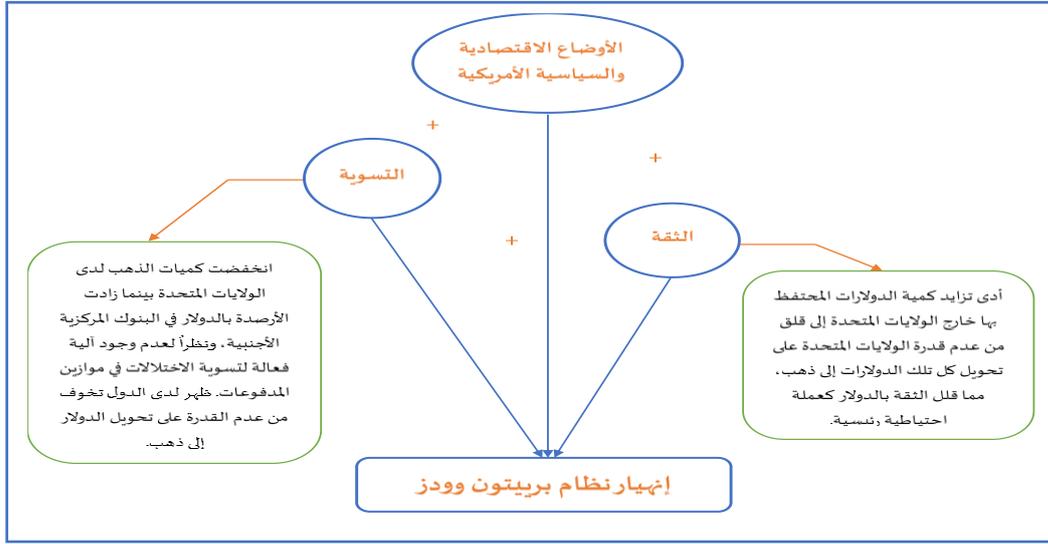
في مارس 1973، اتخذت السلطات النقدية في الدول الصناعية الكبرى قراراً بإلغاء نظام الصرف الثابت للعملة، ومع تفاقم الضغوط الاقتصادية والسياسية في بداية السبعينيات، وخاصة بعد أزمة النفط في عام 1973، أصبحت الصعوبات في الحفاظ على هذا النظام واضحة. استجابة لهذه التحديات، قررت الدول الكبرى إتاحة حرية تعويم عملاتها، مما أدى إلى تعزيز المرونة المالية والتكيف مع تغيرات النظام النقدي العالمي في تلك الفترة الزمنية<sup>2</sup>. يوضح الشكل أدناه، أهم أسباب ومظاهر فشل نظام برتون وودز.

<sup>1</sup> "المادة 2، المقدمة من فصل المسؤوليات الدولية"، تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال في دورتها الـ 63 (2011): 49. تم الاطلاع في 2023/07/04. <https://legal.un.org/ilc/reports/2011/arabic/chp5.pdf>.

<sup>2</sup> أسامة، محمد الفولي، ومجدي محمود شهاب. مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997. ص332.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

الشكل (02-02): أسباب ومظاهر فشل نظام بريتون وودز



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على عدة مراجع.

### 2. تعزيز الحرية التجارية للخدمات المالية

تعرف الخدمة المالية بأنها الأنشطة المتعلقة بحركة الأموال ضمن تخصيصات محددة، حيث تبدأ بعملية تلقي الأموال لأغراض الإيداع أو تغطية المخاطر، وتنتهي بإعادة تدوير هذه الأموال في عمليات الائتمان أو الاستثمار. تمر هذه العمليات عبر خدمات التمويل وتقديم الضمانات والاعتمادات<sup>1</sup>. غالبًا ما تتجسد هذه الخدمات في شكل خدمات مصرفية، تأمينية، أو خدمات مرتبطة بسوق رأس المال<sup>2</sup>.

تم التطرق إلى تحرير تجارة الخدمات المالية في جولة الأوروغواي (1986-1994) ضمن الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS). هذه الجولة كانت محورية في إزالة الحواجز التجارية وتسهيل دخول الأسواق الوطنية، مما أدى إلى تحقيق مزيد من الحرية والتنزلات في قطاع الخدمات المالية<sup>3</sup>. تم مراعاة المبادئ الأساسية مثل عدم التمييز، الشفافية، والحماية المتوازنة للمستهلكين والمستثمرين، مما ساهم في

<sup>1</sup> عبّيد، حسن. "الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات". أوراق اقتصادية، العدد 20. مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة القاهرة، نوفمبر (2002): 16.

<sup>2</sup> شيحة، مصطفى رشدي. اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، (2004): 217.

<sup>3</sup> أزروقي، وسيلة، ونوال بن خالدي. "اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية وانعكاساتها على أعمال البنوك: الدول العربية نموذجاً". أكاديميا 1، عدد 2 (2014): 254. تم الاطلاع في 04/07/2023. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/116221>

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

تعزيز التنافسية وتحسين جودة الخدمات المالية<sup>1</sup>. نتيجة لذلك، ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي في هذا القطاع، مما ساهم في تنمية الأسواق المالية وتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء<sup>2</sup>.

في عام 1997، وقعت 80 دولة على اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية في مدينة جنيف، تحت إطار منظمة التجارة العالمية (OMC) هدفت هذه الاتفاقية إلى فتح الأسواق المالية، بما في ذلك البنوك وشركات التأمين، للشركات الأجنبية لتقديم خدماتها دون عوائق تجارية. تمت هذه الخطوة بعد سلسلة من المفاوضات التي جاءت كنتيجة للتعهدات التي تضمنتها اتفاقية تحرير تجارة الخدمات الرئيسية في عام 1994، حيث أُعْتُبِرَت الخدمات المالية واحدة من القطاعات الحيوية التي يتعين زيادة تحريرها في المستقبل<sup>3</sup>.

يجب التفريق بين تحرير تجارة الخدمات المالية وبين تحرير انتقالات رأس المال، حيث يتعلق الأول بالتسهيلات والقيود التجارية المتعلقة بتقديم واستقبال الخدمات المالية، بينما يتعلق الثاني بتدفقات رأس المال عبر الحدود وتأثيرها على الميزان الرأسمالي للدول. على سبيل المثال، يشمل انتقال الاستثمارات لإنشاء مؤسسة مالية خارج حدود الدولة تحركات رأس المال، بينما يتعلق تحرير خدمات المصرفية والتأمين بتقديم الخدمات المالية المختلفة دون تعقيدات تجارية، مما يؤدي إلى تحقيق العوائد المالية المترتبة على هذه الخدمات<sup>4</sup>.

إن زيادة في حركة انتقالات رأس المال تؤدي بالضرورة إلى زيادة في تدفق الخدمات المالية، ومع ذلك، يجب دائماً فصل الفروق بين هذين النوعين من الحركات والتفريق بينهما لتفهم الآثار الدقيقة التي قد تكون لكل منها على الاقتصادات الوطنية والدولية<sup>5</sup>.

### 3. التكتلات الاقتصادية

التكتلات الاقتصادية، مثل العولمة، تشكل موضوعاً لا يمكن تحديده بتعريف محدد نظراً لاختلاف المدارس الاقتصادية وتباين الرؤى فيما يتعلق بأهدافها والسبل المتاحة لتحقيقها. ومع ذلك، يمكن تصوير التكتل الاقتصادي بصفة عامة على أنه تحالف يهدف إلى تحرير التجارة على المستوى الإقليمي بين مجموعة من

<sup>1</sup>Qian, Yingyi. "Financial Services Liberalization and GATS- Analysis of the Commitments Under the General Agreement on Trade in Services (GATS) at the World Trade Organization (WTO)." (2003). P: 1. <https://ln.run/dbvtf>. Accessed at 07/03<sup>rd</sup>/2002.

<sup>2</sup>زغدار، أحمد. "الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة." مجلة الطلبة 3، عدد 3 (يونيو 2005): 164. تم الاطلاع في 2023/07/04. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/1271>.

<sup>3</sup> عبد العزيز، سمير محمد. التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية. الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الاشعاع، 2001، ص. 459.

<sup>4</sup> علاء الدين، قادري، وفيلالي بومدين. "تقييم بعض اتفاقيات تحرير التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية." مجلة الطلبة الاقتصادية 1، العدد 1 (2013): 353. تم الاطلاع في 2023/07/04. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/8650>.

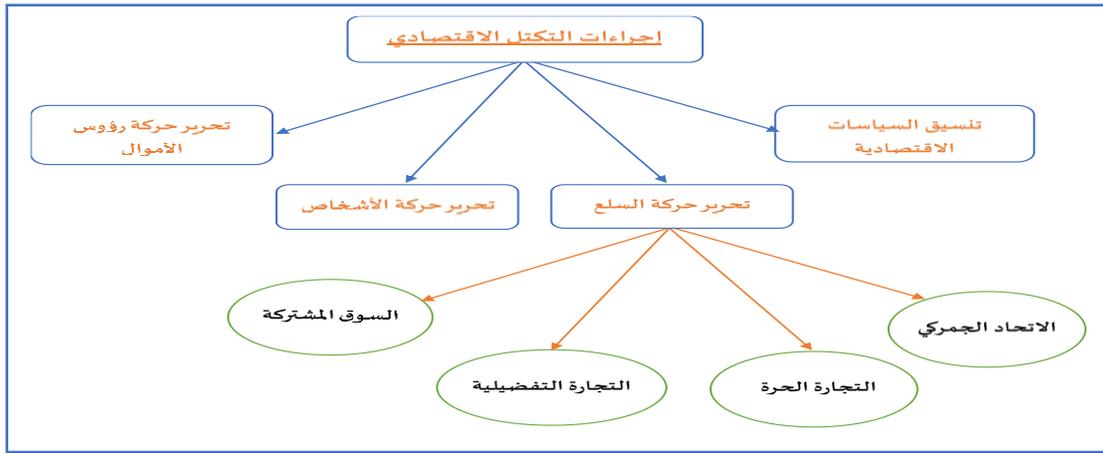
<sup>5</sup>عبيد، حسن. "الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات"، مرجع سبق ذكره، (2002): 17-18.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

الدول الأعضاء، بهدف الاستفادة من فوائد حرية التجارة وتعزيز التخصص الاقتصادي، وتوزيع العمل والثروات بين الدول الأعضاء في هذا السياق التكتلي<sup>1</sup>.

يوضح الشكل أدناه أهم الإجراءات التي تكون أي تكتل اقتصادي، سنفصل في هذا الأمر أكثر في المبحث المخصص لدراسة دول شمال البحر المتوسط.

الشكل (02-03): إجراءات إنشاء التكتلات الاقتصادية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مراجع.

### 4. تداعيات سياسة الكبح المالي:

يعرف كل من ماكينون وشاو (1973) الكبح المالي بأنه: "مجموعة السياسات والضوابط التي تفرضها الدولة سواء في شكل القيود المتعلقة بتحديد أسعار الفائدة أو متطلبات الاحتياطي المفروضة على البنوك أو الإجراءات التنظيمية الأخرى، والتي تكون محصلتها الإخلال بعمل الأسواق المالية المحلية، ودفع النظام المالي إلى العمل في بيئة تفتقر لشروط المنافسة وتتميز بارتفاع المستوى للأسعار"<sup>2</sup>

وتعرف سياسة الكبح المالي أيضاً على أنها: "التدخل الحكومي في السوق المالي عبر التحديد الإداري للأسعار وفرض القوانين والتشريعات التي تحد من حرية العمل والمنافسة داخل القطاع المالي"<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> يونس، محمود، علي عبد الوهاب نجا، وأسامة أحمد الفيل. التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، (2015): 191.

<sup>2</sup> ماكينون، رونالد. النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد وأحكام السيطرة عند التحول إلى اقتصاديات السوق. ترجمة صليب بطرس وسعاد الطنبولي. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، الطبعة الثانية، (1996): 27.

<sup>3</sup> Yulek, Murat A. "Why Governments May Opt For Financial Repressing Policies: Selecting Credits and Endogenous Growth." Economic Research 30, no. 1 (2017): 1390-1405.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

كما تشير أيضاً إلى: "مجموعة السياسات والضوابط القانونية المطبقة من قبل الحكومة على القطاع المالي والتي لا تسمح له بتأدية دور الوساطة بالشكل الكامل، وذلك من خلال التحكم في أسعار الفائدة وتوجيه الائتمان، وفرض احتياطات إلزامية"<sup>1</sup>.

من خلال ما سبق نستنتج أن مصطلح الكبح المالي، الذي استحدثه الاقتصاديان رونالد ماكينون و إدوارد شاو في سنة 1973، عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتمثل أساساً في تثبيت أسعار الفائدة، وفرض القيود والعراقيل على أنظمتها المالية، بهدف الحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي.

كما يمكن تفسير الكبح المالي على أنه كل شكل من أشكال التدخل الحكومي، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، في نشاط القطاع المالي، مما يتسبب في إعاقة قدرة القطاع المالي على العمل بفعالية وفقاً للآليات السوقية ومتطلبات الكفاءة الاقتصادية.

تتجلى مظاهر سياسة الكبح المالي في عدة صور رئيسية تهدف إلى تنظيم القطاع المالي وتقييد حركته. أحد هذه المظاهر هو تحديد معدلات الفائدة الاسمية عند مستويات أقل من مستواها التوازني، مما يساعد الحكومات في خدمة ديونها بفعالية أكبر وتمويل العجز في ميزانياتها بتكلفة منخفضة. ومع ذلك، يشير McKinnon إلى أن هذا التدني في أسعار الفائدة الاسمية، خاصة في ظل معدلات تضخم مرتفعة، يمكن أن يؤدي إلى أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما يؤثر سلباً على العوائد المالية ويعوق حركة رؤوس الأموال<sup>2</sup>.

تتضمن مظاهر الكبح المالي أيضاً الرقابة الإدارية على تخصيص الائتمان، حيث يتم منح القروض لقطاعات استراتيجية بأسعار فائدة تفضيلية، وإلزام المؤسسات المالية بشراء الأوراق المالية الحكومية بعائد منخفض. بالإضافة إلى ذلك، يتم فرض قيود صارمة على حرية الدخول إلى القطاع المالي، وخاصة قطاع البنوك، مع إمكانية حظر دخول المستثمرين الأجانب تمامًا. وأخيراً، يتم فرض قيود على تحركات رؤوس الأموال الأجنبية، سواء الداخلة أو الخارجة، بهدف حماية القطاع المالي المحلي<sup>3</sup>.

كما تشمل هذه السياسة تكوين احتياطات إلزامية ضخمة تحت رقابة البنك المركزي، مما يقلل من قدرة البنوك على تحويل الإيداعات إلى قروض. على سبيل المثال، فرض البنك المركزي الكولومبي في عام

<sup>1</sup> Gupta, Rangan. "Tax Evasion and Financial Repression." Journal of Economics and Business 60, no. 6 (November-December 2008): 517-535.

<sup>2</sup> Reinhart, Carmen M., Jacob Kirkegaard, and M. Belen Sbrancia. "Financial Repression Redux." Finance and Development, International Monetary Fund, (June 2011): 22-23. Accessed at 04/07/2023. <https://ln.run/LlpDH>.

<sup>3</sup> هالوود، سي بول، ورونالد ماكينون. النقود والتمويل الدولي. ترجمة محمود حسن حسني ونسيب فرج عبد العال. دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، (2007): 658.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

1972 نسبة احتياطي إلزامي قدرها 31% على البنوك التجارية، مما ترك 69% فقط من الإيداعات قابلة للتحويل إلى قروض، وهو ما يمثل ضريبة ضمنية على القطاع المصرفي<sup>1</sup>.

أدى اتباع سياسة الكبح المالي في الدول النامية إلى عدة آثار سلبية، فقد أسفر سوء تخصيص الائتمان وتسقيف أسعار الفائدة عن انخفاض التمويل المصرفي، ودفع الأفراد إلى استثمار مدخراتهم في أصول مادية بدلاً من الأصول المالية. مما جعل الأصول المالية المحلية أقل جاذبية مقارنة بالأصول الأجنبية، وقلص حجم النظام المالي الرسمي لصالح القطاع المالي غير الرسمي. بالإضافة إلى هروب رؤوس الأموال وانخفاض "العمق المالي" وضعف القدرة على تمويل الاستثمارات لافتقار القطاع المالي إلى التنوع وسيطر عليه القطاع المصرفي. بالإضافة إلى ذلك، ارتفاع الضرائب المستترة وتدخلات التوظيف الائتماني التي أدت إلى تدني كفاءة الوساطة المالية وتفاقم مشكلة القروض غير المنتظمة، مما جعل الحاجة إلى التحرير المالي أكثر إلحاحاً<sup>2</sup>.

### 5. بروز ظاهرة العولمة المالية

العولمة تُعد ظاهرة اجتماعية متعددة الأبعاد تشمل الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، الفكرية، والسياسية، مما يؤدي إلى تأثيرات واسعة النطاق على الحياة البشرية. فيما يتعلق بتأثير العولمة على اقتصاديات الدول، خاصة الدول النامية، يعتبر هذا الموضوع مثيراً للجدل. يؤكد مؤيدو العولمة أنها تحفز النمو والتنمية الاقتصادية، مستشهدين بالتجارب الناجحة في عدة دول. وفي المقابل، يرى معارضو العولمة أنها تزيد من التفاوت الاقتصادي والاجتماعي وتعمق التبعية الاقتصادية للدول النامية تجاه الاقتصادات المتقدمة، مما يبرز التباين في الرؤى حول دور العولمة في تشكيل مسارات التنمية العالمية<sup>3</sup>.

تطورت العولمة عبر الزمن وفق عدة مراحل لتصبح على الشمولية التي هي عليها الآن، والمخطط أدناه يوضح هذه المراحل وفق ترتيب زمني إلى يومنا.

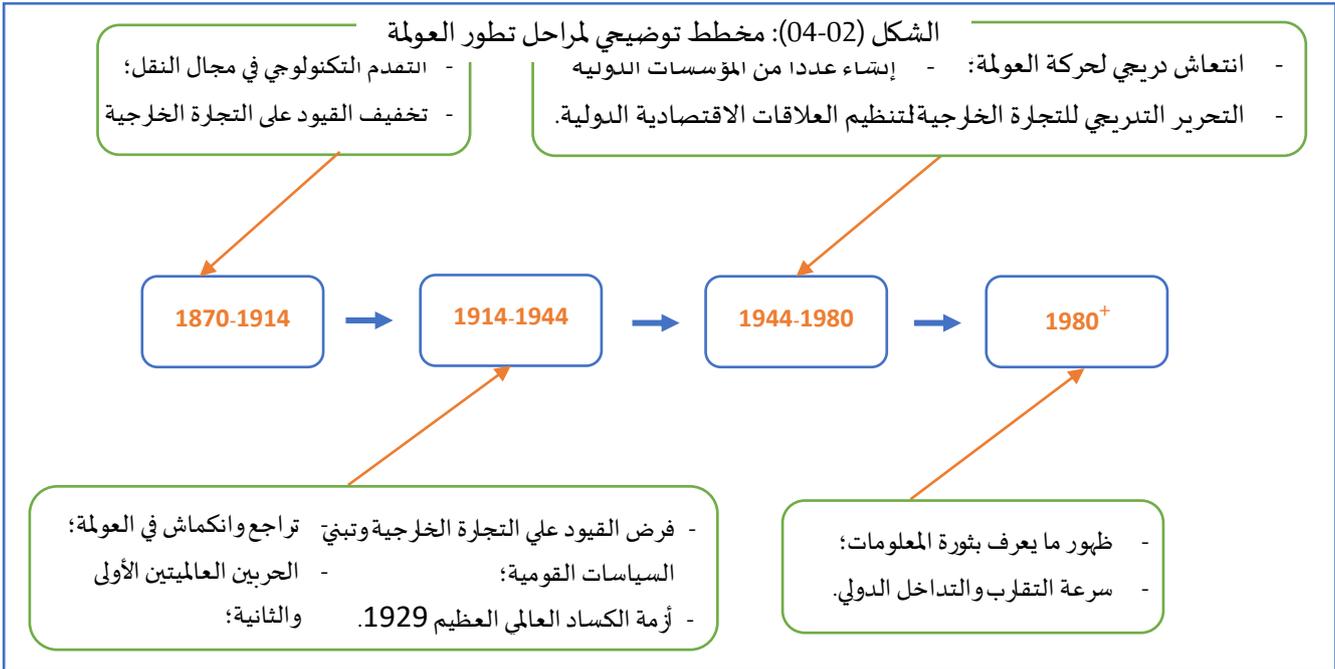
<sup>1</sup> Roubini, Nouriel, and Xavier Sala-i-Martin. "A Growth Model of Inflation, Tax Evasion and Financial Repression." Center Discussion Paper no. 658, Yale University, (1992) : 3-4.

<sup>2</sup> أندراوس، عاطف وليم. السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، (2005): 86.

<sup>3</sup> صالح، مفتاح. "العولمة المالية." مجلة العلوم الإنسانية 2، عدد 2 (1 يونيو 2002): 212. تم الاطلاع في 2023/07/04.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49056>

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على عدة مراجع.

تمثل العولمة المالية جانباً أساسياً من ظواهر العولمة الحديثة، حيث تعكس نظاماً متكاملًا يسير الأسواق المالية العالمية، ويرفع من نسبة تدفقات رأس المال والاستثمارات المباشرة وغير المباشرة عبر الدول. ينتج عن هذا التكامل تأثيرات شاملة تمتد إلى السياسات الاقتصادية، والاستقرار المالي، والنمو الاقتصادي على المستوى الدولي. وهي بدورها عرفت تطوراً تاريخياً يمكن إيجازه فيما يلي:

### مرحلة تدويل التمويل غير المباشر (1960-1979):

شهد النظام النقدي والمالي الدولي تحولات جوهرية، بدأت بتعايش الأنظمة النقدية والمالية الوطنية المغلقة وتوسع أسواق الأورو والدولار في لندن وأوروبا، وسيطرة البنوك على تمويل الاقتصادات الوطنية. في أواخر الستينيات، انهار نظام الصرف الثابت نتيجة المضاربة على العملات القوية، مما أدى إلى انهيار نظام بريتون وودز في عام 1971 وإلغاء ربط الدولار بالذهب، ليتم اعتماد نظام سعر الصرف العائم. تسببت هذه التغيرات في حالة من عدم الاستقرار النقدي وتقلبات أسعار العملات، مع ظهور أسواق الأوراق المالية

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

مثل سندات الخزينة. كما أدى ارتفاع أسعار النفط وإدماج البترودولار إلى زيادة الادخار العالمي وظهور القروض البنكية المشتركة. انتشرت البنوك الأمريكية عالمياً، مما زاد من المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، وظهرت أسواق الأدوات المالية المشتقة. نتيجة لذلك، ارتفع العجز في موازين المدفوعات والميزانيات العمومية للدول المتقدمة، خاصة الولايات المتحدة<sup>1</sup>.

### مرحلة التحرير المالي (1979-1986):

زامنت هذه الفترة تحولات اقتصادية هامة مع تولي مارغريت تاتشر الحكم في بريطانيا وبول فولكر رئاسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، حيث أثرت سياساتهما على الساحة الاقتصادية العالمية بتعزيز التحرير المالي والنقدي. حيث عرفت هذه الفترة تحولاً باتجاه مالية السوق وتحرير القطاع المالي الذي ربط الأنظمة المالية والنقدية العامة وسهل حركة رؤوس الأموال عبر الحدود. كما عرفت هذه الفترة ازدهاراً في الاستثمارات الدولية وتوسعت أسواق السندات بشكل كبير، مما ساهم في جمع أموال هائلة وتعزيز الأصول المالية المشتقة. كما أن هذه الفترة شهدت اندماجاً واسعاً للاقتصادات في سوق مالية عالمية تسمح بالتداول الحر والإبداعات المالية المتقدمة، فهي فترة حاسمة في تاريخ العولمة المالية والنقدية<sup>2</sup>.

### مرحلة تعميم المراجعة وضم الأسواق المالية الناشئة (منذ 1986):

يتجلى توسع أسواق الأسهم والسندات في فترة ما بعد الإصلاحات بزيادة ملحوظة في قيمتها ونشاطها، بداية من بريطانيا وامتداداً إلى أسواق البورصات العالمية الأخرى. فقد ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة في البورصات العالمية من 1400 مليار دولار في عام 1975 إلى 17000 مليار دولار في عام 1995، مما يمثل زيادة سنوية متوسطة بنسبة 13.25%. أما بالنسبة لسوق السندات، فكان حجمها يقدر بحوالي 15300 مليار دولار في عام 1995، حيث كانت الولايات المتحدة تحتل نصيباً كبيراً من هذا السوق بما يقرب من 2758 مليار دولار، وتشكل السندات الحكومية ما يقرب من 88% من إجمالي السندات المتداولة فيها<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محفوظ، جبار. "العولمة المالية وانعكاساتها على الدول النامية." مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 07 (ديسمبر 2002): 185-186. تم الاطلاع يوم 2023/07/04. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/40187>.

<sup>2</sup> أبو دراز، سفيان. "استراتيجيات التحرير المالي العالمية للاستفادة من العولمة المالية - دروس للنظام المالي الجزائري." أبعاد اقتصادية 2، عدد 1 (31 ديسمبر 2012): 73. تم الاطلاع في 2023/07/04. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/58902>.

<sup>3</sup> مرابط، ساعد، وأسماء بلمهوب. "العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة." في ملتقى دولي حول: "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ومخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة. (يومي 21، 22 نوفمبر 2006): 08. تم الاطلاع في 2023/07/04. [ln.run/T2rTs](http://ln.run/T2rTs).

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

الجدول (02-02): أسس العولمة المالية

التوضيح	الأسس
يشمل زيادة فتح الأسواق الوطنية للمتعاملين الأجانب، والسماح بشراء الأصول والأوراق المالية وتداولها داخل الأسواق المالية الوطنية.	رفع الحواجز البينية بين الأسواق
يشمل إزالة القيود التنظيمية التي تعيق حركة رأس المال الدولي، مما يسهل التداول الدولي ويعزز دور الأسواق المالية في الاقتصادات الوطنية والعالمية	تراجع القيود التنظيمية
يعكس انتقالاً نحو استخدام أسواق المال مباشرةً للاستثمار والتمويل بدلاً من الاعتماد التقليدي على البنوك كوسيط مالي، مما يزيد من حركية الأسواق المالية.	تراجع الوساطة المالية

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على عدة مراجع.

التطورات المالية العالمية شهدت نموًا هائلًا في الأسواق المالية، حيث أدت المستجدات مثل التوريق إلى تغيير جذري في طبيعة الوساطة المالية. بدأت الأسواق المالية تنافس البنوك بشكل حاد كمنافس حقيقي، حيث لم تعد العلاقات المالية تقتصر فقط على الودائع والقروض بين البنوك والجمهور العام والمستثمرين. بل تطورت هذه العلاقة إلى أن تشمل إصدار واكتتاب مباشر للأوراق المالية، مما أضفى مزيدًا من الديناميكية والفرص على الأسواق المالية، وزاد من أهميتها كوسيلة رئيسية لجمع رأس المال وتوجيه الاستثمارات على المستوى العالمي<sup>1</sup>.

المطلب الثاني: التحرير المالي وفق تحليل ماكينون وتحليل شاو.

تنسب نظرية التحرير المالي الحديثة إلى الباحثين ماكينون وشاو، حيث تم اعتبارهما أبا التحرير المالي، وهذا لكونهما أول من تطرق إلى هذه النظرية وربطها بالواقع الاقتصادي وناقش مبادئها وأسسها. خصصنا هذا الجزء من الدراسة في إعطاء نظرة شاملة حول التحرير المالي حسب ماكينون وشاو.

### 1. مفاهيم عامة حول نظرية التحرير المالي:

التحرير المالي يمثل مرحلة حاسمة في سياق التحرير الاقتصادي، حيث ترتبط سياساته ارتباطاً وثيقاً بالسياسات الليبرالية التي تشجع على الحرية الاقتصادية وتقليل دور الحكومة في التدخل الاقتصادي المباشر. يُعتبر التحرير المالي أحد النظريات الكلاسيكية الحديثة التي تسعى لتفسير مشكلة التنمية في الدول النامية بمنظور مالي، حيث يرى أن القيود المفروضة على النظام المالي تحدُّ من نمو الاقتصاد وتعيق عمليات

<sup>1</sup>قاسمي، آسيا. "أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية." أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، (2014/2015): 29-30.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

التنمية. تقديم الإصلاحات المالية يهدف إلى تعزيز السوق المالية، وتحرير الأسعار والفائدة، وتوسيع إمكانية الوصول إلى التمويل، مما يعزز فرص التنمية الاقتصادية ويحسن كفاءة الاستثمارات في الدول النامية<sup>1</sup>.

لقد حاول العديد من الاقتصاديين بعد McKinnon و Shaw أن يكملوا ويطوروا نظرية التحرير المالي، بهدف تحقيق تأثير إيجابي على تطور الاقتصاديات في الدول التي تنتهجها. فتعددت تعاريفهم، نذكر منها:

- من عرفه على أنه "مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الحكومة لإزالة الضوابط على النظام المالي، وتحويل هيكله بشكل يتفق مع النظام الاقتصادي الموجه لاقتصاد السوق وذلك في ظل إطار تشريعي ملائم"<sup>2</sup>
- وكذا هناك من عرفه على أنه "تشكيلة واسعة من الإجراءات والسياسات التي تضع حدا لسياسات تقييد القطاع المالي في شكل إزالة أسقف أسعار الفائدة وإلغاء القيود على دخول رؤوس الأموال الدولية من خلال تحرير حساب رأس المال"<sup>3</sup>

اختصاراً لما سبق فإن التحرير المالي عبارة عن إلغاء للقيود والترتيبات التي تفرضها الحكومات على حركات رؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية، سواء كانت قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، مما يمنح السوق فرصة لتحديد أسعار العمليات المالية بحسب قوى العرض والطلب وبمطلق الفاعلية. يتضمن هذا النهج أيضاً إلغاء الرقابة المالية الحكومية وبيع البنوك العامة، مما يسمح للبنوك والمؤسسات المالية بالحصول على استقلالية تامة، وعدم فرض أي قيود على حرية الدخول والخروج من صناعة الخدمات المالية.

تمر عملية التحرير المالي بمجموعة من الإجراءات على المستويين المحلي والدولي، يمكن اختصارها في الجدول الموالي:

<sup>1</sup> Hakimi, Abdelaziz, Mouldi Djelassi, and Helmi Hamdi. "Financial Liberalization and Banking Profitability: A Panel Data Analysis for Tunisian Banks." International Journal of Economics and Financial Issues 1 (2011): 21. Accessed 07/04<sup>th</sup>/2023. <https://ln.run/rGUM0>.

<sup>2</sup> Khan, Muhammad Khan Sajawal. "Financial Sector Restructuring in Pakistan." The Lahore Journal of Economics, special edition, vol. 12 (September 2007):99. [https://lahoreschoolofeconomics.edu.pk/assets/uploads/lje/Volume12/Arshad\\_Khan2.pdf](https://lahoreschoolofeconomics.edu.pk/assets/uploads/lje/Volume12/Arshad_Khan2.pdf). Accessed 07/04<sup>th</sup>/2023.

<sup>3</sup> Tornell, Aaron, and Frank Westermann, eds. Boom-Bust Cycles and Financial Liberalization. MIT Press Books. The MIT Press, 1st edition, (December 2005): 6. Accessed at 07/04<sup>th</sup>/2023. <https://ideas.repec.org/b/mtp/titles/9780262201599.html>.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

الجدول (03-02): إجراءات التحرير المالي.

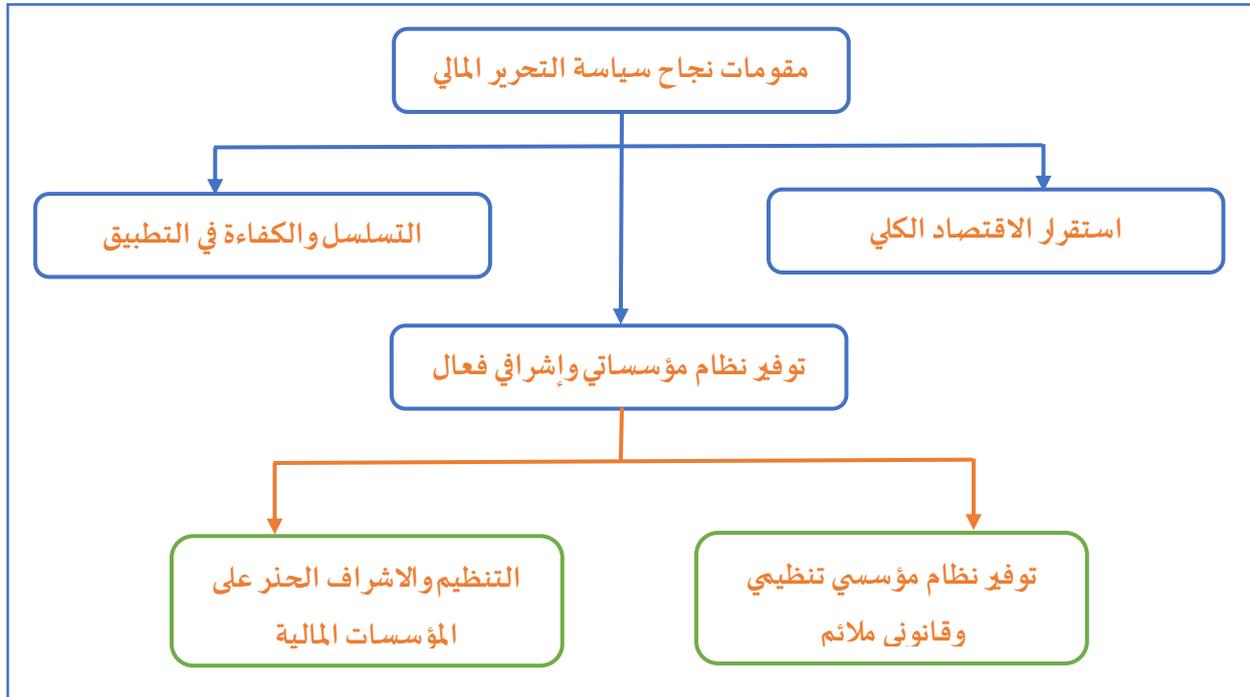
المستوى	التحرير المالي على المستوى المحلي	التحرير المالي على المستوى الخارجي
الإجراءات	- تحرير سعر الفائدة؛ - تحرير الاعتماد والاحتياطيات الإلزامية؛ - تحرير المنافسة المصرفية.	- إلغاء ضوابط الصرف؛ - فتح حساب رأس المال؛ - فتح الأسواق المالية.

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على عدة مراجع.

### 2. مقومات نجاح سياسة التحرير المالي:

تُعتبر مقومات نجاح سياسة التحرير المالي أساسية لضمان تسلسل اقتصادي سليم ومثمر، خاصة في الدول النامية. يتطلب ذلك تحقيق استقرار اقتصادي كلي، وتوفير نظام مؤسسي تنظيمي وإشرافي فعال، بالإضافة إلى تحديد التسلسل المناسب لتطبيق إجراءات التحرير المالي. تلك المقومات تُسهم في تهيئة بيئة مالية مستقرة وتنافسية، تضمن توجيه الموارد المالية بكفاءة ودعم النمو الاقتصادي المستدام. يوضح الشكل أدناه مقومات نجاح تطبيق نظرية التحرير المالي.

الشكل (05-02): مقومات نجاح تطبيق نظرية التحرير المالي



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على عدة مراجع.

### استقرار الاقتصاد الكلي:

يُعتبر استقرار الاقتصاد الكلي من أهم مقومات نجاح سياسة التحرير المالي، خاصة في الدول النامية. يهدف تحرير معدلات الفائدة إلى تحقيق معدلات فائدة حقيقية موجبة، مما يعزز تعبئة الادخار

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

المحلي وزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، ويدفع بالنمو الاقتصادي نحو الأمام. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي تقليل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى اختفاء الاستثمارات ذات المردودية الضعيفة، مما يرفع من فعالية الاستثمارات. كما يوفر التحرير المالي تمويلًا خارجيًا للمؤسسات الاقتصادية المحلية، مما يقلل من دور القطاع المالي غير الرسمي، ويساهم في زيادة حصة القطاع الخاص من الائتمان. وأيضًا، يعزز تحرير التحويلات والتدفقات المالية الخارجية من جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يرفع معدلات النمو الاقتصادي ويزيد من فعالية الأسواق المالية المحلية، ويسمح للبنوك بتطوير وتنوع خدماتها المالية<sup>1</sup>.

### توفر نظام مؤسسي تنظيمي وإشرافي فعال:

إن وجود نظام مؤسسي تنظيمي وقانوني ملائم يعد خطوة مهمة لضمان استقرار النظام المالي ونجاح سياسة التحرير المالي. يشمل ذلك إصلاحات هيكلية تهدف إلى بناء قطاع مالي كفء ومستقر، وتقليل تدخلات الدولة غير المناسبة، وتوجيه الائتمان نحو المشاريع الأكثر إنتاجية. كما يتطلب توفير إطار قانوني يحفظ حقوق الملكية، ونظام قضائي كفء وعادل، وآليات فعالة لتنفيذ الأحكام. بالإضافة إلى ذلك، يلعب النظام الضريبي الفعال دورًا مهمًا في تعزيز مصداقية المعلومات المالية وضمان شفافية المعاملات، مما يساهم في تطوير مؤسسات القطاع المالي ويمنع الأزمات المالية<sup>2</sup>.

### التسلسل والكفاءة في تطبيق إجراءات التحرير المالي:

يعد تحديد التسلسل الأمثل للإصلاح المالي من الشروط الضرورية لنجاح التحرير المالي. يبدأ ذلك بتحرير القطاع الحقيقي الداخلي عبر إصلاحات هيكلية تهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحرير الأسعار وإلغاء الضرائب المستترة. يتبع ذلك تحرير القطاع المالي الداخلي، بما يشمل إعادة هيكلة المؤسسات المالية وتحرير معدلات الفائدة. وأخيرًا، يتم الانفتاح على الخارج بإلغاء القيود التجارية وتحرير حساب العمليات الجارية قبل حساب رأس المال، مع وجود آليات للإشراف والرقابة على العمليات الخارجية. يشمل التسلسل الأمثل للإصلاحات المالية تحقيق الاستقرار الاقتصادي قبل تحرير الأسواق المالية، مما يضمن تكييف النظام المالي مع حاجات الاقتصاد الحقيقي<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> محمد، العقاب، مختار رابعي، ونورة زيان. "علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي: دليل تجريبي من بعض الدول العربية." مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات 9، عدد 1 (1 يونيو 2020): 54. تم الاطلاع في 2023/07/04.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/116047>

<sup>2</sup> فوراري، آسيا. "التحرير المالي وعلاقته بالتطور المالي." مجلة المقار للدراسات الاقتصادية 2، عدد 2 (15 ديسمبر 2018): 245. تم الاطلاع في 2023/07/04.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/106040>

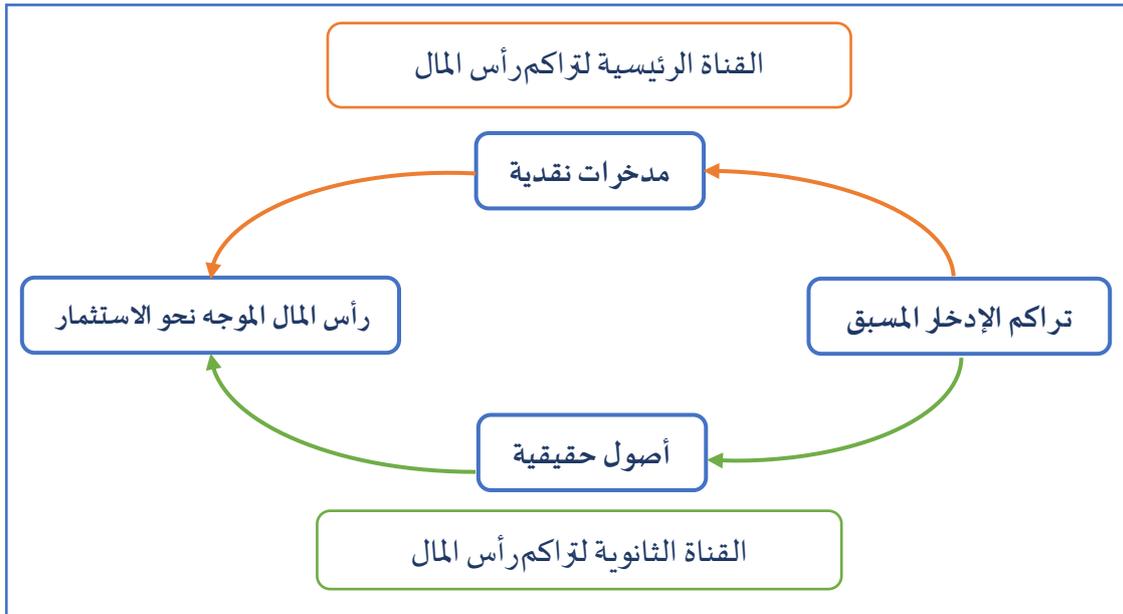
<sup>3</sup> Galindo, Arturo, Alejandro Micco, Guillermo Ordoñez, Arturo Bris, and Andrea Repetto. "Financial Liberalization: Does It Pay to Join the Party? [With Comments]." *Economía* 3, no. 1 (2002): 234. <http://www.jstor.org/stable/20065435>. Accessed 07/04<sup>th</sup>/2023.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

### 3. التحرير المالي حسب رونالد ماكينون 1973:

طرح رونالد ماكينون في نظريته حول التحرير المالي مفهوم تكاملية النقود ورأس المال، حيث أعاد صياغة دالة الطلب على النقود ودالة الاستثمار. انطلق ماكينون في تحليله من اقتصاد نامٍ مجزأ يتميز بضعف هيكله المالية واعتماده على التمويل الذاتي. واعتبر أن الاستثمار يتطلب تراكمًا مسبقًا للادخار، الذي قد يكون في شكل أصول حقيقية غير منتجة مرتبطة بالتضخم، أو أرصدة نقدية (مدخرات وودائع بنكية) ترتبط طرديًا بمعدل الفائدة. في هذا السياق، تُمثل الودائع المتراكمة في المصارف المصدر الرئيسي للاستثمار، مما يجعل الأرصدة النقدية الحقيقية القناة الرئيسية لتراكم رأس المال. من هنا، رأى ماكينون أن النقود ورأس المال هما أصول مالية تكاملية، على عكس نظرية المحفظة التي طرحها توبين والتي تعتبرهما أصولًا بديلة لبعضهما البعض<sup>1</sup>. الشكل أدناه يوضح العلاقة التكاملية بين المدخرات النقدية وتراكم رأس المال.

الشكل (06-02): العلاقة التكاملية للنقود ورأس المال حسب ماكينون



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مراجع.

<sup>1</sup> Irshad, Saadia. Triptyque De Libéralisation, Mondialisation et Financiarisation: Implications Pour La Croissance Economique, Le Développement et La Stabilité Dans Les Economies en Développement et Emergentes. Thèse Doctorat en Sciences Economiques, Université De Grenoble, France, 2013, 84. Accédé le 05/07/2023. <https://theses.hal.science/tel-00971812>.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

بني ماكينون تحليله لنظرية التحرير المالي على الفرضيات التالية<sup>1</sup>:

- الاعتماد على التمويل الذاتي: جميع الوحدات الاقتصادية تعتمد على التمويل الذاتي دون الحاجة إلى الإقراض أو الاقتراض، نظراً لأن الاقتصاد مجزأ ويفتقر إلى دور الوساطة المالية، حيث تقتصر وظيفة البنوك على تلقي الودائع ومنح الفوائد دون القيام بعملية الإقراض؛
  - عدم قابلية الاستثمار للتجزئة: يعتمد حجم المؤسسات الصغيرة وصغار المنتجين، الذين يعتبرون المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية في الدول النامية، على الموارد الذاتية فقط في تمويل استثماراتهم. وبالتالي، يتطلب الاستثمار تراكمًا مسبقًا للادخار؛
  - عدم تدخل الدولة في تراكم رأس المال: لا تساهم الدولة بشكل مباشر في عملية تراكم رأس المال، وتستخدم المداخل الجبائية لتمويل النفقات الجارية فقط.
- يسلط نموذج ماكينون الضوء على أهمية رفع القيود على العمليات المالية لتعزيز تعبئة الموارد المالية وتحسين توجيهها بشكل أفضل، مما ينتج عنه تعزيز لمعدلات النمو الاقتصادي. يتمثل أحد أهم الآليات التي يقدمها هذا النموذج في رفع القيود على أسعار الفائدة الاسمية، وتخفيض معدلات التضخم إلى أدنى مستوى ممكن. هذا التدخل يؤدي إلى إنشاء بيئة مالية تشجع على الادخار، مما يزيد من الموارد المالية المتاحة للاستثمارات. وبالفعل، تقدم الفائدة الإيجابية حافزاً قوياً للأفراد والشركات للادخار، مما يؤدي إلى تزايد تراكم رأس المال وتوفير القروض للقطاع الخاص. هذا التأثير يعزز من إمكانية استثمار هذه الموارد في المشاريع الإنتاجية والتي تعزز من النشاط الاقتصادي وتعزز بالتالي معدلات النمو الاقتصادي.

### 4. التحرير المالي حسب إدوارد شاو 1973:

في كتابه "العمق المالي والتطور الاقتصادي"<sup>2</sup>، الذي نشر كتكملة لأعمال ماكينون، يوضح شاو أهمية العمق المالي في تحقيق مستويات أعلى من النمو الاقتصادي. يشير شاو في تحليله إلى أن الأثر الإيجابي للنمو الاقتصادي يعتمد على تحرير أسعار الفائدة الحقيقية، بحيث تتحدد وفقاً لقوانين السوق وتعكس الندرة النسبية للادخار. ويؤكد شاو أن معدلات الفائدة الحقيقية الموجبة تزيد من معدلات الادخار وتسمح بالتخصيص الأمثل للموارد المالية، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> Benallal, Belkacem. "Les effets de l'application de la politique de libéralisation financière sur la croissance économique en Algérie (1970/2010): Etude économétrique avec la méthode de Cointégration." In Actes de la jeune recherche en économie, Société et Culture. Lauréats du concours FES, Fondation Friedrich Ebert, Bureau d'Alger, 2012, p. 8. Accessed July 5, 2023.

<https://ln.run/dOq4T>.

<sup>2</sup> Shaw, Edward S. Financial Deepening in Economic Development. New York: Oxford University Press, 1973. <https://doi.org/10.2307/2978421>.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

كما يركز شاو على دور النقود الداخلية في توفير التمويل اللازم للاستثمار، مشدداً على أهمية الوساطة المالية في تمويل القطاع الخاص عبر خلق الائتمان. ويوضح أن حجم المدخرات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالنشاط الاقتصادي، حيث تظهر أهمية الوساطة المالية في الربط بين المدخرين والمستثمرين. ويبين شاو أن تحرير أسعار الفائدة وتركها تتحدد بناءً على العرض والطلب في السوق يجذب المزيد من المدخرات، مما يعزز القدرة على منح الائتمان. وبهذا، تلعب الوساطة المالية دوراً محورياً في تشجيع عملية الاستثمار ورفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال آليات الإقراض والاقتراض.

باختصار، يشدد شاو على أن تحرير أسعار الفائدة وتعزيز الوساطة المالية هما عنصران أساسيان لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث يعزز ذلك من كفاءة تخصيص الموارد المالية ويزيد من النشاط الاقتصادي عبر تحفيز الادخار والاستثمار.

### 5. أوجه التشابه والاختلاف بين مفهوم رونالد ماكينون وإدوارد شاو:

يركز كل من رونالد ماكينون وإدوارد شاو حول التحرير المالي، على أهمية تحقيق أسعار فائدة حقيقية مرتفعة كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي. يشير التحليل المشترك بينهما إلى ثلاث آليات رئيسية يمكن للتحرير المالي أن يؤثر إيجاباً من خلالها. أولاً، يؤدي ارتفاع الادخار المحلي إلى زيادة الأموال المتاحة للإقراض، مما يعزز من قدرة الوحدات الاقتصادية على الاستثمار والنمو. ثانياً، تسهم زيادة تدفق الموارد الخارجية في تمويل المشاريع الاقتصادية وتعزيز النمو، بينما تحسن كفاءة الاستثمار يساهم في تعزيز رأس المال والنمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

على الرغم من هذه النقاط المشتركة، إلا أن هناك اختلافات أساسية في تحليلاتهما. يركز ماكينون على علاقة الاستثمار الممول وسعر الفائدة على الودائع كآلية أساسية، مشيراً إلى دور التمويل الذاتي وغياب الوساطة المالية في اقتصاداته المجزأة. بينما يؤكد شاو على أهمية العمق المالي ودور الوساطة المالية في تحقيق التمويل والنمو الاقتصادي، مع اعترافه بأنظمة مالية متقدمة تعتمد على دور البنوك في التحويلات المالية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> McKinnon, Ronald I. Money and Capital in Economic Development. Op. cit., p. 9.

<sup>2</sup> Kaminsky, Graciela, and Sergio Schmukler. "Short-Run Pain Long-Run Gain: The Effects of Financial Liberalization." Working Paper 12 No. 2, World Bank, 2002, p. 30. Accessed in 07/05<sup>th</sup>/2023. <http://www.nber.org/papers/w9787.pdf>.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

كما يظهر الاختلاف بينهما أيضا من حيث وظيفة النقود، حيث يعتبر ماكينون النقود تكميلاً مثاليًا عن رأس المال، بينما يرى شو النقود وسيلة دفع ووسيطا للتعاملات الاقتصادية دون دخولها كعامل محدد في دالة الإنتاج<sup>1</sup>.

بالرغم من هذه الاختلافات، فإن كلا التحليلين أدى إلى نموذج التحرير المالي المشترك (المعروف أيضًا بنموذج ماكينون-شو)، الذي أكد على أهمية السياسات الاقتصادية التي تعزز التحرير المالي كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي وتحسين الظروف المالية. يعد هذا النموذج جزءًا من السياسات الاقتصادية الموصى بها من قبل منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتعزيز التنمية الاقتصادية المستدامة.

الجدول (04-02): التقارب والاختلاف بين مفهوم ماكينون وشاو في تفسير التحرير المالي.

نقطة التحليل	رونالد ماكينون	إدوارد شاو
أسعار الفائدة الحقيقية المرتفعة	يؤكد على أهمية تحقيقها لزيادة الادخار المحلي والاستثمار والنمو.	يشير إلى دور العمق المالي والتمويل الخارجي في دفع النمو الاقتصادي.
آليات التأثير الايجابي للتحرير المالي	- زيادة الأموال المتاحة للإقراض؛ - زيادة تدفق الموارد الخارجية؛ - تحسين كفاءة الاستثمار.	- دعم التمويل الذاتي ودور الوساطة المالية؛ - تحسين الظروف المالية والتمويل الخارجي.
تحليل العلاقة بين الاستثمار والنمو	يركز على علاقة الاستثمار الممول وسعر الفائدة على الودائع.	يؤكد على دور الوساطة المالية في تمويل الاستثمار والنمو.
وظيفة النقود	ذات علاقة تكاملية مع رأس المال.	يراها وسيلة دفع ووسيطا للتعاملات الاقتصادية.
النتيجة المشتركة	يؤكد على أهمية السياسات التي تعزز التحرير المالي لتعزيز النمو الاقتصادي، ويدعم أيضًا السياسات التي تحسن التحرير المالي وتعزز النمو الاقتصادي.	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مراجع.

### 6. مقارنة بين تحليل ماكينون وشاو والهيكلين الجدد حول تحرير الأسواق المالية

نتطرق من خلال هذه المقارنة إلى التحليلات المتباينة التي قدمها كل من روبرت ماكينون وإدوارد شاو (1973) والمدرسة النيوستركوتورالية بشأن تأثير تحرير الأسواق المالية على الاقتصادات النامية. حيث تناول ماكينون وشاو في فرضيتهما المعروفة بـ "القمع المالي"، مثلما تطرقنا إليها مسبقاً، التدخلات الحكومية مثل سقوف أسعار الفائدة والبرامج الائتمانية الموجهة كعوائق للنمو الاقتصادي. يُعزى تأثير هذه التدخلات إلى

<sup>1</sup> Hassan, M. Kabir, Abdus Samad, and Faridul Islam. "A Reexamination of McKinnon-Shaw Hypotheses: Evidence from Five South Asian Countries." The Bangladesh Development Studies 21, no. 4 (1993): 79. Accessed July 5, 2023. <http://www.jstor.org/stable/40795490>.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

تشويه السوق المالي، مما يؤدي إلى تخلف أسواق رأس المال، سوء تخصيص رأس المال، وتضخم ناجم عن زيادة المعروض النقدي نتيجة انخفاض أسعار الفائدة. بالمقابل، يُقترح تحرير الأسواق المالية كحل، يتضمن إزالة ضوابط أسعار الفائدة وخصخصة البنوك المملوكة للدولة لتعزيز الكفاءة والمنافسة، وتقليل تدخل الحكومة لتعزيز دور القطاع الخاص.

من جانب آخر، تنظر المدرسة النيوستركتورالية إلى تحرير الأسواق المالية كسبيل لتحقيق مكاسب قوى الاقتصاد العالمي على حساب الدول النامية<sup>1</sup>. تشير هذه النظرية إلى أن تحرير الأسواق المالية يُمكن أن يؤدي إلى زيادة عدم استقرار الأسواق المالية، فقدان الاستقلال السياسي، فح الديون، وتعزيز اختلالات القوة العالمية، حيث تتيح للدول المتقدمة استغلال موارد الدول النامية بشكل أكبر<sup>2</sup>.

### المبحث الثاني: أدبيات النمو الاقتصادي.

يعد النمو الاقتصادي أحد الموضوعات الأكثر إثارة للجدل في الساحة الاقتصادية، نظرًا لارتباطه الوثيق بتحسين مستويات المعيشة وزيادة الرفاهية الشخصية لأفراد المجتمع. يحتل النمو الاقتصادي مكانة بارزة في أبحاث الاقتصاد الكلي، حيث يعتبر مؤشرًا رئيسيًا لتحديد متوسط دخل الفرد ويشكل أساسًا لحساب الدخل القومي للبلاد. بفضل دوره الحيوي في تحقيق التنمية المستدامة والشاملة، يصبح النمو الاقتصادي محورًا مركزيًا في صياغة السياسات الاقتصادية والتخطيط الوطني، مما يعزز الاهتمام الأكاديمي والمناقشات النظرية حول كيفية تحقيقه والمحافظة عليه.

### المطلب الأول: مفاهيم عامة حول النمو الاقتصادي:

يعتبر تحقيق النمو الاقتصادي محل اهتمام معظم المفكرين في أبحاثهم، وهذا بعد تطور الفكر الاقتصادي. وقد أصبح هدفًا جوهريًا للسياسة الاقتصادية الكلية لأي دولة، بغية الوصول إلى رفاهية المواطن. ولتحقيق ذلك يجب الزيادة في الدخل الفردي الحقيقي الذي يعد من المؤشرات المهمة في مدى نمو اقتصاد أي دولة، ولقد قام المفكرون الاقتصاديون بالاعتناء بمفهوم النمو من خلال محاولاتهم في تفسير ظاهرة النمو، وعلى هذا الأساس في هذا المبحث سنحاول عرض مفهوم النمو الاقتصادي وأنواعه، ومعدلات قياسه، ومحدداته ومصادره، مرورًا بالنظريات المفسرة لظاهرة النمو.

<sup>1</sup> Amin, Samir. "Accumulation and Development: A Theoretical Model." Review of African Political Economy, no. 1 (1974): 9–26. Accessed July 5, 2023. <http://www.jstor.org/stable/3997857>.

<sup>2</sup> Cardoso, Fernando Henrique, and Enzo Faletto. "Dépendance et développement en Amérique latine [compte-rendu]." Revue Tiers Monde 78 (1979): 436. Accessed at 07/10<sup>th</sup>/2023. <https://ln.run/9W8Ta>.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

### 1. تعريف النمو الاقتصادي

يُعرّف النمو الاقتصادي بشكل عام على أنه التوسع المستمرة في إمكانيات الاقتصاد على تعظيم القدرة الإنتاجية للسلع والخدمات<sup>1</sup> بصفة تراكمية مستمرة على مدى فترات من الزمن<sup>2</sup>، بمعدل أكبر من معدل توسع النمو السكاني، من خلال تشجيع التطورات التكنولوجية وتعزيز الكفاءة الاقتصادية<sup>3</sup>، التي تحفز القدرة على تلبية احتياجات المجتمع بشكل مستدام<sup>4</sup>. فللتحسينات التكنولوجية دور مهم في تعظيم إمكانيات الإنتاج وتخفيض تكاليفه<sup>5</sup>، بالإضافة إلى الاستثمار في الرأس المال البشري<sup>6</sup> الذي يحفز بكفاءة هذا التوسع على المدى البعيد<sup>7</sup>.

حسب S. Kuznets فإن النمو الاقتصادي يعبر عن: "الزيادة في قدرة الدولة على عرض توليفة متنوعة من السلع الاقتصادية لسكانها، وتكون هذه الزيادة المتنامية في القدرة الإنتاجية مبنية على التقدم التكنولوجي والتعديلات المؤسسية والإيديولوجية التي يحتاج الأمر إليها"<sup>8</sup>.

كما يعرف في الأدبيات الاقتصادية أيضاً، بكونه: "عملية كمية، ناتجة من خلال الزيادة على مدى فترة طويلة، لمؤشر ممثل بحجم الإنتاج والثروة لبلد ما. هذا المؤشر هو في معظم الأحيان الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج الوطني الإجمالي"<sup>9</sup>.

<sup>1</sup>Hairault, Jean-Olivier. La Croissance : Théories et Régularités Empiriques. Paris : Économica, 2004, p. 2.

<sup>2</sup>جهد صبيحي القطيط. "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي (دراسة قياسية خلال الفترة 2001-2018)". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا 16، عدد 24 (2020): 11. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/136426>. تاريخ الاطلاع: 2022/06/07.

<sup>3</sup>بن عبيزة دحو. "سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي - دراسة قياسية". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليايس-سيدي بلعباس، 2017. الموقع الإلكتروني: <http://rdoc.univ-sba.dz/handle/123456789/2149?mode=full>. تاريخ الاطلاع: 2022/05/04. ص: 106.

<sup>4</sup>Arrous, Jean. Les Théories de la Croissance. Paris: Éditions du Seuil, 1999, p. 9.

<sup>5</sup>فقير، كمال، وعلى يوسفات. "أثر تنوع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لبعض دول المينا للفترة 2000-2018". مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية 4، عدد 2 (2020): 62. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/128316>. تاريخ الاطلاع: 2022/02/05.

<sup>6</sup>Bénichi, Régis, and Marc Nouschi. "La Croissance aux XIXème et XXème Siècles". 2<sup>ème</sup> éd. Paris: Édition Marketing, 1990, p. 44.

<sup>7</sup>مكيد، علي، وعماد معوشي. "قياس أثر الإنفاق الحكومي الاستهلاكي النهائي على الناتج الوطني مع تحليل المصادر الأساسية للنمو الاقتصادي في الجزائر". مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13 (2013): 174. تاريخ الاطلاع: 2022/05/29. الموقع الإلكتروني: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/136426>.

<sup>8</sup>تودارو، ميشيل. \*التنمية الاقتصادية\*. ترجمة: محمود حسن حسني، ومحمود حامد محمود. الرياض: دار المريخ للنشر، 2006، ص 77-79.

<sup>9</sup>Ezeala-Harrison, Fidelis. Economic Development: Theory and Policy Applications. Westport, CT : Greenwood Publishing Group, 1996, p. 1.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

### 2. أنواع النمو الاقتصادي:

قد يخطئ البعض في تفسير النمو الاقتصادي على أنه ذلك النمو المستهدف من قبل الفئة المختصة من المشاركين الاقتصاديين في وضع الخطط وتحديد الأهداف ورسم سياسة تنفيذية ذات فعالية، لكن هذا المفهوم لا يعبر سوى عن نوع واحد من أنواع النمو الاقتصادي، والذي يعرف بالنمو المستهدف أو المخطط.

قد يحدث النمو بطريقة طبيعية تلقائية دون أي تدخل بشري، بحيث يعتمد في تطوره على الحرية الاقتصادية وقوى السوق الذاتية لبلوغ التنمية الاقتصادية. حيث يتجسد هذا النمو من خلال قوى العرض والطلب ومتطلبات الاقتصاد<sup>1</sup>. بالإضافة إلى النمو العابر الذي يعبر عن النمو الناتج عن عوامل طارئة لا تنسم بالثبات أو القصد وغالبًا ما تكون خارجية، بحيث يزول بزوالها<sup>2</sup>.

يشمل النمو التلقائي على عدة عناصر كالتقسيم الاجتماعي للعمل، رفع الإنتاج السلعي بغرض المبادلة، التراكم الأولي لرأس المال، بالإضافة إلى تكوين السوق الداخلية حيث يتواجد عرض وطلب لكل منتج<sup>3</sup>. في الجدول أدناه قمنا بتلخيص ما سبق ذكره حول أنواع النمو الاقتصادي وخصائصها<sup>4</sup>.

الجدول (02-05): أنواع النمو الاقتصادي وخصائصها

نوع النمو الاقتصادي	التعريف والخصائص
النمو الطبيعي/التلقائي	يعتمد على الحرية الاقتصادية وقوى السوق دون تدخل الدولة، يحدث عبر عمليات تاريخية مثل الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية. يتضمن التقسيم الاجتماعي للعمل، التراكم الأولي لرأس المال، وزيادة الإنتاج السلعي.
النمو العابر	ناتج عن عوامل طارئة خارجية غير ثابتة، يزول بزوال العوامل. مثال: ارتفاع أسعار النفط في الدول النامية.
النمو المستهدف/المخطط	ناتج عن خطط مقصودة، يرتبط بقدرات المخططين وواقعية الخطط وفعالية التنفيذ والمتابعة، ومشاركة الفاعلين الاقتصاديين.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على عدة مصادر

<sup>1</sup> ابن رمضان، أنيسة. دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة على النمو الاقتصادي. الجزائر: دار هومة، 2014، ص 85.

<sup>2</sup> حبيب، كريم، وحازم البني. من النمو والتنمية إلى العولمة والغات. لبنان: المؤسسة الحديثة للكتاب، 2000، ص 24

<sup>3</sup> صبيح، ماجد. "التنمية الاقتصادية". عمان: جامعة القدس المفتوحة، 2008، ص 1.

<sup>4</sup> بلهوشات، محمد الأمين، وطه بن الحبيب. "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول العربية خلال سنة 2018." في \*ملتقى دولي متعدد الاختصاصات (IPPM'20) بموضوع التكنولوجيا الحديثة وجودة الحياة\*، يومي 23-26 فيفري 2020، الطبعة الأولى. جامعة الوادي. الموقع الإلكتروني: <https://www.researchgate.net/publication/340350272> . تاريخ الاطلاع:

2023/05/23، ص: 5.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

### 3. شروط النمو الاقتصادي:

انطلاقاً مما سبق فإنه لا يمكن إطلاق لفظ "نمو اقتصادي" إلا إذا توفرت مجموعة من الشروط سنختصرها فيما يلي<sup>1</sup>:

- لا يُعتبر النمو الاقتصادي مجرد زيادة في إجمالي الناتج المحلي، بل يجب أن يرافقه ارتفاع في دخل الفرد الحقيقي، بحيث يتجاوز معدل النمو الاقتصادي معدل النمو السكاني.
- يجب أن تكون الزيادة في دخل الفرد ذات طبيعة حقيقية، وليس فقط نقدية.
- من المهم أن تكون هذه الزيادة في الدخل طويلة الأمد وليست مؤقتة.

### 4. مؤشرات القياس في النمو الاقتصادي:

في ضوء الممارسات العملية والتطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم الحديث، فقد تم الكشف عن العديد من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في عملية النمو الاقتصادي، وعلى هذا الأساس سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بتقديم أهم المؤشرات التي تقيس النمو الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية:

#### • الدخل الوطني الكلي:

من بين المؤشرات الأكثر استخداماً في قياس النمو الاقتصادي هو مؤشر الدخل الوطني الكلي الذي يعبر عن حجم الناتج المحلي الإجمالي. هو مؤشر غني عن التعريف في مجال الاقتصاد الكلي، للاستعانة به في أغلب الدراسات ذات الطابع الاقتصادي الكلي.

يعتبر حجم الناتج المحلي الإجمالي من بين المؤشرات الأكثر استخداماً لقياس النمو الاقتصادي للبلدان، فهو يعبر في أدبيات الاقتصاد الكلي عن العرض الكلي للاقتصاد أو إجمالي الدخل (يرمز له بـ  $Y$ )؛ وفق معادلة التوازن العام للنفقات والإيرادات السنوية، فالعرض الكلي يساوي الطلب الكلي<sup>2</sup>.

يضم الإنفاق أو الطلب الكلي: مجموع إجمالي نفقات القطاع الخاص الذي يعبر عن استهلاك العائلات والأفراد (الإنفاق الاستهلاكي ويرمز له بـ  $C$ )<sup>3</sup>، وإجمالي نفقات قطاع الأعمال والذي يعبر عن استثمارات المؤسسات (الإنفاق الاستثماري ويرمز له بـ  $I$ )، ومجموع نفقات القطاع الحكومي العام الموجه

<sup>1</sup> محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية"، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2002، ص 57-61.

<sup>2</sup> Mankiw, Gregory. Macroéconomie. 3<sup>rd</sup> ed. Belgique: De Boeck, 2003. p. 21.

<sup>3</sup> الأفندي، محمد أحمد. النظرية الاقتصادية الكلية: السياسة والممارسة. الطبعة الأولى. صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع، 2012. ص 68.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

نحو الاستثمارات التي تتبناها الدولة والتي تخلق قيمة مضافة في الاقتصاد (الانفاق الحكومي يرمز له بـG)، بالإضافة إلى صافي المعاملات التجارية الخارجية التي تعبر عن عملية طرح حجم الواردات الكلي (يرمز له بـM) من حجم الصادرات الكلي (يرمز له بـX) التي تعبر بدورها عن رصيد الميزان التجاري. ومن ثم يمكن التعبير عن الناتج المحلي الإجمالي بالصيغة التالية:

$$Y = C + I + G + X - M$$

أُقترح هذا المعيار بدل متوسط نصيب الفرد من الدخل من قبل الاقتصادي "Meade"<sup>1</sup>، لكن نظراً لكونه معياراً محدود القيمة إذا انتشرت الهجرة من وإلى الخارج، لم يتلق القبول في الأوساط الاقتصادية، بالإضافة إلى محدودية نتائجه من حيث تفسيرها لواقع النمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

### • طريقة القيمة المضافة:

يهدف تفادي التكرار الناتج عن حساب السلع باعتبارها تارةً منتجات نهائية وتارةً أخرى وسيطية، تم اعتماد طريقة القيمة المضافة لطرح الاهتلاك الرأس مالي للوصول في النهاية إلى القيمة الصافية<sup>3</sup>.

يقاس النمو الاقتصادي بطريقة القيمة المضافة من خلال حساب المجموع الكلي للقيم المضافة في كل القطاعات الاقتصادية المحلية، بحيث تحسب القيمة المضافة لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية عن طريق طرح قيمة المنتجات الوسيطة من قيمة المنتجات النهائية. فهي تعبر عن الفرق بين قيمة المنتجات الوسيطة الداخلة في الإنتاج والقيمة النهائية للمنتوج، بحيث تعكس ذلك الارتفاع الذي يشهده سعر المنتج النهائي مقارنة بقيمة المنتجات الداخلة في الإنتاج<sup>4</sup>.

### • متوسط نصيب الفرد من الدخل:

يدخل هذا المؤشر ضمن مقياس معدلات النمو العينية التي تأخذ الأفراد وإجمالي السكان بالاعتبار عند قياس النمو الاقتصادي. وبالرغم من صعوبات قياسه، إلا أنه يعتبر من أكثر المعايير صدقاً لدى

<sup>1</sup>Meade, James. "J.E. Meade's Model of Economic Growth." Accessed July 1<sup>st</sup>, 2023.

[https://economicsconcepts.com/old\\_site/j.e\\_meade](https://economicsconcepts.com/old_site/j.e_meade).

<sup>2</sup> عجمية، محمد عبد العزيز، وإيمان عطية ناصف. \*التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية\*. بدون دار نشر، بدون طبعة. جامعة الإسكندرية، 2000، ص 65.

<sup>3</sup>Fischer, Stanley et autres. "Macroéconomie". 2ème édition. Paris: Editions Dunod, 2002, p. 68.

<sup>4</sup> زعيتري، صارة. "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015." أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة، 2019. الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-djelfa.dz:8080> تاريخ الاطلاع: 2022/08/06، ص: 75.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

مجتمع الاقتصاديين، فهو يعبر عن الهدف النهائي لأهداف التنمية الاقتصادية. لكن مجدداً، اختلاف طرق قياسه وأسس تقديره هي ما يعبر عن أكبر الصعوبات التي تواجه الباحثين الراغبين في استعماله، خاصة بالنسبة للدول النامية، فقد يعتمد البعض على إجمالي عدد السكان، وقد يعتمد آخرون على الفئة العاملة فقط، فالأول مناسب أكثر بالنسبة لحساب مستوى المعيشة والثاني يتناسب مع حساب الإنتاجية. يقوم هذا المعيار بقياس نمو الدخل خلال فترتين متتاليتين، كما قد يسمح بحساب نمو الدخل المركب حصراً في الفترات الطويلة، وذلك باستخدام المعادلة التالية:

$$\text{معدل النمو الاقتصادي} = 100 \times \frac{\text{للفرد الحقيقي الدخل } t - \text{للفرد الحقيقي الدخل } t-1}{\text{للفرد الحقيقي الدخل } t-1}$$

### 5. محددات النمو الاقتصادي:

يتحدد النمو الاقتصادي وفق مجموعة من العوامل والمحددات التي تختلف حسب اختلاف القراءات والنظريات الاقتصادية المعتمدة. كما أنها تتفق على أن بنية الاقتصاد الكلي هي ما يحفز النمو لتقليل عدم اليقين وتحقيق استقرار كلي من حيث الإنتاج والاستثمار<sup>1</sup>. ومع تطور النظريات عبر الزمن واختلاف أفكارها في هذا الموضوع، قمنا بتصنيف هذه المحددات بين محدّدات تقليدية ومحدّدات حديثة، بحيث تتناسب التقليدية منها مع كل ما اتفق عليه مجمل المدارس الفكرية باختلاف نوعها وتوجهها، أما المحددات الحديثة فهي تعكس ما تفرّدت به التوجهات والنظريات الاقتصادية المستحدثة ذات التوجه الداخلي والخارجي.

#### • محددات النمو الاقتصادي التقليدية:

##### - نوعية وكمية الموارد البشرية:

يعتبر العامل البشري أول عوامل النمو الاقتصادي، فقد أثبتت العديد من الدراسات الأكاديمية تأديته لدور ذي أهمية بالغة في التراكم بطريقة داخلية، وارتباطه الإيجابي بالنمو الاقتصادي<sup>2</sup>. كما أكدت بعض الدراسات أيضاً على دور الرأس المال البشري في نصيب الفرد من الدخل، باعتباره محرك النمو

<sup>1</sup> بشيشي، وليد. "دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة - حالة الجزائر." أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، 2015، ص 217.

<sup>2</sup>OECD. "Le Coût Élevé des Faibles Performances Éducatives". Edition OECD, 2010, p. 13.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

الأساسي. كما اقترحت أخرى طريقتين للتراكم الداخلي الأولى عن طريق التعليم وأخرى من خلال تكوين الأفراد والنشاط الإنتاجي<sup>1</sup>.

نستطيع قياس معدلاً للنمو الاقتصادي بواسطة معدل الدخل الفردي الحقيقي اعتماداً على مقدار الناتج القومي الإجمالي، فكلما كان معدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أكبر من معدل الزيادة في السكان كلما كانت الزيادة في معدل الدخل القومي أكبر، وبالتالي تحقيق زيادة أكبر في معدل النمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

### - نوعية وكمية الموارد الطبيعية:

الموارد الطبيعية هي الموارد التي لا دخل للإنسان في صنعها، والمعطيات التي يمكن استغلالها بما تمنحه لنا هبات الخالق سبحانه، تشمل في الغالب الأرض وما ارتبط بها من ظاهر وباطن، وعلى الرغم من اختلاف آراء الاقتصاديين حول هذا النوع من الموارد ودورها، إلا أنها تبقى بصفاتها أساسياً ومهماً في النمو الاقتصادي خاصة إن تم استغلالها بطريقة مناسبة خلال المرحلة الأولية للنمو<sup>3</sup>.

### - تراكمات رأس المال:

يتفق خبراء الاقتصاد من مختلف المشارب الفكرية على أهمية تراكم رأس المال في تحقيق النمو الاقتصادي. وذلك باعتباره الوسيلة الأساسية للتقدم المعرفي الذي يشكل بدوره عاملاً رئيسياً في نمو الإنتاجية. إن الاعتماد الكلي على رأس المال كمحرك وحيد للنمو الاقتصادي يؤدي إلى ظاهرة "تناقص العائد من رأس المال"، حيث تتضاءل إنتاجيته الحدية مع كل زيادة في الكمية المستخدمة منه في عمليات الإنتاج<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>Alice, Fabre. "Education, croissance et convergence: Analyse au sein d'un modèle à générations imbriquées." \*Revue Économique\*, no. 111, Sept/Oct (2001): 766. Accessed January 7<sup>th</sup>, 2023. <https://www.cairn.info/revue-d-economie-politique-2001-5-page-765.htm>.

<sup>2</sup>عجمية، محمد عبد العزيز، إيمان عطية ناصف، وعلي عبد الوهاب نجا. "التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية". مرجع سابق ذكره، ص 89-90.

<sup>3</sup>عبد الحميد، عبد المطلب. "النظرية الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي للمبادئ". مصر: دار الجامعية للنشر والتوزيع، 2001، ص 470.

<sup>4</sup>ملواح، فضيلة، وعلي مكيد. "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990-2018)". \*Revue d'économie et de statistique appliquée\* 17, no. 2 (2020): 120. Accessed July 1, 2023. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/115423>.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

ترتبط تراكمات رأس المال بشكل مباشر بحجم الادخار، حيث يمثل هذا الأخير التكلفة الاقتصادية للنمو الموجه نحو تجميع رأس المال وتراكمه. فلكي ينتج المجتمع السلع الرأسمالية، لا بد له من الاستغناء عن الاستهلاك المادي مقابل ذلك<sup>1</sup>.

### - معدل التقدم التكنولوجي والتقني:

يقصد بالتقدم التقني والتكنولوجي، التقدم المستمر للمجتمع في استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، من خلال تطوير وتحسين رأس المال العيني والبشري. يكمن جوهر التقدم التكنولوجي في قدراته على تنشيط الإنتاج وتعزيز مستوياته. ينبغي أن لا تقتصر المعرفة التقنية والتقدم التكنولوجي على جوانب محددة، بل يجب أن يمتد تأثيرهما ليشمل الجوانب التعليمية والإدارية والتسويقية والإنتاجية وغيرها من المجالات التي تؤثر في النمو الاقتصادي وآلياته<sup>2</sup>.

### • محددات النمو الاقتصادي الحديثة:

يمكن تصنيف العوامل المحددة للنمو الاقتصادي حسب النظريات والتوجهات الحديثة غالباً وفق طريقتين، سواءاً من حيث المصدر "داخلياً أو خارجياً"، أو من حيث طبيعة العوامل "كمية أو كيفية".

أول عامل محدد للنمو الاقتصادي من حيث المصدر الداخلي نجد، الاستقرار السياسي والأمني الذي يلعب دوراً حاسماً في تعزيز الانتاجية؛ حيث يعيق عدم الاستقرار السياسي الاستثمار والنمو الاقتصادي، بينما تعزز الظروف المستقرة تشكيل رأس المال<sup>3</sup>. بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية والتنظيمات التي تؤثر أيضاً وبشكل كبير على النمو، حيث تعيق السياسات القيودية الإنتاجية<sup>4</sup>. من الضروري معالجة فخاخ الفقر من خلال الاستثمارات المستهدفة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة<sup>5</sup>.

أما خارجياً، فتتيح الاستقلالية السياسية للدول صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة لتعزيز النمو حسب خصائصها الاقتصادية والسياسية، بينما قد تعيق السياسات الحمائية التي تطبقها

<sup>1</sup> محمود، يونس محمد، وعبد النعيم محمد مبارك. \*أساسيات علم الاقتصاد\*. بيروت: الدار الجامعية، 2005، ص 406.

<sup>2</sup> فدي، عبد المجيد. \*مدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية\*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص 60.

<sup>3</sup> صغيري، سيد علي، عماد غزالي، محمد بولصنام. "أثر الاستقرار السياسي والحرية الاقتصادية على النمو الاقتصادي في دول أوروبا وآسيا الوسطى خلال الفترة (1996-2018)، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي بالتأخيرات الموزعة لمعطيات بانل (Panel-ARDL)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 12 (1)، (2021)، ص: 390. تم الاطلاع في: 2023/07/01، <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/143756>

<sup>4</sup> فدي، عبد المجيد. مدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، مرجع سبق ذكره، ص 60.

<sup>5</sup> مزاني، راضية ياسينة. "الخروج من الحلقة المفرغة للفقر دراسة في تجارب تنمية ناجحة". دراسات وأبحاث 12، رقم 1 (2020): ص: 766. تم الاطلاع في 2023/07/01. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/107676>

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

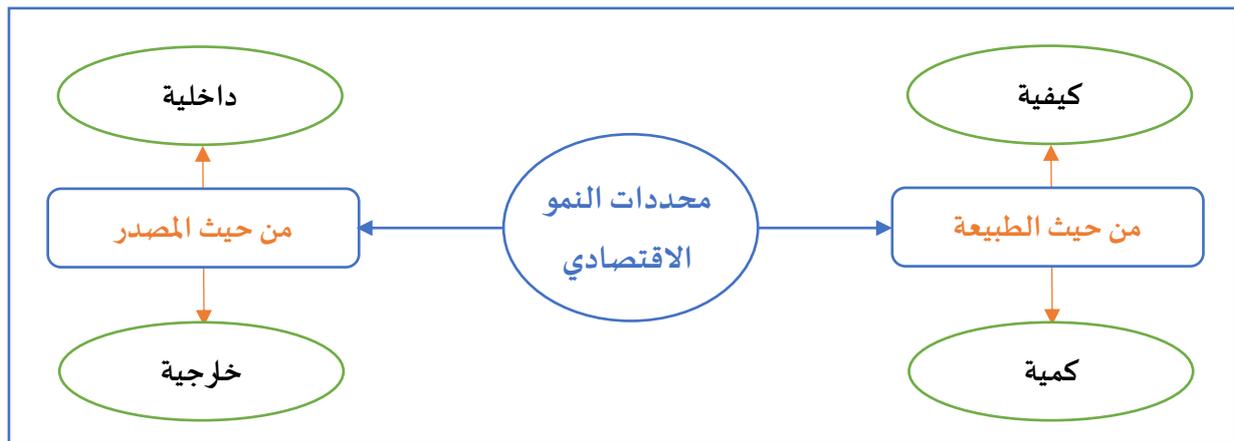
الاقتصاديات المتقدمة عند رسمها لأهدافها التنموية قد تعيق النمو الاقتصادي في الدول النامية<sup>1</sup>. بالإضافة إلى تدفق الرأس المال البشري الذي يؤثر وبشدة على تشكيل رأس المال والإنتاجية<sup>2</sup>.

العوامل الكمية للنمو الاقتصادي تركز على عوامل مثل تطوير رأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب، مما يسهم في البحث والتطوير والنمو العام. فمعدلات نمو السكان تؤثر على الدخل الفردي والإنتاجية<sup>3</sup>. كما يؤثر الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي من خلال زيادة تبادلات التجارة والقدرة التنافسية العالمية، أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة فهي تؤثر على الإنتاجية المحلية والهيكل الاقتصادي من الخارج نحو الداخل<sup>4</sup>.

العوامل النوعية للنمو الاقتصادي تسلط الضوء على أهمية السياسات الاقتصادية العامة، بما في ذلك السياسات المالية والنقدية، في التأثير على الإنتاج الوطني<sup>5</sup>. الأطر التنظيمية تؤثر على الإنتاجية والتنمية. العوامل الخارجية، مثل السياسات الحمائية من الدول المتقدمة، تؤثر على الدول النامية وتدفق الموارد البشرية.

تشكل هذه العوامل معاً ديناميكية النمو الاقتصادي، مع التركيز على تفاعل السياسات الداخلية، والتأثيرات الخارجية، والعوامل الكمية مثل رأس المال البشري، والعوامل النوعية مثل البيئات التنظيمية والسياسات الدولية. يوضح الشكل أدناه معايير تصنيف محددات النمو الاقتصادي التي تم التطرق إليها في هذا الجزء من الدراسة.

الشكل (07-02): رسم تخطيطي توضيحي لمعايير تصنيف محددات النمو الاقتصادي



<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص: 39.

<sup>3</sup>Fabre, Alice, op. Cit., pp. 778.

<sup>4</sup>Frankel, Jeffrey A., and David Romer. "Does Trade Cause Growth?" American Economic Review 89, no. 3 (1999): 477. Accessed July 1, 2023. <https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/aer.89.3.379>.

<sup>5</sup> رشاد، العصار ، وعليان الشريف. "التجارة الخارجية". عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، 2000، ص 13.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على عدة مصادر

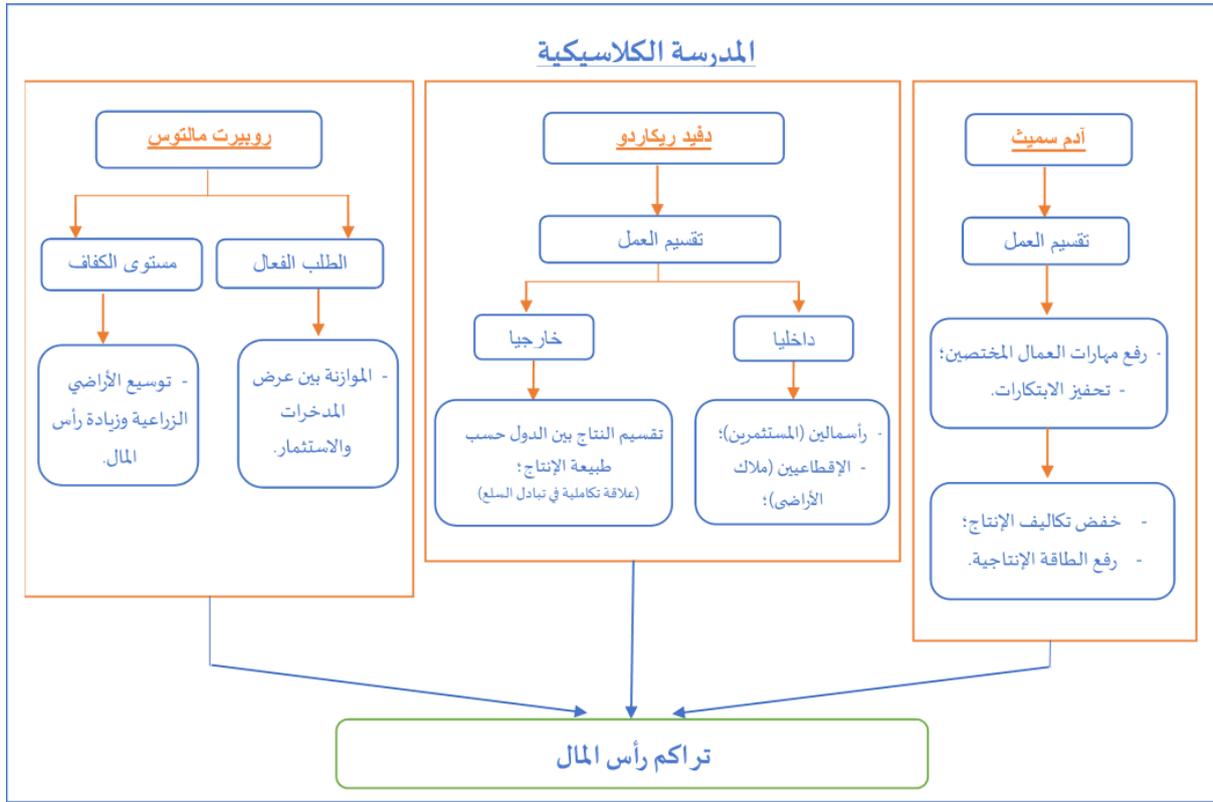
### 6. النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي:

يمتد تاريخ نظريات النمو الاقتصادي منذ بداية الثورة الصناعية، وظهور الفكر الكلاسيكي بزعامة آدم سميث وغيره من رواد المدرسة الكلاسيكية التي وضعت أسس الرأسمالية الحديثة. اهتم مفكرو هذه المدرسة بتوزيع الدخل بين الأرباح، الأجور والريوع. ومن بين أهم الفرضيات التي بنيت عليها هذه المدرسة والتي توضح بصورة شاملة توجهها وطبيعة أفكارها، نجد:

- الملكية الخاصة للموارد الاقتصادية؛
  - الحرية الفردية في ممارسة النشاط الاقتصادي؛
  - تشجيع المنافسة التامة وخضوع الاقتصاد لقوى العرض والطلب؛
  - الإيمان بفكرة "المصلحة الفردية ستؤدي بالضرورة إلى تحقيق المصلحة العامة".
- المخطط أدناه يوضح أهم ما جاء به رواد المدرسة الكلاسيكية من نظريات مفسرة للنمو الاقتصادي.

الشكل (02-08): نظريات النمو الاقتصادي حسب رواد المدرسة الكلاسيكية.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على عدة مصادر.

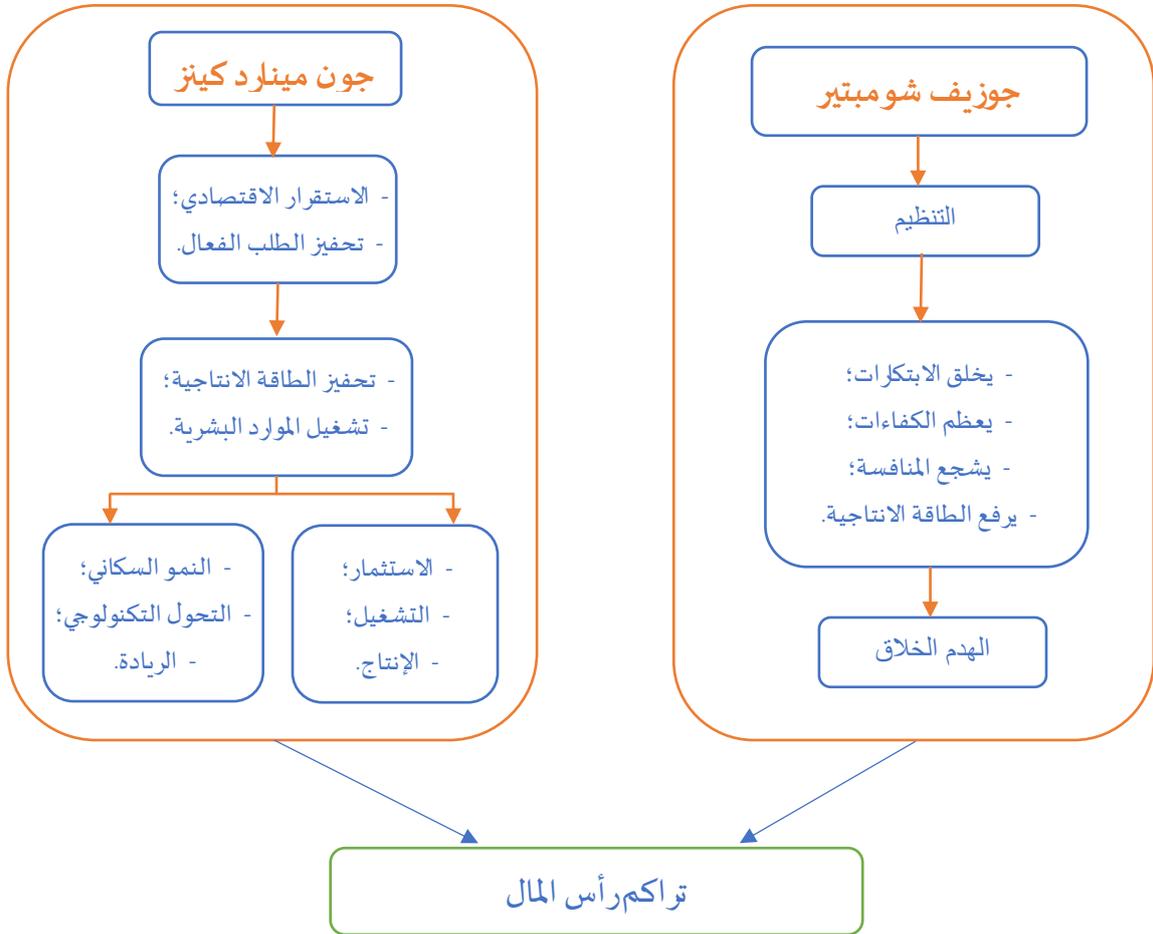
يرى جوزيف شومبتر أن مفتاح التنمية يكمن في التنظيم، ومفهوم التنظيم حسب شومبتر مرتبط بالابتكار والإبداع في خلق فرص جديدة، سواء من حيث المزج بين عوامل الإنتاج للخروج بسلع جديدة أو من حيث تنمية الموارد لخلق مواد خام تسهم في تجديد الأسواق وتوسيعها أو ما يعرف بالهدم الخلاق، بهدف زراعة روح المنافسة البناءة بين المنتجين التي تؤدي بدورها إلى رفع الطاقة الإنتاجية بالتالي تعظيم الاستثمار الحقيقي<sup>1</sup>. أما بالنسبة للمدرسة الكينزية، يرى جون مينارد كينز أن أهم ما يكفل استغلال الموارد البشرية العاطلة والطاقة الإنتاجية الفائضة في تراكم رأس المال هو تحفيز الطلب الفعال (الموجه للاستثمار، التشغيل والإنتاج) في بيئة الاستقرار الاقتصادي، فقد ربط معدل النمو الاقتصادي بالنتائج الإجمالية، بحيث أوضح أن ضعف الجهاز الإنتاجي، انخفاض مستوى التشغيل وتراجع التكنولوجيا كلها عوامل كفيلة بأن تكون سبباً في تراجع النمو الاقتصادي<sup>2</sup>. المخطط أدناه يوضح أفكار كل من جوزيف شومبتر وجون مينارد كينز حول النمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> عجمية، محمد عبد العزيز، ومحمد علي الليثي. التنمية الاقتصادية: مفهومها-نظرياتها-سياساتها. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001. ص: 93-95.

<sup>2</sup> معروف، هوشيار. "تحليل الاقتصاد الكلي". الطبعة الأولى. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2005، الصفحات 381-382.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

الشكل (09-02): يوضح نظرية شومبتير وكينز حول النمو الاقتصادي



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على عدة مراجع

### المطلب الثاني: نماذج النمو الخارجي

تُعدّ نماذج النمو الخارجي من أهم النظريات الاقتصادية التي تسلط الضوء على العوامل الخارجية المحقّزة للنمو الاقتصادي. فهي تبرز مساهمة هذه العوامل فيرفع القدرة الإنتاجية وخلق بيئة مناسبة لتحفيز الاستثمار لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية.

#### 1. نموذج روي هارود 1937:

يعتبر النموذج المشترك لهارود ودومار من أقدم ما حاول نمذجة النمو الاقتصادي وفق فرضيات المدرسة الكينزية، فبالرغم من إشارة جورج نايهنز إلى أن هذا النموذج عبارة عن تجسيد لأفكار ذُكرت في أعمال سابقة مثل أعمال كاسيل ولوند اللذين تطرقا إلى هذه الآراء في أبحاثهما، إلا أن هذا النموذج لم يفقد قيمته في أن يكون نموذجا مرجعيا في نظريات النمو الاقتصادي الحديثة. فقد تناول هذا النموذج مجموعة من الفرضيات التي عرضته للانتقاد وأثبتت محدوديته في تفسير النمو الاقتصادي بشكل واقعي

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

ومطلقاً<sup>1</sup>. يوضح الجدول أدناه الفرق بين التصورات الثلاث لنماذج معدل النمو الاقتصادي حسب هارود-دومار.

الجدول (06-02): الفرق بين التصورات الثلاث لنماذج معدل النمو حسب هارود-دومار.

العامل	معدل النمو الفعلي (G)	معدل النمو المضمون (Gw)	معدل النمو الطبيعي (Gn)
الأسس	نسبة الادخار إلى معامل رأس المال.	يسمح للاقتصاد أن يتبع مسار نحو التوازن ويحقق استثمار يتناسب مع الدخل المدخر.	أقصى معدل نمو تسمح به التطورات الفنية، عدد السكان، وتراكم رأس المال.
الصيغة	$G = \frac{S}{D}$	$S = \frac{\Delta Y}{B} = G_W$	$G_n \cdot C_r = S$ أو $\neq S$
	حيث يمثل G معدل نمو الناتج ويمثل S معدل الادخار.	حيث يمثل $G_W$ معدل نمو الناتج ويمثل S معدل الادخار ويمثل المعجل.	حيث يمثل $G_W$ معدل نمو الناتج ويمثل S معدل الادخار ويمثل $C_r$ معدل النمو الطبيعي.
الفرضيات	- الادخار الإجمالي كدالة في الدخل؛ - ثبات المعامل المتوسط لرأس المال؛ - الاستثمار يساوي الادخار.	- بقاء الطلب الإجمالي مرتفع بما يكفي؛ - تساوي الاستثمار المرغوب فيه مع الادخار الكلي المحقق.	- التطورات الفنية؛ - عدد السكان؛ - تراكم رأس المال؛ - وجود عمالة كاملة.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على عدة مصادر

انطلاقاً من معدلات النمو الثلاثة تم الخروج بالحالات الممكنة للاقتصاد:

- "إذا كان الاستثمار الفعلي أكبر من الاستثمار المضمون، فإن الاقتصاد يكون في توسع مستمر حتى يتم التوصل إلى سقف Gn، ولا يمكن للاقتصاد أن يتوسع فوق Gn وذلك بسبب القيود المفروضة على الموارد وعمل العمل، وكذلك لا يمكن للاقتصاد أن يبقى عند هذا السقف لفترة طويلة، وبالتالي في هذه الحالة سوف يتحرك الاتجاه السفلي، مما يؤدي إلى ظهور فائض في الإنتاج، وبالتالي ستكون هناك بطالة مزمنة"<sup>2</sup>.
- "إذا كان الاستثمار المضمون أكبر من الاستثمار الفعلي يعني أن حجم الناتج يكون أقل من حجم الطلب، وذلك ما يؤدي إلى التضخم، وهذه الحالة السائدة في معظم الاقتصاديات وذلك يرجع إلى

<sup>1</sup>Ray, Debraj. Development Economics. Princeton University Press, 1998. pp. 58-60.

<sup>2</sup>Masoud, Najeeb. "A Contribution to the Theory of Economic Growth: and New." Journal of Economics and International Finance 6, no. 3 (2014): 50.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

نقص الموارد المتاحة مقارنة بالموارد اللازمة والمطلوبة، وهو ما يؤدي إلى ظهور ما يسمى بفجوة التمويل<sup>1</sup>.

### 2. نموذج هارود-دومار المشترك:

في عقد الأربعينيات من القرن العشرين، قام الاقتصادي البريطاني روي هارود ونظيره الأمريكي ايفسي دومار بتطوير دوال الإنتاج لتحليل النمو الاقتصادي وفهم العلاقة بين النمو والبطالة في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة. ابتداءً من مقالهم البارز، الذي يُعرف بنموذج هارود-دومار المشترك، ناقش الثنائي كيفية أن الزيادات في الاستثمار تؤدي إلى توسيع العرض الكلي، مما يؤثر على كل من جانب الطلب الكلي كنتيجة للإنفاق التجاري، وجانب العرض الكلي من خلال زيادة الكمية المنتجة من السلع والخدمات.

بالإضافة إلى ذلك، استجاب الاقتصاديون للانتقادات الموجهة للنماذج السابقة عبر تطوير نماذج أكثر تطبيقية، وقد قام هارود بجهود رائدة في هذا السياق. قدم هارود تعديلات تشمل إدخال متغير سعر الفائدة كعامل يؤثر على كل من العرض والطلب على المدخرات. وعلى سبيل المثال، أوضح هارود أن المعدل الطبيعي لسعر الفائدة يتوقف أساسًا على قيمة المنفعة المتناقصة للدخل، مما يوضح العلاقة العكسية بين معدل الفائدة ومستوى الاستثمار.

على الرغم من هذه التحسينات، فإن هناك تحديات تواجه هذا التفسير، بما في ذلك كيفية قياس المنفعة المتناقصة للدخل بدقة. بشكل عام، عمل هارود ودومار على تطوير نموذج يوضح بشكل أفضل كيفية تأثير الاستثمارات في النمو الاقتصادي، وقدم هارود تحسينات تعزز فهمنا لأساليب تحديد سياسات الاقتصاد النقدي والنمو الاقتصادي

### 3. نموذج صولو-سوان (1956):

يستند نموذج صولو-سوان على فرضية استمرار استخدام المزيد من عوامل الإنتاج - من عمل ورأس المال - طالما أن الفوائد الحدية لهذه العوامل تتجاوز التكاليف الحدية. هذا الاستمرار يؤدي إلى تعادل مستويات الإنتاج الحدية مع مستويات الاستثمار، مما يحقق النمو الاقتصادي المستدام<sup>2</sup>. فندرة رأس المال

<sup>1</sup>Somashekar, Ne. Thi. Development and Environmental Economics. New Delhi: New Age International (P) Limited Publishers, 2003.

<sup>2</sup>Todaro, Michael P., and Stephen C. Smith. Economic Development. 11<sup>th</sup> ed. United States of America: Library of Congress, 2012, 146.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

لكل عامل في الدول النامية، ينعكس بإنتاجية حدية عالية لرأس المال، مما يشجع على تحفيز انتقال هذا الأخير من الدول الغنية إلى الدول النامية لتعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

يُبرز النموذج أهمية الاستثمار في الرأس المال البشري، والذي تم تمثيله بنسبة الطلاب في الجامعات. وكذا الاستثمار في التكنولوجيا المعبر عنها بالبحث والتطوير. يُعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بديلاً عن هذه العوامل النادرة في الدول النامية لضعف تحفيزها للنمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

تعد هذه النقطة أساسية في النظرية نظراً لتمييزها عن النظرية السابقة التي اهتمت فقط برأس المال البشري دون اعتبار التطور التكنولوجي. أظهرت الدراسات التي اعتمدت هذا النموذج أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على مستويات الدخل في الأجل القصير والطويل، خاصة إذا كان مرتبطاً بالتكنولوجيا المصاحبة أو نسبة العمل/السكان، والتي تُعتبر عوامل خارجية مؤثرة<sup>3</sup>.

الجدول (07-02): مقارنة بين أسس نموذجي هارود-دومار وصولو.

العوامل	نموذج هارود - دومار	نموذج سولو
التوازن	يفترض توازناً دقيقاً بين معدل الادخار، معامل رأس المال، ومعدل الزيادة في قوة العمل.	يركز على ثبات التوليفة الفنية بين العمل ورأس المال كعامل رئيسي للتوازن في النمو على المدى الطويل.

<sup>1</sup> ساطور، رشيد. "دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة - علاقات وروابط." مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية 4، عدد 3 (31 ديسمبر 2013): 95. تم الاطلاع في 2023/07/02. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/18262>

<sup>2</sup> عبيد، جمال محمود عطية. \*تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري\*. رسالة دكتوراه في اقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2002، ص 122-124.

<sup>3</sup>Hsing, Yu, & Wen-Jen Hsieh. "Testing the Augmented Solow Growth Model: The Case of Taiwan." *Risec* 44, no. 3 (1997): 602-605.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

يرى أن النمو هو نتيجة لتراكم رأس المال والتقدم التكنولوجي.	يركز على النمو المضمون (الذي يعتمد على هذه المتغيرات) ويسعى لتحديد العوامل التي تحد من نمو الاقتصاد.	النمو
يفترض أن التوازن يعتمد على إمكانية الإحلال بين العمل ورأس المال.	يُفترض أن هذا التوازن يعتمد على تساوي معدل النمو المضمون (G) مع معدل النمو الطبيعي.	الظروف
يرى أن النمو على المدى الطويل مستدام وأن التقدم التكنولوجي يلعب دورًا رئيسيًا في تحقيق ذلك.	لا يُقدم أي أفكار عن استدامة النمو.	الاستدامة

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على عدة مراجع.

### المطلب الثاني: نماذج النمو الداخلي

قدم الاقتصاديون المؤسسيون مفهوم العقلانية المحدودة للوكيل الاقتصادي، والذي برز في الاقتصاد السلوكي ويُفسر من خلال الإطار المؤسسي الذي يحدد البنية الاجتماعية والاقتصادية والتكاليف المعاملاتية التي تنتج عنها. فأظهرت الأعمال المتعلقة بالنمو الداخلي (P. Romer ، R. Lucas ، R. Barro) أن الاستثمارات في رأس المال المادي والبشري وحدها لا يمكن أن تفسر ظاهرة النمو الاقتصادي بجميع جوانبها. لذلك أضافوا عوامل الكفاءة مثل التكنولوجيا والخبرة التي تزيد من الإنتاجية ويمكن أن تتيج تجاوز ظاهرة العوائد المتناقصة. بالإضافة إلى مفهوم الحوافز العقلانية للوكيل الاقتصادي الذي يستطيع التكيف مع السياسات العامة الاقتصادية.

#### 1. روبرت لوكاس (1988):<sup>1</sup>

بناءً على نظرية أوزاوا، يمكن تحويل النمو الاقتصادي إلى عملية داخلية من خلال زيادة فعالية عوامل الإنتاج والتأثير على القرارات الفردية<sup>2</sup>، باعتبار مبدأ تراكم رأس المال البشري عبر التعليم أحد أهم محركات النمو الاقتصادي في النماذج الحديثة.

قام الاقتصادي لوكاس بتوضيح هذا الاقتراح من خلال نموذجين متشابهين فأبرز أهمية التعليم في تعزيز رأس المال البشري. ومع ذلك، لكن وعلى الرغم من تماثل الخيارات وطرق الوصول إلى التكنولوجيا

<sup>1</sup>Robert, Lucas, On the Mechanics of Economic Development, Journal of Monetary Economics, Vol. 22, (1988): 03-42. <https://parisschoolofeconomics.eu/docs/darcillon-thibault/lucasmechanicseconomicgrowth.pdf>. Accessed in 02/07/2023.

<sup>2</sup>Uzawa, Hirofumi. "Technical Change and the Aggregate Model of Economic Growth." International Economic Review, 6 (1965): 18-31.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

المادية إلا أن النماذج تظل المستوحاة من هذه النظرية تواجه تحديات كبيرة، خاصة بسبب التنوع الكبير في الأوضاع الاقتصادية المحلية.

هناك مجموعة من الفرضيات التي بنى على أساسها لوكاس نموذج لرأس المال البشري في النمو الاقتصادي، وتمثل في:

- الاقتصاد مشكّل من قطاعين فقط، أحدهما مكرّس لإنتاج السلع والخدمات انطلاقاً من رأس المال الماديّ وجزء من رأس المال البشري، أمّا القطاع الثاني فيهتم بتكوين رأس المال البشري الذي لم يستعمل في القطاع الأول؛
- المؤسسات تمنح العمال أجوراً وفقاً لإنتاجيتهم الحدية<sup>1</sup>؛
- كل الأعوان أحادية لا يوجد تباين في الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة: حيث أن عددهم يساوي  $n^2$ ؛

### • النموذج الأول: تأثير تحسين القدرات والتكوين على النمو الاقتصادي:

يُفسر هذا النموذج النمو داخلياً، بحيث يخصص فترة من فترات عمل الأجراء لتحسين قدراتهم وتكوينهم، لتعزيز إنتاجيتهم باعتبار الرأس المال البشري، عامل إنتاج جديد. كما يمثل مجموع العمل التراكمي، عرض العمل المتاح للإنتاج. عند التوازن، يرتفع معدل النمو بفعل الاستثمار في الرأس المال البشري، ممّا يؤدي إلى التقليل من تفضيلات الاستهلاك الفوري.

يوفر النموذج تفسيراً للاختلافات في متوسط الدخل الفردي على مستوى الدول، حيث تتسع الفجوة بين الدول برأس المال البشري الأكبر مع مرور الوقت، حتى في حال استقرار معدل النمو نسبياً. بسبب الحجم الأكبر لرأس المال البشري في الدولة، فإن الفجوة تزداد لصالحها مع الزمن. يرتفع أجر العامل المؤهل بفعل تراكم رأس المال البشري، مما يعزز ثروة البلد المستضيف من خلال تأهيل العمالة، مما يتسبب في العمالة هجرة نحو الدول الأكثر ثراء.

يُثبت "لوكاس" الارتباط بين الاختلافات في متوسط الدخل الفردي بين الدول والاختلافات في عوامل الإنتاج الأساسية، عندما يظل معامل العوامل ثابتاً بالنسبة للإنتاج. تمنع الآثار الخارجية تحقيق معدلات

<sup>1</sup>Poulain, Edouard. "Le Capital Humain: D'une Conception Substantielle à un Modèle Représentationnel." *Revue Économique* 52, no. 1 (January 2001): 96. Accessed July 3, 2023. <https://www.jstor.org/stable/3502963>.

<sup>2</sup>مونية، ركارك. "أثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2018. p. 59. تم الاطلاع في 2023/07/03. الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/12841>

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

نمو أعلى في الدول ذات النقص في عوامل الإنتاج، مما يجعل تحولات التكنولوجيا غير فعالة عند تسعير المعاملات لجعلها متساوية بين الدول الفقيرة والغنية.

تظهر النتيجة بعائدٍ إيجابي للأثر الخارجي لتراكم رأس المال البشري على النمو بمعدل أسرع من الرأسمال المادي. في غياب هذا الأثر، يرتفع كلا الرأسمالين بنفس المعدل، دون ارتباط بفوائد اقتصادات الحجم أو العوائد المتزايدة بأي حال من الأحوال.

### • النموذج الثاني: نموذج تراكم رأس المال البشري.

يعتبر "لوكاس" أن تراكم رأس المال البشري ينجم عن تأثير "التعلم بالعمل" أو التدريب العملي، وعليه فإن ترقية الكفاءات تأتي من النشاط الإنتاجي بحد ذاته. يتضمن النموذج سلعتين استهلاكيتين ضمن كل قطاع من القطاعين، حيث يتبع تراكم رأس المال البشري تكنولوجيا خطية تعني أن معدل نمو مخزون المعارف يتناسب مع الزمن المخصص للإنتاج.

بحيث تلخص الديناميكية الاقتصادية في ديناميكية تخصيص قوة العمل بين القطاعين وخلال كل لحظة عبر الزمن، وترتبط بشكل جوهري بمقدار مرونة الإحلال. فعندما يتم إنتاج السلعة (1) بتكلفة أكبر نسبة إلى السلعة (2)، يمكن أن تحل السلعة (2) محل السلعة (1) على شكل استهلاك أكبر للسلعة (2). وترتبط المفاضلة بمدى قابلية الإحلال بين السلعتين، أي مرونة الإحلال.

أما فيما يخص تأثير التجارة الخارجية في النموذج، فعند إدراج التجارة الخارجية ضمن معطيات النموذج لمجموعة اقتصاديات صغيرة، بافتراض ثبات السعر المعتمد، يتخصص كل بلد في إنتاج إحدى السلع بناءً على مخزونه من رأس المال البشري. فتختار أي دولة التخصص في إنتاج السلعة (2) عندما تحقق مؤونها من رأس المال البشري. فترتبط حركية تراكم رأس المال البشري بالتموضع الابتدائي لمخزون القطاعين بالمقارنة مع خط السعر.

الجدول (08-02): مقارنة بين نموذجي لوكاس الأول والثاني.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على عدة مراجع

العنصر	النموذج الأول	النموذج الثاني
المحركات الرئيسية للنمو	تكنولوجيا وتراكم رأس المال البشري.	التعلم بالعمل وتدريب العمال.
العناصر الاستهلاكية	سلع استهلاكية و سلع إنتاجية	
نوعية التراكم الرأسمالي	خطية	لينية
ديناميكية التخصيص	قوة العمل بين القطاعين ومرونة الإحلال	مرونة الإحلال بين السلع
تأثير التجارة الخارجية	تخصص الإنتاج بناءً على مخزون رأس المال البشري	تأثير التموضع الابتدائي للقطاعين والسعر
النظرية الإطارية	التكنولوجيا وتراكم رأس المال البشري	التعلم العملي وتدريب العمال
الإستدامة على المدى المتوسط والطويل	يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والاستدامة على المدى	

يقدم كلا من النموذجين، إطاراً نظرياً مختلفاً لفهم عمليات النمو الاقتصادي وأثرها على المجتمعات. فيقوم النموذج الأول بالتركيز على تأثير التكنولوجيا وتراكم رأس المال البشري كمحركات للنمو، بينما يركز النموذج الثاني على دور التعلم العملي وتدريب العمال في تحسين الكفاءات وزيادة الإنتاجية. مما يساعد في تحديد كيفية تصميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز النمو الاقتصادي والاستدامة في الأطر الزمنية المتوسطة والطويلة.

### 2. مايكل بول رومر (1986-1990):

بعد الانتقادات التي وجهت للنماذج النيوكلاسيكية، حاول مايكل بول رومر في عام 1986 تقديم نموذج بديل يسمى "زيادة العوائد والنمو طويلاً لأجل". يركز رومر في نموذجه على أهمية تراكم رأس المال المادي في عملية النمو الاقتصادي الداخلي، ويقوم بتوسيع النموذج النيوكلاسيكي بفرضيات تتعلق بالتعلم من خلال التدريب والتطبيق العملي. رومر يبرز أن الشركات التي تزيد استثماراتها في رأسمالها المادي تتعلم بشكل أكثر فعالية من عمليات الإنتاج، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية. يصف رومر هذا التأثير الإيجابي للخبرة على الإنتاجية باسم "التمرين عن طريق الاستثمار"<sup>1</sup>.

يتضمن النموذج الذي قدمه رومر مخزونين مترابطين: مخزون رأس المال المادي ومخزون المعرفة الناشئ عنه. وفي حال كانت إيرادات هذين المخزونين ثابتة، يمكن للاقتصاد أن يحقق نمواً ذاتياً وثابتاً على

<sup>1</sup>Arrons, Jean. Les Théories de la Croissance. Paris : Éditions du Seuil, 1999. P :193.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

المدى الطويل، بناءً على العوامل التي تحكم ميول الادخار. بحيث يعتبر الاستثمار في رأس المال الفيزيائي حسب رومر، جزءاً أساسياً من عناصر النمو الداخلي المحي ذاتياً، مما يجعل النمو مستقلاً عن المصادر الخارجية مثل التقدم التكنولوجي<sup>1</sup>.

يبدأ النموذج بفرضية أن عمليات النمو تنبع من مستوى الشركة أو الصناعة، وبالتالي يتوافق مع المنافسة الكاملة والتطورات في التكنولوجيا الحديثة. فهو يتناول الخطوط العريضة لتأثيرات التكنولوجيا، حيث تؤدي زيادة الإنتاجية في شركة أو صناعة إلى زيادة في الإنتاجية في شركات أو صناعات أخرى، مما يجعله نموذجاً ليس فقط للنمو الداخلي ولكن أيضاً ذا أهمية للنمو الخارجي خاصة للبلدان النامية<sup>2</sup>. يقدم نموذج رومر إطاراً نظرياً متقدماً لفهم النمو الاقتصادي ويوسع نطاق النظرية النيوكلاسيكية من خلال التركيز على تراكم المعرفة ودور التكنولوجيا الخارجية في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

### المبحث الثالث: قنوات التأثير بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي.

تناولت الدراسات النظرية والتجريبية العديد من الجوانب المتعلقة بالعلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي، حيث ركزت على دور الوساطة المالية في عملية التنمية الاقتصادية. يُعتبر تطور القطاع المالي المحلي من بين القنوات الرئيسية غير المباشرة التي تربط التحرير المالي بالنمو الاقتصادي. هذا الجانب جذب اهتمام الاقتصاديين الذين سعوا إلى تطوير نماذج جديدة لفحص وفهم العلاقة بين هذين المتغيرين. تباينت آراء الطالبة بشأن نتائج هذه الدراسات؛ فبينما أظهر بعضهم الآثار السلبية للتحرير المالي على النمو الاقتصادي، أكد آخرون وجود تأثير إيجابي. يتم نقل هذه الآثار عبر قنوات مباشرة وغير مباشرة، حيث يعد التطور المالي من بين القنوات الأساسية التي تلعب دوراً بارزاً في هذه العملية.

### المطلب الأول: مقارنة نظرية لكيفية تأثير النظام المالي على النمو الاقتصادي

التوجه نحو ربط التطور المالي بالنمو الاقتصادي يستند على الفرضية النظرية بأن الأنظمة المالية المتقدمة تؤدي دوراً حاسماً في تعزيز الوساطة المالية. يتم ذلك من خلال تخفيض تكاليف الحصول على المعلومات وتنفيذ الصفقات، مما يشجع على الاستثمار ويعزز من كفاءة توزيع الموارد. بالإضافة إلى ذلك،

<sup>1</sup>Hamid, Mohamed Tlili, and Rami Abdelkafi. *Éléments de Croissance Économique : Cours avec Exercices, Questions de Réflexion et QCM Corrigés*. Tunisia: Dépôt Légal, 2009. Accessed July 3<sup>th</sup>, 2023. [https://bibfac.univ-tlemcen.dz/bibfseco/opac\\_css/index.php?lvl=notice\\_display&id=7018](https://bibfac.univ-tlemcen.dz/bibfseco/opac_css/index.php?lvl=notice_display&id=7018).

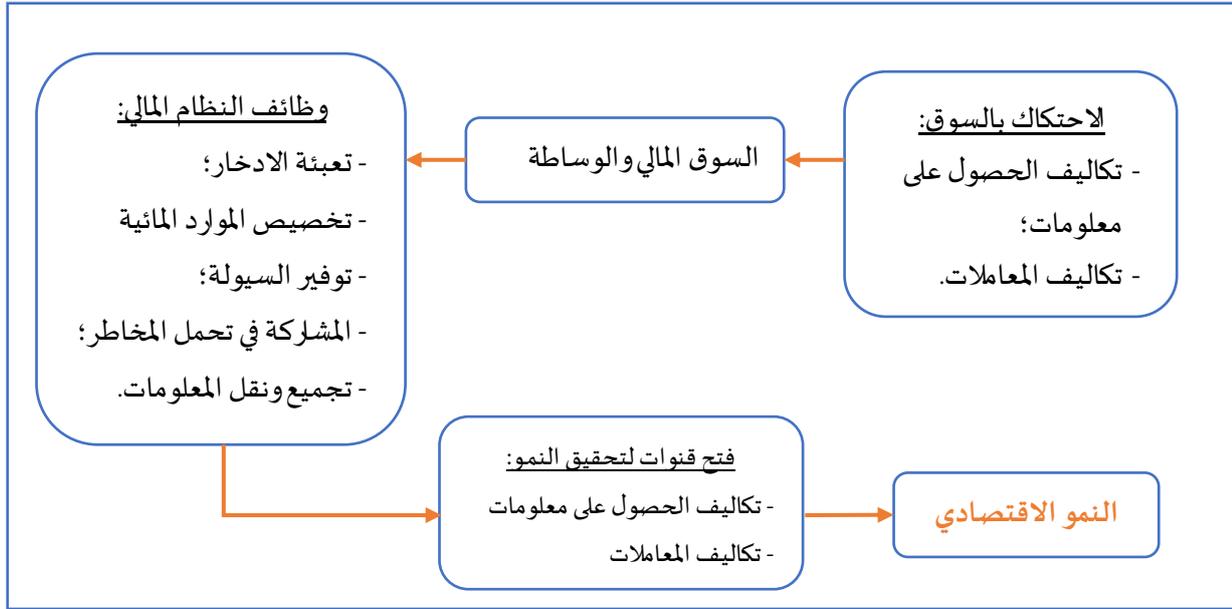
<sup>2</sup>Autumn, Antoine. "Les Nouvelles Théories de la Croissance." *Revue Économique*, September 1982, 35.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

يساهم التطور المالي في تسريع تراكم رأس المال المادي والتقدم التكنولوجي، مما ينتج عنه تعزيز النمو الاقتصادي<sup>1</sup>. يوضح الشكل أدناه المقاربة النظرية لطبيعة العلاقة بين النظام المالي والنمو الاقتصادي.

الشكل (10-02): المقاربة النظرية لكيفية تأثير النظام المالي على النمو الاقتصادي

Source: Levine, Ross. "Financial Development and Economic Growth: Views and Agenda." American Economic Association



Journal of Economic Literatures 35, no. 2 (1997): 691. Accessed in 07/05<sup>th</sup>/2023. <https://ln.run/q3COr>.

يتضح من الشكل الموضح أعلاه أن للوساطة المالية دوراً بارزاً في عملية تعبئة الادخار وزيادة تراكم رأس المال. وتتمثل أهميتها في توجيه الفوائض المالية نحو المشاريع الأكثر إنتاجية وتخصيصها لها، مما يساهم في دفع عجلة التنمية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى. وبذلك، يمكن القول إن العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي تتجلى في دور الوسطاء والأسواق المالية في تحقيق التوازن بين الادخار والاستثمار<sup>2</sup>.

وفقاً للتحليل النظري الذي قدمه كل من ماكينون وشاو، فإن الكبح المالي يُعزى إلى كونه عاملاً رئيسياً في عرقلة تطور الهيكل المالي للدولة. فهو يقلص تدفق الأموال نحو القطاع المالي الرسمي، مع زيادة نشاط القطاع المالي غير الرسمي دون رقابة، مما يجعلها سبباً رئيسياً في عدم تحقيق البلدان النامية لمعدلات نمو

<sup>1</sup> بن بقدر، أشواق. تطور النظام المالي والنمو الاقتصادي. الطبعة الأولى. الأردن: دار الراجحة للنشر والتوزيع، (2013): 113-114.

<sup>2</sup> Levine, "Financial Development and Economic Growth," op. cit., p. 691.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

أكبر<sup>1</sup>. ففي ظل سياسة الكبح المالي، تكون أسعار الفائدة الحقيقية منخفضة أو سالبة، مما يقلل من الحافز لدى الأفراد على الادخار. فيؤدي ذلك إلى انخفاض الاستثمار إلى مستويات أقل من مستواه التوازني ويتم توجيهه نحو قطاعات أقل إنتاجية. بالإضافة إلى إلزام البنوك على وضع احتياطي إلزامي لدى البنك المركزي وتوجيه الائتمان حسب التعليمات الصادرة من السلطة العامة، كلها عوامل تؤدي إلى إضعاف دور الوساطة المالية وتؤثر سلبًا على معدلات النمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

لا تقتصر الآثار المباشرة للتحرير المالي على تعزيز النمو الاقتصادي من خلال تشجيع الادخار وتعزيز فرص الحصول على التمويل اللازم للاستثمار المحلي فقط. بل إن الأهمية تكمن فيما يُعرف بالمنافع الإضافية المحتملة للتحرير المالي. فإن التحرير المالي يُساهم في تطوير القطاع المحلي وفرض الانضباط على السياسات الاقتصادية الشاملة، ويُعزز من مكاسب الكفاءة بين المؤسسات المحلية من خلال تعزيز المنافسة في الاقتصاد، الأمر الذي قد يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي بشكل ملموس ومستدام<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني : قنوات تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي

يشكل التحرير المالي إطارًا حيويًا لتحقيق النمو الاقتصادي، فهو يعزز التحرير المالي بيئة الاستثمار من خلال تقليص القيود على حركة رأس المال وتحسين الوصول إلى التمويل، مما يعزز من حجم الاستثمارات في الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، يقلل من تكاليف رأس المال للمستثمرين الأجانب، مما يعزز فرص التنوع وزيادة الاستثمارات الخارجية. ومن الناحية أخرى، يُعزز التحرير المالي الكفاءة الاقتصادية بتحفيز المنافسة وتحسين أداء المؤسسات المالية المحلية. حيث يُفرض هذا التحسين الانضباط على السياسات الاقتصادية الشاملة ويُسهّم في استقرار النظام المالي. كما يُحسن جودة الخدمات المالية والبنكية، مما يُعزز فرص الحصول على تمويل للاستثمارات المحلية ويساهم في تطوير القطاعات

<sup>1</sup> Orji, Anthony, Jonathan E. Ogbuabor, and Onyinye I. Anthony-Orji. "Financial Liberalization and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Evidence". International Journal of Economics and Financial Issues 5, no. 3 (July 15, 2015): 663. Accessed July 5, 2023. <https://www.econjournals.com/index.php/ijefi/article/view/1284/pdf>.

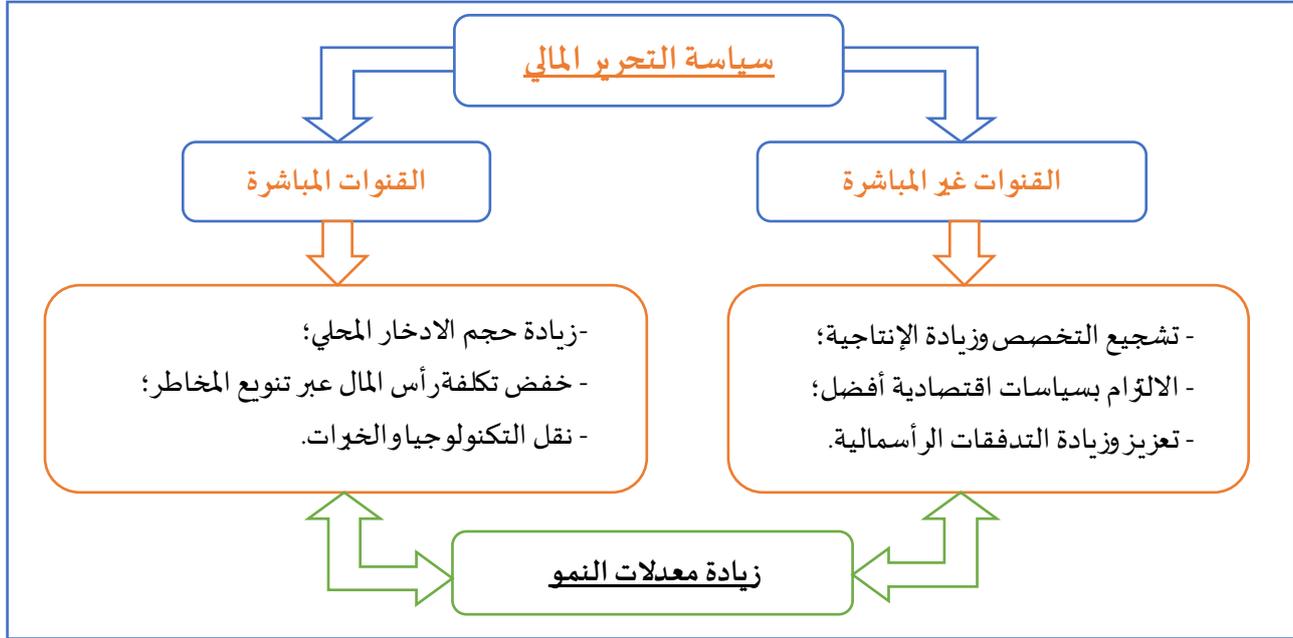
<sup>2</sup> محمد، خالد، وطارق هزريشي. "التحرير المالي بين الإيجابيات والسلبيات." مداخلة من الملتقى الوطني حول: النظام المالي واشكاله تمويلية الاقتصاديات النامية، منظم بجامعة المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، يومي (11 و 12 فيفري 2019): 12. تم الاطلاع في 2023/07/05. <https://ln.run/Kd6Yp>.

<sup>3</sup>Kose, Ayhan, Eswar Prasad, Kenneth Rogoff, and Shang-Jin Wei. "Financial Globalization Beyond the Blame Game: A New Way of Looking at Financial Globalization Reexamines Its Costs and Benefits." Finance & Development 0044, no. 001 (March 19, 2007): 03. Accessed at 07/05<sup>th</sup>/2023. <https://www.elibrary.imf.org/view/journals/022/0044/001/article-A005-en.xml>.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

الاقتصادية الأكثر إنتاجية. يوضح الجدول أدناه القنوات المباشرة وغير المباشرة من حيث طريقة تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

الشكل رقم (11-02): قنوات انتقال أثر التحرير المالي إلى النمو الاقتصادي



**Source:** Prasad, Eswar S., & al. "Effects of Financial Globalization on Developing Countries: Some Empirical Evidence." Occasional Paper No. 220, International Monetary Fund, Washington, DC, USA, (2003): 13. Accessed in 07/05<sup>th</sup>/2023. <https://ln.run/LxJM6>

### 1. قنوات التأثير المباشرة:

نقصد بالقنوات المباشرة، القنوات ذات التأثير الفوري والمباشر على الاقتصاد، والتي تتضمن الآليات والآثار التي تنعكس مباشرة فور تغير سياسات اقتصادية معينة أو تغيرات في السوق. كالتغيرات التي تطرأ على أسعار الفائدة التي تنعكس على تراكمات رأس المال وتحفز النمو الاقتصادي بشكل فوري من خلال تقليل تكلفة الاقتراض.

الأسواق المالية تلعب دورًا حيويًا في تعزيز تنمية المدخرات وتحفيزها على الاستثمار في قنوات تؤمن لهم عوائد مالية إضافية وسيولة عالية. بتسهيل الوصول إلى الأسواق الثانوية، يشجع تحرير الأسواق المالية الأفراد على استثمار فوائضهم المالية بطرق تناسب احتياجاتهم الشخصية والمالية. توفر هذه الأسواق بدائل استثمارية متنوعة وبتكلفة منخفضة، مما يجذب صغار المدخرين وأصحاب الأموال لرفع قيمة استثماراتهم بطريقة فعالة وأمنة<sup>1</sup>. فبفضل هذا التنوع والسيولة المتاحة، يستفيد المستثمرون من فرص

<sup>1</sup>نجاة، عيسى. "دور أسواق الأوراق المالية العربية في التنمية الاقتصادية." دراسات اقتصادية 1، رقم 2 (2007): 245. تم الاطلاع في <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/84708>. 2023/07/05

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

استثمارية متعددة تساهم في تحقيق أهدافهم المالية على المدى الطويل، مما يعزز بدوره نشاط الأسواق المالية ويسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني بشكل عام.

أشار كل من ستالز 1999 وهنري 2000، إلى أن التحرير المالي يزيد من تدفق رؤوس الأموال نحو الأسواق المالية في الدول النامية. وذلك يتم من خلال توفير فرص أوسع للتنوع وتقاسم المخاطر بين المستثمرين المحليين والأجانب، مما يعزز من نسبة السيولة في هذه الأسواق ويُخفف من مخاطر الاستثمار فيها، ويقلل تكلفة رأس المال المخصص للاستثمار<sup>1</sup>.

تعتبر هذه الزيادة في تدفقات رؤوس الأموال قناة حيوية لتعزيز السيولة الاقتصادية والمالية في الدول النامية، وتساهم في تحسين بيئة الاستثمار وزيادة الاستقرار الاقتصادي. وذلك إضافة إلى فتح الباب أمام استفادة هذه الدول من الخبرات والتقنيات الحديثة التي يمكن نقلها عبر الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما يعزز قدرتها على تحسين وتطوير بنيتها التحتية المالية وتعزيز الإنتاجية الاقتصادية على المدى الطويل.

التحرير المالي يفتح الباب أمام دخول البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية إلى الأسواق الناشئة، مما يعزز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ويحقق آثارًا إيجابية على اقتصادات الدول النامية. يعتبر هذا التدفق قنوات حيوية لنقل الاستراتيجيات والخبرات والتقنيات الحديثة والمهارات الإدارية المبتكرة، مما يساهم في تحسين وتطوير البنية التحتية المالية وتعزيز الإنتاجية والنمو الاقتصادي<sup>2</sup>.

علاوة على ذلك، يساهم التحرير المالي في تعزيز المؤسسات الوطنية ورفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يعزز من حدة المنافسة في السوق ويشجع على تحسين نوعية الخدمات والمنتجات المالية المقدمة. هذا التحسين يدفع بدوره إلى تعزيز الابتكار وتقديم حلول مالية أكثر تنوعًا وفعالية، مما يعزز من تنمية الاقتصاد المحلي بشكل شامل ومستدام.

يسمح التحرير المالي للمستثمرين بالوصول إلى مجموعة متنوعة من الخيارات الاستثمارية بتكاليف منخفضة، مما يعزز تدفق رؤوس الأموال ويزيد من سيولة الأسواق المالية. كما يوفر فرصاً للتنوع وتقاسم المخاطر بين المستثمرين المحليين والأجانب، مما يقلل التكاليف ويعزز فعالية الاستثمارات. بالإضافة إلى

<sup>1</sup> Badri, Arash Ketabforoush and Aidin PoorabdollahiSheshgelani. "Financial Development, Financial Integration and Economic Growth." American Journal of Business and Society 1, no. 4 (2016): 196. Accessed 07/05<sup>th</sup>/2023. <https://ln.run/V9ujn>

<sup>2</sup> خديجة، تافاسات. تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2017، ص. 115. تم الاطلاع في 07/05/2023. <http://dspace.univ-batna.dz/xmlui/handle/123456789/507>.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

ذلك، يدعم التحرير المالي الابتكار وتحسين هيكل السوق المالية، مما يرفع من جودة الخدمات المالية ويسهم في تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل.

### 2. قنوات التأثير غير المباشرة:

تشير القنوات غير المباشرة إلى الآليات التي تخلق آثاراً طويلة الأمد، إثر التغيرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية، والتي تشمل تحسين بنية السوق المالية، تطوير البنى التحتية، تحسين مستوى المعيشة على المدى الطويل. بحيث تتجلى هذه التأثيرات بشكل تدريجي وتساهم في تعزيز النمو الاقتصادي والاستدامة المالية على المدى البعيد.

يساهم تطبيق التحرير المالي في رفع معدلات الإنتاجية في الاقتصاد، من خلال تحسين قدرة الحكومة على الالتزام بسياسات اقتصادية ذات نهج ومصدقية أفضل. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب التحرير المالي من الدول إجراء عدة إصلاحات اقتصادية قبل المباشرة في تطبيقه، وذلك لضمان الاستفادة القصوى من مزاياه. هذه الإصلاحات تشمل تحسين الأطر التنظيمية، وتعزيز الشفافية، وتقوية المؤسسات المالية، مما يؤدي إلى بيئة اقتصادية أكثر استقراراً وفعالية في دعم النمو الاقتصادي المستدام<sup>1</sup>.

التخصص في مجال الإنتاج يُعد محركاً أساسياً لزيادة معدلات الإنتاجية والنمو الاقتصادي في الدول النامية. ورغم أن هذا التخصص يمكن أن يؤدي إلى تقلبات حادة نتيجة لتغير الأذواق الاستهلاكية وتقلب الطلب، إلا أن التحرير المالي يلعب دوراً محورياً في تمكين هذه الدول من دخول الأسواق الدولية وإتاحة فرصة لتقاسم المخاطر على المستوى الدولي. من خلال التحرير المالي، تتمكن الدول النامية من توفير بيئة اقتصادية أكثر انفتاحاً، مما يعزز من قدرتها على جذب التدفقات المالية الدولية وتنويع استثماراتها، وبالتالي تحقيق استقرار اقتصادي أكبر ومعدلات نمو مستدامة<sup>2</sup>.

يُعد تطبيق الدول النامية لسياسة التحرير المالي بمثابة إشارة قوية على استعدادها لاتباع سياسات اقتصادية أكثر فعالية واستدامة. من بين هذه السياسات تحسين الانضباط المالي عبر تخفيض عجز الموازنة والتخلي عن الاعتماد على ضريبة التضخم كمصدر للإيرادات. يهدف هذا النهج إلى زيادة تدفقات

<sup>1</sup> Eyraud, Luc, Diva Singh, and Bennett Sutton. "Benefits of Global and Regional Financial Integration in Latin America." IMF Working Paper WP/17/1. International Monetary Fund, January 2017, p. 23. Accessed in 07/05<sup>th</sup>/2023. <https://ln.run/gxcoa>.

<sup>2</sup> بن علال، بلقاسم. سياسة التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول النامية: العلاقة القائمة بينهما وشروط نجاحها - دراسة قياسية على نموذج ديناميكي باستعمال سلة من البيانات لعينة من الدول النامية (1980 - 2010). أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، (2014): 108. تم الاطلاع في <http://dspace.univ-tlemcen.dz/handle/112/3124>. 2023/07/05

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

رؤوس الأموال وتحقيق استقرار مالي أكبر، مما يضمن تخصيصاً أكثر كفاءة للموارد. كنتيجة لهذه الإصلاحات، يمكن تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى واستدامة أكبر على المدى الطويل<sup>1</sup>.

---

<sup>1</sup> Agénor, Pierre-Richard. "Benefits and Costs of International Financial Integration: Theory and Facts." Policy Research Working Paper WPS.2699. World Bank, Washington, DC, USA, (October 31<sup>st</sup>, 2001) : 10-11. Accessed in 07/05<sup>th</sup>/2023. <https://ln.run/V3XUQ>.

## الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

### خاتمة الفصل:

في هذا الفصل، قمنا بتناول الأدبيات النظرية لكل من التحرير المالي والنمو الاقتصادي، واستعرضنا طبيعة العلاقة التي تربطهما استنادًا إلى تحليلات رواد مدرسة ستانفورد، ماكينون وشاو.

أظهرت تحليلاتنا أن هناك علاقة ديناميكية ثنائية الأبعاد بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي. فمن الناحية المباشرة، يسهم التحرير المالي في تعزيز الأسواق المالية من خلال إزالة القيود التنظيمية التي تعوق تدفق رأس المال. هذا التحسين في كفاءة الأسواق المالية يعزز قدرة الشركات والأفراد على الوصول إلى التمويل، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في المشاريع الإنتاجية والتوسع في الأنشطة الاقتصادية. بالإضافة إلى جذب السياسات المالية المحررة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي توفر رأس المال اللازم وتساهم في نقل التكنولوجيا والمعرفة الإدارية، مما يعزز بدوره تراكم رأس المال ويدفع عجلة النمو الاقتصادي نحو الأمام. وعلى الجانب الآخر، توجد قنوات غير مباشرة تلعب دورًا حيويًا في تعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد. من أهم هذه القنوات، استقرار النظام المالي والمصرفي. الذي يعد عاملاً أساسياً لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث يؤدي إلى ثقة المستثمرين والمودعين في النظام المالي، مما يقلل من المخاطر ويشجع على الادخار والاستثمار. يرتبط استقرار النظام المالي بكفاءة وفعالية المؤسسات المالية، مثل البنوك وشركات التأمين وأسواق المال، التي تقوم بدور الوسيط بين المدخرين والمستثمرين.

علاوة على ذلك، يسهم التحرير المالي في تحسين كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية من خلال تقليل التدخل الحكومي وتحفيز المنافسة في القطاع المالي. يؤدي ذلك إلى خفض تكاليف المعاملات وتحسين جودة الخدمات المالية، مما يعزز إنتاجية الاقتصاد بشكل عام. كما يدعم التحرير المالي الابتكار والتطوير في القطاع المالي، مما يؤدي إلى تطوير منتجات وخدمات مالية جديدة تلبي احتياجات المستثمرين والشركات بشكل أكثر فعالية.

الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات النظرية.

الفصل الثالث: مراجعة الدراسات السابقة.

### مقدمة الفصل:

يهدف تقديم نظرة شاملة ومفصلة حول العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الأدبيات النظرية والتطبيقية، قررنا تخصيص هذا الفصل لاستعراض أهم الدراسات الأكاديمية التي تناولت هذا الموضوع باختلاف المناهج وطرق التحليل المستعملة. تتنوع طرق التحليل باختلاف خصائص العينة قيد الدراسة، ونظرًا لأهمية هذه الخصائص، قمنا بتخصيص جزء يوضح أهم طرق القياس التي سنستعين بها في دراستنا لتفسير هذه العلاقة في بعض دول البحر المتوسط. بناءً على ذلك، قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

- **المبحث الأول:** يتناول الدراسات السابقة حول العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي، مستعرضًا الأدبيات النظرية والتطبيقية التي سلطت الضوء على تأثيرات التحرير المالي على النمو الاقتصادي في مختلف السياقات الاقتصادية.
  - **المبحث الثاني:** يركز على الدراسات السابقة المتعلقة بأساليب القياس المعتمدة في دراسة العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي، مع توضيح الأساليب والمنهجيات التحليلية المستخدمة، وكيفية تطبيقها على عينة من دول البحر المتوسط.
- يساهم هذا التقسيم في تقديم فهم عميق ومتوازن للعلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى توضيح الأساليب التحليلية والقياسية التي ستكون محورًا رئيسيًا في دراستنا.

### المبحث الأول: الدراسات السابقة حول أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

خصص هذا الجزء من الدراسة في مراجعة الأدبيات النظرية والتطبيقية التي تناولت العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي، لكن بتباين الدراسات نتائج بين مؤيد لوجود علاقة طردية داعمة وبين معارض لها وذلك باختلاف أساليب الدراسة المطبقة على العينة المختارة خلال فترة محددة. وعلى هذا الأساس، ونظراً للأهمية البالغة التي يحظى بها هذا الموضوع في النظام الاقتصادي والمالي العالمي الحديث، تم تقسيم هذا المبحث ليشمل كلا النطاقين الدراسات ذات الأثر الإيجابي والدراسات ذات الأثر السلبي. بترتيب زمني تصاعدي (من أقدم دراسة إلى أحدثها) لتوضيح التطور الذي شهده هذا الموضوع مع مرور الزمن.

#### المطلب الأول: الدراسات ذات الأثر الإيجابي

خصص هذا المطلب، لاستعراض أهم الدراسات التي تناولت التأثير الإيجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي، وذلك بتنوع العينات الجغرافية والمكانية وتباين الأساليب الكمية المستخدمة في القياس والتحليل.

#### 1. دراسة كينغ روبرت وليفين روس 1993<sup>1</sup>:

يتناول هذا البحث الأدلة التي تدعم رؤية جوزيف شومبيتر حول دور النظام المالي في تعزيز النمو الاقتصادي، باستخدام بيانات تعود إلى 80 دولة عبر الفترة من عام 1960 إلى عام 1989. ينظر البحث في كيفية تأثير مختلف مقاييس التطور المالي على نمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي للفرد، ومعدل تراكم رأس المال الفعلي، وتحسين كفاءة استخدام الرأسمال الفعلي في الاقتصادات.

يعزز هذا البحث فهمنا للعلاقة المعقدة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي، ويقدم دلائل مهمة تساهم في توجيه السياسات الاقتصادية نحو تعزيز التطور المالي بما يدعم النمو الاقتصادي بشكل مستدام. يعكس البحث أيضاً أهمية استمرار الدراسات في هذا المجال لفهم أفضل لتأثيرات التطور المالي عبر الزمن وبين الدول.

تظهر النتائج الرئيسية للدراسة أن هناك ارتباطاً قوياً بين مختلف مقاييس التطور المالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي الفعلي للفرد، حيث يؤدي التطور المالي إلى زيادة في معدلات النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، يظهر البحث أن الأجزاء المسبقة للتطور المالي تترافق بشكل قوي مع معدلات النمو الاقتصادي

<sup>1</sup> King, Robert, and Ross Levine. "Finance and Growth: Schumpeter Might Be Right." The Quarterly Journal of Economics 108 (1993): 717-737. <https://doi.org/10.2307/2118406>.

## الفصل الثالث: مراجعة الدراسات السابقة.

المستقبلية وتحسينات في كفاءة استخدام الرأسمال الفعلي، مما يشير إلى استمرارية الآثار الإيجابية للتطور المالي على المدى الطويل.

بناءً على النتائج، يوصي البحث بضرورة تعزيز السياسات التي تدعم التطور المالي، مثل تعزيز البنية التحتية المالية وتحسين البيئة الاقتصادية العامة، لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وتعزيز كفاءة استخدام الموارد في الاقتصادات المختلفة.

### 2. دراسة راجان وزينغالس 1998<sup>1</sup>:

يقوم هذا البحث بدراسة ما إذا كان التطور المالي يسهل النمو الاقتصادي من خلال فحص أحد المبررات لهذه العلاقة: أن التطور المالي يقلل من تكاليف التمويل الخارجي للشركات. على وجه التحديد، يسأل البحث ما إذا كانت القطاعات الصناعية التي تحتاج بشكل أكبر إلى تمويل خارجي تتطور بشكل متناسب أسرع في الدول التي تمتلك أسواق مالية أكثر تطوراً. يتبين البحث أن هذا يتحقق في عينة كبيرة من الدول خلال فترة الثمانينات. ويُظهر البحث أن هذا النتيجة غير مرتبطة بالمتغيرات المغفلة، أو القيم النادرة، أو السببية العكسية.

يُسلط البحث الضوء على أهمية البحث المستمر في تفاصيل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي. ويدعو إلى دراسات أعمق للعوامل التي تحدد هذه العلاقة، بهدف تعزيز فهمنا لكيفية تأثير التمويل الخارجي على الأداء الاقتصادي وتحديد السياسات الاقتصادية الفعالة.

يؤكد البحث أن القطاعات الصناعية التي تعتمد بشكل كبير على التمويل الخارجي تتطور بشكل أسرع في البلدان التي تتمتع بأسواق مالية أكثر تطوراً. يبرز البحث أن هذه النتيجة غير مرتبطة بالمتغيرات التي لم تُدرج، أو القيم النادرة، أو السببية العكسية. وعليه فإن التطور المالي يلعب دوراً فعالاً في تقليل القيود على التمويل الخارجي للشركات، مما يعزز ويسرع نمو هذه القطاعات الاقتصادية.

بناءً على نتائجه، يوصي البحث بمواصلة الدراسات العلمية لتحديد العوامل التي تعزز النمو الاقتصادي من خلال التطور المالي، وبضرورة تعزيز البحث في السياقات الإقليمية المختلفة لفهم الفروق في التأثيرات. ويؤكد على أهمية تطوير السياسات التي تعزز التمويل الخارجي للشركات وتعزز من دور الأسواق المالية في تعزيز النمو الاقتصادي بشكل مستدام.

<sup>1</sup> Rajan, Raghuram G., and Luigi Zingales. "Financial Dependence and Growth." The American Economic Review 88, no. 3 (1998): 559–586. <http://www.jstor.org/stable/116849>.

## الفصل الثالث: مراجعة الدراسات السابقة.

### 3. دراسة بيك، ليفين ولوايزا 2000<sup>1</sup>:

يسلط البحث الضوء على أهمية دراسة تأثير التطوير المالي للوسطاء على مختلف جوانب النمو الاقتصادي، ويبرز أن تحسين هذا التطوير قد يعزز بشكل كبير الإنتاجية الكلية للعوامل ويدعم النمو الاقتصادي بشكل عام. كما يدعو البحث إلى مزيد من الدراسات لفهم الآليات الدقيقة التي تربط بين التطوير المالي والأداء الاقتصادي، وكذلك لتحديد السياسات الاقتصادية الفعالة التي تعزز هذا التطوير. فقد قام هذا البحث بتقييم العلاقة التجريبية بين مستوى تطوير الوسطاء الماليين والعناصر التالية:

- النمو الاقتصادي؛
- نمو الإنتاجية الكلية للعوامل؛
- تراكم رأس المال الفعلي؛
- معدلات التوفير الخاصة.

استخدم الباحثون مقدر متغير الأداة الخاص بالدولة لاستخلاص المكون الخارجي لتطوير الوسطاء الماليين، وتقنية بيانات بانل جديدة تتحكم في الانحيازات المرتبطة بالتزامن والتأثيرات الخاصة بالدول غير الملاحظة. بعد التحكم في هذه الانحيازات المحتملة، فأظهرت النتائج بعد التحكم في الانحيازات والتأثيرات الخاصة بالدول غير الملاحظة أن التطوير المالي للوسطاء يمتلك تأثيراً إيجابياً كبيراً على نمو الإنتاجية الكلية للعوامل، والذي ينعكس على النهوض الاقتصادي العام. ومن الجدير بالذكر أن الروابط الطويلة الأمد بين تطوير الوسطاء الماليين وكل من نمو رأس المال الفعلي ومعدلات التوفير الخاصة هي ضعيفة، مما يشير إلى أن هناك عوامل أخرى قد تؤثر بشكل أكبر على هذه المتغيرات.

بناءً على النتائج، يوصي البحث بأهمية تعزيز التطوير المالي للوسطاء كجزء أساسي من استراتيجيات التنمية الاقتصادية، وبالضرورة لتعزيز البحث في هذا المجال للمساهمة في فهم أفضل لدور الأسواق المالية في دعم النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

<sup>1</sup> Beck, Thorsten, Ross Levine, and Norman Loayza. "Finance and the Sources of Growth." Journal of Financial Economics 58, no. 1-2 (2000): 261-300. [https://doi.org/10.1016/S0304-405X\(00\)00072-6](https://doi.org/10.1016/S0304-405X(00)00072-6).

### 4. دراسة ليفين روس 2005<sup>1</sup>:

يقوم هذا البحث بمراجعة شاملة وتقييم نظري وتطبيقي للأبحاث التي تتناول العلاقة بين عمليات النظام المالي والنمو الاقتصادي. يتناول البحث مختلف الآراء والمؤهلات، بهدف تقييم الأدلة السائدة بشأن أهمية وجودية كل من الوسطاء الماليين والأسواق المالية في تعزيز النمو الاقتصادي.

الإطارات النظرية والدراسات التطبيقية المذكورة في البحث تشير إلى أن الأنظمة المالية المتطورة تخفف من القيود الخارجية على تمويل الشركات. وهذا التفسير يلقي الضوء على كيفية تعزيز التطور المالي للنمو الاقتصادي من خلال تعزيز إمكانية الشركات في الحصول على رأس المال وتحسين كفاءة تخصيص الموارد.

يؤكد هذا الاستعراض على أهمية البحث المستمر في ديناميكيات العلاقة بين الأنظمة المالية والنمو الاقتصادي. ويدعو إلى استكشاف عميق للعوامل والسياقات المعقدة التي تشكل هذه العلاقات، بهدف تحسين التوصيات السياسية والتدخلات الاقتصادية الاستراتيجية التي تدعم التنمية الاقتصادية المستدامة.

يخلص البحث، على الرغم من وجود وجهات نظر متنوعة واحتياطات، إلى أن الأدلة تشير بشكل كبير إلى أن كل من الوسطاء الماليين والأسواق المالية يلعبان دوراً حاسماً في تعزيز النمو الاقتصادي. يناقش البحث فكرة أن السبب وراء هذه العلاقة ليس فقط السببية العكسية، مشدداً على أن التطور المالي يسهم نشطاً في النمو الاقتصادي من خلال آليات تتعدى المؤثرات المتبادلة فقط.

بناءً على نتائجه، يحدد البحث عدة مجالات للبحث المستقبلي، مشدداً على ضرورة استكشاف:

- أبعاد إضافية للوساطة المالية وعمليات الأسواق؛
- التأثيرات المتفاوتة عبر البيئات الاقتصادية المختلفة؛
- الدراسات الطويلة المدى لتتبع التطورات العلاقات الزمنية بين العوامل المالية والنمو الاقتصادي.

<sup>1</sup> Levine, Ross. "Chapter 12 Finance and Growth: Theory and Evidence." In Handbook of Economic Growth, vol. 1, 865-934. (2005). [https://doi.org/10.1016/S1574-0684\(05\)01012-9](https://doi.org/10.1016/S1574-0684(05)01012-9).

## الفصل الثالث: مراجعة الدراسات السابقة.

### 5. دراسة بيكاريت، هارفي ولونdblاد 2005<sup>1</sup>:

يبرز البحث أهمية تحرير أسواق الأسهم كأداة فعالة لتحقيق النمو الاقتصادي، حيث تظهر الزيادة الملموسة في النمو الاقتصادي بعد التحرير، وخاصة في الدول ذات المؤسسات الجيدة. كما يشير البحث إلى أن تحرير الحسابات الرأسمالية يسهم أيضاً في النمو، ولكن لا يقلل من أهمية تحرير أسواق الأسهم. هذا يعزز أهمية إجراء الإصلاحات المتزامنة الأخرى بدقة لتعزيز التأثيرات الإيجابية لتحرير الأسواق المالية.

أظهر البحث أن تحرير أسواق الأسهم يؤدي، في المتوسط، إلى زيادة بنسبة 1% في النمو الاقتصادي الحقيقي السنوي. تبقى هذه الآثار قوية بغض النظر عن التعريفات البديلة للتحرير ولا تعكس التغيرات في دورة الأعمال العالمية. كما تظل الآثار سليمة عندما يتم إدراج مقياس خارجي لفرص النمو في التحليل الإحصائي. كما وجد البحث أن تحرير الحسابات الرأسمالية يلعب أيضاً دوراً في النمو الاقتصادي المستقبلي، ولكنه لا يستبدل تماماً دور تحرير أسواق الأسهم. وتشير النتائج أيضاً إلى أن الإصلاحات المتزامنة الأخرى تفسر جزئياً فقط التأثيرات الناتجة عن تحرير أسواق الأسهم. وأخيراً، يحدث أكبر استجابة نمو في الدول ذات المؤسسات عالية الجودة.

بناءً على النتائج، يوصي البحث بأهمية استمرار تعزيز وتعميق تحرير أسواق الأسهم كإجراء أساسي لتعزيز النمو الاقتصادي، خاصة في الدول ذات البنية المؤسسية القوية. كما يدعو البحث إلى مزيد من الدراسات لفهم آليات التأثير المحتملة وتحديد السياسات الاقتصادية الفعالة في هذا السياق.

### 6. دراسة أغو، أركاندي وبيركيس 2012<sup>2</sup>:

يتمحور هذا البحث حول الاستكشاف المبتكر للتأثيرات المحتملة لتطوير التمويل على النمو الاقتصادي، مع التركيز على استخدام منهجية تقدير عتبة لاستكشاف إذا كانت هناك نقطة حد يمكن أن تؤثر فيها التطورات المالية سلباً على الناتج المحلي الإجمالي. يعتمد البحث على فرضيات نظرية تشير إلى أن تطوير الأسواق المالية قد يصبح ضاراً في حال بلوغ مستوى معين من النمو، ويعتمد على دعم هذه الفرضيات من خلال استخدام منهجية إحصائية دقيقة ومتعددة الأبعاد.

النتائج التي توصل إليها البحث توضح أن التأثير الإيجابي للتمويل على النمو الاقتصادي يظهر بشكل واضح ومعتبر بعد تجاوز البلوغ المؤسسي الأساسي. هذا يعكس أهمية التكامل بين الأسواق المالية الفعالة

<sup>1</sup> Bekaert, Geert, Campbell R. Harvey, and Christian Lundblad. "Does Financial Liberalization Spur Growth?" Journal of Financial Economics 77, no. 1 (2005): 3-55. <https://doi.org/10.1016/j.jfineco.2004.05.007>.

<sup>2</sup> Panizza, Ugo, Jean-Louis Arcand, and Enrico Berkes. "Too Much Finance?" Journal of Economic Growth 20 (2012): 1-30. <https://doi.org/10.5089/9781475504668.001>.

## الفصل الثالث: مراجعة الدراسات السابقة.

والإطارات المؤسسية القوية في دفع النمو الاقتصادي على المدى البعيد، حيث يساهم التمويل بشكل مباشر في تعزيز إنتاجية العوامل والاستثمارات في الرأسمال البشري، مما يؤدي إلى نمو اقتصادي أكثر استدامة.

يبرز البحث أيضاً أهمية دراسات إضافية لفهم التفاعلات المعقدة بين الأسواق المالية والنمو الاقتصادي في سياقات متنوعة، مع التركيز على تحليل العوامل التي قد تقيد التأثيرات الإيجابية للتطوير المالي في بعض الحالات، مثل الاضطرابات المالية أو ضعف الإطارات المؤسسية.

### 7. دراسة لاو، أزمان سييني وإبراهيم 2013<sup>1</sup>:

تبرز الدراسة أهمية الإطار المؤسسي في تحديد أثر التمويل على النمو الاقتصادي، حيث أن التأثير الإيجابي للتمويل يتحقق فقط في الدول ذات مستوى مؤسسي مرتفع. يوضح هذا الاستنتاج أن النمو المالي-الاقتصادي يتوقف على مستوى الجودة المؤسسية، مما يعزز الفرضية بأن التمويل الفعال (أي الأسواق المالية المتطورة داخل إطار مؤسسي قوي) يساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

تستخدم هذه الدراسة تقنية تقدير عتبة مبتكرة لفحص ما إذا كان تأثير التطوير المالي على النمو في الدول ذات مستويات متفاوتة من التطوير المؤسسي يختلف. أظهرت النتائج وجود تأثير عتبة في العلاقة بين التمويل والنمو. على وجه التحديد، وجدنا أن تأثير التمويل على النمو إيجابي ومعنوي فقط بعد تجاوز مستوى معين من التطوير المؤسسي. حتى ذلك الحين، كان تأثير التمويل على النمو غير موجود. يشير هذا الاكتشاف إلى أن العلاقة بين تطوير النظام المالي والنمو تعتمد على جودة المؤسسات، مما يدعم الفكرة بأن التمويل الأفضل (أي أسواق مالية متكاملة ضمن إطار مؤسسي صلب) يلعب دوراً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل.

بناءً على النتائج، تشير الدراسة إلى ضرورة تعزيز وتحسين الإطار المؤسسي كخطوة أساسية لتعزيز تأثيرات التطوير المالي على النمو الاقتصادي. يُنصح بضرورة تعزيز السياسات التي تدعم بناء مؤسسي قوي وفعال، مما يعزز قدرة النظام المالي على تحفيز النمو وتحقيق التنمية المستدامة.

<sup>1</sup> Law, Siong Hook, W.N.W. Azman-Saini, and Mansor H. Ibrahim. "Institutional Quality Thresholds and the Finance – Growth Nexus." Journal of Banking & Finance 37, no. 12 (2013): 5373-5381.

<https://doi.org/10.1016/j.jbankfin.2013.03.011>.

## الفصل الثالث: مراجعة الدراسات السابقة.

### 8. دراسة بومان هيرميزولينسيك<sup>1</sup> 2013:

توفر هذه الدراسة تحليلاً نظرياً وتجريبياً شاملاً للأدبيات المتعلقة بالعلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي. باستخدام تحليل الميتما، قام البحث بـ 60 دراسة تجريبية متنوعة. فتعد هذه الدراسة الأولى من نوعها التي تجمع بين النظرية والتجربة لفهم الآثار المحتملة للتحرير المالي على النمو الاقتصادي في السياقات المختلفة.

يركز البحث على تفسير التباين الواضح في النتائج المستخلصة من الدراسات المتنوعة، مع التركيز على العوامل المؤثرة في هذا التباين مثل خصائص البيانات والمنهجيات المختلفة. بينما تشير نتائج الدراسة إلى:

- وجود تأثير إيجابي متوسط للتحرير المالي على النمو الاقتصادي، كما تبرز أيضاً ضعف أهمية هذا التأثير في بعض النماذج الإحصائية؛
  - أن البحوث التي تأخذ بعين الاعتبار تطورات نظم التمويل والتحرير المالي تعطي نتائج أكثر تنوعاً وتعقيداً في العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي.
- كما تشير التحليلات إلى أن السياسات المالية التحريرية التي تم تنفيذها في السبعينات من القرن الماضي قد تكون لها علاقة سلبية أكبر بالنمو الاقتصادي، مما يعكس التحديات التي تواجه الدول في تطبيق هذه السياسات بفعالية.

### 9. دراسة هاريسودين وهارتورو<sup>2</sup> 2019:

تحلل هذه الدراسة تأثيرات التعميق المالي على النمو الاقتصادي على مستوى الإقليم في إندونيسيا من عام 2001 إلى 2016. يعد استخدام بيانات مستوى الإقليم أمراً نادراً في الأدب البحثي، ويهدف ذلك إلى تقليل التباين غير المرئي في البيانات العرضية بين الدول. وتنصب الدراسة على جانب التعميق المالي من خلال القطاع المصرفي بشكل رئيسي، نظراً للدور المهم الذي يلعبه هذا القطاع مقارنة بالقطاعات المالية الأخرى في إندونيسيا.

<sup>1</sup> Bumann, Silke, Niels Hermes, and Robert Lensink. "Financial Liberalization and Economic Growth: A Meta-Analysis." Journal of International Money and Finance 33 (2013): 255-281. <https://doi.org/10.1016/j.jimonfin.2012.11.013>.

<sup>2</sup> Harisuddin, Harisuddin, and Djoni Hartono. "Financial Deepening Impacts on Regional Economic Growth." Harisuddin | Signifikan: Jurnal Ilmu Ekonomi. Last modified March 10<sup>th</sup>, 2019. <https://journal.uinjkt.ac.id/index.php/signifikan/article/view/8944>.

## الفصل الثالث: مراجعة الدراسات السابقة.

من خلال استخدام نهج البانل، أظهر البحث وجود ترابط إيجابي ومعنوي بين التعميق المالي والنمو الاقتصادي على مستوى الإقليم، مما يؤيد الدراسات السابقة في هذا المجال. يبرز هذا الترابط أهمية المبادرات الحكومية في تعزيز الأسواق المالية المحلية بشكل أعمق، خاصة من خلال تعزيز القطاع المصرفي. في الختام، تناهت الدراسة باتخاذ إجراءات فعالة من قبل الحكومة الإندونيسية لتعزيز السوق المالية المحلية، مدركة للدور الحيوي للتعميق المالي في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام على مستوى الإقليم.

### 10. دراسة فيلهو، فيراري وتيرا<sup>1</sup> 2022:

تتناول هذه الدراسة موضوع تحرير الأسواق المالية وأثره على الاقتصاد البرازيلي من خلال منظورين نظري وتجريبي. في البداية، يوضح البحث الحجج التي تدعم تحرير الأسواق المالية، حيث يُعتقد أن هذا التحرير يساهم في تخصيص أكثر كفاءة للمدخرات، مما يعزز من معدلات الاستثمار وبالتالي النمو الاقتصادي. هذا الرأي يستند إلى النظرية الاقتصادية التي تروج لفكرة أن الأسواق المالية المفتوحة والقوية تتيح تدفق رؤوس الأموال بفعالية نحو المشاريع الاستثمارية الأكثر إنتاجية. ومن جهة أخرى، تتناول الدراسة وجهة النظر النقدية التي تعتبر أن تحرير الأسواق المالية يؤدي إلى نقل الدخل من القطاع الحقيقي (مثل الصناعة والزراعة) إلى القطاع المالي، مما قد يفاقم من عدم الاستقرار الاقتصادي. هذه الحجج تستند إلى تجارب فعلية، ومنها الحالة البرازيلية، حيث شهدت البلاد في التسعينيات تأثيرات سلبية نتيجة للتحرير المالي المفرط.

في القسم النظري، تستعرض الدراسة الأطر النظرية التي تفسر كيف يمكن لتحرير الأسواق المالية أن يؤدي إلى تحسين تخصيص الموارد المالية وزيادة كفاءة الأسواق. بحيث يتم تحليل النماذج الاقتصادية التي تشرح العلاقة بين تحرير الأسواق المالية والنمو الاقتصادي، مع التركيز على أهمية دور البنوك والمؤسسات المالية الأخرى في تحويل المدخرات إلى استثمارات منتجة. كما تم استعراض النظريات النقدية التي تحذر من مخاطر التحرير المالي غير المنضبط، حيث تشير إلى احتمالية حدوث فقاعات مالية وأزمات مصرفية نتيجة للتدفقات الرأسمالية غير المستقرة. من خلال تقديم أمثلة على ذلك من تجارب دولية مختلفة، مع التركيز على الحالة البرازيلية.

أما في القسم التجريبي، فقد قدمت الدراسة تحليلاً زمنياً لتطور عملية تحرير الأسواق المالية في البرازيل منذ التسعينيات. باستخدام بيانات اقتصادية ومالية لتحليل تأثير هذه السياسات على مؤشرات

<sup>1</sup> Filho, Fernando Ferrari, and Fabio Bittes Terra. "Financial Liberalization in Developing Countries: The Brazilian Case After the Real Plan." *Investigación Económica* 81, no. 320 (2022): 108–130. <https://www.jstor.org/stable/48658248>.

## الفصل الثالث: مراجعة الدراسات السابقة.

الاقتصاد الكلي مثل النمو الاقتصادي، التضخم، واستقرار النظام المالي. يتم توظيف تقنيات اقتصادية متقدمة مثل نماذج الانحدار وتحليل السلاسل الزمنية لتقييم العلاقة بين التحرير المالي والأداء الاقتصادي.

خلصت الدراسة إلى أن لتحرير الأسواق المالية في البرازيل تأثيراً مزدوجاً. فمن ناحية، قد ساهمت السياسات المالية المحررة في تعزيز بعض جوانب الاقتصاد مثل زيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية وتطوير القطاع المالي. ومن ناحية أخرى، فإن هذه السياسات قد أدت إلى زيادة التقلبات الاقتصادية وظهور أزمات مالية كانت لها تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي واستقرار النظام المالي. وعلى هذا الأساس قامت الطالبة بتقديم مجموعة من التوصيات لصانعي السياسات في البرازيل ودول أخرى، تشدد على أهمية وجود إطار قانوني وتنظيمي قوي يواكب تحرير الأسواق المالية. وتوصي بتبني سياسات اقتصادية كلية تعزز من استقرار الاقتصاد وتحد من المخاطر المرتبطة بالتدفقات الرأسمالية غير المستقرة. فهذا ما كان ينقص نجاح السياسة في البرازيل.

### 11. دراسة برادا وإيواساكي 2024<sup>1</sup>:

تقدم هذه الدراسة تحليلاً موضوعياً للأدبيات التجريبية حول العلاقة بين تحرير الأسواق المالية والنمو الاقتصادي من خلال إجراء تحليل ميتا على أساس 906 تقديرات. تشير النتائج إلى أن الأدلة تدعم بقوة تأثير تحرير الأسواق المالية بشكل إيجابي وملحوظ على النمو الاقتصادي. علاوة على ذلك، في بعض الحالات، يُعتبر هذا التأثير ملحوظاً اقتصادياً، مما يشير إلى أن أشكال معينة من تحرير الأسواق المالية تعد آليات سياسية فعالة لتعزيز معدلات النمو الوطنية، على الرغم من الزيادة المحتملة في تقلبات القطاع المالي المرتبطة بهذه السياسات.

تسلط الدراسة أيضاً الضوء على وجود تحيز في اختيار الدراسات داخل الأدبيات. عند معالجة هذا التحيز، يستنتج البحث أن تحرير سوق الأسهم وتحرير الأسواق المالية الشاملة يظهران كأشكال خاصة فعالة من تحرير القطاع المالي في تعزيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، لا تزال هناك أدلة متضاربة تتعلق بتأثيرات أشكال أخرى من التحرير المالي.

<sup>1</sup> Brada, Josef C., and Ichiro Iwasaki. "Does Financial Liberalization Spur Economic Growth? A Meta-Analysis." *Borsa Istanbul Review* 24, no. 1 (2024): 1-13. <https://doi.org/10.1016/j.bir.2023.10.015>.

## الفصل الثالث: مراجعة الدراسات السابقة.

باختصار، تسلط هذه التحليلات الميثة الضوء على التأثير الإيجابي لتحرير الأسواق المالية على النمو الاقتصادي، مع التقدير للتفاصيل والتعقيدات المرتبطة بأشكال التحرير المختلفة وتأثيراتها على استقرار القطاع المالي وديناميكيات النمو.

### المطلب الثاني : الدراسات ذات الأثر السلبي

أما في هذا المطلب وتكملة لما سبق، سنقوم بتقديم أهم الدراسات التي تناولت التأثير السلبي والتي عارضت وجود أثر إيجابي للتحرير المالي على النمو الاقتصادي. وذلك مع مراعاة خصائص كل دراسة من تنوع في العينات الجغرافية والمكانية وكذا اختلاف الأساليب المستخدمة في القياس والتحليل.

#### 1. دراسة كامينسكي وريينهارت 1999<sup>1</sup>:

توفر هذه الورقة تحليلاً معمقاً للعلاقات بين الأزمات البنكية وأزمات العملات، وتوضح كيف يمكن أن يؤدي التحرير المالي والنمو الاقتصادي السريع إلى خلق ظروف ملائمة لحدوث الأزمات. تسلط الدراسة الضوء على أهمية السياسات التنظيمية الصارمة والاستجابة المرنة للأزمات لضمان الاستقرار المالي والاقتصادي. ففي أعقاب الاضطرابات التي شهدتها العملات في المكسيك وآسيا، أصبحت الأزمات المالية محط اهتمام كبير في المناقشات الأكاديمية والسياساتية. فهدفت هذه الورقة إلى تحليل الروابط بين الأزمات البنكية وأزمات العملات، وتقديم فهم شامل للديناميكيات التي تحكم هذه العلاقات.

توصل البحث إلى أن المشاكل في القطاع المصرفي غالباً ما تسبق حدوث أزمة عملة. ويقصد بذلك أن الصعوبات التي تواجه القطاع المصرفي هي ما يؤدي في النهاية إلى تفاقم الأزمات المصرفية الخالقة لأزمات العملات. وهذا التفاعل بين الأزمات يخلق دوامة مفرغة تزيد من تعقيد الوضع الاقتصادي.

كما أشارت الدراسة إلى أن ما يسبق الأزمات المصرفية في الغالب هو التحرير المالي. من تخفيف للقيود المفروضة على الأنشطة المالية والبنكية، مما يمهد الطريق لحدوث أزمات بنكية ومن ثم أزمات عملة. كما تفترض الدراسة أن الأزمات تحدث عادة عندما يدخل الاقتصاد في حالة ركود بعد فترة من "الازدهار". الذي غالباً ما يكون مدفوعاً بالائتمان وتدفعات رأس المال، ويصاحبه تقييم مفرط للعملة. فيدخل الاقتصاد في حالة انكماش بمجرد نفاذ هذا "الازدهار"، فتبرز مشاكل القطاع المصرفي، وما يزيد الطين بلة، حدوث أزمة العملة التي تفاقم هذه المشاكل ليتحول الوضع إلى دائرة مفرغة من الأزمات المتتالية.

<sup>1</sup> Kaminsky, Graciela L., and Carmen M. Reinhart. "The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance-of-Payments Problems." American Economic Review 89, no. 3 (1999): 473–500. <https://doi.org/10.1257/aer.89.3.473>.

## الفصل الثالث: مراجعة الدراسات السابقة.

لذلك أكدت الدراسة بالاعتماد على نتائجها، ضرورة وجود رقابة وتنظيم صارمين على القطاع المالي، خصوصاً في فترات النمو الاقتصادي السريع وتدفقات رأس المال الكبيرة. مع مرونة السياسات النقدية والمالية في التعامل مع التقلبات الاقتصادية وتجنب التقييم المفرط للعملة.

### 2. دراسة ستيجليتز<sup>1</sup>2000:

تُقدم الدراسة تقييماً نقدياً للحجج المؤيدة لتحرير أسواق رأس المال وتبرز الحاجة إلى تدخلات مدروسة للحد من التدفقات المالية قصيرة الأجل، باعتبار هذه التدخلات ضرورية للحفاظ على الاستقرار المالي وضمان النمو الاقتصادي المستدام. حيث تناولت بشكل موجز الحجج المؤيدة لتحرير أسواق رأس المال وحددت نقاط الضعف النظرية والتجريبية فيها. ثم أُختتمت بمناقشة موجزة للطرق المختلفة التي يمكن من خلالها تنفيذ مثل هذه التدخلات.

غالبًا ما يُنظر إلى تحرير أسواق رأس المال كوسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين تخصيص الموارد وتسهيل الوصول إلى التمويل الخارجي. مع افتراض أن تحرير الأسواق يُمكن الدول من الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، للرفع من الكفاءة الاقتصادية والنمو الاقتصادي. إلا أن البحث يؤكد بأن هذه الفوائد النظرية "مزعومة"، وأشار إلى عدة نقاط ضعف تحتاج إلى فحص دقيق، سواء من الجانب النظري أو التجريبي ك:

- الفشل في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد: قد لا يؤدي تحرير الأسواق دائمًا إلى التخصيص الأمثل للموارد بسبب غياب الكفاءة في الأسواق أو معلومات غير كاملة؛
- التقلبات الاقتصادية: يمكن أن يزيد تحرير أسواق رأس المال من تعرض الاقتصاد للتقلبات الخارجية والأزمات المالية.
- كما استدل ببعض التجارب التي لم تحظْ بنفس الفوائد المتوقعة عند تحريرها لأسواق رأس المال، وهذا ما أدى إلى ظهور:

- الأزمات المالية: العديد من الدراسات تُظهر ارتباطاً بين تحرير أسواق رأس المال واندلاع الأزمات المالية، مثل الأزمات الآسيوية والمكسيكية.
- النمو الاقتصادي النسبي: الأدلة غير حاسمة حول تأثير تحرير أسواق رأس المال على النمو الاقتصادي المستدام. بعض الدراسات تجد تأثيراً إيجابياً بينما لا تجد الأخرى أي تأثير يُذكر.

<sup>1</sup> Stiglitz, Joseph E. "Capital Market Liberalization, Economic Growth, and Instability." World Development 28, no. 6 (2000): 1075-1086. [https://doi.org/10.1016/S0305-750X\(00\)00006-1](https://doi.org/10.1016/S0305-750X(00)00006-1).

## الفصل الثالث: مراجعة الدراسات السابقة.

وانطلاقاً من النقاط المشار إليها أعلاه، أكد الباحث من خلال دراسته على ضرورة التدخل في تدفقات رأس المال قصيرة الأجل لحماية الاقتصاد من التقلبات والأزمات المالية. فقد يشمل التدخل بعضاً من الإجراءات التالية:

- فرض القيود على التدفقات القصيرة الأجل: تحديد سقف على التدفقات المالية القصيرة الأجل يمكن أن يقلل من مخاطر الأزمات؛
- تنظيم الأسواق المالية: تعزيز الإشراف والرقابة على الأسواق المالية لضمان استقرارها؛
- استخدام أدوات السياسة النقدية: تعديل أسعار الفائدة والاحتياطات الإلزامية للتحكم في التدفقات المالية.

### 3. دراسة سيرا وساكسينا 2008<sup>1</sup>:

تقدم هذه الدراسة رؤى مهمة حول تأثير الأزمات المالية والسياسية على الناتج الاقتصادي، وتبرز الحاجة إلى سياسات اقتصادية وقائية واستراتيجية تعافٍ طويلة الأمد لمواجهة هذه التأثيرات المستدامة. كما تشدد على أهمية التمييز بين أنواع الأزمات لفهم تأثيراتها المختلفة وتطوير استجابات مناسبة لها.

اعتمدت هذه الدراسة على بيانات البانل لعدد كبير من الدول ذات الدخل المرتفع، الأسواق الناشئة، الدول النامية، والدول الانتقالية. وتتوصل الدراسة إلى أدلة قوية تشير إلى أن الخسائر الكبيرة في الناتج الإجمالي الناتجة عن الأزمات المالية وبعض أنواع الأزمات السياسية تكون مستدامة للغاية. النتائج المتعلقة بالأزمات المالية تظل متينة جداً حتى عند افتراض الاستقلالية الخارجية.

يمكن تلخيص أهم ما جاءت به هذه الدراسة من نتائج فيما يلي:

#### - الاستمرارية العالية لخسائر الناتج:

تشير الدراسة إلى أن الخسائر الكبيرة في الناتج الإجمالي الناتجة عن الأزمات المالية وبعض أنواع الأزمات السياسية لا تزول بسرعة، بل تستمر لفترات طويلة. هذه النتيجة لها تداعيات مهمة على السياسات الاقتصادية، حيث أن الأزمات المالية لا تؤثر فقط على المدى القصير، بل لها تأثيرات طويلة الأمد تتطلب استراتيجيات تعافٍ طويلة المدى.

#### - قوة الأدلة على التوقعات المفرطة للنمو قبل الأزمات المالية:

<sup>1</sup>Cerra, Valerie, and Sweta Chaman Saxena. "Growth Dynamics: The Myth of Economic Recovery." American Economic Review 98, no. 1 (2008): 439–457. <https://doi.org/10.1257/aer.98.1.439>.

## الفصل الثالث: مراجعة الدراسات السابقة.

أحد الجوانب المهمة التي تتناولها الدراسة هو ميل النمو المفرط في الفترات التي تسبق الأزمات المالية. هذا الاكتشاف يشير إلى أن الاقتصادات غالباً ما تكون مفرطة في التفاؤل بشأن توقعات النمو، مما قد يؤدي إلى اتخاذ قرارات مالية غير مستدامة تُسهم في وقوع الأزمات.

### - الفارق في تأثير الأزمات:

تظهر الدراسة تبايناً في تأثير الأزمات المدنية والأزمات الأخرى على الناتج الإجمالي. ففي حين أن هناك تعافٍ جزئي للناتج الإجمالي بعد الحروب الأهلية، إلا أن التعافي لا يكون ملموساً بعد الأزمات المالية أو الأزمات السياسية الأخرى. وهذا التباين يشير إلى اختلاف في طبيعة هذه الأزمات وتعميقاتها.

وعلى هذا الأساس تقترح الدراسة مجموعة من الحلول والاستراتيجيات التي يجب أخذها بعين الاعتبار عند التطرق إلى سياسة التحرير المالي:

### - ضرورة السياسات الوقائية:

نتائج الدراسة تؤكد على الحاجة إلى سياسات وقائية تهدف إلى تقليل من مخاطر الأزمات المالية والسياسية، وتجنب التوقعات المفرطة للنمو التي قد تؤدي إلى قرارات مالية غير مستدامة.

### - استراتيجيات التعافي طويلة الأمد:

بما أن تأثيرات الأزمات المالية قد تكون مستدامة، ينبغي على الدول أن تتبنى استراتيجيات تعافٍ طويلة الأمد تشمل إصلاحات هيكلية وتعزيزية في الاستقرار المالي.

### - التمييز بين أنواع الأزمات:

نتائج الدراسة تدعو إلى ضرورة التمييز بين أنواع الأزمات عند تصميم السياسات الاقتصادية، حيث أن لكل نوع من الأزمات تأثيرات مختلفة على الناتج وتحتاج إلى استجابات مختلفة.

### 4. دراسة نواديوبو، سيرجيوس وأونووكا 2014<sup>1</sup>:

تفترض الأدبيات المتعلقة بتحرير الأسواق المالية أن إزالة سيطرة الحكومة والقيود عن عمل السوق المالي ستؤدي إلى زيادة المدخرات، حيث ستصبح أسعار الفائدة أكثر توافقاً مع قوى السوق. من المتوقع أن تعزز المدخرات الأعلى الاستثمارات الأكبر وفقاً للنموذج الكينزي الكلاسيكي الذي يعتبر المدخرات تساوي الاستثمار. زيادة الاستثمارات من شأنها أن تؤدي إلى التنمية والنمو الاقتصادي، مع بقاء العوامل الأخرى

<sup>1</sup> Nwadiubu, A., Udeh, Sergius, and Onwuika, I. "Financial Liberalization and Economic Growth – The Nigerian Experience."

Journal of Economics and Sustainable Development 9, no. 1 (2018): 1-15.

<https://core.ac.uk/download/pdf/234625522.pdf>.

## الفصل الثالث: مراجعة الدراسات السابقة.

على حالها. وبالتالي، وفقاً للمبادئ الأساسية للأدبيات الخاصة بتحرير الأسواق المالية، يجب أن نتوقع زيادة في معدلات الادخار (وكذلك في مستويات الاستثمار والنمو الاقتصادي) بعد تحرير الأسواق المالية. فهل هذا هو الحال في نيجيريا؟

لتأكيد ذلك، تستعين الدراسة بفحص تجريبي باستخدام اختبار جوهانسن للتكامل المشترك وآلية تصحيح الخطأ (ECM). تم الحصول على بيانات سنوية من النشرة الإحصائية للبنك المركزي النيجيري للفترة من 1987 إلى 2012 حول المتغيرات المستخدمة في الدراسة. أظهرت النتائج المستخلصة من النمذجة الاقتصادية وجود علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرات ومعادلة تكامل مشترك عند مستوى دلالة 5%. تُظهر آلية تصحيح الخطأ معامل تحديد عاليًا جدًا في كل من النماذج المفردة والتحديد والنماذج المختصرة. ومع ذلك، تُظهر الإحصائيات الوصفية أن تحرير الأسواق المالية كان له تأثير ضئيل على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة محل المراجعة. تضافرت عملية التتابع الخاصة بعملية التحرير والبيئة الاقتصادية الكلية المعادية في نيجيريا على مدى السنوات لتقليل الفوائد المتوقعة من تحرير الأسواق المالية. ويوصي المؤلفون بأن تعمل الحكومة على تعزيز الاستقرار النقدي وضمان بيئة اقتصادية كلية سليمة وتوفير البنية التحتية الأساسية لتمكين الاقتصاد من النمو بشكل مستدام.

### المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول النماذج القياسية المعتمدة

خصص هذا الجزء من الدراسة لتقديم أهم الدراسات السابقة في مجال الاقتصاد القياسي التي طورت نماذج قياسية، والتي قمنا باستعمالها لدراسة العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في بحثنا. وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين حسب النماذج، حيث خصصنا المطلب الأول في مقالات نموذج الفجوات الزمنية المبטئة والعلاقة طويلة الأمد. والثاني في مقالات درست بيانات البانل الديناميكية ذات التبعية بين المقاطع العرضية.

### المطلب الأول: المقالات الأصلية حول نموذج الفجوات الزمنية المبטئة

سنستعرض من خلال هذا المطلب أولى الدراسات التي تطرقت إلى نموذج الفجوات الزمنية المبטئة وطورته ليصل إلى ما هو عليه الآن، بالرغم من قدم هذه الطريقة وكثرة من تطرق إليها مسبقاً إلا أننا سنذكر أهم ثلاث مقالات منها والتي تخصصت في دراسة العلاقة طويلة الأمد (اختبارات جذر الوحدة) بين السلاسل الزمنية الديناميكية ذات الاستقرار على المستوى أو في الفرق الأول أو كلاهما معاً. ومن بين هذه الدراسات نجد، دراسة فيليبس-بيرون 1988، بيزاران شين وسميث 2001 وكذا دراسة فيليبس 2016.

## الفصل الثالث: مراجعة الدراسات السابقة.

### 1. دراسة فيليبس وبيرون<sup>1</sup> 1988:

يقترح هذا البحث اختبارات جديدة للكشف عن وجود جذر الوحدة في نماذج السلاسل الزمنية العامة. نهجنا غير معلمي فيما يتعلق بمعلومات الإزعاج، مما يسمح بفئة واسعة جدًا من البيانات ذات الارتباط الضعيف والتي قد تكون موزعة بشكل غير متجانس. تتكيف الاختبارات مع النماذج التي تحتوي على انحراف متوقع واتجاه زمني، بحيث يمكن استخدامها للتمييز بين عدم استقرار جذر الوحدة والثبات حول اتجاه محدد.

تم الحصول على التوزيعات الحدية للإحصائيات تحت فرضية جذر الوحدة وفي تسلسل البدائل المحلية. توفر النظرية التوزيعية غير المركزية الأخيرة دوال القوة التقريبية المحلية للاختبارات، مما يسهل المقارنات مع الإجراءات البديلة لديفي وفلر. تم الإبلاغ عن المحاكاة حول أداء الاختبارات الجديدة في العينات المحدودة.

يقترح هذا البحث اختبارات مبتكرة مصممة للكشف عن وجود جذر الوحدة في مجموعة متنوعة من نماذج السلاسل الزمنية، مع توسيع الأساليب التقليدية من خلال دمج نهج غير معلمي فيما يتعلق بمعلومات الإزعاج. هذه الطريقة تسمح بتحليل نطاق واسع من البيانات ذات الارتباط الضعيف والتي قد تكون موزعة بشكل غير متجانس.

### 2. دراسة بيزاران، شين وسميث<sup>2</sup> 2001:

تناول هذا البحث تطوير منهجية جديدة لاختبار وجود علاقة مستوى بين المتغير التابع ومجموعة المتغيرات المستقلة، في حالات عدم اليقين بشأن نوع استقرارية المتغيرات المستقلة. حيث طور نهجًا جديدًا لمشكلة اختبار وجود علاقة مستوى بين متغير تابع ومجموعة من المتغيرات المستقلة، عندما لا يُعرف بشكل مؤكد ما إذا كانت المتغيرات المستقلة الأساسية ثابتة الاتجاه أو ثابتة الفرق الأول. تعتمد الاختبارات المقترحة على إحصائيات فيشر وستودنت القياسية المستخدمة لاختبار دلالة مستويات المتغيرات المتأخرة في آلية تصحيح التوازن الأحادية.

<sup>1</sup> Phillips, Peter C. B., and Pierre Perron. "Testing for a Unit Root in Time Series Regression." *Biometrika* 75, no. 2 (1988): 335–46. <https://doi.org/10.2307/2336182>. Accessed June 30<sup>th</sup>, 2023.

<sup>2</sup> Pesaran, Hashem, Yongcheol Shin, and Richard Smith. "Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships." *Journal of Applied Econometrics* 16, no. 3 (2001): 289-326. <https://doi.org/10.1002/jae.616>.

## الفصل الثالث: مراجعة الدراسات السابقة.

تكون التوزيعات الحدية لهذه الإحصائيات غير قياسية تحت فرضية العدم التي تفترض عدم وجود علاقة مستوى، بغض النظر عما إذا كانت المتغيرات المستقلة من النوع  $I(0)$  أو  $I(1)$  يتم تقديم مجموعتين من القيم الحرجة الحدية:

- الأولى عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة من النوع  $I(1)$  بالكامل؛
- الثانية إذا كانت كلها من النوع  $I(0)$  بالكامل.

هذه المجموعتان من القيم الحرجة توفران نطاقًا يغطي جميع التصنيفات الممكنة للمتغيرات المستقلة سواء كانت  $I(0)$  أو  $I(1)$  أو متكاملة بشكل متبادل. وبناءً على ذلك، يتم اقتراح إجراءات اختبار الحدود المختلفة. يوضح البحث أن الاختبارات المقترحة متسقة، وتم اشتقاق توزيعها الحدي تحت فرضية العدم والبدائل المحلية المعرفة بشكل مناسب.

تم توضيح الأهمية التجريبية لإجراءات الحدود من خلال إعادة فحص معادلة الأرباح المدرجة في نموذج الاقتصاد الكلي لوزارة الخزانة البريطانية.

### 3. دراسة فيليبس 2016<sup>1</sup>:

على الرغم من أن المقالات الحديثة قد أكدت على أهمية اختبار جذور الوحدة والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية، إلا أن الممارسين لم يُتركوا بإجراء مباشر لتنفيذ هذه النصيحة. أقرح استخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) واختبار التكامل المشترك بالحدود الذي طوره بيزاران، شين، وسميث (2001) كنهج للتعامل مع بعض المشاكل الأكثر شيوعًا في تحليل السلاسل الزمنية. من خلال تجارب مونت كارلو، أظهر أن هذا الإجراء يؤدي بشكل أفضل من اختبارات التكامل المشترك الحالية في مجموعة متنوعة من الحالات. أوضح كيفية تنفيذ هذا الإجراء باستخدام مثالين تفصيليين. وللمساعدة الإضافية للمستخدمين، صممت برامج لاختبار ونمذجة النتائج ديناميكيًا باستخدام هذا النهج.

يشير هذا البحث إلى فجوة في تطبيق نصائح الأدبيات الحديثة المتعلقة بأهمية اختبار جذور الوحدة والتكامل المشترك في تحليل السلاسل الزمنية. يعرض البحث نهجًا عمليًا باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) واختبار التكامل المشترك بالحدود الذي طوره بيزاران، شين، وسميث (2001).

<sup>1</sup> Phillips, Andrew. "Have Your Cake and Eat it Too? Cointegration and Dynamic Inference from Autoregressive Distributed Lag Models." (2016). doi: [10.13140/RG.2.1.3812.5684](https://doi.org/10.13140/RG.2.1.3812.5684).

## الفصل الثالث: مراجعة الدراسات السابقة.

المطلب الثاني : المقالات الأصلية حول بيانات البائل الديناميكية وغير المتجانسة

سنستعرض خلال هذا المطلب أهم الدراسات التي أخذت بعين الاعتبار مشكل عدم التجانس الكلي لبيانات البائل في أبحاثها باختلاف موضوع دراستها، مع تحديد الطرق المعتمدة في التحليل وأهم النتائج المتوصل إليها.

### 1. دراسة بيزاران وسميث<sup>1</sup> 1995:

صدرت هذه الدراسة في المجلد 68 لمجلة الاقتصاد القياسي سنة 1995 تحت عنوان " التقدير طويل الأجل للعلاقات في بيانات البائل الديناميكية وغير المتجانسة" حيث تم فيها دراسة عينة حول دوال الطلب على العمل في المملكة المتحدة لـ 38 صناعة على مدى 30 عامًا. حيث لخصت هذه الورقة البحثية أبرز الإجراءات والطرق المعتمدة في تحليل البيانات البائل في أربعة إجراءات كالاتي: التجميع الكلي، تقديرات المتوسطات للمجموعات، والانحدار المقطعي. وتم التوصل إلى النتيجة النهائية للدراسة وفق حالتين:

- الحالة الثابتة، إذا كانت المعاملات مختلفة بشكل عشوائي، فإن جميع الإجراءات الأربعة تعطي تقديرات غير متحيزة لمتوسطات المعاملات.
- في الحالة الديناميكية، خاصة في حالة اختلاف المعاملات بين المجموعات، فإن التجميع والتجميع الكلي يعطيان تقديرات غير متسقة ويمكن أن تكون مضللة للغاية، بالرغم من أنّ للانحدار المقطعي إمكانية توفير تقديرات متسقة للأثار طويلة الأجل.

### 2. دراسة ايتشسيان وأخرون<sup>2</sup> 1999:

صدرت هذه الدراسة في فصل من كتاب بحثي جماعي نظمته جامعة كامبريدج، وأصدرته في جريدتها الرسمية سنة 1999، تحت عنوان " تقدير معاملات الأجل القصير لنماذج بيانات البائل الديناميكية باستعمال نهج بايز". يفترض النهج البايزي يفترض للمعاملات نفسها توزيعا غير معروف، وعليه فهو يقوم

<sup>1</sup> Pesaran Hashem & Smith Ron, "Estimating long-run relationships from dynamic heterogeneous panels", Journal of Econometrics, vol 68, issue 1, July 1995, p: 79–113. doi: [https://doi.org/10.1016/0304-4076\(94\)01644-F](https://doi.org/10.1016/0304-4076(94)01644-F).

<sup>2</sup> Hsiao Cheng & Pesaran Hashem & Tahmiscioglu Kamil, "Bayes estimation of short-run coefficients in dynamic panel data models", In: Hsiao, C., Lee, L., Lahiri, K., Pesaran, M. (Eds.), "Analysis of Panels and Limited Dependent Variables Models", Cambridge University press, July 1999, pp. 268–296. doi: <https://repository.hkust.edu.hk/ir/Record/1783.1-31898>

## الفصل الثالث: مراجعة الدراسات السابقة.

على أساس افتراضات مسبقة يضعها الباحث حول النظام، ثم يقوم باستحداث تلك الافتراضات بناءً على البيانات المرصودة.<sup>1</sup>

اهتمت هذه الدراسة بتقدير متوسط المعاملات في نموذج بيانات البائل الديناميكي مع افتراض التوزيع العشوائي للمعاملات عبر الوحدات المقطعية. حيث اقترح الباحث نهج بايز لتقدير مثل هذه النماذج باستخدام طرق سلسلة ماركوف مونت كارلو. وخلصت الدراسة إلى إثبات التكافؤ التقاربي لمقدر بايز ومقدر المجموعة الوسطى الذي اقترحه بيزاران وسميث (1995) في الدراسة السابقة، وأظهروا أن مقدر بايز يتبع التوزيع الطبيعي التقريبي عندما يكون كل من عدد الوحدات  $N$  وعدد الفترات الزمنية  $T$  كبيرين.

### 3. دراسة بيزاران وآخرون 1999<sup>2</sup>:

صدرت هذه الدراسة في المجلد 94 من مجلة المنظمة الأمريكية للإحصاء سنة 1999، تحت عنوان "التقدير بواسطة مجموعة المتوسطات المجمعّة لنماذج البائل الديناميكية غير المتجانسة".

أصبح من الشائع جداً وجود بيانات بانل حيث يكون كل من  $T$ : حجم فترات الزمنية، و  $N$ : حجم الوحدات، كبيرين ويتغيران وفق نفس النظام. فكانت الممارسة العادية إما بتقدير  $N$  انحدرات منفصلة وحساب متوسط المعاملات، والذي يعرف بمقدر المجموعة المتوسطة (MG)، أو دمج البيانات والافتراض أن معاملات الميل وانحرافات الخطأ متطابقة.

أما في هذه الدراسة، فقد تم اقتراح إجراء وسيط أطلق عليه اسم "مقدر مجموعة المتوسط التجميعي (PMG)"، الذي يقيّد المعاملات طويلة الأجل بأن تكون متطابقة مع السماح للمعاملات قصيرة الأجل وانحرافات الأخطاء بأن تختلف بين المجموعات، حيث قام الباحث بدراسة حالتين:

- عندما تكون المتغيرات التفسيرية ثابتة؛
- عندما تكون المتغيرات التفسيرية ديناميكية.

<sup>1</sup> Gimenez Olivier & Bonner Simon & King Ruth & Parker Richard & Brooks Stephen & Jamieson Lara & Grosbois Vladimir & Morgan Byron & Thomas Len, "WinBUGS for Population Ecologists: Bayesian Modeling Using Markov Chain Monte Carlo Methods", In: Thomson, D.L., Cooch, E.G., Conroy, M.J. (eds) "Modeling Demographic Processes In Marked Populations", Environmental and Ecological Statistics, vol 3, Springer, Boston, USA, 2009, p: 884.

doi:[https://doi.org/10.1007/978-0-387-78151-8\\_41](https://doi.org/10.1007/978-0-387-78151-8_41)

<sup>2</sup> Pesaran Hashem & Yongcheol Shin & Ron Smith, "Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels", Journal of the American Statistical Association, vol 94, issue 446, 1999, p: 621–634. doi:

<https://doi.org/10.2307/2670182>.

## الفصل الثالث: مراجعة الدراسات السابقة.

بعد تطبيق التجريبتين على عينة من وظائف الاستهلاك الكلي لـ 24 اقتصاداً في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على مدى الفترة 1962-1993، وعينة من وظائف طلب الطاقة لـ 10 اقتصادات آسيوية نامية على مدى الفترة 1974-1990، خلصت النتيجة إلى أن لمقدرات PMG توزيعاً تقاربياً في كلتا الحالتين كلما اتجهت نحو الملائمة.

### 4. دراسة بيزاران<sup>1</sup> 2006:

صدرت هذه الدراسة في المجلد 74 لمجلة الاقتصاد القياسي "Econometrica" الأمريكية سنة 2006، تحت عنوان "التقدير والاستدلال في بيانات البائل غير المتجانسة بتعدد عوامل هيكل الخطأ" قدم بيزاران من خلال هذه الدراسة نهجاً جديداً للتقدير والاستدلال في نماذج بيانات البائل التي تحتوي على هيكل أخطاء متعدد العوامل. بحيث يُسمح للعوامل غير الملاحظة وأخطاء كل فرد باتباع عمليات مستقرة ومحكمة، بحيث لا يحتاج عدد العوامل غير الملاحظة إلى التقدير.

تكمن الفكرة الأساسية في تصفية المتغيرات التفسيرية لكل فرد من خلال متوسطات المقطع العرضي، بحيث يتم إزالة التأثيرات التفاضلية للعوامل المشتركة غير الملاحظة بشكل تدريجي مع تزايد بعد المقطع العرضي (N) نحو الملائمة. تتميز إجراءات التقدير هذه بكونها قابلة للتقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى المطبقة على الانحدارات المساعدة حيث يتم تعزيز المتغيرات التفسيرية المرصودة بمتوسطات المقطع العرضي للمتغير التابع والمتغيرات التفسيرية لكل فرد. تم اقتراح عدد من المقدرات التي أطلق عليها اسم "مقدرات تأثير الارتباطات المشتركة (CCE)" مع استنتاج توزيعاتهم التقريبية.

تم التحقق من خصائص العينات الصغيرة لمقدرات مجموعة المتوسطات المجمعة بالاعتماد على تجارب مونت كارلو التي أظهرت أن مقدرات CCE خصائص مرضية للعينات الصغيرة حتى في ظل درجة كبيرة من التباين والديناميكية، ولأحجام صغيرة نسبياً من N المقاطع العرضية والفترات الزمنية T.

### 5. دراسة جوشان وسيرينا<sup>2</sup> 2010:

يقدم هذا البحث طريقة جديدة وفعالة لمعالجة الترابط بين الأقسام عند إجراء اختبار وحدة الجذر لبيانات البائل عبر إزالة العوامل المشتركة من البيانات. ومع ذلك، هناك تحديات في استخدام البقايا المعالجة لبناء الاختبارات. في هذا السياق، يستخدم البحث تحليل البيانات البائل لعدم الاستقرار في

<sup>1</sup> Pesaran Hashem, "Estimation and Inference in Large Heterogeneous Panels with a Multifactor Error Structure", Econometrica, vol 74, N°4, 2006, p: 967-1012. url: <http://www.jstor.org/stable/3805914>.

<sup>2</sup> Bai, Jushan, and Serena Ng. "Panel Unit Root Tests with Cross-Section Dependence: A Further Investigation." Econometric Theory 26, no. 4 (2010): 1088–1114. Accessed July 6, 2024. <http://www.jstor.org/stable/40800875>.

## الفصل الثالث: مراجعة الدراسات السابقة.

المكونات الخاصة والمشاركة (PANIC) لتطوير اختبارين جديدين. الأول يُقدر معامل الانحدار التجميعي، بينما يعتمد الثاني على لحظة عينة بسيطة. تم إثبات خصائص هذين الاختبارين على نطاق العينة الكبيرة باستخدام نظرية الحدود المشتركة.

لقد تبين أنه عندما يتم تقدير جذر الانحدار التجميعي باستخدام البيانات التي تم إزالة انحدارها بواسطة طريقة المربعات الصغرى، فإن الاختبارين لا يكونان لدهما قدرة قوية على كشف التغييرات. حيث تُظهر هذه النتيجة أن الأداء الضعيف للتقديرات يحدث بغض النظر عما إذا تمت إزالة العوامل المشتركة من البيانات أم لا. وبشكل عام، تظهر الدراسة أن جميع الاختبارات التجميعية التي تعتمد على PANIC لديها قدرة عالية، وذلك بفضل الطريقة التي تُزال بها الاتجاهات الخطية من البيانات..

### 6. دراسة شوديك وبيزاران<sup>1</sup> 2015b:

صدرت هذه الدراسة في المجلد 188 لمجلة الاقتصاد القياسي الهولندية سنة 2015 تحت عنوان "تقدير تأثير الارتباطات المشتركة لنماذج بيانات البانل الديناميكية غير المتجانسة مع المتغيرات ضعيفة التفسيرية الخارجية"

جاءت هذه الدراسة أساساً لتوسيع نهج تأثير الارتباطات المشتركة (CCE) الذي طوره بيزاران (2006) ليشمل نماذج بيانات البانل غير المتجانسة مع المتغيرات التابعة المتأخرة و/أو المتغيرات ضعيفة التفسيرية الخارجية. حيث أوضح الطالبة أن مُقدر متوسط المجموعة CCE يظل صالحاً إذا تم استثناء شرطين أثناء التعامل مع البيانات الديناميكية، وهي:

- تضمين عدد كافٍ من التأخيرات لمتوسطات المقطع العرضي في المعادلات الفردية للبانل؛
  - تساوي عدد متوسطات المقطع العرضي على الأقل لعدد العوامل المشتركة غير الملاحظة.
- كما قام الباحث بإثبات معدلات الاتساق، واستخلاص التوزيع التقاربي، واقتراح استخدام المتغيرات المشتركة للتعامل مع تأثيرات العوامل المشتركة المتعددة غير الملاحظة. بالإضافة إلى إجراءات تصحيح التحيز التي تم التطرق إليها عبر طريقة جاكنايف وطريقة إزالة المتوسطات التكرارية التي تقلل من تحيز العينات الصغيرة في السلاسل الزمنية. كما رافقت النتائج النظرية تجارب واسعة باستخدام محاكاة مونتي كارلو، والتي أظهرت أن أداء المقدرين المقترحين جيد طالما أن أبعاد السلاسل الزمنية للبانل كبير بحجم كافٍ.

<sup>1</sup> Chudik Alexander & Pesaran Hashem, "Common correlated effects estimation of heterogeneous dynamic panel data models with weakly exogenous regressors", Journal of Econometrics, Vol 188, Issue 2, 2015, p: 393-420.

doi:10.1016/j.jeconom.2015.03.007 .

## الفصل الثالث: مراجعة الدراسات السابقة.

يقصد بالمتغيرات ذات التفسيرية الخارجية الضعيفة أو ضعيفة التفسيرية الخارجية، تلك المتغيرات التي تُدمج في النماذج لتحقيق التقدير الفعال شريطة أن لا يكون عند تكييفها فقداناً للمعلومات عن المعلومات ذات الاهتمام<sup>1</sup>. أما التفسيرية الخارجية، فهي افتراض قياسي يُعتمد عند إجراء تحليل الانحدار والذي يقوم على أن كل متغير  $X$  لا يعتمد على المتغير التابع  $Y$  في تفسيره؛ عندما يعتمد  $Y$  في تفسيره على المتغيرات  $X$  وكذا  $\varepsilon$  الذي يعبر عن حد الخطأ في النموذج. ينعكس على كون هذه المتغيرات  $X$  تُفترض مستقلة عن كل من المتغير التابع وحد الخطأ مما يجعلها خارجية التفسير<sup>2</sup>.

يقابل مصطلح المتغيرات التفسيرية الخارجية مصطلح المتغيرات التداخلية التي تعبر عن حالة المتغير التابع في الافتراض السابق؛ فهو يشير إلى الحالة التي لا يمكن فيها تفسير تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع بشكل عرضي لأن هذا التأثير يتضمن أسباباً مهمة تؤدي إلى تقديرات متحيزة (أي غير متسقة)<sup>3</sup>.

---

<sup>1</sup> Anna Mikusheva & Mikkel Solvsten, "Linear Regression with Weak Exogeneity", Econometrics and Empirical Economics Seminar, Toulouse School of Economics. March 2nd, 2023. <https://www.tse-fr.eu/seminars/2023-linear-regression-weak-exogeneity>. url: [https://economics.mit.edu/sites/default/files/2023-08/time\\_series\\_with\\_many\\_regressors.pdf](https://economics.mit.edu/sites/default/files/2023-08/time_series_with_many_regressors.pdf) accessed : 21/06/2023 at 12:32.

<sup>2</sup> Nongmaithem Singh & Kishore K & Aniruddha Das & Aniruddha Roy, "How to Test Endogeneity or Exogeneity: An E-Learning Hands on SAS" HOW TO TEST ENDOGENEITY OR EXOGENEITY: AN E-LEARNING HANDS ON SAS, 2017, p: 5. url: [https://kiran.nic.in/pdf/Social\\_Science/e-learning/How\\_to\\_Test\\_Endogeneity\\_or\\_Exogeneity\\_using\\_SAS-1.pdf](https://kiran.nic.in/pdf/Social_Science/e-learning/How_to_Test_Endogeneity_or_Exogeneity_using_SAS-1.pdf) , accessed : 21/06/2023 at 13:04.

<sup>3</sup> Antonakis John & Bendahan Samuel & Jacquart Philippe & Lalive Rafael, "On making causal claims: A review and recommendations", The Leadership Quarterly, Vol 21, Issue 6, 2010, p: 1089.

### خاتمة الفصل:

يتبين لنا من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل، أن العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي تمثل محور اهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية الحديثة. تمثل الدراسات التي قدمناها، تجسيداً للجهود البحثية التي تسعى إلى فهم التأثيرات المتبادلة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي. فبالرغم من تباين نتائج هذه الدراسات إلى أن جلها يصبّ حول قدرة سياسة التحرير المالي على تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين كفاءة الأسواق المالية وزيادة الاستثمارات الخاصة، وتعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصادات الوطنية إذا تم تطبيقها وفق مقوماتها الصحيحة، فقد عانت أغلب عينات الدراسات ذات الأثر السلبي من غياب الاستقرار في اقتصادها الكلي، أو عدم احترامها للتدرج في التحرير، إهمال تطوير قطاعها المالي.

أما المبحث الثاني، الذي استعرض الأساليب القياسية المستخدمة مثل ARDL و CS-Panel-ARDL في دراسة العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي، فقد نقلنا من خلاله فهماً عميقاً للتأثيرات الديناميكية والثنائية بين هذين العاملين. تعتبر هذه الأساليب الأدوات الرئيسية التي تمكننا من تحليل وفهم كيفية تأثير سياسات التحرير المالي على المدى الطويل، وتقديم رؤى محكمة تعزز من إمكانيات التخطيط الاقتصادي وتحسين السياسات الاقتصادية في السياقات الوطنية والدولية.

الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية  
لدول العينة

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

### مقدمة الفصل:

تجسد العولمة المالية ظاهرة حديثة لا بد من مواكبتها، حيث تفرض نفسها على الساحة العالمية بأشكال متنوعة، وتعزز من تأثيرها بواسطة مؤسسات دولية بارزة مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. تلعب هذه المؤسسات دوراً بارزاً في تغيير النظم الاقتصادية الوطنية، كما هو حال الاقتصاد الجزائري الذي شهد تحولاً من نظام موجه نحو الاقتصاد السوقي بفضل توجهاتها وتوصياتها.

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف الوضع الاقتصادي في الجزائر وتحليل خصائصه، مع دراسة دوافع ونتائج الإصلاحات والتجديدات التي تم تنفيذها على النظام المالي والمصرفي. يتمثل التحليل الذي نقدمه في دراسة أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي، من خلال استعراض مؤشرات متنوعة تعبر عن الانفتاح الاقتصادي والمالي، مثل معدل النمو الاقتصادي وسعر الصرف الحقيقي الفعلي والنتائج المحلي الإجمالي بأسعار ثابتة لسنة 2010. في إطار هذه الدراسة، سنحلل أيضاً الوضع الاقتصادي والمالي لعدد من دول جنوب وشرق البحر المتوسط، مع التركيز على أسباب الحاجة الملحة للتحرير المالي وتقييم الإصلاحات المالية التي تم تنفيذها بناءً على توصيات المؤسسات الدولية. وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث كالآتي:

- المبحث الأول: تقديم عينة الدراسة
- المبحث الثاني: تحليل الواقع الاقتصادي والمالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020
- المبحث الثالث: تحليل الواقع الاقتصادي والمالي لدول شمال البحر المتوسط خلال الفترة 1980-2020
- المبحث الرابع: تحليل الواقع الاقتصادي والمالي لدول جنوب وشرق البحر المتوسط خلال الفترة 1980-2020

### المبحث الأول: تقديم عينة الدراسة.

يتكون المجتمع من مجموع الملاحظات التي تهمننا كباحثين. فالمجتمع هو أساس جمع العينات، وهو مجموعة من جميع الأفراد أو العناصر الفردية تشترك وتختلف على حد سواء من حيث النوع أو الطبيعة مما يجعلها تشكل مجتمعا واحدا<sup>1</sup>. أما بالنسبة لدراستنا، فإن مجتمعها يتكون من جميع دول حوض البحر الأبيض المتوسط، بينما تم اختيار العينة المكونة من بعض دول شمال افريقيا وشرق أوروبا(شرق وجنوب البحر المتوسط)، جنوب أوروبا (دول شمال البحر المتوسط) والجزائر.

عملية اختيار جزء من المجتمع لتمثيل المجتمع بأكملها تُعرف بالعينة<sup>2</sup>. تم اختيار العينة المستخدمة في هذه الدراسة لتنفيذ الاختبار التجريبي بناءً على معايير مراجعة الأقران؛ القرب الجغرافي لهذه الدول مقارنة بالجزائر، وتاريخ التحرير المالي في المنطقة، بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية، والاجتماعية. وفقاً لهذه المعايير تضمنت العينة ثمانية دول.

### المبحث الثاني: تحليل الواقع الاقتصادي والمالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020.

إن العولمة المالية ضرورة حتمية فرضت نفسها على كل دول العالم بطريقة أو بأخرى، خاصة بعد الرواج الذي شهدته من قبل المؤسسات الدولية<sup>3</sup>صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" التي كانت همزة وصل بين انتقال الجزائر من اقتصاد موجه إلى اقتصاد سوق. وبهذا الصدد خصصنا هذا المبحث لدراسة الواقع الاقتصادي الجزائري وخصائصه ودوافع الإصلاح والتجديد، وما طبيعة الآثار المترتبة عنها.

### المطلب الأول: الواقع الاقتصادي والمالي في الجزائر ودوافع الإصلاح.

إن تعزيز تمويل التنمية الوطنية وإنشاء نظام مصرفي وطني يخضع لسيطرة الدولة ويكسر الاحتكار المصرفي الأجنبي ويحقق استقلالية أكبر في إدارة السياسات المالية، من بين الأهداف الرئيسية للجزائر في المجال المالي غداة الاستقلال. وعلى هذا الأساس قمنا بتخصيص هذا المطلب لتناول الواقع الاقتصادي والمالي الجزائري الذي دفع بها إلى الإصلاح وتبني النهج الليبرالي.

### 1. تطور النظام المالي والمصرفي الجزائري:

شرعت الجزائر غداة استقلالها في تأسيس نظام مصرفي وطني مستقل يهدف إلى تحقيق سيادتها المالية وذلك عن طريق أول خطوة في أوت عام 1962، عندما قررت فصل الخزينة الوطنية عن الخزينة الفرنسية، وقامت بتأسيس البنك المركزي بهدف تنظيم السياسة النقدية وإصدار العملة الوطنية.

<sup>1</sup> Walpole, Ronald E., Raymond H. Myers, Sharon L. Myers, and Keying Ye. Probability and Statistics for Engineers and Scientists. 9th ed. Pearson Education, Inc., 2012, 3-11.

<sup>2</sup> Polit, op. cit., 95.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

بالإضافة إلى إنشاء سجل التنمية الجزائري في عام 1962 والصندوق الاحتياطي الوطني في عام 1963 لتلبية احتياجات التنمية والإسكان. ومع ذلك، فقد تأخر تأميم البنوك الأجنبية حتى سنة 1966، حين ترددت هذه البنوك في تمويل مشاريع القطاع العام بسبب نقص الضمانات، فلجأت وزارة المالية إلى تمويل الاقتصاد الوطني عبر أخذ القروض من البنك المركزي، الذي شجع على تمويل الأنشطة الفلاحية بين عامي 1963 و1967. مما أدى إلى إنشاء ثلاثة بنوك تجارية تمتلكها الدولة بشكل كامل: "البنك الوطني الجزائري"<sup>1</sup>، القرض الشعبي الجزائري<sup>2</sup>، والبنك الجزائري الخارجي<sup>3</sup>.<sup>4</sup> ثم شهد النظام المصرفي الجزائري تحولاً نحو التخصص خلال الفترة الممتدة من نهاية الستينات إلى بداية الثمانينات، حيث تم تقسيم المهام بين البنوك استناداً إلى فروع الأنشطة الاقتصادية الرئيسية مثل الزراعة، والصناعة، والتجارة الخارجية. هذا التوجه نُظِمَ وفقاً لأحكام قانون المالية لعام 1970، الذي ارتكز على مبدأ تعزيز التخصص وتحسين دور البنوك في دعم القطاعات الاقتصادية الحيوية. بالإضافة إلى ذلك، خضع النظام المصرفي لقواعد التنظيم الاشتراكية التي اعتمدت على آلية التدخل الحكومي في مجال التمويل، مما أدى إلى توسيع دور الخزينة العمومية وتفوقها في السيطرة على النظام المصرفي. في المقابل، شهد القطاع البنكي إهمالاً وتهميئاً، حيث أصبح يتسم بالسلبية فيما يتعلق بتعزيز الادخار أو توزيع القروض<sup>5</sup>.

خضع النظام المصرفي الوطني في الجزائر لأساليب تنظيمية تحدد إلى حد ما مستوى التمويل وقواعد العمل، معتمدة على آليات التدخل الحكومي. بحيث تركز هذه الآليات بشكل رئيسي على أولوية تمويل الاستثمارات المخطط لها من قبل السلطة العامة بموجب أهدافها التنموية، مما أدى إلى إهمال الدور التجاري المعتاد لهذه البنوك والقضاء على روح المنافسة فيها. تميز هذا النهج التنظيمي بعدة سمات، قد نذكر منها<sup>6</sup>:

<sup>1</sup> الأمر 66-178 المؤرخ في 13/06/1966 والصادر بالجريدة الرسمية في السنة الثالثة العدد 51 في 14/06/1966، المواد 01-20، ص: 782-786.  
<sup>2</sup> الأمر 66-178 المؤرخ في 29/12/1966 والصادر بالجريدة الرسمية في السنة الثالثة العدد 110 في 30/12/1966، المواد 01-04، ص: 1787.  
<sup>3</sup> الأمر 67-204 المؤرخ في 01/10/1967 والصادر بالجريدة الرسمية في السنة الرابعة العدد 82 في 06/10/1967، المواد 01-10، ص: 1250-1251.

<sup>4</sup> طرشي، محمد. متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي والمصرفي - دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012-2013، ص: 231. تم الاطلاع في 07/07/2023. <https://www.univ-chlef.dz/drupal/?q=node/369>.

<sup>5</sup> ذهبي ريمة. "الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011)". دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسنطينة، الجزائر، (2013): 162-163. تم الاطلاع في 07/07/2023. <https://ln.run/jKemf>.

<sup>6</sup> الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، الطبعة الثانية (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2015)، ص: 328-330. تم الاطلاع في 07/07/2023. <https://drive.google.com/file/d/1zFfD7nCYrntg2Awl95I3mjxYhhPU9ObW/view>.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

- التركيز على تمويل الاستثمارات العامة: حيث يتم تحديد أولويات التمويل وفقاً لمشاريع الدولة واحتياجات التنمية الوطنية.
- التخصيص القوي للموارد: يتم توجيه الموارد المالية نحو المشاريع والقطاعات التي تحظى بأولوية وفقاً للسياسات الحكومية.
- التدخل الحكومي في الأسس التمويلية: حيث تُحدد الحكومة القواعد والآليات التي يتم من خلالها توجيه التمويل وضبطه.
- إهمال الدور التجاري للبنوك: حيث يتم تحويل دور البنوك إلى تمويل المشاريع العامة بدلاً من تعزيز النشاط التجاري التقليدي.

خلال هذه مرحلة والتي تعرف بمرحلة التسيير الاشتراكي، كانت معدلات الفائدة تُدار لتنظم الترتيبات المالية بين المانحين والمقترضين دون الاعتماد عليها في تحديد الاختيارات الاستثمارية أو الأصول المالية. وقد كانت هذه المعدلات تُحدد بناءً على احتياجات التمويل بدلاً من العوامل الاقتصادية التقليدية. وعلى هذا الأساس، تم تحديد أسعار الفائدة إدارياً لتمكين المتعاملين الاقتصاديين من الحصول على قروض بتكلفة أقل، دون مراعاة لندرة رأس المال أو لمدودية الأموال المُقرضة. مما أفقد معدلات الفائدة دورها في توجيه الاستثمارات وتحديد حركة رؤوس الأموال<sup>1</sup>.

كما اعتمدت السلطات النقدية مبدأ التمييز في معدلات الفائدة على القروض بين مؤسسات القطاع الخاص والعام. بحيث كانت البنوك مجبرة على منح المؤسسات العمومية قروضاً بمعدلات فائدة منخفضة مقارنة بتلك المفروضة على القروض الممنوحة لمؤسسات القطاع الخاص. هذا ما يعكس التوجه الحكومي نحو دعم القطاع العام بشكل أكبر، مما أثر على التوازن المالي بين القطاعين وعزز من قدرة المؤسسات العمومية على الحصول على التمويل بأقل التكاليف<sup>2</sup>.

أما فيما يخص سياسة سعر إعادة الخصم التي تعتبر من أقدم أدوات السياسة النقدية، فقد كانت بعيدة كل البعد عن القيام بدورها في تنظيم السيولة البنكية بل كان يقتصر دورها في دفع البنوك إلى تقديم القروض لأصحاب المشاريع الحكومية التنموية<sup>3</sup>. حيث تميزت هذه الآلية خلال تلك المرحلة بالتعقيد،

<sup>1</sup> Benbitour, Ahmed. L'expérience Algérienne du développement 1962-1991. Editions Technique de l'Entreprise & ISGP.

Algérie. (1992): 17. <https://ln.run/goy0T>.

<sup>2</sup> غالم، عبد الله. العولة المالية والأنظمة المصرفية العربية. الطبعة الأولى. دار أسامة للنشر والتوزيع. عمان. (2014): 147.

<sup>3</sup> منصر، كريمة. الإصلاح الاقتصادي والمالي "التجربة الجزائرية". د.ط. دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع. عمان. (2019): 115-116.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

فاقتصرت على بعض الأوراق التجارية ومنحت نسب تفضيلية لبعض القطاعات التي أولتها الدولة اهتماماً أكبر مقارنة بباقي القطاعات<sup>1</sup>. يوضح الجدول أدناه معدل سعر إعادة الخصم خلال الفترة 1963-1990.

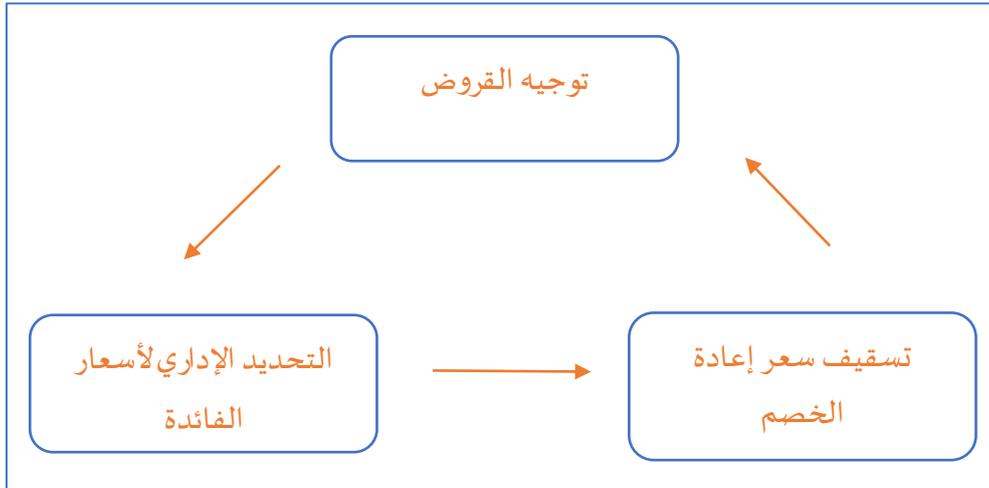
الجدول (01-04): معدلات سعر إعادة الخصم في الجزائر خلال الفترة 1963-1990.

الفترة	1972-1963	1986-1972	1989-1986	1990-1989
معدل إعادة الخصم	3.75%	2.75%	5%	7%

المصدر: بنك الجزائر. النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 05، (ديسمبر 2008): 19. تم الاطلاع في 7 يوليو 2023. <https://ln.run/go3-H>.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل سعر إعادة الخصم قد ظل ثابتاً ومنخفضاً في حدود 3.75 بالمائة طوال الفترة من 1963-1972، ثم انخفض وثبت عند 2.75 بالمائة من سنة 1972 إلى 1986، حيث شهدت هذه الفترة نمواً كبيراً في القطاع الفلاحي المدعوم من طرف السلطة العامة كبديل للمحروقات (أزمة 1973 النفطية). ثم ارتفع بداية من سنة 1986 ليبلغ 5 بالمائة، تزامناً مع قانون القرض والبنك 1986. وخلال الفترة 1989-1990 ارتفع إلى 7% في ظل التوجه الليبرالي. والشكل أدناه يوضح أهم الأدوات التي كان تُسير وفقها البنوك التجارية الجزائرية خلال فترة القمع المالي:

الشكل (01-04): أدوات تسيير الجهاز المصرفي الجزائري



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على عدة مصادر.

### 2. انعكاسات النظام الموجه على الاقتصاد الجزائري:

إن استراتيجية التنمية المعتمدة على التخطيط المركزي التي اعتمدها الجزائر منذ استقلالها، انعكست بإيجاد العديد من الاختلالات التي لم تثبط تطور النظام المالي والمصرفي الجزائري فحسب، بل أدت إلى تراجع جميع جوانب التنمية الاقتصادية.

<sup>1</sup> Nashashibi, Karim et al. Algeria: Stabilization and Transition to Market. Occasional Paper No. 165. Washington, USA: International Monetary Fund, (1998):29. Accessed in 07<sup>th</sup>/07/2023. <https://ln.run/CSEA4>.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

ساهم كبح القطاع المالي والمصرفي في الجزائر في توفير الإيرادات النفطية، التي تم توجيهها من خلال الجهاز المصرفي المكون من خمسة مصارف عامة، والمدار وفق مبدأ التخصيص القطاعي. فقد تمحور تركيز جهود الرقابة المصرفية بشكل رئيسي حول الالتزام والتوافق مع الأهداف والسياسات التي وضعتها الجهات المركزية، دون أن يُولى الاهتمام الكافي لاستقرار وسلامة القطاع المالي والمصرفي بشكل عام<sup>1</sup>. وهذا ما انعكس بتراجع كبير في دور البنوك التجارية في منح القروض وفق متطلبات العرض والطلب، وإلزامها بالتخصيص في تمويل قطاعات محددة من قبل السلطة العامة، مقابل تعاضد دور الخزينة العمومية التي تتدخل في عمل تلك البنوك في تمويل المشاريع<sup>2</sup>. وهذا ما أثر سلباً على المنافسة في السوق المصرفية، حيث شهدت البنوك التجارية زيادة في حجم الديون المشكوك في تحصيلها والديون المعدومة في محافظها، مما أدى إلى تهميش دور البنك المركزي كسلطة نقدية، فلم تكن أدوات السياسة النقدية موظفة بالشكل الذي يسمح بالرقابة الصحيحة على الائتمان، بل كانت تخدم قرارات السلطة العامة في تخطيط المشاريع التنموية<sup>3</sup>.

### 3. دوافع الإصلاح المالي والمصرفي:

يوضح الشكل أدناه أهم الدوافع التي سنتطرق إليها والتي كانت حافزا للسلطات الجزائرية للتفكير بجديّة في تغيير النظام السائد آنذاك. وعلى هذا الأساس قامت بتطبيق مجموعة من الإصلاحات في القطاع المالي والقطاع الحقيقي هادفة إلى تحقيق تكامل بين النظام المالي والمصرفي ومتطلبات الاقتصاد الجزائري. من بين أهم ما دفع الجزائر للتغيير نجد<sup>4</sup>:

أولاً، الحاجة الملحة لإجراء مراجعة شاملة للنصوص القانونية التي تنظم النشاط المصرفي في الجزائر، بحيث تتناسب مع التطورات الحاصلة على الصعيدين الداخلي والخارجي. هذه المراجعة القانونية تتيح للبنوك أداء دورها بفعالية أكبر، وتسمح للسلطات النقدية بإدارة السياسة النقدية بصرامة واستقلالية أكبر.

ثانياً، البنوك تقوم بوظيفة الوساطة المالية وتلعب دوراً هاماً في تمويل التنمية. نظراً لحساسية هذا الدور، فإن أي إصلاح اقتصادي لا يمكن أن يكتمل دون مواكبة إصلاح في النظام المصرفي والمالي، بما يسمح

<sup>1</sup> حريري، عبد الغني، رضوان أنساع. "السياسة النقدية في الجزائر من سياسة الكبح إلى التحرير وانعكاساتها على السوق النقدية". مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي 1، عدد 1 (2017): 116. تم الاطلاع في 2023/07/07. <https://www.asjpcerist.dz/en/article/64921>.

<sup>2</sup> آسية، قوراري. "أثر التحرير المالي على التنمية الاقتصادية الجزائرية نموذجاً". مرجع سبق ذكره، ص: 163-164.

<sup>3</sup> طرشي، محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 238-239.

<sup>4</sup> بربيش، عبد القادر. "التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية". أطروحة دكتوراه. العلوم الاقتصادية. فرع نقود ومالية. جامعة الجزائر. (2016): 7. تم الاطلاع في 2023/07/07. [https://ln.run/LO\\_9k](https://ln.run/LO_9k).

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

للبنوك بتجميع الموارد وتخصيصها نحو المشاريع والأنشطة الاقتصادية بفعالية. كلما زادت كفاءة القطاع المصرفي في الوساطة المالية، انعكس ذلك إيجابياً على الوضع الاقتصادي بشكل عام.

ثالثاً، التطورات التقنية في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتوظيفها في الصناعة المصرفية، تعتبر من دوافع الإصلاح. يشمل ذلك التوسع في استخدام وسائل الدفع الإلكترونية، تحديث وعصرنة أنظمة الدفع، الربط الشبكي بين البنوك، وإدخال أنظمة المقاصة الإلكترونية. هذه التطورات التقنية تعزز من كفاءة القطاع المصرفي وتحديثه.

### المطلب الثاني: الإصلاحات المالية والاقتصادية وبوادر التحرير.

يهدف بناء نظام مالي ومصرفي قوي ومستقل، قادر على دعم النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة، قامت الجزائر بتبني مجموعة من الإصلاحات الشاملة لتعزيز علاقة النظام المصرفي بجميع أعوان النشاط الاقتصادي وتشجيع وتطوير سياسة القرض في إطار تمويل الاقتصاد الوطني ومشاريعه.

وبهذا الصدد، خصصنا هذا الجزء من الدراسة لعرض أهم المخططات الإصلاحية التي قامت بها الجزائر، وانتقلت بها من اقتصاد مركزي خاضع لإرادة السلطة العامة، إلى اقتصاد تحكمه قوى السوق، العرض والطلب.

### 1. الإصلاحات الاقتصادية في ظل الاقتصاد المخطط:

أولت السلطات الجزائرية اهتماماً متزايداً بتطوير وتحرير قطاعها المالي والمصرفي، إدراكاً منها للدور الهام الذي يلعبه هذا القطاع في تعزيز النمو الاقتصادي المتوازن والمستدام. منذ نشأة النظام المصرفي على أنقاض البنوك الفرنسية التي تم تأميمها في سنة 1966، مر القطاع المالي والمصرفي بعدة إصلاحات بارزة.

أول هذه الإصلاحات كانت المخطط التنموية الثلاثي الأول الذي شهدته الجزائر خلال الفترة 1967-1969، ثم الإصلاح المالي لسنة 1971، والذي جاء في إطار المخططات الاقتصادية بهدف إزالة الاختلالات وإعادة تفعيل دور الوساطة المالية. تلاه إصلاح سنة 1986 الذي أعقب أزمة انهيار أسعار النفط التي أثرت بعمق على الاقتصاد الجزائري.

ثم جاءت إصلاحات سنة 1988 التي طبقت في إطار ما يُسمى باستقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، والتي مثلت أول محاولة بارزة لإرساء قطاع مالي يعمل وفق توجهات آليات السوق. هذه الإصلاحات كانت تهدف إلى تعزيز كفاءة النظام المالي والمصرفي، وتحديث بنيته التحتية، وتحريره من القيود التي كانت تعوق أداءه، مما يسمح له بدعم النمو الاقتصادي بشكل أكثر فعالية واستدامة.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

### • مراحل التصحيح الهيكلي الأول 1967-1979:

يهدف الخروج من دائرة التخلف والتبعية التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري آنذاك، قررت الجزائر وضع مخططات تنموية تحققها هدفها في رفع مستوى الاقتصاد الوطني وضمان النمو الذاتي الذي يركز على مصادره المحلية. فباشرت بـ:

### - المخطط الثلاثي الأول خلال الفترة 1967-1969:

ركزت الجزائر بشكل كبير على تطوير القطاع الصناعي كقاعدة للنمو الاقتصادي المستدام، فقد خصص لهذا القطاع ما يقارب نصف الاستثمارات (حوالي 49%)، وبلغت نسبة تنفيذ المخطط التنموي الجزائري حوالي 87%، أي ما يعادل 470 مليون دينار جزائري. إلا أن هذا التوجه جاء على حساب قطاعات الخدمات الاجتماعية، مما أدى إلى نتائج سلبية على المستوى الاجتماعي. وقد لجأت الدولة إلى الاقتراض لتعويض نقص الإمكانيات الاستثمارية المحلية لتنفيذ المشاريع الحيوية، مما يعكس التحديات التي واجهتها الحكومة في تحقيق توازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية<sup>1</sup>.

### - المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

هدفت الخطة الاقتصادية الجزائرية إلى تحقيق نمو سنوي يبلغ 9% واستثمارات تصل إلى 27 مليار دينار، لكن حجم الاستثمارات الفعلية في الخطة الثلاثية لم يتجاوز 11.081 مليار دينار جزائري. تماشت أهداف هذه الخطة مع استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي ركزت بشكل أساسي على تقليل معدلات البطالة، من خلال خطة شاملة لتعزيز الصناعات بما في ذلك صناعات الحديد والصلب كأساس للصناعات المعدنية والميكانيكية، وكذا توسيع هذه الأخيرة لتعزيز التحول في المواد غير الحديدية، إلى جانب تطوير صناعة الأسمدة لتعزيز القطاع الزراعي وتحسين الإنتاجية والمنتجات الاستراتيجية<sup>2</sup>.

استند الإصلاح المالي لعام 1971، الذي تضمنه المخطط الرباعي الأول 1970-1973، إلى مجموعة من الأهداف الاستراتيجية الرامية إلى تعميم القروض، لا مركزية تمويل الاستثمارات، ومركزية الموارد. كما شمل هذا الإصلاح إقراراً بموجب المرسوم رقم 47-71 المؤرخ في 30 يونيو 1971<sup>3</sup> البنك الجزائري للتنمية

<sup>1</sup> نويسر، بلقاسم. "التنمية والتغير في نسق القيم الاجتماعية: دراسة سوسولوجية ميدانية بأحد المجتمعات المحلية بمدينة سطيف". أطروحة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر، (2010/2011): 170. تم الاطلاع في 2023/07/08. <https://ln.run/UojwR>.

<sup>2</sup> هني، عامر. "قراءة في مخططات التنمية بالجزائر (1967-2014)". مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي 2، عدد 2 (2018): 217. تم الاطلاع في 2023/07/08. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/83658>.

<sup>3</sup> المرسوم 47-71 المؤرخ في 30/06/1971 والصادر بالجريدة الرسمية في السنة الثامنة العدد 55 في 06/07/1971، المواد 01-21، ص: 915-

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

بدل الصندوق الجزائري للتنمية، ليصبح البنك مختصاً بتمويل الاستثمارات المخططة. الإصلاح المالي لسنة 1971 في الجزائر شهد جملة من القرارات البارزة التي أحدثت تحولاً كبيراً في النظام المالي والمصرفي، من بينها:

- تم استبعاد البنك المركزي عن بعض المهام التي كان يقوم بها سابقاً، حيث أصبح ينفذ بدلاً من ذلك كل ما يصدره وزير المالية من تدابير ومقررات وتوجيهات خلال تلك الفترة؛
- تم إلغاء التخصيص المصرفي، مما أدى إلى تحرير البنوك التجارية من التزامها بتلك التخصيصات السابقة على الرغم من استمرار استخدام أسمائها التجارية التي تلمح إلى تخصصاتها السابقة؛
- تم فتح إمكانية إعادة تمويل المصارف التجارية، مما ساهم في تعزيز قدرتها على توفير الخدمات المالية وتنمية أنشطتها بشكل أكبر.

كما نتج عن هذا التعديل إنشاء هيئتين منفصلتين لإدارة البنوك، هما مجلس القرض واللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية، والتي كانتا مسؤولتين عن إدارة ورقابة النظام المصرفي بفعالية وتكامل في ذلك الزمن.

### - مخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

لقد خصص هذا المخطط مبلغاً ضخماً يبلغ 110 مليار دينار جزائري لدعم البرامج الاستثمارية ذات الطابع العمومي، وهو ما يعادل اثنتي عشرة مرة حجم الاستثمارات في المخطط الثلاثي وأربع مرات في المخطط الرباعي الأول. حيث تمحور المخطط حول عدة اتجاهات رئيسية وأهداف محددة، منها<sup>1</sup>:

- بناء اقتصاد اشتراكي عبر تعزيز الاستقلال الاقتصادي من خلال زيادة الإنتاج وتوسيع التنمية على نطاق واسع داخل الوطن.
- رفع الناتج المحلي الإجمالي بمعدل ابتدائي يبلغ 10% سنوياً، مع السعي للوصول إلى هدف سنوي يبلغ 40%.

على الرغم من ارتفاع حصة الاستثمار الحكومي إلى 46% بين عامي 1978 و1979، مقارنةً بنسبة لم تتجاوز 35% في عام 1970، ورغم أن حصة قطاع الصناعة في الاستثمار الإجمالي ارتفعت إلى 62%، إلا أن النتائج لم تكن متوافقة مع التطلعات المحددة. ويعزى ذلك إلى التأخر في تحقيق الإنجازات المستهدفة وتعقيدات البيروقراطية التي أثرت سلباً على سير التنفيذ<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> عايب، وليد عبد الحميد. الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية. مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع. بيروت، لبنان. (2010): 211.

<sup>2</sup> بلقاسم، محمد. سياسة التمويل والتنمية وتنظيمها في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر. (1991): 246.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

كانت هذه الإصلاحات تهدف إلى تعزيز دور الوساطة المالية، تحسين كفاءة القطاع المصرفي، وتوجيه الموارد نحو المشاريع الاقتصادية بشكل أكثر فعالية. ومع ذلك، واجهت هذه الإصلاحات تحديات كبيرة، خاصة فيما يتعلق بتراكم الديون البنكية على المؤسسات العمومية وتأثير ذلك على التوازن الداخلي للاقتصاد بشكل عام.

### • واقع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1977-1985:

يمكن تلخيص الفترة الممتدة من عام 1977 إلى عام 1979 بارتفاع الاستثمار الإجمالي إلى 41% من الناتج المحلي الخام، وزيادة معدل التشغيل بالإضافة إلى تحقيق معدل نمو للناتج الخام يبلغ 7%. ومع ذلك، شهدت هذه الفترة عدة نقاط ضعف، خاصة فيما يتعلق بأدوات التسيير والتخطيط المركزي، وحدثت اختلالات قطاعية عميقة أدت إلى تبعية طويلة الأجل<sup>1</sup>.

في الفترة الممتدة من عام 1982 إلى 1984، قامت السلطات الجزائرية بإصلاحات هيكلية شاملة للقطاع الاقتصادي العام، شملت قطاعات رئيسية مثل الصناعة، النقل، التجارة، والبناء والأشغال العمومية، وذلك بالتزامن مع تنفيذ المخطط الخماسي الأول (1980-1984). وتمثلت هذه الإصلاحات في إعادة هيكلة 102 مؤسسة عمومية ليصبح عددها 400 مؤسسة. وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي، شملت عملية إعادة الهيكلة كل من البنك الوطني الجزائري (BNA)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، وبنك التنمية المحلية (BDL).

تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بموجب المرسوم رقم 82-106 الصادر في 13 مارس 1982<sup>2</sup>، برأسمال يبلغ مليار دينار جزائري، ليتولى مسؤولية تمويل القطاع الفلاحي والصناعات الزراعية التي كانت في السابق تحت إشراف البنك الوطني الجزائري. وقد نصت المادة الرابعة من قانون تأسيس البنك على أن مهمته تشمل تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي وكافة الأنشطة المرتبطة بالزراعة والحرف التقليدية في المناطق الريفية، بهدف تعزيز تنمية الريف وزيادة الإنتاج الزراعي والحيواني على المستوى الوطني.

وفي سياق موازٍ، تم إنشاء بنك التنمية المحلية (BDL) بموجب المرسوم رقم 85-85 الصادر في 30 أبريل 1985<sup>3</sup>، برأسمال قدره 500 مليون دينار جزائري. أخذ البنك على عاتقه جزءاً من المهام التي كان يقوم

<sup>1</sup> جنيدي، مراد. "الإصلاحات والإنعاش الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية." أطروحة دكتوراه، فرع الاقتصاد الكمي، السنة الجامعية (2014-2015): 115. تم الاطلاع في 2023/07/08. <https://ln.run/kmUfv>.

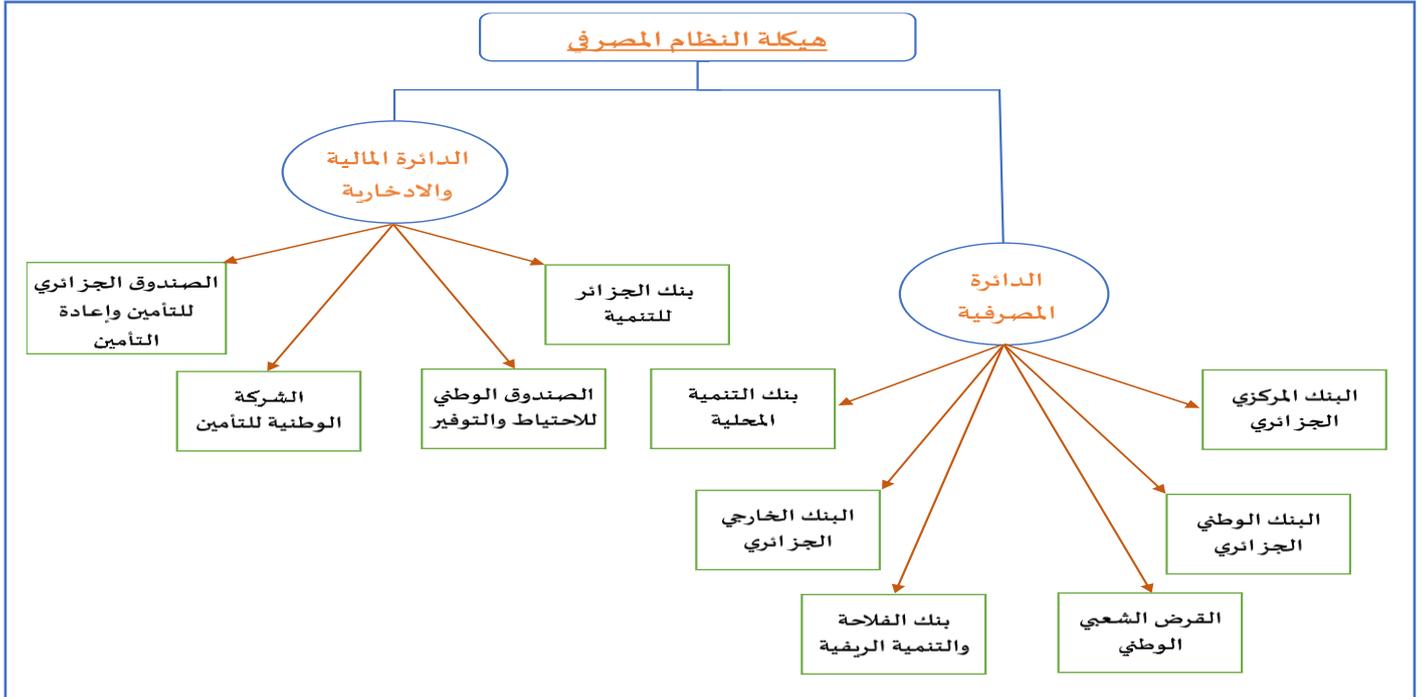
<sup>2</sup> المرسوم 106-82 المؤرخ في 13/03/1982 والصادر بالجريدة الرسمية في السنة 19 العدد 11 في 16/03/1982، المواد 01-67، ص: 553-565.

<sup>3</sup> المرسوم 85-85 المؤرخ في 30/04/1985 والصادر بالجريدة الرسمية في السنة 19 العدد 11 في 01/05/1985، المواد 01-60، ص: 596-606.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

بها القرض الشعبي الجزائري (CPA)، واستحوذ على 40 فرعاً من فروعه المنتشرة في جميع أنحاء البلاد. كُلف البنك بتمويل الاستثمارات المخططة للجماعات المحلية عبر تقديم قروض قصيرة وطويلة الأجل، وجمع أموال التوفير الوطني، وإجراء عمليات الصرف، بالإضافة إلى تمويل عمليات الاستيراد والتصدير وتقديم الخدمات المالية للقطاع الخاص. الشكل أدناه يوضح هيكل النظام المصرفي خلال هذه الفترة.

الشكل (02-04): هيكل النظام المصرفي خلال الفترة 1985-1977



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على عدة مصادر.

منذ عام 1986، شهدت الجزائر انخفاضاً حاداً في أسعار النفط، الذي يشكل مصدراً رئيسياً للإيرادات، بالإضافة إلى انخفاض أسعار صرف الدولار الأمريكي. هذه الظروف المتزامنة دفعت إلى ضرورة القيام بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية للتعامل مع التحديات الناجمة عن تلك التقلبات الاقتصادية.

### • بلورة النظام المصرفي وفق قانون القرض والبنك 1986:

تجسد إصلاح نظام البنوك والقروض في الجزائر من خلال صدور القانون رقم 86 في 13 أغسطس 1986، حيث سعى هذا القانون إلى توحيد النصوص التنظيمية المتباينة والغامضة التي كانت تنظم سابقاً أنشطة البنوك. عكست هذه الخطوة رغبة حكومية ملحة في وضع قانون محدد ينظم العمل المصرفي في الجزائر، بهدف تعريف وتجديد عملية النظام المصرفي. تم ذلك من خلال المخطط الوطني للقروض، الذي

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

يعد جزءًا من الخطة الوطنية للتنمية، ويساير الإصلاحات الهيكلية الجارية في القطاع الاقتصادي، مع مراعاة تأثيرات أزمة النفط التي شهدت انخفاضًا في أسعار البترول وألقت بظلالها على الاقتصاد الوطني<sup>1</sup>.

الهدف الأساسي من هذا القانون كان تنفيذ إصلاحات عميقة وشاملة في النظام المصرفي، حيث تم توضيح مهام وأدوار كل من البنك المركزي الجزائري والبنوك التجارية، وفقًا لمبادئ وقواعد النظام المصرفي ذي المستويين. كما تمت إعادة النظر في دور السياسة النقدية كأداة لتنظيم ومراقبة حجم الكتلة النقدية المتداولة، بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الشاملة للبلاد. من بين المبادئ والإصلاحات الرئيسية التي جاء بها هذا القانون<sup>2</sup>:

- استعادة دور البنك المركزي كبنك للبنوك، مع الاعتراف بأن مهامه غالبًا ما تكون مقيدة.
  - إنشاء نظام مصرفي ذي مستويين، حيث تم فصل دور البنك المركزي كمؤسسة للإقراض الأخير عن أنشطة البنوك التجارية.
  - تعزيز دور المؤسسات المالية ضمن نظام التمويل، مما يمكّن من جمع الادخار وتوزيع القروض وفقًا للمخطط الوطني للقروض. وبذلك، أصبح من الممكن على البنوك قبول الودائع بأي شكل أو مدة، ومنح القروض دون تحديد مدتها أو شكلها، مع استعادة حق المتابعة لاستخدام القرض وإعادة الوديعة.
  - تقليص دور الخزينة العمومية في نظام التمويل، وانسحابها من تمويل المؤسسات في عام 1987.
  - إنشاء هيئات رقابية للنظام المصرفي، بالإضافة إلى هيئات استشارية أخرى لمراقبة استخدام القروض التي تمنح للمؤسسات. تقوم هذه الهيئات بتقييم الوضع المالي لهذه المؤسسات وتنفيذ التدابير الضرورية لتقليل مخاطر عدم سداد القروض.
- هذه الإصلاحات تهدف إلى تحديث وتثبيت القطاع المصرفي في الجزائر، مما يضمن دعمه الفعال للتنمية الاقتصادية في ظل الظروف الاقتصادية التحديّة، بما في ذلك التقلبات في أسعار النفط. الجدول أدناه يوضح أهم ما جاء به هذا القانون بالنسبة للبنك المركزي والبنوك التجارية.

<sup>1</sup> يحيواوي، عبد الحفيظ. مطبوعة محاضرات جامعية في مقياس القانون المصرفي. موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر شعبة علوم اقتصادية تخصص تسويق مصرفي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، السنة الجامعية 2018-2019، ص 47-49. تم الاطلاع في 2023/07/08. <https://ln.run/L7IKd>

<sup>2</sup> المرجع نفسه، ص: 50.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

الجدول (02-04): توزيع مهام البنك المركزي والبنوك التجارية وفق القانون رقم 86.

البنوك التجارية في إطار القانون (86)	البنك المركزي في إطار القانون (86)
<ul style="list-style-type: none"> <li>- ممارسة حق الإصدار</li> <li>- منح تسبيقات للخرينة</li> <li>- مراقبة توزيع القروض على الاقتصاد الوطني ومساعدة الخزينة العامة وتنظيم التداول النقدي</li> <li>- جمع وتسيير احتياطات الصرف المركزي</li> <li>- المشاركة في إعداد وتطبيق القوانين المتعلقة بالصرف والتجارة الخارجية التي تؤثر على استقرار العملة الصعبة</li> <li>- تسيير أدوات السياسة النقدية وتحديد سقف ومعدل إعادة الخصم للبنوك التجارية</li> <li>- إدارة عمليات الصادرات واسترداد الذهب والعملات الأجنبية بشكل منفرد</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- القيام بالنشاطات التقليدية كتعبئة الموارد الادخارية ومنح الائتمان في إطار المخطط الوطني للقروض؛</li> <li>- القيام بمنح القروض وفقاً للمخطط الوطني للقروض، مع متابعة استخدام القروض؛</li> <li>- القيام بتحليل الوضعية المالية للمؤسسات قبل منح القروض، مع مراقبة القروض الممنوحة؛</li> <li>- القدرة على إصدار سندات القروض وجمع الموارد من الأفراد لتمويل الاستثمارات والصادرات؛</li> <li>- المشاركة في تمويل الاقتصاد الوطني والمساهمة في الشركات المالية المحلية والأجنبية؛</li> <li>- اتخاذ الإجراءات للحد من مخاطر عدم استرداد القروض؛</li> <li>- جمع الموارد من خارج البلاد وتنوع أشكال القروض.</li> </ul>

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على عدة مصادر.

### • تمهيد التوجه الليبرالي وفق إصلاحات 1988:

على الرغم من الإصلاحات المصرفية التي تضمنها القانون رقم 12-86، إلا أن استمرار الأزمة الاقتصادية دفع السلطات الجزائرية إلى تبني برنامج إصلاح شامل، شمل كافة القطاعات الاقتصادية بما في ذلك البنوك العمومية، خصوصاً بعد صدور القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية في عام 1988. لذلك، كان من الضروري تكييف القانون النقدي والمصرفي مع المستجدات التنظيمية للاقتصاد. وفي هذا السياق، تم إصدار القانون رقم 06-88 المؤرخ في 12 يناير 1988، المعدل والمتمم للقانون السابق رقم 12-86. ويمكن تلخيص المبادئ الأساسية التي ارتكز عليها قانون 1988 فيما يلي<sup>2</sup>:

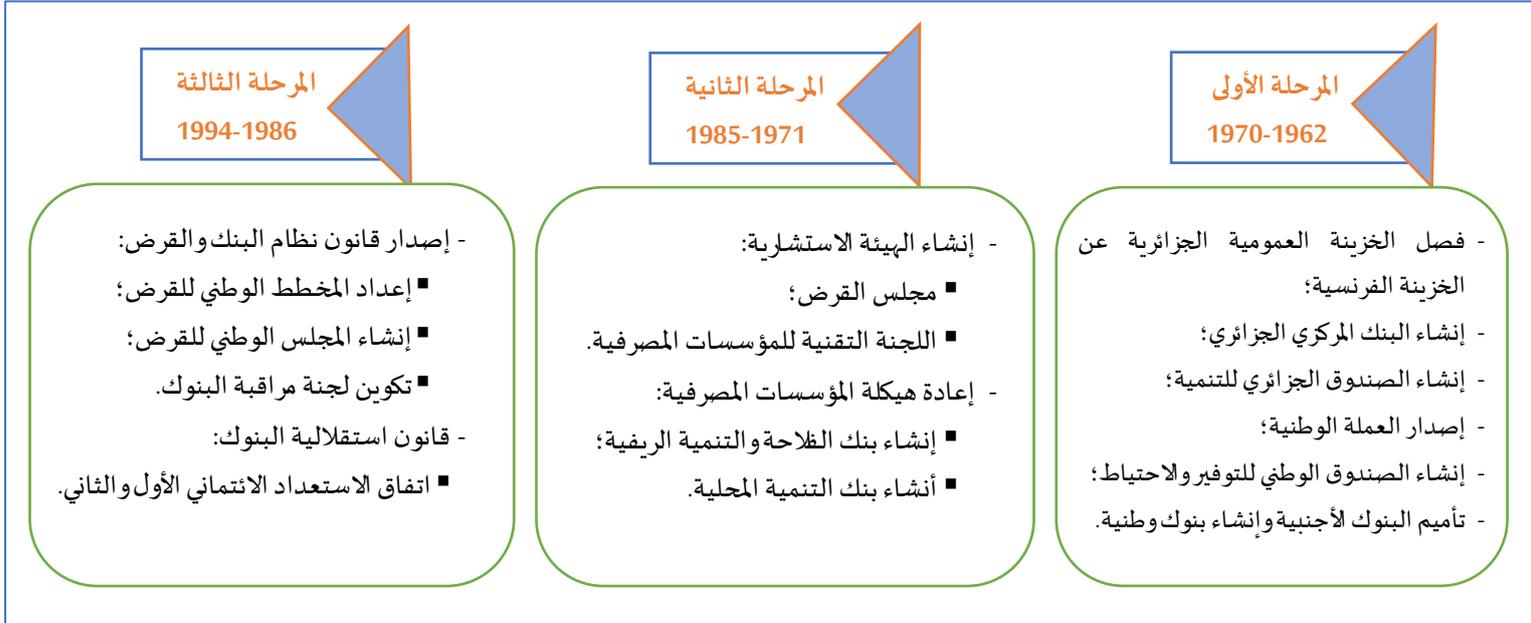
<sup>1</sup> يحيواوي، عبد الحفيظ. مطبوعة محاضرات جامعية في مقياس القانون المصرفي. مرجع سبق ذكره. ص: 51.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق. ص: 53.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

- إعطاء استقلالية للبنوك: تم الاعتراف بالبنوك كشخصيات معنوية تتمتع بالاستقلالية المالية والتوازن الاقتصادي، مما جعل أنشطتها تخضع لقواعد التجارة مع الالتزام بمبادئ الربحية والمردودية
- فتح المجال للمؤسسات المالية غير المصرفية: سُمح للمؤسسات المالية بتوظيف جزء من أصولها المالية في اقتناء أسهم أو سندات صادرة عن مؤسسات محلية أو دولية؛
- السماح للبنوك العمومية بتقديم القروض المتوسطة والطويلة الأجل: تم تمكين البنوك العمومية من تقديم قروض متوسطة وطويلة الأجل في إطار المخطط الوطني للقروض؛
- دعم دور البنك المركزي: تم تعزيز دور البنك المركزي في تنظيم وتسيير السياسة النقدية لضمان تحقيق التوازن الاقتصادي على المستوى الكلي.

الشكل (03-04): مراحل الإصلاح الاقتصادي والمالي قبل وأثناء الانتقال الرسمي إلى اقتصاد السوق



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على عدة مراجع.

نظراً للظروف الصعبة التي مرّ بها الاقتصاد الجزائري في أواخر الثمانينات، وتحديداً عجزه عن توفير السيولة اللازمة لتحمل أعباء الدين الخارجي، استمرت معدلات خدمة الدين في التزايد الخطير حتى أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيله الصادرات في أواخر تلك الفترة. تطورت خدمة الديون من 0.3

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

مليار دولار سنة 1970 إلى 9.05 مليار دولار سنة 1993، مما دفع الجزائر إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي للحصول على الدعم المالي الضروري لمعالجة هذه الأزمات الاقتصادية الخطيرة<sup>1</sup>.

### 2. بؤادر التحرير المالي في ظل قانون النقد والقرض<sup>2</sup> 1990:

بعد اعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي، توجهت الجزائر إلى نادي باريس لتجتمع بممثلي صندوق النقد الدولي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية وكذا ممثلي بعض بنوك التنمية الجهوية المعنية. وأنهي الاجتماع إلى موافقة ممثلي الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر مقابل الإصلاحات التي تعهدت الجزائر بتنفيذها. وقد شملت الديون القابلة لإعادة الجدولة في نادي باريس، الديون العمومية المتوسطة والطويلة الأجل، والتي نصت عليها الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات والمؤسسات الدولية<sup>3</sup>.

وفي هذا السياق قامت الجزائر بإصدار القانون رقم 90-10 في أفريل سنة 1990، الذي يعتبر قفزة نوعية في التسيير الداخلي للقطاع المالي والمصرفي الجزائري، داعما للإصلاحات التي عرفتها الجزائر في فترة الثمانينات. حيث قام هذا القانون بإرساء مجموعة من القواعد التنظيمية والتسييرية المتعلقة بالمؤسسات المالية والبنكية. وأهم ما ميزه هو استقلالية بنك الجزائر عن السلطة العامة وإبراز دور البنوك التجارية مقابل تراجع دور الخزينة العمومية في توجيه القروض، وكذا انشاء مجلس النقد والقرض المكلف بتسيير السلطة النقدية للبنك المركزي بصفة مستقلة<sup>4</sup>. فقد أُعتبر هذا القانون التوجه الرسمي للجزائر نحو العولمة المالية والتحرير المالي والمصرفي فقد تضمنت مبادئه ما يلي<sup>5</sup>:

- فصل الدائرة النقدية عن الدائرة الحقيقية؛
- فصل الدائرة النقدية عن الدائرة المالية؛
- فصل الميزانية عن دائرة الائتمان؛

<sup>1</sup>ملوخ، ماجدة. "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة". مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، (2002): 131. تم الاطلاع في 2023/07/07. <https://ln.run/rxabi>.

<sup>2</sup>القانون 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 والصادر بالجريدة الرسمية في السنة 27 العدد 16 في 1990/04/18، المواد 01-215، ص: 520-545.

<sup>3</sup>منصوري، سعدان. "دور صندوق النقد الدولي ضمن مشاورات المادة الرابعة في تحقيق استقرار الاقتصاد الجزائري". الاقتصاد الصناعي 8، عدد 1 (2018): 303-304. تم الاطلاع في 2023/07/07. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/113612>.

<sup>4</sup>بلعزوز، بن علي. "انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر". المجلد 12، العدد 30-31 (أكتوبر 2003): 12-14. تم الاطلاع في 2023/07/08. <https://ln.run/fjum>.

<sup>5</sup>خليل، عبد القادر. "محاولة تقييم فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة (1990-2006)". أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع الاقتصاد القياسي، جامعة الجزائر، (2006): 350. تم الاطلاع في 2023/07/08. <https://ln.run/nVfcq>.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

- إبراز أهمية السلطة النقدية، وذلك من خلال:
  - سلطة وحيدة سميت بمجلس النقد والقرض؛
  - استقلالية الإعداد والتنفيذ؛
  - منحها سلطة العمل ضمن الدائرة النقدية في إطار بنك الجزائر؛
  - فصل نشاط البنك المركزي عن نشاط البنوك التجارية، ليصبح بنك الجزائر بنك البنوك والمقرض الأخير.

انطلاقاً من المبادئ السابقة يمكن استنتاج أهم الأهداف التي جاء قانون النقد والقرض بصدها. فقد كان أول الأهداف تغيير النظام الاقتصادي والتوجه نحو نظام السوق الذي تحكمه قوى العرض والطلب وغياب تدخل السلطة العامة في الأمور المصرفية، واعتبارها متعاملاً مستقلاً ومجبراً على دفع مستحقاته وتسديد ديونه المتراكمة<sup>1</sup>. يوضح الجدول أدناه أهم الإجراءات ومضامين الإصلاحات الاقتصادية.

الجدول (03-04): مضمون الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية

مضمون الإصلاحات	إجراءات الإصلاح
<ul style="list-style-type: none"> <li>- مراقبة الحسابات البنكية للتجارة العمومية بالتعاون مع البنك العالمي؛</li> <li>- الهيكلة المالية وإعادة رسملة البنوك التجارية العمومية؛</li> <li>- تنمية السوق النقدية؛</li> <li>- إنشاء سوق مالي؛</li> <li>- تحديث نظام الدفع.</li> </ul>	الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية والقطاع المالي
<ul style="list-style-type: none"> <li>- إلغاء الأسعار المقننة؛</li> <li>- تحرير أسعار المواد الوسيطة في الفلاحة؛</li> <li>- مراجعة أسعار بيع البترول.</li> </ul>	سياسة الأسعار
<ul style="list-style-type: none"> <li>- تخفيض سعر الدينار مقابل الدولار بـ 50%؛</li> <li>- إنشاء نظام تعويم موجه عن طريق حصص التثبيت بين بنك الجزائر والبنوك التجارية.</li> </ul>	نظام الصرف
<ul style="list-style-type: none"> <li>- وضع قائمة للمنتجات التي يمنع استيرادها؛</li> <li>- ترخيص الدفع لنفقة الصحة والتعليم بالخارج؛</li> <li>- تخفيض المعدل الأعظم لحقوق الجمركة 50 – 60% و 50 – 40%؛</li> <li>- قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية الجارية.</li> </ul>	تحرير التجارة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- وضع قانون استثمار جديد؛</li> <li>- توسيع الإطار القانوني الذي يسمح بخصوصية المؤسسات العمومية؛</li> </ul>	إصلاح المؤسسات العمومية

<sup>1</sup> جنيدي، مراد. مرجع سبق ذكره. ص: 146.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

- حل 827 إلى 1300 مؤسسة غير عمومية؛
- إعطاء الاستقلالية لـ 22 مؤسسة عمومية كبيرة، التي تسجل خسائر والتي تستفيد من متابعة خاصة وبرامج إعادة هيكلة؛
- تبني ونشر برنامج الخصوصية يستهدف مؤسسات عمومية صغيرة وكبيرة.

المصدر: مختاري، ملوكة. "التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر دراسة مقارنة". المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، عدد 1 (2017): 40. تم الاطلاع في 2023/08/07. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/11352>.

في شهر جويلية من سنة 1995، أبرمت الجزائر اتفاقا ثانيا لإعادة جدولة ديونها مع نادي باريس، وذلك إثر موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج القرض الموسع. فانتهى الاجتماع بمسح إعادة أقساط الدين والفوائد المستحقة من 1995/06/01 إلى 1996/05. حيث قدرت الديون المعاد جدولتها خلال الفترة 1994-1995 بـ 13 مليار دولار<sup>1</sup>.

الجدول (04-04): أهم التعديلات التي أُجريت على قانون النقد والقرض منذ مطلع الألفينات.

السنة	الأمر القانوني	النقاط الرئيسية للتعديل
2001	الأمر 10-01 المؤرخ في 27 فبراير 2001	تقسيم مجلس النقد والقرض إلى هئتين: - مجلس الإدارة المكلف بإدارة وتوجيه "بنك الجزائر"؛ - هيئة مستقلة مكلفة بدور السلطة النقدية.
2003	الأمر 11-03 المؤرخ في 20 أغسطس 2003	- ضبط مهام البنك المركزي (كسلطة نقدية) بما يتماشى مع الظروف الاقتصادية؛ - المادة 35: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في ميادين النقد والقرض والصراف في توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع بالاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد"؛ - تعزيز دور محافظ بنك الجزائر وتدعيم الإشراف والرقابة على البنوك الخاصة.
2010	تعديل المادة 35 من الأمر 11-03	- المادة 35: "تتمثل مهمة بنك الجزائر في الحرص على استقرار الأسعار كهدف نهائي للسياسة النقدية، وفي توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصراف، مع السهر على الاستقرار النقدي والمالي"؛ - جعل استقرار المستوى العام للأسعار الهدف النهائي الوحيد للسياسة النقدية.
2017	القانون 10-17 المؤرخ في 11 أكتوبر 2017	- إطلاق عملية القرض السندي في أبريل 2016 والتي انتهت في أكتوبر 2016 بهدف تغطية عجز الميزانية العامة؛

<sup>1</sup>عاشور، فلة. "آثار برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994". مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2004. تم الاطلاع في 2023/07/07. <https://ln.run/AODFK>.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

- اعتماد عملية التمويل غير التقليدي بعد فشل عملية القرض السندي في تحقيق المستوى المطلوب؛
- تعديل قانون القرض والنقد للتكيف مع عملية التمويل غير التقليدي.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على عدة مصادر.

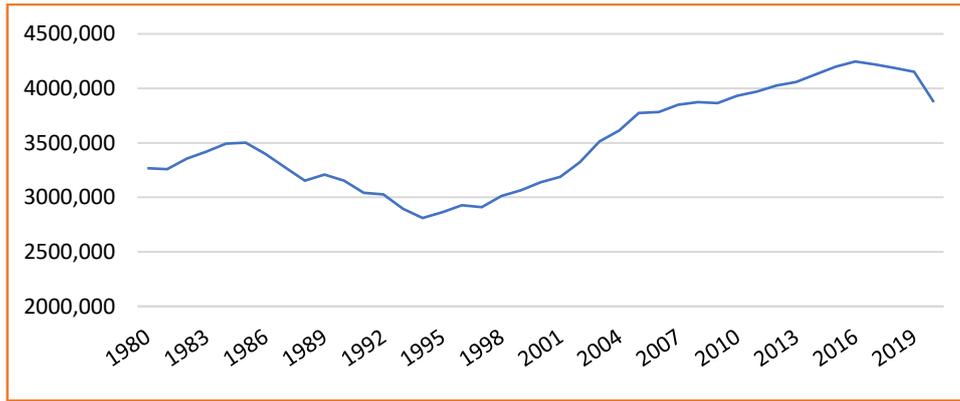
### المطلب الثالث: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية خلال فترة الدراسة.

سنقوم خلال هذا المطلب بتحليل نتائج الإصلاحات وإجراء نوع من المقارنة بين المرحلة التي تسبق الإصلاحات والمرحلة التي تليها. ويهدف تحليل أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي اخترنا كل المؤشرات لتكون نسبة من معدل النمو الاقتصادي، ما عدا سعر الصرف الحقيقي الفعلي والنتائج المحلي الإجمالي الذي يعبر عنه بالأسعار الثابتة لسنة 2010. تم اختيار هذه المؤشرات، بصفتها مؤشرات تعبر عن الانفتاح الاقتصادي والمالي، وذلك بعد مراجعة أدبيات نظرية التحرير المالي وكذا الدراسات السابقة في الموضوع.

#### 1. تحليل تطور إجمالي الناتج المحلي:

يعبر الناتج المحلي عن اقتصاد الدول، فهو يقيم أداءها الاقتصادي العام، ويقاس مدى توسع اقتصادها وقدرته الإنتاجية. لذلك تتجه أغلب دول العالم إلى وضع سياسات اقتصادية هادفة إلى تحقيق معدلات كبيرة وموجبة. سنقوم بتحليل سلسلة الناتج المحلي الإجمالي المعبر عنه بالأسعار الثابتة لسنة 2010 خلال الفترة الممتدة 1980-2020.

الشكل (04-04): إجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات البنك الدولي. تم الاطلاع في

<https://ln.run/786Q6>. 2023/07/07

يوضح الجدول أعلاه تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020. فنلاحظ أن الناتج المحلي يتطور بنوع من الثبات طول فترة الدراسة، ولتحليل هذا التطور سنقوم بتقسيم المنحنى إلى مرحلتين زمنيتين كالآتي:

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

### • مرحلة قبل التحرير المالي 1980-1994:

تبدأ هذه الفترة بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية بحيث يؤول الناتج المحلي إلى الارتفاع المستمر حتى سنة 1986، التي عرفت أزمة نفطية كبيرة عرف الناتج المحلي وراءها انخفاضا متواصلا. فالأزمة النفطية قللت عائدات الجزائر التي كانت تمويل تلك الإصلاحات، مما دفع السلطات إلى اللجوء إلى المديونية الخارجية وتبني الإصلاحات الهيكلية 1986-1989. لكن الناتج المحلي واصل الانخفاض ليبلغ أدنى قيمة له في سنة 1994.

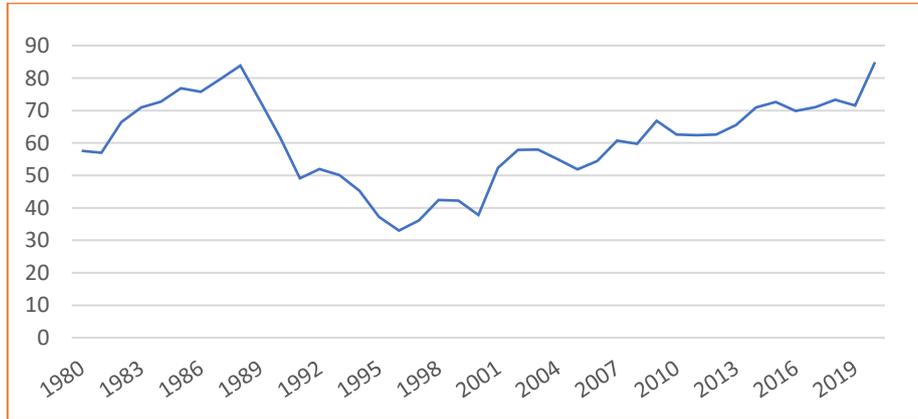
### • مرحلة بعد التحرير المالي 1994-2020:

سميت هذه المرحلة بمرحلة التحرير المالي؛ لأنها تبدأ بنفس السنة التي صدر فيها القانون 90-10 النقد والقرض والذي اعتبر أهم مظهر من مظاهر تبني الجزائر لنهج اقتصاد السوق. نلاحظ في هذه المرحلة أن الناتج المحلي الإجمالي يتغير بوتيرة متزايدة طيلة فترة الدراسة إلى سنة 2020 بسبب جائحة كورونا.

### 2. تحليل تطور المعروض النقدي :

تكمن أهمية حساب المعروض النقدي بمعناه الواسع في توفيره أطراً لقياس ومراقبة كمية النقود والودائع في الاقتصاد، مما يساعد في فهم وتحليل السياسات الاقتصادية بشكل أفضل. سنقوم بتحليل المعروض النقدي بمعناه الواسع كنسبة من الناتج المحلي الخاص بدولة الجزائر خلال الفترة 1980-2020.

الشكل (04-05): المعروض النقدي بمعناه الواسع في الجزائر خلال الفترة 1980-2020



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات البنك الدولي. تم الاطلاع في

<https://ln.run/GCec7>. 2023/07/07

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن المعروض النقدي بمعناه الواسع يتقلب طيلة فترة الدراسة، لكنه يمر بثلاث مراحل مرتبطة جميعها بعائدات المحروقات.

### • المرحلة الأولى 1980-1989:

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

عرفت هذه المرحلة ارتفاعاً في المعروض النقدي وذلك راجع إلى لجوء السلطات الجزائرية إلى المديونية لاتمام مشاريعها التنموية بعد أزمة 1986 النفطية. فهذه النسبة هي انعكاس للاستثمارات ذات الطابع الإصلاحي التي شهدتها تلك الفترة.

### • المرحلة الثانية 1989-1996:

عرفت هذه المرحلة تراجعاً في نسبة المعروض النقدي بمعناه الواسع من الناتج المحلي، تميزت هذه المرحلة باتفاقيات صندوق النقد الدولي التي تضمنت شروطاً مقابل التمويل.

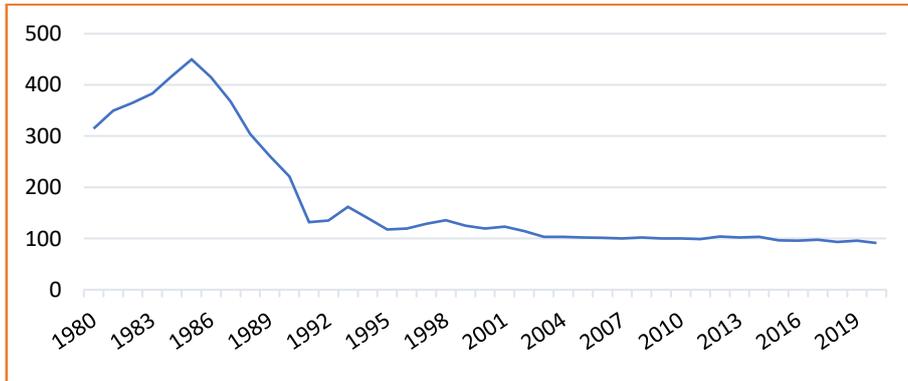
### • المرحلة الثالثة 1996-2020:

شهدت بداية هذه المرحلة ارتفاعاً في أسعار النفط، وتخلصاً من المديونية الخارجية والتبعية لأوامر صندوق النقد الدولي. وعلى طول الفترة نلاحظ تذبذباً بمعدل متزايد ليبلغ أعلى نسبة له في سنة 2020.

### 3. تطور سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف همزة الوصل بين الاقتصاد الداخلي والاقتصاد الخارجي للدولة، فعلى أساسه تتحدد الأسعار والمعاملات التجارية والمالية. بالإضافة إلى دوره الديناميكي في صد الهجمات الخارجية وحماية الاقتصاد الوطني منها. سنقوم بتحليل تطور سعر الصرف الحقيقي الفعلي في الجزائر خلال الفترة 1980-2020.

الشكل (04-06): سعر صرف الدينار الجزائري الحقيقي الفعلي خلال الفترة 1980-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات البنك الدولي. تم الاطلاع في

<https://ln.run/SVZL1>. 2023/07/07

في الثمانينيات، كان الدينار الجزائري مربوطاً بشكل ثابت بسلة من العملات، مما أدى إلى استقرار نسبي في سعر الصرف. خلال هذه الفترة، كانت الحكومة الجزائرية تعتمد على العائدات النفطية لدعم الاقتصاد، وكانت أسعار الصرف تخضع لرقابة صارمة. حتى سنة 1986 حينما اضطرت السلطات الجزائرية إلى تخفيض قيمة سعر الصرف لامتصاص صدمة النفط تلك. واصل سعر الصرف انخفاضه إلى

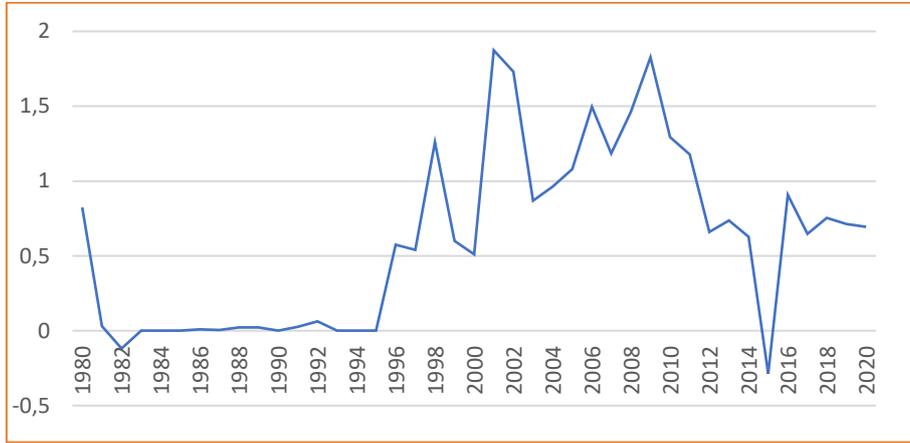
## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

غاية سنة 1991، استقر نسبيا لمدة ثلاث سنوات ثم مع توجه الجزائر نحو تعويم سعر الصرف جزئيا انخفض مجددا، ثم استمر التطور بنفس الوتيرة. ثابتا بمعدل متناقص.

### 4. تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تتأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة ببيئة البلد الذي يستضيف مشاريعها، من ظروف اقتصادية، اجتماعية وسياسية. ونظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمارات في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات الهادفة إلى جذبها. سنقوم بتحليل تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من النمو الاقتصادي.

الشكل (04-07): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل في الجزائر خلال الفترة 1980-2020



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات البنك الدولي. تم الاطلاع في

<https://ln.run/CJlr8>. 2023/07/07

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أنّ التدفقات الداخلة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي قد عرفت فترة ثبات، فتذبذب متزايد، انخفاض ثم استقرار. وعلى هذا الأساس نقوم بتقسيم المنحنى إلى أربع فترات كالآتي:

#### • المرحلة الثبات 1980-1995:

عرفت هذه الفترة العديد من الإصلاحات التي مست القطاع المصرفي والمالي، لكن جل هذه الإصلاحات كانت ذات طابع داخلي. فاستقلالية البنوك التجارية وتعزيز دور السياسة النقدية ما هي إلا إجراءات التحرير المالي الداخلي. لذلك نلاحظ من المنحنى أن هذه الفترة قد شهدت ركودا، فكانت نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من معدل النمو الاقتصادي الجزائري شبه معدومة.

#### • مرحلة التذبذب 1995-2009:

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

عرفت هذه المرحلة تذبذبا بمعدل متزايد بداية من سنة 1995 والتي تعرف بمرحلة التصحيح الهيكلي الذي تبنت فيه الجزائر رسميا نهج التحرير المالي بإشراف صندوق النقد الدولي، فقامت بوضع سياسات هادفة إلى جذب الاستثمارات الأجنبية. أما فيما يخص التقلبات التي شهدتها هذه الفترة فهذا راجع لعدة أسباب كالسياسات الاستثمارية غير الواضحة، تقييد الملكية الأجنبية، غياب التنوع الاقتصادي. فهذه كلها مظاهر تؤثر في جاذبية البلد للاستثمار. أما التذبذب بمعدل متزايد فهذا راجع أساساً إلى الارتفاع الذي شهدته هذه الفترة في أسعار النفط. فنظرا للاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على المحروقات، فإن ارتفاع سعرها يعزز الثقة في الاقتصاد الجزائري. فيرى المستثمرون الأجانب أن للحكومة موارد كافية لدعم المشاريع الاستثمارية ودفع الرواتب وتحسين البنية التحتية، مما يجعل الاستثمار في الجزائر أكثر أماناً وجاذبية.

### • مرحلة التراجع 2009-2015:

شهدت هذه الفترة سلسلة من الأزمات المتتالية بدأت بأزمة الرهن العقاري الأمريكية التي اجتاحت العالم وانعكست بالانسحاب التدريجي للمستثمرين الأجانب، ثم الأزمة الأمنية التي انعكست على اقتصادات الدول النفطية أو ما يعرف بالربيع العربي وأدت إلى تراجع أسعار المحروقات، ثم الأزمة النفطية لسنة 2014 والتي كانت نتيجة لعدة عوامل كزيادة الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري، وكذا رفع منظمة الأوبك للعرض مما أدى إلى انخفاض الأسعار، وبالإضافة إلى عوامل أخرى كانت لها أثر سلبي على جاذبية الجزائر لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

### • مرحلة الاستقرار 2015-2020:

شهدت هذه المرحلة نوعاً من الاستقرار وذلك راجع لسلسلة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر لتحسين صورة بيئتها الأجنبية وجذب الاستثمارات نحو الداخل، كالتركيز على قطاع التكنولوجيا والابتكار، لجذب الشركات التقنية العالمية. وكذا التوجه نحو التنوع كتحفيز المشاريع الزراعية والفلاحية، الاستثمار في مشاريع الطاقات المتجددة، تعزيز القطاع السياحي وتطوير البنى التحتية السياحية. هذه كلها عوامل ساهمت في تحقيق فترة الاستقرار هذه.

باختصار، كان النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1980 إلى 2020 متقلباً ومتحكماً بشكل كبير بعوامل خارجية وداخلية. الإصلاحات الاقتصادية المستدامة وتنوع الاقتصاد يعدان أمرين حاسمين لتحقيق نمو اقتصادي مستقر ومستدام في المستقبل.

الجزائر تواجه تحديات كبيرة في زيادة التدفقات الداخلة للاستثمارات الأجنبية، وذلك من خلال إصلاحات هيكلية وتحسين بيئة الأعمال. يشمل ذلك تقديم حوافز مالية وضريبية للمستثمرين الأجانب، وتحسين البنية التحتية، وتعزيز الشفافية والكفاءة في الإدارة الحكومية.

### المبحث الثالث: تحليل الوقع الاقتصادي والمالي لبعض دول شمال البحر المتوسط خلال الفترة 1980-2020

في أعقاب الحرب العالمية الثانية والدمار الذي خلفته، بدأت دول أوروبا في التفكير بجدية في كيفية تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي والسياسي وبناء جماعة أوروبية كإطار للعلاقات السلمية بين الدول الأعضاء، بهدف تعزيز الاستقرار والازدهار على القارة الأوروبية<sup>1</sup>. سنقوم خلال هذا المبحث بتقديم الاتحاد الأوروبي وأثره على القطاع الاقتصادي والمالي لدول العينة الأعضاء.

#### المطلب الأول: التطور التاريخي لتكتل الإتحاد الأوروبي، أبرز مظاهر العولمة المالية.

يهدف تنظيم عمل الإتحاد الأوروبي وضمان سيرورة نشاطاته بكفاءة تم إجراء العديد من الاتفاقيات أكثر تلاؤماً مع الأوضاع الاقتصادية والمالية السائدة خلال كل فترة. يمكن حصر اتفاقيات الإتحاد الأوروبي في اتفاقيتي ماستريخت 1993 ولشبونة 2007، دون إهمال دور الاتفاقيات المبرمة في كل من أمستردام 1997، نيس 2001. سنقدم من خلال هذا المطلب التطور التاريخي الذي شهده الإتحاد الأوروبي منذ نشأت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب في باريس 1951.

#### 1. الملخص التاريخي لتطور الإتحاد الأوروبي:

على مدى الثلاثة والستين عامًا الماضية، شهدت أوروبا مراحل حاسمة في سياق التكامل الأوروبي. حيث بدأت الرحلة في 1-3 يونيو 1955 خلال مؤتمر ميسينا، حين اجتمعت الدول الستة (إيطاليا، فرنسا، ألمانيا، بلجيكا، هولندا، لوكسمبورغ)، واتفقت على تحقيق التكامل الاقتصادي كوسيلة لتحقيق الإتحاد السياسي، مما مهد الطريق لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (Euratom)<sup>2</sup>. التي وافق عليها وزراء البندقية في ماي 1956، ووقعت في مارس 1957 ثم دخلت حيز التنفيذ في يناير 1958 عندما صادق عليها البرلمان.

قرر المجلس الأوروبي في يوليو 1958 وجوب إنشاء سوق موحدة بحلول سنة 1992، كانت المجموعة الأوروبية قد باشرت توسعها منذ سنة 1973 بانضمام المملكة المتحدة، إيرلندا والدانمارك، ثم التحقت بهم

<sup>1</sup> Boerger-de Smedt, Anne. "Negotiating the Foundations of European Law, 1950–57: The Legal History of the Treaties of Paris and Rome." Contemporary European History 21, no. 3 (2012): 348. Accessed:june 23<sup>th</sup>,2023.<http://www.jstor.org/stable/23270668> .

<sup>2</sup> Griffiths, Richard T. "Europe's First Constitution: The European Political Community, 1952–1954." In The Construction of Europe, edited by S. Martin. Dordrecht: Springer, 1994. Accessed :july 07<sup>th</sup>, 2023.[https://doi.org/10.1007/978-94-015-8368-8\\_2](https://doi.org/10.1007/978-94-015-8368-8_2).

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

اليونان في سنة 1981 وإسبانيا والبرتغال في سنة 1986<sup>1</sup>. ثم في شهر فبراير من نفس السنة انعقد مؤتمر حكومي دولي لإقرار القانون الأوروبي الموحد.

يهدف تطوير المجموعة الأوروبية الاقتصادية إلى اتحاد قانوني، سياسي واقتصادي متكامل، أقر المجلس الأوروبي وثيقتين حول الاتحاد السياسي والاتحاد النقدي في شهر أكتوبر من سنة 1990، وانطلقت المفاوضات بعد شهرين من ذلك تمهيدا لمعاهدة ماستريخت التي وقعت في فبراير 1992 والتي شكلت ميلاد الاتحاد الأوروبي. ثم في مارس 1996 تم فتح المؤتمر الحكومي الدولي الذي انعقد في قمة تورينوتو بصفة استثنائية لمراجعة معاهدة ماستريخت تمهيدا لمعاهدة أمستردام الموقعة في شهر أكتوبر لسنة 1997<sup>2</sup>.

دخلت معاهدة أمستردام حيز التنفيذ في شهر مايو لسنة 1999، حيث عززت البعد الاجتماعي للاتحاد الأوروبي ووضعت الأسس للإصلاحات الضرورية لاستقبال أعضاء جدد. ثم تلتها معاهدة نيس الموقعة في سنة 2001، والهادفة إلى إصلاح مؤسسات الاتحاد الأوروبي وضمان تشغيلها الفعال تكييفًا مع توسعه المستمر، حيث دخلت حيز التنفيذ في شهر فبراير من سنة 2003<sup>3</sup>.

في يونيو 2004، اتفقت الدول الأعضاء في مؤتمر حكومي دولي على معاهدة تأسيس دستور لأوروبا<sup>4</sup>. هذه المعاهدة التي هدفت إلى تبسيط الاتفاقيات المتداخلة التي تشكل الأساس القانوني الحالي للاتحاد الأوروبي، قد وُقعت في روما في أكتوبر 2004<sup>5</sup>.

في 9 مايو 2010، أعد ماريو مونتي تقريرًا بعنوان "استراتيجية جديدة للسوق الموحدة"، لتفعيل السوق الموحدة. وفي الثاني من مارس 2012، وافقت خمس وعشرون دولة من دول الاتحاد الأوروبي على

<sup>1</sup> Toute l'Europe. "Les élargissements de l'Union européenne, de 6 à 27 Etats membres." Touteleurope.eu, November 29th, 2022. <https://www.touteleurope.eu/fonctionnement-de-l-ue/les-elandissements-de-l-union-europeenne-de-6-a-27-etats-membres/#3>. Accessed: july, 17<sup>th</sup>, 2023.

<sup>2</sup> Ministero Degli Affari Esteri e Della Cooperazione Internazionale. "Il Ruolo Dell'Italia Nel Processo Di Integrazione Europea." [https://www.esteri.it/it/politica-estera-e-cooperazione-allo-sviluppo/politica\\_europea/italia\\_in\\_ue/il-ruolo-dellitalia-nel-processo-di-integrazione-europea/](https://www.esteri.it/it/politica-estera-e-cooperazione-allo-sviluppo/politica_europea/italia_in_ue/il-ruolo-dellitalia-nel-processo-di-integrazione-europea/). Accessed : 23/06/2023.

<sup>3</sup> Toute l'Europe. "Le traité de Nice (2001)." Touteleurope.eu, December 2<sup>nd</sup>, 2021. <https://www.touteleurope.eu/fonctionnement-de-l-ue/le-traite-de-nice-2001/>. Accessed : 23/06/2023

<sup>4</sup> "The Constitutional Treaty of 29 October 2004." CVCE Website. <https://www.cvce.eu/en/education/unit-content/-/unit/d5906df5-4f83-4603-85f7-0cab24b9fe1/0a763119-b665-4710-9a3d-2a931285fd0c>. Accessed : 23/06/2023

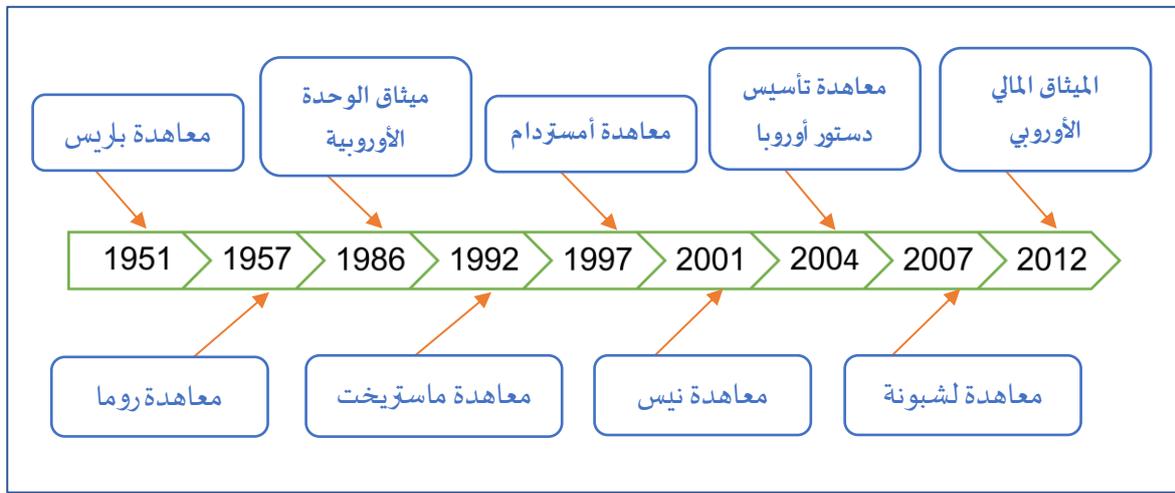
<sup>5</sup> "Treaty on European Union." EUR-Lex. <https://eur-lex.europa.eu/EN/legal-content/summary/treaty-on-european-union.html>. Accessed : 23/06/2023.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

معاهدة مالية تهدف إلى ضبط موازنات كل دولة بشكل فردي، في محاولة جادة لحل أزمة الديون السيادية ومنع تكرارها في المستقبل<sup>1</sup>.

في 9 فبراير 2016، أكد وزراء خارجية الدول الأعضاء المؤسسين التزامهم بالمشروع الأوروبي. ثم اجتمع قادة دول الاتحاد الأوروبي السبع والعشرين في روما لتوقيع "إعلان روما"، مجددين ثقتهم في المشروع الأوروبي ووحدته. وذلك في شهر مارس من سنة 2017.

يمكن تلخيص الاتفاقيات والمعاهدات التي صنعت ما يعرف بالاتحاد الأوروبي الحالي في الشكل أدناه:  
الشكل (04-08): التطور الزمني للاتحاد الأوروبي



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على عدة مصادر.

### 2. أهم المعاهدات المساهمة في تأسيس الاتحاد الأوروبي

مر الاتحاد الأوروبي ليصل إلى ما هو عليه اليوم بالعديد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية التحسينية والاصلاحية بين دوله الأعضاء، ومن بين أهم المعاهدات لدينا:

#### • الجماعة الأوروبية للفحم والصلب:

نشأت المجموعة الأوروبية للفحم والصلب سنة 1951 كأولى خطوات التكامل، والتي كانت محدودة في بدايتها لتنظيم صناعتي الفحم والصلب<sup>2</sup>. لكن، ونظرا للريغبة في التوسع وتعميق التكامل تم

<sup>1</sup> المعاهدة المالية الأوروبية. الجزيرة نت. تم التعديل في 02 مارس 2012. <https://ln.run/TI6A>. تم الاطلاع في 07 جويلية 2023.

<sup>2</sup> المبييضين، مخلد عبيد. "الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة". عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012. ص 83.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

إبرام اتفاقية روما سنة 1957، التي أسست المجموعة الاقتصادية الأوروبية لتشمل قطاعات أخرى وفتحت الباب أمام تحقيق تعاون أعمق وأوسع بين الدول الأعضاء.<sup>2</sup>

تتمثل مهمة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في المساهمة في تعزيز الاقتصاد العام للدول الأعضاء من خلال إنشاء سوق مشتركة وفقاً للشروط المنصوص عليها في المادة الأولى:

"إن الأطراف السامية المتعاقدة بموجب هذه المعاهدة تقرر إنشاء جماعة أوروبية للفحم والصلب فيما بينها، على أساس سوق مشتركة وأهداف مشتركة ومؤسسات مشتركة"<sup>3</sup>

يهدف هذا التحرك إلى تحقيق التوسع الاقتصادي وتطوير العمالة وزيادة مستوى المعيشة في تلك الدول. وتلتزم الجماعة بتحقيق تهيئة تدريبية للظروف التي تضمن توزيعاً أكثر عقلانية للإنتاج بأعلى مستوى من الإنتاجية، مع الحفاظ على استقرار العمالة وتجنب التسبب في اضطرابات أساسية ومستمرة في اقتصادات الدول الأعضاء.<sup>4</sup>

مثَّلت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (ECSC) التي أنشئت بموجب معاهدة باريس في عام 1951 وصادقت عليها بلجيكا وفرنسا وإيطاليا ولوكسمبورغ وهولندا وألمانيا الغربية، لحظة بارزة في التكامل الأوروبي. بوصفها أول كيان فوق وطني على القارة، صُمِّمت الجماعة لتعزيز التعاون الاقتصادي ومنع الصراعات المستقبلية من خلال توحيد الصناعات الرئيسية بين الدول الأعضاء.<sup>5</sup>

هدفت الجماعة أساساً إلى إنشاء سوق موحدة للفحم والصلب، وذلك من خلال إلغاء الرسوم الجمركية وحصص الاستيراد والحواجز التجارية داخل الدول الأعضاء. وكذا تشابك هذه القطاعات الأساسية. كما سعت الجماعة إلى تعزيز الترابط الاقتصادي والتقليل من احتمالية النزاعات بين الدول. مما ينعكس بتحفيز النمو الاقتصادي ودعم الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة في جميع الدول الأعضاء.<sup>6</sup>

<sup>1</sup>نافعة، حسن. "الإتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً." الطبعة الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004. ص ص 22-23.

<sup>2</sup>Riesenfeld, Stefan, and Richard Buxbaum. "N. V. Algemene Transport- En Expeditie Onderneming van Gend & Loos c. Administration Fiscale Neerlandaise: A Pioneering Decision of the Court of Justice of the European Communities." *The American Journal of International Law* 58, no. 1 (1964): 152. <http://www.jstor.org/stable/2196617>.

<sup>3</sup>Traité instituant la Communauté Européenne du Charbon et de l'Acier. Paris, 1951. Article 01. p 15.

[https://www.cvce.eu/content/publication/1997/10/13/11a21305-941e-49d7-a171-ed5be548cd58/publishable\\_fr.pdf](https://www.cvce.eu/content/publication/1997/10/13/11a21305-941e-49d7-a171-ed5be548cd58/publishable_fr.pdf)

.Consulté le 23/06/ 2023.

<sup>4</sup>Ibid., De la Communauté Européenne du Charbon et de l'Acier, article 02, p : 4.

<sup>5</sup>مخلد عبید المبيضين، مرجع سبق ذكره، ص: 96.

<sup>6</sup>Op.cit., Paris 1951, *De la Communauté Européenne du Charbon et de l'Acier*, article 04, p : 17.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

تتضمن الهياكل المؤسسية للجماعة: السلطة العليا والجمعية العامة والمجلس الوزاري الخاص ومحكمة العدل. فهي الهيئات مسؤولة عن إدارة السوق المشتركة والرقابة على الإنتاج وتسوية النزاعات بين الدول الأعضاء، وبالتالي تعزيز السلامة الوظيفية للجماعة مما يجعلها جوهرية لإطارها التشغيلي<sup>1</sup>.

تنص الترتيبات الاقتصادية على إنشاء سوق مشتركة التنظيم على المستوى الأوروبي<sup>2</sup>، وتضمن إعطاء الهيئة العليا سلطة تنظيم موارد وتمويل الأنشطة الاقتصادية بشكل فعال<sup>3</sup>، فقد حولت لها سلطة تحصيل الرسوم على إنتاج الفحم والصلب، وكذا التعاقد على القروض وضمان شفافية المعلومات الاقتصادي<sup>4</sup>. كما حُوّل للسلطة العليا التدخل لتنظيم الإنتاج<sup>5</sup>، تحديد الأسعار<sup>6</sup>، وضمان النقل وتوزيع عادل للموارد<sup>7</sup>، وفرض الغرامات والعقوبات في حالة عدم الامتثال للقواعد<sup>8</sup>.

مما أدى إلى تعزيز التكامل الاقتصادي والمنافسة والكفاءة في قطاعي الفحم والصلب بين الدول الأعضاء. مع التنبؤ برفع مستويات المعيشة نتيجة لتحسين الظروف الاقتصادية وتعزيز النمو الاقتصادي في هذه القطاعات الحيوية<sup>9</sup>.

### • معاهدة روما 1957 ونشأة الجماعة الاقتصادية الأوروبية:

على الرغم من إبرام دول أوروبا الغربية العديد من الاتفاقيات المشتركة التي سبقت إتفاقية روما 1957 التي أنشئ بمقتضاها كل من الجماعة الاقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، إلا أن هذه الاتفاقية قد رسخت في العالم فكرة أوروبا الموحدة<sup>10</sup>. وذلك لشمولية أهدافها في تحقيق التعاون الاقتصادي، الاجتماعي والقانوني للدول الأعضاء<sup>11</sup>.

<sup>1</sup>Op.cit., Paris 1951, *Des Institutions De La Communauté*, Article 07-45, p : 21-35.

<sup>2</sup>Ibid., Paris 1951, *De la Communauté Européenne du Charbon et de l'Acier*, Article 04, p : 17.

<sup>3</sup>Ibid., Paris 1951, *Disposition Economique et Sociale : disposition générale*, Articles 46-48, p : 45-48.

<sup>4</sup>Ibid., Paris 1951, *Disposition Economique et Sociale : disposition financière*, Articles 49-51, p : 49-53.

<sup>5</sup>Ibid., Paris 1951, *Disposition Economique et Sociale : production*, Articles 57-59, p : 57-61.

<sup>6</sup>Ibid., Paris 1951, *Disposition Economique et Sociale : prix*, Articles 60-64, p : 62-66.

<sup>7</sup>Ibid., Paris 1951, *Disposition Economique et Sociale : Transport*, Articles 70, p : 81-82.

<sup>8</sup>Ibid., Paris 1951, *Disposition Economique et Sociale : politique commerciale*, Articles 71-75, p : 83-85.

<sup>9</sup>Ibid., Paris 1951, *Disposition Economique et Sociale*, Articles 46-75, p : 49-85.

<sup>10</sup>محمد خالد الأزعر، "الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية"، دار الجليل للنشر، عمان، 1991، ص: 20.

<sup>11</sup>مخلد عبيد المبيضين، مرجع سبق ذكره، ص: 84.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

صممت الجماعة الاقتصادية الأوروبية لإنشاء سوق مشتركة بين أعضائها توسيعاً لنشاط قطاع الفحم والصلب. وذلك من خلال إزالة معظم الحواجز التجارية وإنشاء سياسة تجارية خارجية مشتركة<sup>1</sup>. وضعت معاهدة روما 1957 الأساس المؤسسي للجماعة الاقتصادية الأوروبية، حيث تكونت من خمس مؤسسات وهي: المفوضية الأوروبية، مجلس الوزراء، البرلمان الأوروبي، محكمة العدل والمجلس الاقتصادي والاجتماعي<sup>2</sup>.

على عكس ما نصت عليه معاهدة الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، فإن الجزء الأساسي من صلاحيات القرار يعود إلى مجلس الوزراء، الذي يتكون من ممثلي الحكومات. وهو هيئة حكومية دولية تصدر قرارات إما بالأغلبية المؤهلة أو بالإجماع. فمع توقيع معاهدة الاندماج لسنة 1965، أصبحت كل من مجلس الوزراء والمفوضية الأوروبية مؤسسات مشتركة للجماعات الثلاث، في حين أنه لم يكن للبرلمان الأوروبي سوى سلطة استشارية، ولم يُقرر انتخابه بالاقتراع العام المباشر إلا في عام 1976، حيث أُجريت أول انتخابات في عام 1979. أما محكمة العدل فقد تأسست منذ عام 1952 لضمان احترام القانون المجتمعي في تطبيق وتفسير المعاهدات، ثم تم تأسيس مجلس اقتصادي واجتماعي على النموذج الفرنسي لتقديم رأي استشاري حول المشاريع المقدمة إليه<sup>3</sup>.

بدأت الجماعة الاقتصادية الأوروبية بتنفيذ أولى خطوات التحرير الداخلي الجزئي للتجارة بين دول الأعضاء في 1959، حيث تم التوقيع على معاهدة رابطة التجارة الحرة الأوروبية في استوكهولم في 20 جوان لنفس السنة<sup>4</sup>. وبحلول يوليو 1968 كانت الرسوم والتعريفات التجارية الداخلية قد أزيلت بشكل كلي. حيث تم تحقيق هدف التحرير الكلي لتنقل السلع والخدمات بين دول الأعضاء وفق السوق المشتركة كما أقرت

<sup>1</sup> Traité instituant la Communauté économique européenne, **Les Principes**, article 02, Rome 1957, p:2. consulté le24/06/2023 .

[https://www.cvce.eu/obj/traite\\_instituant\\_la\\_communaute\\_economique\\_europeenne\\_rome\\_25\\_mars\\_1957\\_version\\_consolidee\\_1986-fr-074d5033-3737-45ec-9887-b455e44cc990.html](https://www.cvce.eu/obj/traite_instituant_la_communaute_economique_europeenne_rome_25_mars_1957_version_consolidee_1986-fr-074d5033-3737-45ec-9887-b455e44cc990.html) .

<sup>2</sup> Rome 1957, Les Principes. Article 4. Ibid., P :5.

<sup>3</sup>Toute l'Europe. "Les Traités de Rome (1957)." Toutedeurope.eu, November 8, 2022. URL: <https://www.toutedeurope.eu/fonctionnement-de-l-ue/les-traites-de-rome-1957/>. Accessed June 24, 2023.

<sup>4</sup>"Ressources de le Projet Britannique de Grande Zone de Libre-échange - Événements Historiques de la Construction Européenne (1945-2009) - CVCE Website." Page 2. Accessed June 24, 2023.

url:[https://www.cvce.eu/collections/unit-content/-/unit/02bb76df-d066-4c08-a58a-d4686a3e68ff/867ec75b-63bf-4207-a8e4-f56f1d839347/Resources#45d67f5a-9285-48f3-a2e2-6d81236ef8b9\\_fr&overlay](https://www.cvce.eu/collections/unit-content/-/unit/02bb76df-d066-4c08-a58a-d4686a3e68ff/867ec75b-63bf-4207-a8e4-f56f1d839347/Resources#45d67f5a-9285-48f3-a2e2-6d81236ef8b9_fr&overlay).

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

المواد 23-38<sup>1</sup> والمواد 49-55<sup>2</sup> على التوالي في اتفاقية روما 1957. ونتج عن ذلك تضاعف قيمة الواردات عن التجارة في السوق المشتركة بـ 41.8% خلال الفترة 1958-1968<sup>3</sup>.

كما نصت المعاهدة على السياسة الزراعية المشتركة، والتي تم وضعها عام 1962 لحماية مزارعي المجموعة الاقتصادية الأوروبية من الواردات الزراعية. إن وزير الزراعة الهولندي السابق كان أول من اقترح ضم القطاع الزراعي ضمن نطاق السوق المشتركة، وذلك لعدة أسباب أهمها<sup>4</sup>:

\* ولم يكن من الممكن استبعاد الزراعة من السوق المتكاملة والتميز بوضوح بين المنتجات الصناعية والزراعية؛

\* لعبت الزراعة دورا هاما في اقتصاديات الدول الأعضاء. وتؤثر تقلبات أسعار المواد الغذائية على المستوى الوطني بقوة على جميع القطاعات الأخرى وترتبط هذه الأسعار ارتباطا مباشرا بالسياسة الزراعية؛

\* تعد التغييرات والتعديلات في القطاع الزراعي ضرورية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي العام. كان تقديم البرنامج الزراعي المشترك نتيجة الاختيار العام للحكومات التي قررت اتخاذ إجراءات تهدف إلى تحقيق القيم الاجتماعية<sup>5</sup> واتخاذ خطوة منطقية لتأمين إمدادات غذائية مستقرة مع توفير ظروف عمل مناسبة للمنتجين.

<sup>1</sup> Treaty of Rome, La Libre Circulation des Marchandises, article 23-38, op. cit., p. 13-17p.

<sup>2</sup> Treaty of Rome 1957, La Libre Circulation des Personnes, des Services et des Capitaux : Services, article 49-55, ibid. p: 21-22.

<sup>3</sup> Communauté européenne (sous la dir.). Dix ans de Marché commun en tableaux 1958-1967, Quelques chiffres. Bruxelles: Office Statistique des Communautés Européennes, 1967, p :109. Consulté le 24/06/2023.

<sup>4</sup> Vapa Tankosic, Jelena, and Micosolv Stojavljevic. "EU Common Agricultural Policy and Pre-accession Assistance Measures for Rural Development of Agriculture." *Ekonomika poljoprivrede* 61, no. 1 (2014): 197. Accessed June 25, 2023. [https://www.researchgate.net/publication/277350804\\_EU\\_Common\\_Agricultural\\_Policy\\_and\\_Pre-accession\\_Assistance\\_Measures\\_for\\_Rural\\_Development](https://www.researchgate.net/publication/277350804_EU_Common_Agricultural_Policy_and_Pre-accession_Assistance_Measures_for_Rural_Development).

<sup>5</sup> Wilkin, Jerzy. "The Political Economics of the Common Agricultural Policy Reform." *Gospodarka Narodowa. The Polish Journal of Economics* 229, no. 1-2 (2009): 3. Accessed June 24, 2023. <https://gnpje.sgh.waw.pl/pdf-101222-32806?filename=The%20Political%20Economics.pdf>.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

في عام 1960 قدمت المفوضية الأوروبية خطة لإدخال السياسة الزراعية المشتركة (CAP) مع ثلاثة مبادئ رئيسية: التجارة الحرة في المنتجات الزراعية بين الدول الأعضاء، والأفضليات في السوق الأوروبية للمنتجين المحليين والتمويل المشترك. أصبحت الزراعة واحدة من أهم القطاعات<sup>1</sup>.

مقارنة بين أهداف الجماعة الأوروبية للفحم والصلب والجماعة الأوروبية الاقتصادية:

تُظهر هذه المقارنة تطور مفهوم التكامل الأوروبي الحديث من تعاون يضم قطاعات محددة إلى نهج شامل يغطي كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. انطلاقاً مما سبق فإن ما يميز أهداف الجماعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) هو اتساع نطاقها وشموليتها لتضم كل القطاعات الاقتصادية من جميع الجوانب دون إهمال الجوانب الاجتماعية، القانونية وكذا العلاقات السياسية للدول الأعضاء. أما الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (CECA) فهي تصب مجمل تركيزها على تنظيم وتحرير سوق الفحم والصلب، وضمان المنافسة العادلة وكل ما يتعلق بالتنمية في هذه القطاعات.

الجدول (04-05): مقارنة بين أهداف الجماعة الأوروبية للفحم والصلب والجماعة الأوروبية الاقتصادية

الجانب	الجماعة الاقتصادية الأوروبية (CEE)	الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (CECA)
القطاعات المشمولة	جميع القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية، والسياسية	قطاع الفحم والصلب فقط
الهدف الرئيسي	التكامل الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الشامل	تنظيم وتطوير صناعات الفحم والصلب
نطاق التحرير	إزالة الحواجز التجارية والجمركية في جميع القطاعات	إزالة الحواجز في قطاعات الفحم والصلب
السياسات الاقتصادية	تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء	تنظيم المنافسة ومنع الاحتكارات في قطاع الفحم والصلب
السياسات الاجتماعية	تحسين ظروف العمل ومستويات المعيشة	توفير الحماية الاجتماعية للعاملين في صناعات الفحم والصلب
التنمية الإقليمية	صناديق هيكلية لتعزيز التنمية الإقليمية	تقديم الدعم المالي للمناطق المتضررة من التغيرات الصناعية
البحث والتطوير	تشجيع البحث العلمي والابتكار في جميع المجالات	تحديث وتحسين التكنولوجيا في صناعات الفحم والصلب
تحقيق الاستقرار	تعزيز الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي	استقرار السوق والإنتاج في قطاع الفحم والصلب

<sup>1</sup> Fritz, Thomas. "Globalising Hunger: Food Security and the EU's Common Agricultural Policy (CAP)". Berlin, Germany, FDCL-Verl, 2011. p: 77. url : [https://www.tni.org/files/download/CAPPaper-draft\\_0.pdf](https://www.tni.org/files/download/CAPPaper-draft_0.pdf). Accessed 24/06/2023.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

التعاون الدولي	تطوير علاقات تجارية وسياسية مع الدول الأخرى	تنسيق السياسات مع الدول الثالثة في مجال الفحم والصلب
----------------	---	--

المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على مصادر متعددة.

### • معاهدات الإتحاد الأوروبي:

ظلت المجموعة الاقتصادية الأوروبية من أبرز المؤيدين للتكامل الاقتصادي إلى غاية سنة 1993، عندما أعيد صياغة إلى الجماعة الأوروبية، وأصبحت المكون الرئيسي للاتحاد الأوروبي، وهو كيان أوسع يسعى إلى التعاون الاقتصادي والسياسي. تم تشكيل الجماعة الأوروبية بموجب معاهدة ماستريخت (المعروفة رسميًا باسم معاهدة الاتحاد الأوروبي 1991)، والتي دخلت حيز التنفيذ في الأول من نوفمبر عام 1993. كما وفرت المعاهدة الأساس لاتحاد اقتصادي ونقدي، والذي تضمن إنشاء عملة موحدة. وظلت المفوضية الأوروبية تشكل المكون الرئيسي للاتحاد الأوروبي حتى عام 2009، عندما ألغيت بموجب معاهدة لشبونة وضمت للاتحاد الأوروبي باعتباره خليفتها المؤسسي.

### - اتفاقية ماستريخت:

هي اتفاقية دولية وافق عليها رؤساء حكومات دول المجموعة الأوروبية في ماستريخت، هولندا، في ديسمبر 1991. وصدقت عليها جميع الدول الأعضاء ما عدا الناخبين في الدنمارك الذين رفضوا المعاهدة الأصلية ولكنهم وافقوا لاحقًا بعد إحداث بعض تعديلات طفيفة عليها، ثم تم التوقيع على المعاهدة في 7 فبراير 1992، ودخلت حيز التنفيذ في 1 نوفمبر 1993<sup>1</sup>.

بناءً على هذه المعاهدة، تأسس الاتحاد الأوروبي ومنحت جنسية الاتحاد الأوروبي لكل فرد كان مواطنًا في أي من الدول الأعضاء. تمكن جنسية الاتحاد الأوروبي الأفراد حق المشاركة في عمليات التصويت والترشح للمناصب في الانتخابات البرلمانية المحلية والأوروبية في الدول الأعضاء التي يقيم فيها المواطنون، بغض النظر عن جنسياتهم. كما نصت المعاهدة على إنشاء نظام مصرفي مركزي واعتماد عملة مشتركة (اليورو)، بالإضافة إلى التزام الدول الأعضاء بتنفيذ سياسات خارجية وأمنية مشتركة. ودعت المعاهدة إلى تعزيز

<sup>1</sup> Gabel, Matthew J. "European Community". Encyclopedia Britannica, Jun 13<sup>th</sup>, 2023, Accessed June 24<sup>th</sup>, 2023. <https://www.britannica.com/topic/European-Community-European-economic-association>.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

التعاون في مختلف المجالات الأخرى، بما في ذلك البيئة، والشرطة، والسياسات الاجتماعية<sup>1</sup>. يمكن تلخيص الغاية من هذه المعاهدة في تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المحددة، والتي تشمل<sup>2</sup>:

- \* تعزيز الشرعية الديمقراطية للمؤسسات الأوروبية؛
- \* تحسين فعالية المؤسسات الأوروبية؛
- \* تأسيس اتحاد اقتصادي ونقدي؛
- \* وضع سياسة خارجية وأمنية مشتركة؛
- \* تطوير البعد الاجتماعي للجماعة الأوروبية.

### - اتفاقية لشبونة:

معاهدة لشبونة، المعدلة لمعاهدي ماستريخت وروما، هدفت إلى تبسيط مؤسسات الاتحاد الأوروبي. اقترحت في 2007 وصدّق عليها وفق مرحلتين استفتاء 2008 ثم أجل إلى 2009، ودخلت حيز التنفيذ في 1 ديسمبر 2009<sup>3</sup>.

كما أتاحت هذه المعاهدة تعزيز دور البرلمان الوطنية، ولا سيما دورها الضامن لاحترام مبدأ التبعية. فإن هناك آلية تسمح للهيئة التشريعية لكل دولة عضو برفض مقترحات اللجنة التي لا تحترم هذا المبدأ. علاوة على ذلك فإن معاهدة لشبونة<sup>4</sup>:

- يوضح توزيع الاختصاصات بين الاتحاد والدول الأعضاء، من خلال إنشاء قائمة بالمجالات التي تندرج ضمن الاختصاصات الحصرية والاختصاصات المشتركة والاختصاصات الداعمة؛
- يمنح الاتحاد الأوروبي الشخصية القانونية. ويمكنها بالتالي إبرام اتفاق دولي في جميع مجالات اختصاصها؛
- يمنح ميثاق الحقوق الأساسية قوة قانونية ملزمة لـ 25 دولة عضو، مع استفادة المملكة المتحدة وبولندا من عدم التقيد بتطبيقه؛

<sup>1</sup>The Editors of Encyclopaedia Britannica. "Maastricht Treaty." Encyclopedia Britannica. Last modified June 11th, 2024. Accessed June 24<sup>th</sup>, 2023. <https://www.britannica.com/event/Maastricht-Treaty>.

<sup>2</sup>تعرف على اتفاقية ماستريخت المؤسسة للاتحاد الأوروبي. الجزيرة نت. تم التعديل في 28 فيفري 2017. [In.run/yk5Ss](https://www.in.run/yk5Ss). تم الاطلاع في 07 جويلية 2023.

<sup>3</sup> Ray, Michael. "Lisbon Treaty." Encyclopedia Britannica. Last modified November 24<sup>th</sup>, 2023. Accessed January 12<sup>th</sup>, 2024. <https://www.britannica.com/event/Lisbon-Treaty>.

<sup>4</sup>Toute l'Europe". Du Traité de Rome Au Traité de Lisbonne, les Évolutions du Système Institutionnel Européen." Touteduurope.eu. 31 mai 2022. <https://www.touteduurope.eu/fonctionnement-de-l-ue/du-traite-de-rome-au-traite-de-lisbonne-les-evolutions-du-systeme-institutionnel-europeen/>. Consulté le 24 juin 2023.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

- ينص على بند خروج يمنح الدول الأعضاء الحق في الانسحاب من الاتحاد الأوروبي.

### المطلب الثاني: الأوضاع الاقتصادية والمالية ودو افع الإصلاح والتحرير:

" لن تُخلق أوروبا دفعة واحدة، ولا وفق خطة عامة واحدة، بل ستُبنى من خلال إنجازات ملموسة تخلق أولاً تضامناً واقعياً"<sup>1</sup> بهذه الكلمات تنبأ إعلان شومان بدقة بالطريقة التي تحولت بها الجماعة إلى الاتحاد الذي نراه اليوم؛ إذ تطورت المؤسسات والصلاحيات خطوة بخطوة، بناءً على الثقة المكتسبة من نجاح الخطوات السابقة في التعامل مع المسائل التي بدا أن السبيل الأفضل لها هو التعامل معها بالعمل المشترك.<sup>2</sup>

ومن هذا السياق، قدمت هولندا مقترحاً حول إقامة سوق مشتركة عامة، فحظيت بدعم بلجيكا وألمانيا.<sup>3</sup> وبالرغم من تفضيل فرنسا للسياسة الحمائية، إلا أنهم كانوا يدعمون فكرة الوحدة الأوروبية بمحور فرنسي ألماني، ولذلك قبلوا السوق المشتركة التي أرادت هولندا بشرط تلبية بعض المصالح الفرنسية الأخرى. والتي تمثلت في تأسيس جماعة للطاقة الذرية التي كانت فرنسا تسعى لتكون قائدة فيها، وسياسة زراعية مشتركة، وعلاقة مواتية مع الأقاليم المستعمرة والتي كانت ضرورية للحفاظ على تنافسيتها في بعض القطاعات.<sup>4</sup>

أما إيطاليا التي كانت تمتلك أضعف اقتصاد بين الدول الست، فقد تمكنت من تأسيس البنك الأوروبي للاستثمار والصندوق الاجتماعي، وضمان حرية حركة العمالة.<sup>5</sup> تمت مناقشة كل ما سبق في معاهدتي روما 1957 اللاتي أسستنا "الجماعة الاقتصادية الأوروبية" و"الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية"، وقدمت نموذجاً مبكراً لصفقة شاملة تخدم مصالح كل دولة عضو، وهو ما شكل سمات للعديد من الخطوات التي أتخذت منذ ذلك الحين.<sup>6</sup>

### بالنسبة لفرنسا:

<sup>1</sup>INA. "9 Mai 1950 : Robert Schuman Prononce Le Discours Fondateur De L'Europe." Accessed June 12<sup>th</sup>, 2023.

<https://www.ina.fr/ina-eclair-actu/9-mai-1950-robert-schuman-prononce-le-discours-fondateur-de-l-europe>.

<sup>2</sup>بيندر، جون، وسامون أشرود. الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جداً. ترجمة خالد غريب علي. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015. ص:19.

<sup>3</sup>Bertrand, Raymond. "The European Common Market Proposal", International Organization, vol 10, N° 4, 1956, p:586. url:<http://www.jstor.org/stable/2704450>. Accessed : june 32<sup>th</sup>, 2023.

<sup>4</sup>جون بيندر، ساميون أشرود، مرجع سبق ذكره، ص:23.

<sup>5</sup>نفس المرجع السابق، ص:23.

<sup>6</sup>نبيهة أصفهان، "أوروبا الموحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة"، مجلة السياسة الدولية، العدد 48، أبريل 2002، ص: 135.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

لعبت فرنسا دوراً بارزاً وحاسماً في تطور الاتحاد الأوروبي عبر العقود، حيث كانت من بين الدول المؤسسة للاتحاد وكان لها تأثير كبير في تشكيل سياساته ومؤسساته الرئيسية. بدأت الجهود الفرنسية للتكامل الأوروبي مع اقتراح روبرت شومان، وزير الخارجية الفرنسي، لخطة استخدام التعاون الاقتصادي لضمان السلام في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية.

في عام 1951، كانت فرنسا الرائدة في إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب (CECA)، التي جمعت منتجي الفحم والصلب من عدة دول أوروبية تحت سلطة مشتركة، بهدف تفادي النزاعات القديمة بين فرنسا وألمانيا في هذا القطاع الحيوي. تبع ذلك في عام 1957 إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، التي أدت إلى إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء وتحقيق حرية تداول السلع والخدمات، مما شكل خطوة هامة نحو السوق الداخلية الأوروبية الموحدة<sup>1</sup>.

بالإضافة إلى الجوانب الاقتصادية، لعبت فرنسا دوراً رئيسياً في إنشاء النظام النقدي الأوروبي عام 1979، والذي سبق إنشاء اليورو، وهو العمل الذي جاء بدعم من الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران والرئيس التنفيذي السابق للمفوضية الأوروبية جاك ديلور. كما ساهمت فرنسا في تعزيز التكامل الصناعي الأوروبي من خلال دعمها لمشاريع مثل إيرباص وبرنامج أريان للفضاء، اللذين شكلا رمزاً للتعاون الدولي في مجالات الابتكار والبحث العلمي على مستوى الاتحاد الأوروبي<sup>2</sup>.

### بالنسبة لإيطاليا:

تعد إيطاليا واحدة من الدول المؤسسة للمجتمع الأوروبي للفحم والصلب (ECSC)، مما يمثل دورها الحيوي في تثبيت الديمقراطية الإيطالية الشابة في فترة ما بعد الفاشية، واستعادة الاعتراف الدولي. لم يكن انضمام إيطاليا إلى ECSC، وبعد ذلك إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، مجرد تحرك دبلوماسي، بل كان خطوة استراتيجية لدعم التنمية الاقتصادية، التي كانت ضرورية للغاية في ذلك الوقت.

في البداية، واجهت إيطاليا معارضة داخلية لعضويتها في ECSC/EEC، خاصة من جانب اليسار الطيف السياسي خلال الخمسينات. ومع ذلك، بحلول أواخر الثمانينات، أصبح التكامل الأوروبي ركيزة أساسية في السياسة الخارجية الإيطالية، مع وجود توافق واسع بين الفصائل السياسية. شهدت هذه الفترة ذروة إيطاليا ضمن الجماعات الأوروبية، من منتصف الثمانينات حتى منتصف التسعينات. خلال هذه الفترة، قامت الشخصيات المؤثرة مثل جوليو أنديوتي بأدوار حيوية في لحظات مهمة من تاريخ ECSC/EEC، بما في ذلك التوسع نحو الجنوب، وإنشاء السوق الواحد، ومعاودة الاتحاد الأوروبي، وبخاصة إنشاء اليورو. كانت هذه الأحداث الرئيسية التي لم تكن لتحدث دون إسهامات حكماء إيطاليا آنذاك<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Jamet, Jean François. "L'influence économique de la France dans l'Union européenne." Fondation Robert Schuman. Questions d'Europe 101, no. 2 (2008): 2. Consulté le 14/06/2023. <https://ln.run/-vcRP>

<sup>2</sup> Jamet, ibid. p:2.

<sup>3</sup> Bindi, Federiga. "Italy and the European Union." Oxford Research Encyclopedia of Politics, December 17, 2020. <https://doi.org/10.1093/acrefore/9780190228637.013.184>.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

حسب إحصائيات سنة 2018<sup>1</sup>، بلغ إجمالي إنفاق الاتحاد الأوروبي 10.337 مليار يورو (أي ما يعادل 0.58٪ من الاقتصاد الإيطالي) وبلغت المساهمة الإجمالية في ميزانية الاتحاد الأوروبي 15.215 مليار يورو (أي ما يعادل 0.89٪ من الاقتصاد الإيطالي)، بالإضافة إلى الاستثمارات في إيطاليا، حيث توفر ميزانية الاتحاد الأوروبي الدعم في مجالات أخرى، بما في ذلك:

- التنمية الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي الأقل ثراء؛
- المساعدة في حالات الكوارث الطبيعية؛
- الإعانات التنموية والمساعدات لجيران الاتحاد الأوروبي؛

تستفيد إيطاليا بشكل كبير من تمويل الاتحاد الأوروبي، حيث تذهب ثاني أكبر حصة من هذا التمويل إلى التنمية الإقليمية، مثل مشروع "الابتكار السريع المفتوح" الذي يدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة في مجالات البناء البيئي والأخشاب والهندسة الميكانيكية في المناطق القريبة من الحدود النمساوية. الزراعة هي القطاع الأكثر استفادة، حيث استثمرت السياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي حوالي 37.5 مليار يورو بين عامي 2014 و2020. كمثال، قامت شراكة في توسكانا باختبار عملية ترشيح مبتكرة لإنتاج زيت الزيتون ضمن مشروع "IVO"، مما يضمن إنتاج زيت عالي الجودة ويقلل من الأثر البيئي والتكاليف الاقتصادية.

تشمل الفئة الثالثة من إنفاق الاتحاد الأوروبي تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، مثل مشروع "بومبي الكبرى" الذي يسهم في الحفاظ على الموقع الأثري بتمويل قدره 78 مليون يورو، ومشروع "قرض الشرف" في منطقة ماركي الذي قدم قروضاً صغيرة للعاطلين عن العمل وساهم في إنشاء 1355 شركة بين عامي 2006 و2015، بتمويل بلغ 7.9 مليون يورو.

### بالنسبة لإسبانيا:

بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي في عام 1986، قامت إسبانيا بتنفيذ إصلاحات اقتصادية هامة لتحقيق التكامل الاقتصادي مع الدول الأعضاء الأخرى. في يونيو 1989، تم دمج البيزيتا الإسبانية في آلية الصرف الأوروبية، وفي عام 1995، وقعت إسبانيا على معاهدة تأسيس اليورو. تم تنفيذ اليورو كعملة مشتركة بدءاً من يناير 2002<sup>2</sup>.

منذ ذلك الحين، استفادت إسبانيا من دعم قوي من خلال الصناديق الأوروبية مثل الصندوق الأوروبي للتنمية الإقليمية (ERDF) والصندوق الاجتماعي الأوروبي بلس (ESF+)، حيث تلقت مساعدات مالية هامة لتعزيز التماسك الاقتصادي والاجتماعي. للفترة 2021-2027، مثلاً، تم تخصيص حوالي

<sup>1</sup> Rappresentanza in Italia. "Il Bilancio UE per L'Italia." [https://italy.representation.ec.europa.eu/strategia-e-priorita/il-bilancio-ue-litalia\\_it](https://italy.representation.ec.europa.eu/strategia-e-priorita/il-bilancio-ue-litalia_it).

<sup>2</sup>Toute l'Europe. "Les élargissements de l'Union européenne, de 6 à 27 Etats membres." Op. cit.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

35.562 مليون يورو لإسبانيا كجزء من سياسة التماسك، مما يمثل زيادة تقترب من 10% مقارنة بالفترة السابقة من 2014-2020<sup>1</sup>.

كما شاركت إسبانيا بفعالية في تطوير السياسات الاقتصادية المشتركة داخل الاتحاد الأوروبي، مثل السياسة الزراعية المشتركة وسياسات الطاقة والنقل. بالإضافة إلى ذلك، شاركت في آليات الاستقرار المالي مثل آلية الاستقرار الأوروبي (ESM) التي تقدم دعماً مالياً للدول الأعضاء في حالات الأزمات المالية.

### بالنسبة لليونان:

قبل انضمامها إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، اعتُبرت اليونان بلداً ذا مؤسسات حكومية ضعيفة وحوكمة اقتصادية غير مستقرة وتقاليد راسخة من الزبائنية. ومع ذلك، نجحت في إدخال الاستمرارية والثقافة المؤسسية المتقدمة من خلال ربطها بالمكتسبات الأوروبية ودمجها في النظام المؤسسي اليوناني. قدم الاتحاد الأوروبي لليونان دعامة من الاستقرار الاستراتيجي التي كانت تفتقدها في هيكلها الاجتماعي والسياسي المتقلب، مما ساعدها على الهروب من الفوضى التي تعاني منها منطقة البلقان المضطربة<sup>2</sup>.

إن تطور اليونان، البعيد عن أن يكون استثنائياً، يتوازي مع تطور أوروبا، ويقوده أولويات عامة محددة لكل فترة. بعد عام 1974، وكما كان الحال في إسبانيا، كانت الأولوية لترسيخ الديمقراطية. وفي الثمانينيات، كان الهدف الرئيسي هو التكامل الاجتماعي والسياسي والرمزي للخاسرين في الحرب الأهلية. في التسعينيات، كانت الأهداف الرئيسية تتضمن التأورب الاقتصادي، التقارب الاسمي، والاندماج في العولمة الاقتصادية من خلال السوق الموحدة.

فعلى مدار العقد الأول منذ انضمامها إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية، تلقت اليونان ما يقارب 161.9 مليار يورو من الاتحاد الأوروبي، حيث تم تخصيص 83.7 مليار يورو للقطاع الزراعي، حيث كانت 96% من إيرادات اليونان تعود من السياسة الزراعية المشتركة (CAP) وسياسة التماسك الأوروبية، فقد مثلت هذه الإعانات دعماً رئيسياً للمزارعين اليونانيين، وساهمت في الحد من النزوح الريفي، مما عزز من استدامة المجتمع الريفي في البلاد وساعد على تعزيز استقرار هذا القطاع المهم<sup>3</sup>.

في العقد الأول من الألفية الجديدة، كانت الأولوية الرئيسية هي استغلال الإطار الملائم لليورو، المتمثل في السوق المالية الدولية والفوائد المنخفضة، لتمويل التنمية بتكلفة منخفضة وتحقيق "التقارب الحقيقي". حيث كانت توقعات الشركات اليونانية من المشاركة في الاتحاد الأوروبي إيجابية، حين اعتقدت

<sup>1</sup> Ministerio de Asuntos Exteriores. "España y la Unión Europea." Accessed July 07<sup>th</sup>, 2023.

<https://www.exteriores.gob.es/es/PoliticaExterior/Paginas/EspanaUE.aspx>.

<sup>2</sup> Pagoulatos, Georges. "How 40 Years in Europe Changed Greece." ΗΚΑΘΗΜΕΡΙΝΗ, June 7<sup>th</sup>, 2021. Accessed 23/06/2023. <https://www.kathimerini.gr/politics/561389704/pos-allaxan-tin-ellada-40-chronia-stin-eyropi/>.

<sup>3</sup> Repousis, Spiros. "The Benefits of Greece's Participation in the EU." ΗΝΑΥΤΕΜΠΟΡΙΚΗ, October 30<sup>th</sup>, 2022. Accessed June 23<sup>th</sup>, 2023. <https://www.naftemporiki.gr/opinion/399293/ofeli-tis-elladas-apo-ti-symmetochi-stin-e-e/>

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

أنها ستستفيد من تقليل تكاليف التمويل وزيادة الاستثمارات. كما أسفرت المشاركة عن توجيه حوالي 17.9 مليار يورو لقطاع النقل، مما يمثل 60% من التمويل الأوروبي المخصص للبنية التحتية الأساسية، وهذا ساعد في تطوير شبكة النقل في البلاد وتعزيز التكامل الاقتصادي<sup>1</sup>.

في البداية بدا ذلك ناجحاً، لكنه انتهى بالأزمة الكبيرة لعامي 2009-2010 ما يعرف بالأزمة اليونانية. بالرغم من احتواء البنية التحتية للقيود الأوروبية للعجز العام، إلا أنها ساهمت بشكل كبير في إظهار نقاط الضعف الهيكلية وإحداث اختلالات اقتصادية كلية في منطقة اليورو، مما أدى إلى تراكم الديون الخارجية في محيط اليورو والانهيار بشكل غير متوقع "توقف مفاجئ" لتدفقات رأس المال، تبع ذلك، في العقد الثاني من الألفية الجديدة، النضال اليائس من أجل البقاء الاقتصادي والتكيف داخل منطقة اليورو. استمر لفترة أطول بسبب الخليط الركودي والاستقطاب الاجتماعي، واكتمل بالمذكرة الثالثة<sup>2</sup>.

وهكذا، شكلت الأولويات السائدة وجدول أعمال الاتحاد الأوروبي على مدى الأربعين سنة الماضية التوجه الاستراتيجي للاقتصاد السياسي اليوناني. أدى بالسوق الموحدة إلى فتح اقتصاد مغلق ومحمي ومنخفض الإنتاجية. أحييت الصناديق الهيكلية والسياسة الزراعية المشتركة (CAP) المناطق الطرفية. تم تمويل التقارب الإقليمي والتماسك من خلال الموارد الأوروبية، والتي بلغت 1.5-2.5% من الناتج المحلي الإجمالي في صافي التدفقات سنوياً حتى العقد الأول من الألفية الجديدة.

وجه برنامج التقارب الاسمي للاتحاد النقدي والاقتصادي (EMU) الاستقرار المالي والنقدي. أثبت هذا الخيار الاستراتيجي أنه مبرر، حتى مع الأخذ في الاعتبار أزمة 2009-2010. تزامن ربط السياسة النقدية بـ "المرساة" الأوروبية بعد عام 1995 والقضاء على العجز المالي الأولي بين عامي 1994 و2002 مع معدلات نمو اقتصادي أعلى بكثير مقارنة بفترة الاستقلال النقدي وسعر الصرف، الانخفاض، التضخم الثنائي الرقم (حتى عام 1994) والعجز الثنائي الرقم، والركود الاقتصادي في معظم فترة الثمانينيات وأوائل التسعينيات<sup>3</sup>.

بعد أزمة 2010، قادت المذكرات التعديل الهيكلي الضروري تحت أشد أشكال القيود الخارجية. والآن، بعد الجائحة، يمول صندوق التعافي أكبر طفرة استثمارية في الاقتصاد اليوناني، مع التركيز على التحول الرقمي والأخضر. لذلك، يتم توجيه الأولويات الرئيسية للاقتصاد السياسي اليوناني اليوم من خلال الإطار الأوروبي. يبقى مشروعان رئيسيان مملوكين وطنياً: الديمقراطية السياسية بعد عام 1974 والديمقراطية الاجتماعية بعد عام 1981. كلاهما استفادا بشكل كبير من إطار الاستقرار والموارد المالية للاتحاد الأوروبي.

<sup>1</sup> Repousis, "The Benefits of Greece's Participation in the EU," op. cit.

<sup>2</sup> Georges Pagoulatos, "How 40 Years in Europe Changed Greece". op. cit.

<sup>3</sup> Georges Pagoulatos, ibid.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

كان التأثير الجانبي الحتمي لدور الاتحاد الأوروبي كدليل للإصلاحات ومحول للاقتصاد السياسي اليوناني هو أن أوروبا أصبحت كبش فداء لكل التغييرات غير السارة. ومع ذلك، وفرت الالتزام بالإطار الأوروبي التقييدي للبلاد توجهاً استراتيجياً مستمراً واستمرارية مؤسسية في مسار التكيف مع البيئة الدولية، والتي لم يتمكن النظام السياسي والإداري المحلي من تحقيقها بمفرده. لم تمنع الأزمة الحادة بعد عام 2010، لكنها خففت من تدميرها ومنعت انحرافاً كاملاً لا رجعة فيه.

وأخيراً، فإن ارتباط اليونان بالقيود الخارجية الأوروبية، على الرغم مما يتضمنه من تقليص لدرجات الاستقلال الوطني، قاد في النهاية اليونان، التي بدأت تحت وصاية القوى العظمى، إلى أعلى درجة من الاستقلال الوطني النسبي الذي حققته على الإطلاق في تاريخها، من خلال مؤسسات التوحيد والسيادة المشتركة داخل الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: تحليل المؤشرات المالية والاقتصادية لدول شمال البحر المتوسط.

سنقوم خلال هذا المطلب بتحليل بعض المؤشرات المالية والاقتصادية لفهم أعمق لأثر التكامل الاقتصادي الأوروبي والتحرير المابين قاري علة دول العينة. حيث سنقوم بتحليل كل من المعدل السنوي للناتج المحلي الإجمالي، تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل. وسعر الصرف الحقيقي الفعلي.

### 1. تطور الناتج المحلي الإجمالي:

يوضح الشكل أدناه تطور الناتج المحلي الإجمالي لدول العينة، فرنسا، إيطاليا، إسبانيا واليونان خلال الفترة 1980-2020. فنلاحظ أنه من بين الدول السابقة الذكر، فإن معدل الناتج المحلي الإجمالي السنوي اليوناني هو الأقل استقراراً طوال فترة الدراسة. بينما معدل الناتج المحلي الإجمالي السنوي لكل من فرنسا، إيطاليا وإسبانيا، فإنه يمكن تقسيمه إلى ثلاث مراحل كالآتي:

المرحلة الأولى 1980-1993: عرفت هذه المرحلة انضمام كل من إسبانيا واليونان إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية في عامي 1986 و1981 على التوالي. في عام 1987، تم التوقيع الرسمي على القانون الأوروبي الموحد من قبل تسعة رؤساء دول، ودخل هذا القانون حيز التنفيذ في عام 1989. تزامن ذلك مع قيام رئيس اللجنة التنفيذية الأوروبية بوضع خطة من ثلاث مراحل لتحقيق التكامل الاقتصادي والنقدي.

كنتيجة لهذه التحركات، شهدت معدلات النمو الاقتصادي السنوي تراجعاً ملحوظاً بدءاً من عام 1987. هذا التراجع استمر حتى نهاية هذه المرحلة، التي تميزت ببدء تنفيذ الإجراءات الرامية إلى منع تمويل العجز الموازي من قبل البنوك المركزية. هذه الإجراءات كانت جزءاً من جهود أوسع لتحقيق استقرار اقتصادي أعمق وتكامل نقدي أكثر فعالية بين الدول الأعضاء.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

المرحلة الثانية 1993-2009: في إطار التكامل الاقتصادي والنقدي داخل الاتحاد الأوروبي، كان لدى الدول الأعضاء تركيزاً محورياً على تحقيق درجة عالية من التقارب في السياسات الاقتصادية والنقدية. تمثل هذه الجهود استراتيجية شاملة للتصدي للتحديات المالية والميزانية، حيث اتخذت الدول الأعضاء سلسلة من الإجراءات الصارمة لمنع بنوكها المركزية من تمويل العجز الموازي للحكومات. واتفقت هذه الدول على ضرورة أن تقوم اللجنة الأوروبية بمراقبة ومتابعة مؤشرات العجز في الميزانية والدين الحكومي، حيث تم تحديد هذه المراحل بنهاية كل عام<sup>1</sup>.

كنتيجة لهذه السياسات، شهدت النموذجيات الاقتصادية للدول الأعضاء تحولات ملحوظة. بدأت معدلات النمو بالانخفاض من مستويات موجبة في سنة 1992، لتسجل معدلات سالبة في سنة 1993، ثم شهدت تحسناً تدريجياً خلال السنوات الموالية. ثم عرفت فترة 1999-2003 تراجعاً طفيفاً في معدلات النمو بفعل عملية تحويل العملات المحلية إلى العملة الموحدة "اليورو"، التي عكست تكامل أوروبا النقدي. وفي الفترة من سنة 2007 إلى سنة 2009، استقرت معدلات النمو مجدداً، وهذا جاء نتيجة للأزمات العالمية مثل أزمة الرهن العقاري والأزمة المالية في اليونان، التي أثرت على استقرار الأسواق المالية الأوروبية.

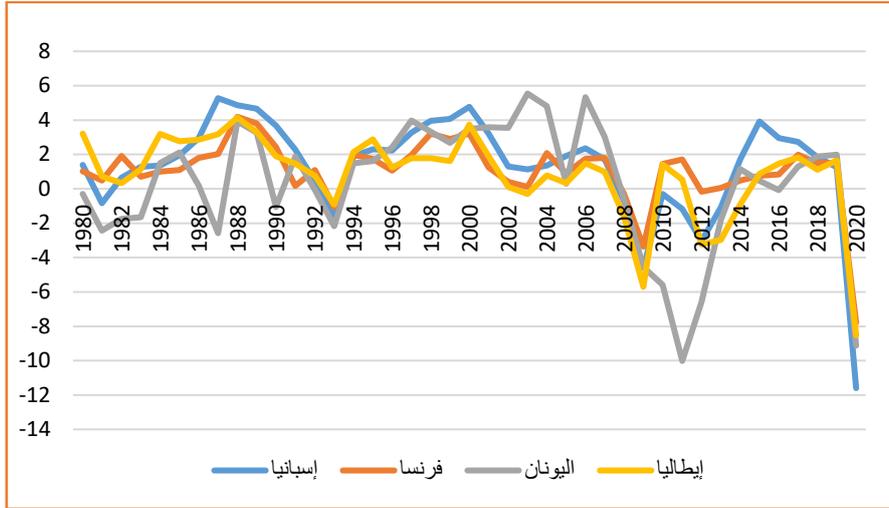
المرحلة الثالثة 2009-2020: عرفت هذه المرحلة جهوداً مكثفة من قبل أوروبا في سعيها لتحقيق الاستقرار بعد سلسلة من الأزمات المالية التي بدأت بالأزمة اليونانية الأولى في عام 2009 وتلتها الأزمة الثانية في عام 2014. هذه الأزمات أثرت بشكل كبير على استقرار الاقتصاد الأوروبي وأثارت الحاجة إلى تدابير إصلاحية قوية وإجراءات تقشفية لاحتواء العجز المالي واستعادة الثقة في الأسواق المالية الأوروبية.

عندما بدأت الدول الأعضاء في استعادة الاستقرار النسبي والعودة إلى مسار النمو، ظهرت أزمة جديدة تمثلت في جائحة كورونا الصحية في عام 2020. هذه الأزمة الصحية العالمية أدت إلى تدهور اقتصادي حاد كما هو موضح في الشكل أدناه. ونتيجة لذلك، سجلت معدلات النمو في الدول قيد الدراسة أدنى مستوياتها منذ سنوات، مما أثار تحديات جديدة أمام الدول الأعضاء للعودة إلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

<sup>1</sup>مغاوري، شلي علي. اليورو: الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2000، 11.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

الشكل (09-04): معدل تطور الناتج المحلي الإجمالي (بمعدل سنوي) لدول شمال البحر المتوسط قيد الدراسة.



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي. تم الاطلاع في 09/07/2023.

<https://ln.run/srhHX>

### 2. تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

يوضح الشكل أدناه تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية نحو الداخل لدول شمال البحر المتوسط قيد الدراسة، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا واليونان خلال الفترة 1980-2020. انطلاقاً منه نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتطور على مرحلتين، مرحلة ثبات ومرحلة تذبذب كالآتي:

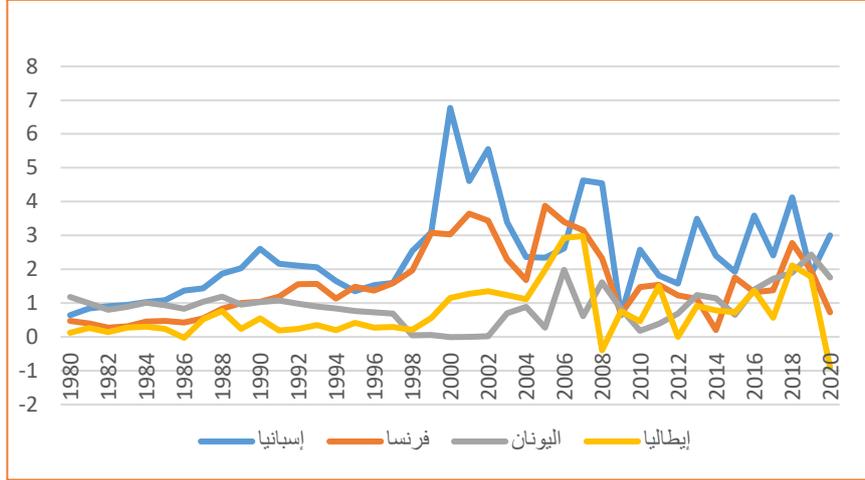
المرحلة الأولى 1980-1998: مقارنة بالمرحلة اللاحقة، تميزت هذه المرحلة بالركود النسبي. ونظراً لأنها كانت مرحلة إصلاحية أو تمهيدية نحو التكامل الاقتصادي والنقدي، كانت الدول الأعضاء في المجموعة الاقتصادية الأوروبية تعمل على تهيئة بيئاتها الاقتصادية والمالية للاندماج. تزامن ذلك مع مشروع الثلاث خطوات الذي انتهى بإنشاء عملة اليورو وتأسيس منطقة اليورو للدول المتعاملة بالعملة الأوروبية الموحدة. هذه الإصلاحات واسعة النطاق شملت إجراءات حاسمة لمنع تمويل العجز من قبل البنوك المركزية، مما ساهم في استقرار الأسواق المالية على المدى الطويل. في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث كانت الدول الأعضاء تعد بنيتها التحتية الاقتصادية وتضع الأسس اللازمة لتحقيق تكامل اقتصادي مستدام.

المرحلة الثانية 1998-2020: عرفت هذه المرحلة تذبذبات كبيرة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب. بالإضافة إلى استثمارات الاتحاد الأوروبي في دوله الأعضاء لتنشيط النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، كانت الدول الأوروبية تسعى أيضاً لجذب استثمارات من خارج منطقة الاتحاد الأوروبي. مما جعلها تتأثر بالظروف الاقتصادية العالمية، مثل الأزمات المالية العالمية والتغيرات في أسواق النفط والسلع. بالإضافة إلى التطورات السياسية والقانونية داخل الاتحاد الأوروبي، مما أدى إلى تقلبات في ثقة المستثمرين وتوجهاتهم.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

فتحت سقف التكامل الاقتصادي والنقدي في الاتحاد الأوروبي، كانت الدول الأعضاء تعمل على تحسين بيئة الاستثمارات من خلال تبسيط الإجراءات القانونية وتعزيز الشفافية، بهدف جذب مزيد من رؤوس الأموال ودفع النمو الاقتصادي نحو الأمام.

الشكل (10-04): تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل لبعض دول شمال البحر المتوسط.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي. تم الاطلاع في 2023/07/09.

<https://ln.run/20y4G>

### 3. تطور سعر الصرف:

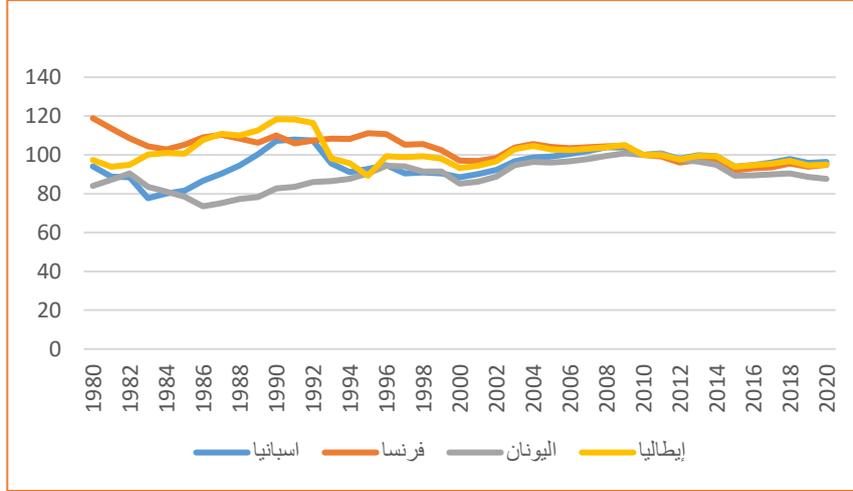
يوضح الشكل أدناه تطور سعر الصرف الحقيقي الفعلي لدول شمال البحر المتوسط قيد الدراسة خلال الفترة 1980-2020. فنلاحظ أنه يمكن تقسيم المنحنى إلى فترتين كالآتي:

المرحلة الأولى: قبل إطلاق العملة الموحدة: نلاحظ خلال هذه الفترة تذبذبا واضحا في سعر الصرف الحقيقي الفعلي، فقد تميزت هذه الفترة بالتقلبات الاقتصادية والنقدية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، نتيجة لاختلافات في الأداء الاقتصادي، السياسات النقدية، والتحول الهيكلية داخل كل دولة. وكذا تأثر سعر الصرف الحقيقي بالعوامل الاقتصادية الداخلية مثل التضخم والنمو الاقتصادي، والعوامل الخارجية مثل تقلبات أسواق العملات الدولية والتجارة الدولية.

المرحلة الثانية بعد إطلاق العملة الموحدة: إن الهدف الرئيسي من توحيد العملة هو تقليل التقلبات النقدية وتحقيق استقرار اقتصادي أكبر داخل منطقة اليورو، وهذا ما انعكس من خلال الشكل أدناه. فعند مباشرة الإصلاحات نرى أن العملات بالرغم من اختلافها إلى أن أداءها بدأ بالتقارب حتى وصل إلى النقطة الممكن فيها تحويل العملات وتوحيدها ضمن عملة الأورو، وثبات قيمته طيلة الفترة من 2010-2020 بالرغم من الأزمات التي عرفت تلك الفترة أكبر دليل على نجاح هذه السياسة. بالإضافة إلى تسهيل النقل والتجارة داخل الاتحاد الأوروبي وتحسين الشفافية المالية والاقتصادية.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

الشكل (11-04): تطور سعر الصرف الحقيقي الفعلي لدول شمال البحر المتوسط قيد الدراسة.



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي. تم الاطلاع في 2023/07/09.

<https://ln.run/20y4G>

### المبحث الثالث: تحليل الواقع الاقتصادي والمالي لبعض دول شرق وجنوب البحر المتوسط

#### خلال الفترة 1980-2020

سنتطرق في هذا الجزء من الدراسة إلى تحليل الواقع الاقتصادي والمالي لبعض دول البحر المتوسط خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2020 وذلك من خلال تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب يمكننا من الانتقال من الواقع الاقتصادي والمالي الدافع إلى التحرير المالي ضمن متطلبات الإصلاحات المالية التي قامت بها الدول

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

قيد الدراسة إلى إجراءات تطبيق هذا المنهج وفق توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، كي يتمكن أخيراً من تحليل أثر الإصلاحات المالية على بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية لدول العينة.

### المطلب الأول: الواقع الاقتصادي والمالي في ظل التحرير المالي:

مع النصف الثاني من السبعينيات وبداية الثمانينات، وإلى جانب مشاكل التوازن الخارجي، عرفت اقتصادات الدول قيد الدراسة بنية تضخمية متسارعة في اقتصاداتها، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى تمويل العجز المتزايد في القطاع العام من خلال التوسع النقدي باللجوء إلى موارد البنك المركزي.

في مثل هذه البيئة، أدى تنفيذ السياسات النقدية والمالية التوسعية المدعومة بسياسات سعر الصرف والفائدة المنخفضة في تركيا إلى زيادة عدم التوازن في الاقتصاد الداخلي والخارجي<sup>1</sup>. وبتتبع هذه التطورات، أدت حزمة إجراءات الاستقرار المعلنة في عام 1980 إلى تعريف الاقتصاد التركي بفهم جديد للسياسة الاقتصادية.

أما فيما يخص الإصلاحات الاقتصادية المصرية فإنه من أهم ما تم التطرق إليه في ظلها، نجد تخفيض الحد الأدنى للرأس المال الابتدائي في ممارسة النشاط الاقتصادي، حيث تم تخفيضه من 50 ألف جنيه إلى ألف جنيه مصري، وذلك لتشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على الانطلاق في تجسيد مشاريعها وتحفيز القطاع الخاص المحلي والأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر. حيث تم من خلال تبسيط الإجراءات وتقليص المدة الزمنية اللازمة للحصول على التراخيص اللازمة لممارسة الأنشطة التجارية، تخفيض الوقت والجهد اللازمين لبدء ممارسة النشاط التجاري، مما أدى إلى تحسين بيئة الأعمال بشكل عام<sup>2</sup>.

ولم يكن الأمر يختلف كثيراً بالنسبة للاقتصاد التونسي حيث تم استبدال النظام الاقتصادي المختلط بنهج اقتصادي أكثر ليبرالية، فقد تميزت هذه الفترة بتطبيق أدوات السياسة الاقتصادية الحديثة التي تشمل بشكل أساسي السياسات النقدية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> Semiz, Güngör Toplu- Prof. Dr. Yaşar. "CUMHURİYET DÖNEMİNDE AMERİKAN EMPERYALİZMİNİN TÜRKİYE'YE GİRİŞİ: THORNBURG RAPORU." Toplum Bilimleri Dergisi 27, no. 27 (January 1, 2019): 212.

<https://doi.org/10.29228/tbd.2007.7395>. Accessed June 29th, 2023.

<sup>2</sup> نسيم فاطمة. "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا إلى مصر: دراسة قياسية على قطاع الطاقة المصري". مجلة السياسة والاقتصاد 17، العدد 16 (أكتوبر 2022): 225-226. تم الإطلاع في 29 يونيو 2023.

<https://doi.org/10.21608/jocu.2022.154948.1208>

<sup>3</sup> حاكمي، بوحفص. "الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا: دراسة مقارنة بين الجزائر - المغرب - تونس". مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا 5، العدد 7 (2009): 11. تم الإطلاع في 29 يونيو 2023. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/48243>.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

### 1. نبذة عن الواقع الاقتصادي والمالي المصري:

اعتمدت مصر اصلاحات اقتصادية في أواخر خمسينيات القرن الماضي وقد انعكس عنها عرف نموها قويا للاقتصاد طوال تلك الفترة، لكن وبحلول أواخر الثمانينيات وبسبب الأزمة النفطية التي عرفها العالم سنة 1985، ونظرا لغياب التنويع واعتماد الاقتصاد المصري على قطاع المحروقات بأكبر نسبة، وجدت الحكومة نفسها مجبرة على اللجوء إلى المديونية الخارجية لسد نفقاتها ومواجهة العجز في الميزانية العامة<sup>1</sup>.

لقد عانى الاقتصاد المصري خلال تلك الفترة من مستويات كبيرة من الديون غير المستدامة، التضخم، العجز الكبير في ميزان المدفوعات، مما دفعها إلى مباشرة الاصلاحات الاقتصادية والهيكلية التي تضمنت إجراءات التحرير المالي في طبيعتها، باتباع ارشادات صندوق النقد الدولي بالمقابل الحصول على دفعات من المساعدات المالية وذلك في سنة 1991<sup>2</sup>.

يعبر برنامج الإصلاحات الهيكلية عن سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي تهدف إلى توجيه الاقتصاد المصري نحو السوق والتصدير. حيث تكوّن البرنامج من مرحلتين:

- المرحلة الأولى (1991-1996): ركزت على تحرير الأسعار والضرائب والقطاع المالي. كما هدفت إلى زيادة دور القطاع الخاص في الاقتصاد<sup>3</sup>؛
- المرحلة الثانية (1997-2000): ركزت بشكل أكبر على الاستقرار الكلي للاقتصاد ومزيد من الإصلاح والتحرير المالي الخارجي<sup>4</sup>.

من الجدير بالذكر أنه على الرغم من كون برنامج إسراب هو إطلاق مصر الرسمي لبرامج التكييف الهيكلي الاقتصادي، إلا أن البلاد كانت قد اتخذت بالفعل خطوات في هذا الاتجاه من خلال الحصول على قروض من صندوق النقد الدولي في أواخر السبعينيات والثمانينيات. من المحتمل أن تكون هذه القروض قد تضمنت بعض المتطلبات لإجراء إصلاحات اقتصادية<sup>5</sup>. فقد سمحت هذه الأخيرة، بالرفع من عدد

<sup>1</sup> Samer Soliman. "State and Industrial Capitalism in Egypt". Vol. 21, no. 2. Cairo: American University in Cairo Press, (1999): 23. <https://books.google.dz/books?id=6MtQyAEACAAJ>. Accessed June 29<sup>th</sup>, 2023.

<sup>2</sup> Harrigan, Jane R., and Hamed El-Said. "The Economic Impact of IMF and World Bank Programs in the Middle East and North Africa: A Case Study of Jordan, Egypt, Morocco and Tunisia, 1983 – 2004." Review of Middle East Economics and Finance 6, no. 2 (2010): 03. DOI:[10.2202/1475-3693.1261](https://doi.org/10.2202/1475-3693.1261). Accessed June 29<sup>th</sup>, 2023.

<sup>3</sup> Ibrahim, Awad. "Switching to the Inflation Targeting Regime: the Case of Egypt." Zagreb International Review of Economics & Business 13, no. 1 (2010): 27. [https://ideas.repec.org/p/fau/wpaper/wp2008\\_34.html](https://ideas.repec.org/p/fau/wpaper/wp2008_34.html). Accessed June 29<sup>th</sup>, 2023.

<sup>4</sup> Al-Mashat, Rania, and David Grigorian. "Economic reforms in Egypt: Emerging Patterns and their Possible Implications." Policy Research Working Paper Series 1977, The World Bank, 1998, p. 3. Accessed June 29<sup>th</sup>, 2023. <https://ideas.repec.org/p/wbk/wbrwps/1977.html>.

<sup>5</sup> Awad Ibrahim, op. cit., 27.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

البنوك التجارية، حيث انتقلت من 7 بنوك في سنة 1974 إلى ما يقارب 81 بنكا تجاريا بحلول سنة 1990<sup>1</sup>. لكن وبسبب انفجار فقاعات المضاربة الناتجة عن إلغاء القيود التنظيمية العالمية التي سمحت بزيادة تحويلات العملات الأجنبية، والتي كانت تضم نسبة كبيرة من الأموال الواردة عن العمال المغتربين في الخليج التي سرعان ما جفت بسبب حرب الخليج 1990-1991، أدت إلى حالات التخلف عن السداد فبحلول سنة 1989 تم تسجيل 26% من القروض الخاصة الاستثمارات غير مسددة مما خلق أزمة مالية خلال تلك الفترة<sup>2</sup>. وبموجب حزمة الاستقرار والخروج من هذه الأزمة طلب صندوق النقد الدولي من الحكومة المصرية ما يلي<sup>3</sup>:

- إنشاء توازن خارجي وداخلي؛
- تحقيق انخفاض التضخم؛
- إجراء إصلاحات العملة لتسريع استقرار الصرف؛
- إزالة تشوهات الأسعار.

وشملت الإصلاحات الخاصة القانون رقم 230 الصادر في سنة 1989<sup>4</sup>، والذي قدم حوافز ضريبية للشركات الخاصة لمدة ما بين 5 إلى 10 سنوات، وكذا القانون رقم 203 الصادر في سنة 1991<sup>5</sup>، والذي أطلق برنامجا رسميا لخصخصة المؤسسات العامة، وكذا القانون رقم 95 الصادر سنة 1992<sup>6</sup>، والذي يهدف إلى إنعاش أسواق رأس المال الخاملة وتنظيم إصدار الأوراق المالية أما بالنسبة للقطاع المصرفي، فقد سمحت هذه التغييرات بزيادة رأس المال الأجنبي والسيطرة على القطاع الخاص<sup>7</sup>.

<sup>1</sup> Mitchell, Timothy. "No Factories, no Problems: The Logic of Neo-Liberalism in Egypt." Review of African Political Economy 26, no. 82 (1999): 458. <https://doi.org/10.1080/03056249908704412> Accessed June 29<sup>th</sup>, 2023.

<sup>2</sup> Ibid., 459.

<sup>3</sup> Harrigan and El-Said, op. cit., 4.

<sup>4</sup> إصدار قانون الاستثمار رقم 230 لسنة 1989، الصادر بالعدد 29 للجريدة الرسمية في 19/07/1989، ص: 28-55. تم الاطلاع في 29 جوان 2023، <https://manshurat.org/sites/default/files/167622.pdf>.

<sup>5</sup> إصدار قانون شركات قطاع الأعمال رقم 203 لسنة 1991، الصادر بالعدد 24 للجريدة الرسمية في 19/06/1991، المعدل بتاريخ 05/11/2020، ص: 03-31. تم الاطلاع في 29 جوان 2023، [https://manshurat.org/sites/default/files/203\\_28.pdf](https://manshurat.org/sites/default/files/203_28.pdf).

<sup>6</sup> إصدار قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992، الصادر بالعدد 25 (مكرر) للجريدة الرسمية في 22/06/1992، ص: 03-32. تم الاطلاع في 29 جوان 2023، <https://manshurat.org/sites/default/files/docs/pdf/013193.pdf>.

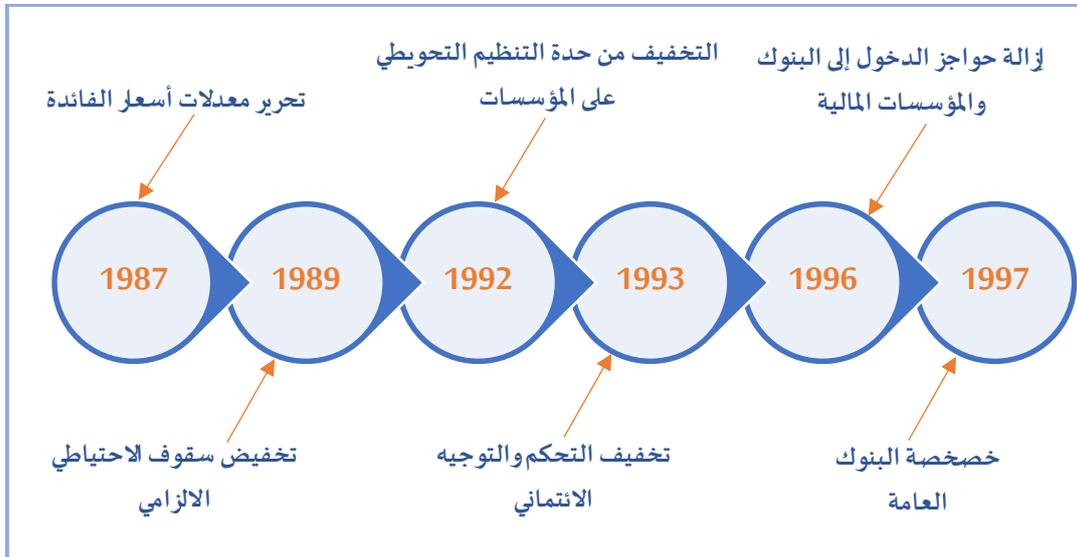
<sup>7</sup> Mohieldin, Mahmoud. "On Bank Market Structure and Competition in Egypt". Paper presented at the Conference on Financial Development and Competition in Egypt, Cairo, (30–31 May 2000), p: 16. Accessed June 29<sup>th</sup>, 2023. [https://www.researchgate.net/publication/254363493\\_On\\_Bank\\_Market\\_Structure\\_and\\_Competition\\_in\\_Egypt](https://www.researchgate.net/publication/254363493_On_Bank_Market_Structure_and_Competition_in_Egypt).

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

### 2. نبذة عن الواقع الاقتصادي والمالي في تونس:

سعت الحكومة التونسية منذ الثمانينات إلى وضع نموذج اقتصادي يمكنها من تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال الجهود المبذولة للتنويع المستمر في الهياكل التصديرية السلعية والخدماتية، فقد قامت الحكومة التونسية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بتنفيذ استراتيجية تنمية وإصلاحات هيكلية تمس القطاع الحقيقي والقطاع المالي ابتداءً من سنة 1987<sup>1</sup>، فمن أجل إصلاح النظام المالي التونسي شرعت في عمليات التحرير المالي، حيث تم تنفيذ تدابير لزيادة المنافسة وكفاءة السوق وإنشاء أدوات قادرة على توسيع وتعميق النظام المالي التونسي، كما شرعت في إزالة الحواجز أمام دخول البنوك والمؤسسات المالية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة، وكذا خصخصة البنوك العامة وتحرير أسعار الفائدة لتخضع لقوى العرض والطلب بدل البنك المركزي، بالإضافة إلى تخفيض سقوف الاحتياطي الإلزامي وتغيير السياسة النقدية وأدواتها المباشرة وغير المباشرة.

الشكل (04-12): التسلسل الزمني لمراحل سياسة التحرير المالي في تونس



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على جدول في المرجع التالي:

<sup>1</sup>سهيلة حسيب. "دراسة اقتصادية قياسية لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة دول المغرب العربي." أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميله، الجزائر، 2020-2021، ص: 150-151. <http://dspace.centre-univ-mila.dz/jspui/handle/123456789/1042>. تم الاطلاع في 29 جوان 2023.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

Bouزيد, Amaira. "Financial Liberalization and Economic Growth: Evidence from Tunisia." Journal of Life Economics 3 (2016):

11. <https://doi.org/10.15637/jlecon.171>.

يوضح الشكل (12-04) أعلاه تسلسل التحرير المالي خلال الفترة الممتدة من 1987 إلى سنة 1997، مما نلاحظ تسلسل التحرير من الداخلي إلى الخارجي، فهو يمثل هذه السياسة تماما كما وصفها McKinnon بما يجب أن تكون.

### 3. نبذة عن الواقع الاقتصادي والمالي في تركيا:

تميز النظام المالي والمصرفي التركي بكونه نظاما مغلقا تجرى من خلاله معظم المعاملات في الأسواق المالية والنقدية، حيث أُعْتُبِرَ لفترة طويلة عنصراً أساسياً في سياسة التنمية الاقتصادية للبلاد. فقد كان مثلما هو الحال في معظم دول العالم، يعاني من تحكُّم شديد وفُرضت عليه مجموعة من القيود شملت: ضبط الدخول والخروج من السوق، كفاية رأس المال، متطلبات الاحتياطي والسيولة، تخصيص محفظة الأصول، أسعار الفائدة على الودائع والقروض بالإضافة إلى التأمين على الودائع. وذلك بهدف تعزيز سلامتها وزيادة ربحيتها<sup>1</sup>.

مع مطلع الثمانينات، قررت الحكومة التركية تغيير منهجها من خلال إحداث سلسلة من الإصلاحات المالية والتغييرات القانونية، الهيكلية والمؤسسية التي تقوم على أساس الحد من تدخلات الدولة والانتقال إلى نظام مالي ومصرفي تسوده قوى العرض والطلب<sup>2</sup>. بهدف تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات المحافظ، وكذا التغلب على التحديات الاقتصادية التي شهدتها هذا البلد في بداية الثمانينات<sup>3</sup>. في نطاق التحرير الخارجي في تركيا، أجرت الحكومات عدة تعديلات على التشريعات المتعلقة بمعاملات النقد الأجنبي والقروض الخارجية واستثمارات المحافظ والاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI). المراسيم رقم 28 و30 و32 بشأن حماية قيمة العملة التركية، والتي صدرت في الأعوام 1983 و1984 و1989

<sup>1</sup> Önis, Ziya, and Caner Bakır. "Turkey's Political Economy in the Age of Financial Globalization: The Significance of the EU Anchor." South European Society & Politics 12, no. 2 (June 2007): 147. Accessed June 29<sup>th</sup>, 2023. <https://doi.org/10.1080/13608740701306086>.

<sup>2</sup> Yıldırım, Deniz, and A. Erinç Yeldan. "Küreselleşme ve Sanayisizleşme Bağlamında Türkiye'de ve Dünyada Demokrasi Açığı." 2015. Accessed June 29<sup>th</sup>, 2023. [https://www.researchgate.net/publication/346676987\\_Kuresellesme\\_ve\\_sanayisizlesme\\_baglaminda\\_turkiye'de\\_ve\\_dunya\\_demokrasi\\_acigi](https://www.researchgate.net/publication/346676987_Kuresellesme_ve_sanayisizlesme_baglaminda_turkiye'de_ve_dunya_demokrasi_acigi)

<sup>3</sup> Önis and Bakır, op. cit., 150.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

على التوالي<sup>1</sup>، حررت بشكل أساسي معاملات الصرف الأجنبي والقروض الخارجية واستثمارات المحافظ. وحتى قبل دخول المراسيم حيز التنفيذ، أدخلت السلطات عدة لوائح لتحرير سوق الصرف الأجنبي. على سبيل المثال، في مايو 1981، بدأ البنك المركزي التركي في تحديد أسعار الصرف على أساس يومي. وقد سُمح للبنوك التجارية بامتلاك أصول بالعملة الأجنبية في عام 1982. وينبغي للمرء أن يلاحظ أن هناك مجموعة منفصلة من التشريعات التي تحكم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا<sup>2</sup>. حسب المرسوم رقم 28 لعام 1983 فإنه سمح للمقيمين في تركيا بفتح حسابات صرف أجنبي في البنوك، والاقتراض من الخارج وإقراض قروض بالعملة الأجنبية لغير المقيمين، وأخذ النقد الأجنبي بما يصل إلى ما يعادل 3000 دولار أمريكي في الخارج<sup>3</sup>؛ كما حصل غير المقيمين على حق شراء العقارات في تركيا طالما أنهم أحضروا المبلغ المطلوب من العملات الأجنبية من الخارج. وبموجب المرسوم رقم 30 الصادر عام 1984<sup>4</sup>، أعيد ترتيب القواعد المتعلقة بحساب رأس المال في تركيا، ومنح العديد من الصلاحيات المتعلقة بتدفقات رأس المال إلى الخارج<sup>5</sup> حيث تم رفع قيمة الأعمال إلى 25 مليون دولار أمريكي؛ وتخفيف متطلبات المقيمين في تركيا للحصول على قروض نقدية وغير نقدية من الخارج.

دخل المرسوم الإطاري للرأس المال الأجنبي، الذي وضع قواعد القيام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في تركيا، حيز التنفيذ سنة 1980، مباشرة بعد قرارات 24 يناير. ومع الترتيبات القانونية التي تم اتخاذها في عام 1984 وما بعده، تم تخفيض القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر في تركيا تدريجياً مع مرور الوقت<sup>6</sup>.

<sup>1</sup> Sezgin, Volkan, and Özge Sezgin. "An Analysis on the Impacts of the Economic Recommendations of the EU over Turkish Trade and Investments." *Turkish Studies-Economics, Finance, Politics* 15.4, 2020, p: 2411.

<sup>2</sup> Central bank of the republic of Turkey, "The effect of globalization on Turkey ", Ankara, 2002, p: 18.

<sup>3</sup> Oktayer, Asuman. "Türkiye’de Finansal Serbestleşme ve Derinleşme Süreci Üzerine Nitel Bir İnceleme." *Akademik İncelemeler Cilt 4, Sayı 1* (2009): 86.

<sup>4</sup> Ozel, T., and Kenan Evran. "Turk parasi kiymetini hakkında 32 sayili karar, karar N° 89/14391, 07/08/1989, Rasmi Gazete N° 20249, 11/08/1989."

<sup>5</sup> Central Bank of the Republic of Turkey, op. cit., 15.

<sup>6</sup> Savrul, Burcu K., Halil Ozkicioglu, and Hasan Alp Ozel. "The Evolution of Financial Liberalization in Turkey." *Dumlupinar Universitesi Sosyal Bilimler Dergisi* 38 (2013): 230.



## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

الخصم. تضمنت جهود الإصلاح في تونس التحرير التدريجي لأسعار الفائدة باستثناء تلك المطبقة على القروض الممنوحة للقطاعات ذات الأولوية. وذلك وفق الترتيب التالي<sup>1</sup>:

- في سنة 1987، تم السماح بتحديد معدلات الإقراض بحرية ضمن فارق 3% باستثناء الممنوحة للقطاعات ذات الأولوية. كما تم تحرير أسعار الفائدة على الودائع لأجل لمدة 3 أشهر على الأقل؛
  - في سنة 1990، تم رفع المعدلات التفضيلية لجميع القطاعات ذات الأولوية مع بعض الاستثناءات في القطاع الزراعي؛
  - في سنة 1994، تم التحرير الكامل دون أي قيود على معدلات الإقراض الموجهة للقطاعات غير ذات الأولوية؛
  - في سنة 1996، تم إلغاء أسعار الفائدة التفضيلية للقطاعات ذات الأولوية مع تحديد معدلات الودائع بنسبة 2% على الأكثر على الودائع تحت الطلب و2% على الودائع الادخارية.
- بالرغم من إعادة الفهرسة المستمرة على أسعار الفائدة وفق متوسط سعر سوق المال، إلا أن هذه الإجراءات بهذا الترتيب أدت في النهاية إلى التحرير الفعلي لأسعار الفائدة سواء الدائنة منها أو المدينة.
- أما فيما يخص الجهود التركيبية في تحرير أسعار الفائدة<sup>2</sup>، منذ انطلاق سياسات التحرير المالي كجزء من برنامج 24 يناير 1980، تم تحرير أسعار الفائدة على الودائع والقروض بهدف زيادة المدخرات المحلية، وذلك من خلال تعزيز المنافسة ورفع الادخار المحلي عن طريق الفائدة الحقيقية<sup>3</sup>. وصلت أسعار الفائدة الحقيقية إلى مستويات إيجابية في عام 1981.

أدى تحرير أسعار الفائدة خلال هذه الفترة إلى توجيه المدخرات بشكل كبير إلى النظام المصرفي وذلك خلال العامين 1981 و1982<sup>4</sup>. مما تسبب سباق أسعار الفائدة وخاصة من قبل البنوك الصغيرة والمصارف، في حدوث أزمة اقتصادية سنة 1982<sup>5</sup>. فالأزمة الاقتصادية التي بدأت بإفلاس صغار المصرفيين، انتشرت على شكل موجات وامتدت إلى إفلاس بعض البنوك التجارية. حيث تم تحويل أعباء المؤسسات المالية

<sup>1</sup>Jbili, Abdelali. "Financial Sector Reforms in Algeria, Morocco and Tunisia: A Preliminary Assessment." International Monetary Fund, July 1997, 11-12.

<sup>2</sup>Kopits, George. Structural Reform, Stabilization, and Growth in Turkey. Occasional Paper No. 1987/005. International Monetary Fund, May 15, 1987. 2. Accessed in 06/06/2023. <https://ln.run/DwCUA>.

<sup>3</sup>Eroğlu, Nadir. "Finansal Küreselleşme: Devletin Düzenleyici Rolü Üzerine Etkileri." In Küreselleşme İktisadi Yönelimler ve Sosyopolitik Karşıtlıklar, edited by Alkan Soyak, 37.

<sup>4</sup>Parasız, İsmail. Türkiye Ekonomisi 1923'ten Günümüze İktisat ve İstikrar Politikaları. Bursa : Ezgi Kitapevi Yayınları, 1998, 212.

<sup>5</sup>Parasız, op. cit., 151.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

المفلسة إلى البنوك العامة<sup>1</sup>. وعلى هذا الأساس، تقرر في عام 1983 أن يتم تحديد أسعار الفائدة من قبل البنوك الكبيرة الخاضعة لسيطرة البنك المركزي. كما تم قبول قرار تحديد أسعار الفائدة على الودائع والقروض من قبل مجلس الوزراء وإصداره في قانون البنوك سنة 1985<sup>2</sup>.

وفي عام 1989، تم توجيه تمويل العجز العام إلى الاقتراض المحلي من موارد البنك المركزي، مما أدى إلى ارتفاع سعر الفائدة على الأوراق المالية العامة وفرض عبء إضافي بشكل غير مباشر على الموازنة. وبينما كانت نسبة "متطلبات الاقتراض العام" إلى الناتج القومي الإجمالي 5.3% في عام 1989، أصبحت 11.9% في عام 1993<sup>3</sup>.

### 2. حساب رأس المال:

منذ عام 1988، أخذت الإصلاحات المطبقة تستهدف القطاع المالي، دون القطاع الحقيقي. وأهم هذه التغيرات السياسية هو بلا شك المرسوم رقم 32 الصادر عام 1989. الذي خطى النظام المالي التركي بموجبه خطوة مهمة نحو التحرير<sup>4</sup>. فقد مكّن المقيمين من الحصول على العملات الأجنبية من البنوك والمؤسسات المالية الخاصة وإمكانية الاحتفاظ بالعملة الأجنبية دون أي قيود، كما مكّهم من جلب العملة الأجنبية التي يتلقونها إلى البلاد مقابل أي خدمات يقدمونها لغير المقيمين، حيث يتم إدراج غير المقيمين في بورصة إسطنبول (ISE) وبإذن من مجلس أسواق المال. يتمتع غير المقيمين في تركيا بموجب المرسوم 32 بحرية فتح حسابات بالليرة التركية وتحويل أصل هذه الحسابات وفوائدها سواء بالليرة التركية أو بالعملة الأجنبية<sup>5</sup>.

استمرت عملية تحرير حساب رأس المال في تركيا، على الرغم من تباطؤها، مع إدخال تعديلات على المرسوم رقم 32 بعد عام 1989. علاوة على ذلك، اعتمدت تركيا التزامات صندوق النقد الدولي بموجب المادة الثامنة في عام 1990.

رافقت إصلاحات النظام المالي التونسي المحلي التحرير التدريجي لمعاملات حساب رأس المال من أجل تحسين تخصيص موارد النقد الأجنبي وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفير مزيد من المنافسة

<sup>1</sup> Köne, Aylin Çiğdem. "Para-Sermayenin Yeniden Yapılandırılması : Türk Özel Bankacılık Sektörü Örneği." Doğu

Üniversitesi Dergisi Cilt : 4, Sayı: 2 (2003): 238. Accessed in 06/06/2023. <https://search.trdizin.gov.tr/tr/yayin/detay/2845>.

<sup>2</sup> Sönmez, Mehmet. 100 Soruda 1980'lerden 1990'lara Dışa Açılan Türkiye Kapitalizmi. İstanbul : Gerçek Yayınevi, 1992, 28-29.

<sup>3</sup> Keyder, Nur. "Türkiye'nin Kriz Deneyimleri 1994, 2000-2001, 2008-2009 ve 2018-2022 Krizleri." İktisat ve Toplum Dergisi Sayı 141 (2022): 5.

<sup>4</sup> Eroğlu, Nadir, "Finansal Küreselleşme : Devletin Düzenleyici Rolü Üzerine Etkileri", op.cit., pp : 39, 40.

<sup>5</sup> Abdelali jbili, « Financial sector reforms in Algeria, Morocco and Tunisia: a preliminary assessment », op.cit., p p : 16, 17.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

للموردين المحليين للخدمات المالية.<sup>1</sup> وضعت السلطات التونسية خطة من ثلاث مراحل لتحرير حساب رأس المال تُلخص فيما يلي:

**المرحلة الأولى:** تضمنت هذه المرحلة إزالة أغلب القيود المفروضة على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل مع منح تصريح محدود لغير المقيمين للقيام بالاستثمارات في الأوراق المالية الحكومية بالعملة الأجنبية، وأخيرا التحرير الكامل للاقتراض الخارجي للمؤسسات المالية وتخفيف متطلبات هذه القروض للمؤسسات غير المالية؛

**المرحلة الثانية:** تضمنت هذه المرحلة تحرير القيود المتعلقة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الخارج من خلال تشجيع المستثمرين المحليين على الاستثمار في خارج البلد، مع إزالة العوائق أمام غير المقيمين في دخول استثمارات المحفظة والحصول على سندات الدين في السوق التونسية بحرية؛

**المرحلة الثالثة:** تضمنت هذه المرحلة الإجراءات الهادفة إلى زيادة المنافسة الخارجية حيث<sup>2</sup>:

- السماح للبنوك الأجنبية بفتح فروع لها والعمل في الداخل؛
  - فتح رؤوس أموال البنوك أمام المشاركة الأجنبية؛
  - السماح للمصارف الخارجية بتحصيل الودائع بالدينار التونسي من المقيمين مع فرض بعض القيود على ذلك لحماية العملة الوطنية من المضاربة؛
  - قابلية تحويل الدينار التونسي في أسواق العملات الأجنبية، وذلك في يناير 1993<sup>3</sup>.
3. تحرير سعر الصرف:

أثبتت الدراسات أنه منذ صدور قانون أعمال البنوك والائتمان رقم 162<sup>4</sup> سنة 1957 إلى غاية إلغائه في سنة 2003 كان نظام الصرف الثابت، الذي عوم في سنة 2003 وفق قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88<sup>5</sup>. وباستثناء الفترات التي تم فيها تعديل النظام وتخفيض قيمة العملة لتعكس قيمة

<sup>1</sup> سهيلة مواكفي، "أثر سياسة التحرير المالي على احتياطي الصرف الأجنبي لدول المغرب العربي دراسة قياسية للفترة 1990-2018"، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

<sup>2</sup> Wade D Cook, Moes Hababou and Gordon S Robert, "the effects of Financial Liberalization on th Tunisian Banking Industry, a non-parametric approach", Topics In Middle Eastern and North African Economies, 2001, P: 3.

<sup>3</sup> سهيلة مواكفي، "أثر سياسة التحرير المالي على احتياطي الصرف الأجنبي لدول المغرب العربي دراسة قياسية للفترة 1990-2018"، مرجع سبق ذكره، ص: 10.

<sup>4</sup> اصدار قانون أعمال البنوك والائتمان رقم 163 لسنة 1957، الصادر بالعدد 53 "اصدار غير اعتيادي" لجريدة الوقائع المصرية في 1957/07/13، ص: 28-35.

<sup>5</sup> اصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003، الصادر بالعدد 24 (مكرر) للجريدة الرسمية في 2003/06/15، ص: 2-51.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

أكثر تنافسية لها خلال عقد التسعينات لإصدار القانون رقم 38 لسنة 1994 لتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي<sup>1</sup>، حيث كانت السياسة النقدية للبنك المركزي المصري آنذاك، تهدف إلى زيادة استقرار قيمة الجنيه المصري من أجل ضمان الاستقرار على مستوى السعر العام من خلال استهداف نمو الكتلة النقدية بمعناها الواسع (M2) كهدف وسيط بما يتماشى مع نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والتضخم المتوقع. لقد نجحت سياسة البنك المركزي في خفض معدلات التضخم من حوالي 20 في المائة إلى أقل من 10 في المائة لفترة مستدامة<sup>2</sup>.

خلال سنة 1987، قامت الحكومة المصرية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتنفيذ برنامج يهدف إلى الحد من الاختلالات الداخلية والخارجية ويحقق الاستقرار الاقتصادي. تضمن هذا البرنامج إجراء تعديلات متعددة على سعر الصرف، التي انعكست بانخفاض قيمة الجنيه المصري بحوالي 25%. بالإضافة إلى تدابير الإصلاح على مستوى سوق الصرف الأجنبي، وإزالة قيود الاستيراد وتحرير الصادرات. خلال سنة 1997، قامت سلطة النقد المصرية بتعديل نظام سعر الصرف مجدداً، وانتقلت من نظام ثابت قابل للتعديل إلى نظام التعويم المدار، صاحب هذا التعديل انخفاضا في قيمة الجنيه المصري من 2 جنيه إلى 3.4 جنيه مقابل الدولار الأمريكي، مما انعكس إيجابا على احتياطات النقد الأجنبي، فبلغت ما فوق 20 مليار دولار<sup>3</sup>.

أعلن البنك المركزي في سنة 2001 عن اعتماد نظام ثابت لسعر الصرف الزاحف، حيث تم تخفيض قيمة الجنيه المصري استجابة للتعديلات، فوصلت قيمته إلى 3.85 جنيه للدولار. قام البنك المركزي في سنة 2002 بخفض قيمة العملة المحلية إلى 4.5 جنيه مصري واستمر عند هذا المستوى حتى سنة 2003، عندما تم اعتماد نظام سعر الصرف العائم الحر. ووفقا للبحث، شهدت الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى 2003 تقلبات في احتياطي النقد الأجنبي، حيث بلغت 12.5 مليار دولار في سنة 2003<sup>4</sup>. فقد الجنيه المصري حوالي 20% من قيمته، فانخفضت قيمته لتبلغ 5.4 جنيها مقابل الدولار في نفس السنة، وإلى 6.3 في السنة

<sup>1</sup> إصدار قانون بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي رقم 38 لسنة 1994، الصادر بالعدد 22 للجريدة الرسمية في 1994/06/30، ص: 1231-1234.

<sup>2</sup> Elsherif, Marwa A, "Exchange Rate Volatility and Central Bank Actions in Egypt: Generalized Autoregressive Conditional Heteroscedasticity Analysis". International Journal of Economics and Financial, Issues 6, N° 3, 2016, p: 1210.

<sup>3</sup> Mongardini, Joannes, "Estimating Egypt's Equilibrium Real Exchange Rate", IMF's Working Papers No. WP/98/5, 1998, p: 29.

<sup>4</sup> Massoud, Ali & Willett Thomas, "Egypt's exchange rate regime policy after the float", International Journal of Social Science Studies, 2(4), 2014, p: 12.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

المالية، مع تدخلات البنك المركزي للحفاظ على استقرار سعر صرف الجنيه المصري مقابل الدولار<sup>1</sup>. خلال هذه الفترة بلغت قيمة الاحتياطيات الكلية 14.3 مليار دولار<sup>2</sup>.

أطلق البنك المركزي المصري رسمياً سوق العملات الأجنبية بين البنوك في 23 ديسمبر من نفس السنة، عندما صادقت جميع البنوك على اتفاقية تداول العملات الأجنبية في سوق مالية ما بين بنكية. وفي نفس الشهر، ألغى البنك المركزي المصري لائحة الصرف الأجنبي رقم 506 الخاصة بشرط الاسترداد، كما تم دمج مكاتب الصرف الأجنبي، وطلب منها تلبية متطلبات رأس المال بحد أدنى من 5 ملايين جنيه<sup>3</sup>.

مع مطلع الثمانينات ومع انطلاق الإصلاحات الهيكلية ضمن الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي باشرت تركيا إجراءات التحرير المالي، قامت في سنة 1989 بتحرير حساب رأس المال، من خلال إصدار المرسوم 32<sup>4</sup>. وفي سنة 1993، باشرت أسعار الفائدة الحقيقية في الانخفاض. مما أدى إلى رفع الطلب على العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، حيث ارتفع سعر صرف الدولار من 14,5 ليرة تركية في يناير 1994 إلى 39,9 ليرة في أبريل من نفس السنة، كما شهد الفرق بين أسعار الصرف في السوق الحرة والرسمية ارتفاعاً قدر بـ 20-30٪. "أزمة 1994"<sup>5</sup>. مما استدعى من البنك المركزي تقديم بعض الحلول المؤقتة من أجل الحفاظ على تقلبات أسعار الصرف ضمن "مسار معين"، يمكن ذكر أهمها فيما يلي<sup>6</sup>:

- لقد قدمت عروض أسعار ثنائية الاتجاه في كل من أسواق العملات الأجنبية والأوراق النقدية بين البنوك بأجال استحقاق مختلفة ودخلت السوق كمُشترٍ وبائع؛
- زيادة المعروض من الدولار عن طريق بيع العملات الأجنبية؛
- رفع سعر الصرف إلى مستوى قريب من سعر السوق الحرة؛

<sup>1</sup> Elbadawi, Ibrahim & Kamar Bassem, "The Great Debate on Exchange Rate Regimes: Why Should the MENA Region Care?" Paper Presented at the 12th Annual Conference of the Economic Research Forum for the Arab Countries, Iran and Turkey: Cairo, December 2006, p: 18-22.

<sup>2</sup> Selim Hoda, "Has Egypt's Exchange Rate Policy Changed after the Float? Middle East Development Journal, 4, 2012, p: 17.  
<sup>3</sup> الوليد أحمد طلحة، "سياسات تحرير سعر الصرف في الدول العربية: بين النظرية التطبيقية"، دراسات اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 99 الصادر في ماي 2022، ص: 35.

<sup>4</sup> Orhangazi Özgür, Yeldan Erinc, "The re-making of the Turkish crisis", political economy research institution PERI, university of Massachusetts Amhrest, workingpaper series N°504, 2020, p: 09.

<sup>5</sup> Ardiç Hulya, 1994 ve 2001 yili ekonomik krizlerinin, Turkiye cumhuriyet merkez bankasi bilançosunda yarattigi hareketlerin incilenmesi, uszmanlik yeterlilik tezi, Turkiye cumhuriyet merkez bankasi muhasabe genel mudurlugu, ankara, aralik 2004, s: 146.

<sup>6</sup> Ibid., p: 147.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

- منع الزيادات المفرطة في أسعار الصرف من خلال استيعاب فائض الليرة التركية في السوق عن طريق دفع أسعار فائدة مرتفعة في البنوك.
  - تعتبر حزمة الاستقرار الصادرة بأبريل 1994، أهم ما عالج المشاكل الهيكلية بسياسة مالية ونقدية متناغمة، حيث قضت على الأزمة المالية آنذاك، ويمكن تلخيص أهم ما نتج عنها فيما يلي<sup>1</sup>:
  - ضبط سعر الصرف والتراجع عن قرار التحرير؛
  - رفع سعر الفائدة من قبل البنك المركزي إلى القيمة السوقية، مما يتطلب تعديلاً إضافياً للسعر بنسبة 40٪ تقريباً. وتراجع سعر صرف الدولار، الذي صعد إلى 40 ألف ليرة تركية نقداً قديماً، إلى نحو 30 ألف ليرة تركية أواخر يونيو 1994، وأصبحت قيمة الدولار مقابل الليرة التركية تعادل القوة الشرائية؛
  - تم تأسيس الثقة في الليرة التركية وتحويل الأموال من العملات الأجنبية إلى أدوات الليرة التركية؛
  - وقد بدأت أسعار الفائدة في الانخفاض منذ بداية شهر جوان 1994، وتم تطبيق أسعار فائدة مرتفعة على المدى الطويل.
- في إطار سياسة التصحيح الهيكلي، قامت تونس خلال الفترة 1980-1987 بإجراءات متعلقة بالدينار التونسي من خلال إجراء أول تعديل لسلة العملات التي ربط بها منذ 1978 والتي تم تحديد معاملاتها حسب أهميتها في عمليات التبادل والسداد الخارجي، فقد تكونت سلة العملات من سبع عملات أوروبية بالإضافة إلى الدولار والين الياباني<sup>2</sup>، ثم تم اعتماد سياسة انزلاق الدينار التونسي خلال الفترة الممتدة من 1986 إلى 1989<sup>3</sup>، ثم الانتقال نحو التعويم التام الخاضع لقوى العرض والطلب في مارس 1995، بحيث لم يعد يتحدد الدينار التونسي خلال هذه الفترة من قبل البنك المركزي بل من قبل المعتمدين مما جعله أكثر مرونة مما سبق<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> Unsal, Ezgi.B., (2021). "The Political Economy of Turkey since 1980: Towards Differentiated Global Integration. In Constructing Change: A Political Economy of Housing and Electricity Provision in Turkey", p: 102.

<sup>2</sup> سعادي رشيدة، دربال عبد القادر، "الأورو وسياسة سعر الصرف في الدول المغاربية: دراسة حالة الجزائر باستعمال متجه الانحدار الذاتي للفترة 2000-2015"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد السادس، جوان 2018، ص: 18.

<sup>3</sup> حسيب سهيلة، "دراسة اقتصادية قياسية لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول المغرب العربي"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه العلوم الثالث في علوم التسيير، شعبة الإدارة المالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة، 2020-2021، ص: 225.

<sup>4</sup> Fatma Marrekchi Charfi, "Le taux de change réel d'équilibre et mis alignment : enseignement d'un modèle VAR-ECM pour le cas de la Tunisie", Panoeconomicus 4, 2008, p : 444.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

في سنة 2001، قررت السلطات النقدية توجيه نظام الصرف وذلك وفق سياسات رفع الصادرات من أجل تحسين وضعية ميزان المدفوعات وذلك في إطار برامج التصحيح الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي<sup>1</sup>. إن التدرج الذي قامت به السلطان النقدية التونسية فيما يخص تحرير سعر الصرف والمراحل التي مر بها الدينار التونسي خلال هذه الفترة لم تظهر أهميتها سوى أثناء ظهور أزمة داخلية أمنية واجتماعية<sup>2</sup> تحولت لتصبح أزمة اقتصادية، لكن سعر صرف الدينار التونسي كان قادرا على المحافظة على نوع الاستقرار<sup>3</sup>. ففي سنة 2012 أصبح سعر صرف الدينار التونسي يتميز بالمرونة وبغياب التوجيه المسبق<sup>4</sup>.

### المطلب الثالث: تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية، المالية والنقدية خلال الفترة 1980-2020

سنقوم خلال هذا المطلب بتحليل أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي لدول جنوب وشرق البحر المتوسط، من خلال تحليل بعض المؤشرات الاقتصادية والمالية. اخترنا كل المؤشرات لتكون نسبة من معدل النمو الاقتصادي، ما عدا سعر الصرف الحقيقي الفعلي والنتائج المحلي الإجمالي الذي يعبر عنه بالأسعار الثابتة لسنة 2010. تم اختيار هذه المؤشرات، بصفتها مؤشرات تعبر عن الانفتاح الاقتصادي والمالي، وذلك بعد مراجعة أدبيات نظرية التحرير المالي وكذا الدراسات السابقة في الموضوع.

#### 1. تحليل تطور نمو إجمالي الناتج المحلي:

يوضح الشكل أدناه تطور إجمالي الناتج المحلي المعبر عنه بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2010. يعبر هذا المؤشر عن مجموع إجمالي القيم المضافة من جانب جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد مضافا إلى ذلك الضرائب على المنتجات، مع خصم إعانات الدعم غير المشمولة في قيمة المنتجات. يحسب هذا المؤشر دون اقتطاع قيمة اهتلاك الأصول المصنعة ودون إجراء أي خصوم لتدهور الموارد الطبيعية، يتم التعبير عن البيانات بالقيمة الثابتة للدولار الأمريكي لسنة 2010 وذلك بعد تحويل العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة 2010<sup>5</sup>، تم اعتماد هذا المؤشر نظرا لقياسه إجمالي الناتج المحلي بالأسعار الثابتة مما يعكس تحسن الأداء الاقتصادي من عدمه.

<sup>1</sup> سعادي رشيدة، دربال عبد القادر، "الأورو وسياسة سعر الصرف في الدول المغاربية: دراسة حالة الجزائر باستعمال متجه الانحدار الذاتي للفترة 2000-2015"، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

<sup>2</sup> الربيع العربي: هي مجموعة من الثورات الاجتماعية التي عرفها العالم العربي، وهي عبارة عن مظاهرات سلمية ضخمة ضد النظام السياسي السائد آنذاك. انطلقت في النصف الثاني لسنة 2010 إلى أواخر سنة 2012. لكن تداعياتها مازالت منعكسة على الدول المعنية إلى يومنا هذا. <sup>3</sup> حسيب سهيلة، "دراسة اقتصادية قياسية لتأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي دراسة حالة دول المغرب العربي"، مرجع سبق ذكره، ص: 226.

<sup>4</sup> سعادي رشيدة، دربال عبد القادر، "الأورو وسياسة سعر الصرف في الدول المغاربية: دراسة حالة الجزائر باستعمال متجه الانحدار الذاتي للفترة 2000-2015"، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

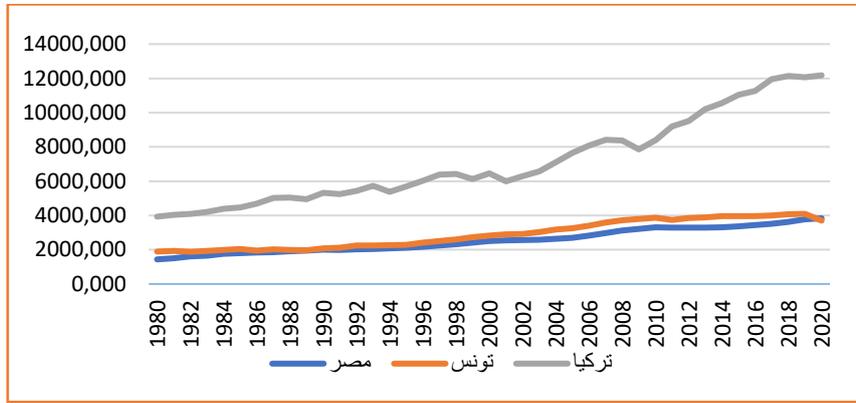
<sup>5</sup> عنوان الموقع: البنك الدولي، عنوان الصفحة: "إجمالي الناتج المحلي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010) Tunisia, Egypt, Arab - Rep., Turkiye"، تم الاطلاع في: 26/08/2023، رابط الموقع:

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

نلاحظ من خلال الشكل أدناه أن النمو الاقتصادي التونسي والمصري يتطور بنفس الوتيرة الثابتة، أما إجمالي الناتج المحلي التركي، فهو يتغير بوتيرة متذبذبة طوال فترة الدراسة، لكن الوتيرة متزايدة مما يعكس تحسن الأداء الاقتصادي للدول الثلاث.

فنلاحظ أن كلا من تونس، مصر، وتركيا يسجلون أدنى قيمة لهم في سنة 1980 وذلك بناتج إجمالي قدر بـ 1885.339 دولار أمريكي في تونس، 1438.006 دولار أمريكي في مصر و3931.456 دولار أمريكي في تركيا. أما أعلى قيمة فقد قدرت بـ 4094.878 دولار أمريكي في تونس سنة 2019 ثم تراجع إلى 3699.284 دولار أمريكي سنة 2020، أما تركيا ومصر فقد سجلت أعلى قيمة لهما في سنة 2020 وقد بلغت 12179.661 دولار أمريكي في تركيا و3835.784 دولار أمريكي في مصر.

الشكل (013-04): تطور نمو إجمالي الناتج المحلي في تونس، تركيا ومصر خلال الفترة 1980-2020



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

Retrieved 26/08/2023, from: <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD?locations=TN-EG-TR>

### 2. تحليل تطور نمو المعروض النقدي:

يعرف المعروض النقدي بكونه أحد أهم المؤشرات التي تتأثر بسياسات التحرير المالي. حيث يعتبر التحكم فيه من أهم أولويات السلطة النقدية الهادفة إلى تحقيق الاستقرار النقدي، وعلى هذا الأساس سنعرض في الشكل التالي تطورات هذا المؤشر بالنسبة لكل من تونس، تركيا ومصر خلال الفترة 1980-2020.

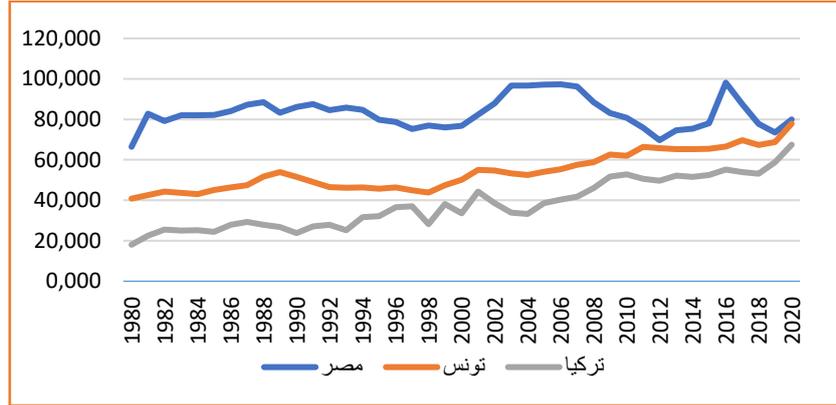
نلاحظ من خلال الشكل أدناه، أن نمو المعروض النقدي بمعناه الواسع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي، قد عرف تذبذبا وفق مسار متقارب في كل من تونس، تركيا ومصر طول فترة الدراسة، مسجلا أعلى قيمة له في سنة 2020، 128.86% و77.88% و67.49% على التوالي. وذلك راجع لجائحة كورونا التي تسببت في ارتفاع معدلات التضخم وتراجع القدرة الشرائية، ارتفاع نسبة الوفيات بالإضافة إلى الإفلاس الذي عرفته العديد من المؤسسات والبنوك ذات الحجم الصغير والمتوسط وعجز العديد من الشركات العالمية.

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD?locations=TN-EG-TR>

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

أما أدنى قيمة، فقد سجلت سنة 1980، وقدرت بـ 35.03% و 40.83% و 18.03% في كل من تونس، تركيا ومصر على التوالي، وهي نسب مقبولة لكنها قد لا تعكس القيم الحقيقية للاقتصاد آنذاك وقد لا تعبر عن القدرة الشرائية الحقيقية نظرا لسياسات تثبيت سعر الصرف وسياسات الدعم المطبقة على أغلب السلع والخدمات.

الشكل (04-14): تطور نمو المعروض النقدي في تونس، تركيا ومصر خلال الفترة 1980-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

Retrieved 26/08/2023, 22:08, from: <https://ln.run/8GGUo>.

- من خلال الشكل أعلاه يمكن القول إن المعروض النقدي بمعناه الواسع قد تطور وفق مرحلتين:
  - **1996-1980**: اتخذ تطور المعروض النقدي بمعناه الواسع كنسبة من إجمالي الناتج المحلي خلال هذه المرحلة تذبذبا واضحا ومتقاربا بين كل من تركيا، تونس ومصر. وهذا راجع إلى حالة "البحث عن الاستقرار" التي عرفتھا الدول قيد الدراسة خلال تلك الفترة، في إطار الإصلاحات الهيكلية والتطورات الاقتصادية والمالية كرفع القيود الجزئية عن معدلات أسعار الفائدة، أسعار الخصم، أسعار الصرف مما انعكس بهذا الشكل على المعروض النقدي.
  - **2003-1997**: عرفت هذه المرحلة تباينا واضحا بين الدول الثلاث، فبينما استمر المعروض النقدي في مصر وفق نفس وتيرة المرحلة السابقة، عرف المعروض النقدي التركي تذبذبا حادا تسببت به سلسلة الأزمات المالية التي عرفتھا البلد "أزمة 1997 وأزمة 2001" بشكل متتالي. أما فيما يخص المعروض النقدي التونسي، فقد عرف ارتفاعا بوتيرة ثابتة من 43.7% من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1998 إلى 54.97% في سنة 2002، أي ارتفاعا بنسبة 25.6%.
  - **2020-2004**: أما في هذه المرحلة فقد عرف المعروض النقدي التركي والتونسي ارتفاعا نوعا ما ثابت التسارع وهذا في الأغلب راجع إلى السياسة النقدية المنتهجة في كل من تونس وتركيا لرفع عجلة الاقتصاد، فكما يظهر في أدبيات السياسة النقدية فإن المعروض النقدي هو مجموعة النقود الموجهة نحو الانفاق "الاستهلاكي والاستثماري" وهذا تماما ما حاولت هذه الدول القيام به، فمن المعلوم أن هذه السياسة انتهجت بعد أزمة الرهن العقاري حيث تم تخفيض أسعار الفائدة على القروض الاستثمارية

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

إلى شبه المعدومة في العديد من الدول المتقدمة لتشجيع الاستثمارات والخروج من حالة الركود السائدة آنذاك.

أما المعروض النقدي المصري فنلاحظ أن تطوره يختلف تماما عن تونس وتركيا، وهذا مرتبط بالسياسات النقدية المختلفة في هذا البلد، فبالنسبة لمصر فقد حاولت الحكومة من خلال الاستعانة بأدوات السياسة النقدية التحكم في التضخم، لذلك نجدها تارة تطبق سياسة توسعية تطبق سياسة انكماشية وتارة أخرى، ثم نلاحظ ارتفاعه مجدداً أواخر سنة 2019 وسنة 2020 وهذا ضمن انعكاسات الأزمة الصحية لفيروس كورونا، فقد لجأت أغلب دول العالم إلى سياسة الانفاق للحد من تداعيات هذه الأزمة لما خلفته من خسائر مادية وبشرية.

### 3. تطور سعر الصرف:

تعتبر العلاقة بين سعر الصرف والتحرير المالي (تحرير التدفقات الرأسمالية الدولية) علاقة ثنائية الاتجاه. فارتفاع سعر الفائدة يجذب تدفقات رأس المال الأجنبي، مما يزيد من عرض النقد الأجنبي مقارنة بالنقد المحلي، فتزداد قيمة العملة المحلية مقابل الأجنبية.<sup>1</sup> كما يمكن للتغيرات الكبيرة في سعر الصرف أن تزيد من مخاطر الاستثمار الأجنبي، مما يدفع المستثمرين لتحويل أموالهم إلى الخارج وينعكس سلباً على العملة المحلية، وبالتالي تتأثر التدفقات الرأسمالية وأسعار الفائدة بتغيرات سعر الصرف.<sup>2</sup>

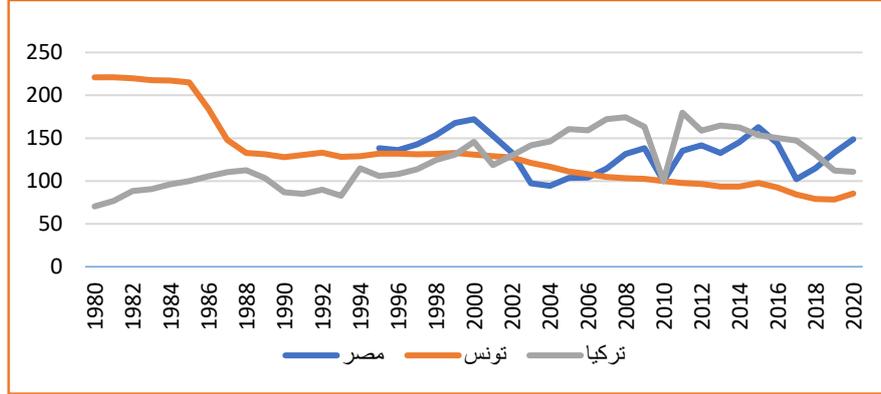
يوضح الشكل أدناه تطور سعر الصرف الحقيقي الفعلي والذي يعبر عن مقياس لقيمة العملة مقابل المتوسط المرجح لعدة عملات أجنبية مقسوماً على معامل انكماش الأسعار أو مؤشر التكلفة، وذلك للتخلص من أي تضخم في قيمة العملة وعرض سعر صرفها بما يعكس الواقع. وذلك خلال الفترة 1980-2020 في كل من تونس، تركيا ومصر.

<sup>1</sup>مراد عبد القادر، "دراسة أثر الممتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003"، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصادية، جامعة قاصدي مباح، ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011، ص: 08.

<sup>2</sup>سلايمية ظريفة، "محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف"، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 4 ماي 1955، قالمة، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017، ص: 67.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

الشكل (04-15): تطور سعر الصرف الفعلي في تونس، تركيا ومصر خلال الفترة 1980-2020.



المصدر: من إعداد الطالبية بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

Retrieved 27/08/2023, from: <https://data.albankaldawli.org/indicator/PX.REX.REER>

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه التجسيد الواضح لأهمية احترام التدرج في تطبيق سياسة التحرير المالي. فيظهر مدى استقرار سعر صرف الدينار طوال الفترة الممتدة 1989-2020. فقد قامت السلطات التونسية بحماية سعر صرفها من الصدمات الخارية من خلال اصدار سلسلة من المراسيم التنظيمية واللوائح الاحترازية للاشراف المصرفي والتدرج في تحرير حساب رأس المال وفق المراحل الثلاث السابق ذكرها. أما نظام الصرف فقد كانت تعتمد السلطات التونسية نظام ربط العملة منذ سنة 1978، ثم طبقت سياسة الانزلاق خلال الفترة 1986-1989. وذلك من أجل تعزيز تنافسية الصادرات والتحرير التدريجي للواردات. ثم أخيرا اعتمدت نظام الصرف الموعوم المدار منذ 2001 بهدف تحسين وضعية ميزان مدفوعاتها في اطار برامج الإصلاح الهيكلي المفروضة من طرف صندوق الدولي بعدما كان يتحدد منذ مارس 1995 من قبل المعتمدين لا من قبل البنك المركزي. فهذا التدرج خلق نوعا من الاستقرار في سعر الصرف بحيث الأزمة الأمنية والاجتماعية والتي تحولت إلى أزمة اقتصادية، والتي عرفتها تونس في سنة 2011 لم تخل باستقراره كما كان الحال مع باقي الدول التي عايشت الربيع العربي.

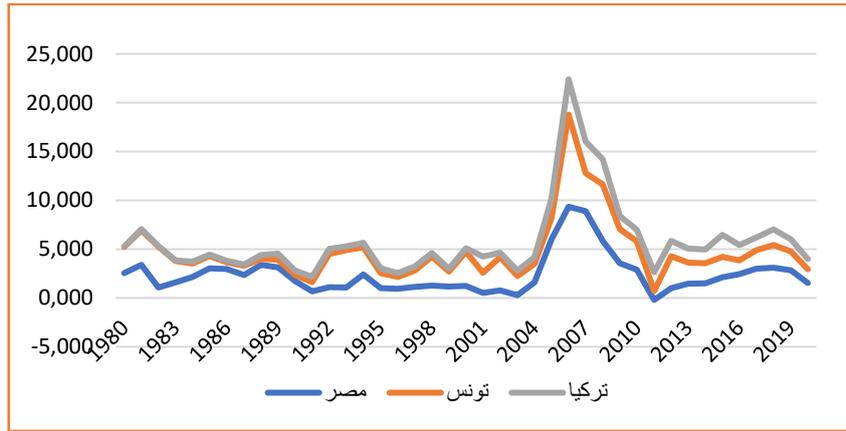
وفي المقابل نلاحظ مدى تذبذب سعر صرف الليرة التركية، حيث لم تعتمد السلطات التركية في تحريرها على التدرج بل فضلت تحرير قطاعها المالي الداخلي والخارجي بشكل مباشر وفي نفس الوقت مما تسبب في حزمة من الأزمات المالية المتتالية (أزمة 1988، 1994، 2000-2001، 2008، 2018)، لكن الجدير بالذكر أن أزمة 2008-2009 أزمة عالمية بدأت في أمريكا (الرهن العقاري) ثم انتقلت إلى أوروبا (عبر أزمة اليونان) مما أدى إلى انتشارها إلى باقي دول العالم، لكن البيئة في تركيا كانت مساعدة لظهور الأزمة فيها، فقد تميزت آنذاك بحرية حركة رأس المال مع غياب الرقابة على سعر الصرف لكن الملفت للنظر أن السلطات النقدية التركية كانت تتدخل لحماية عملتها عقب كل أزمة مما كان يرفع قيمته باستمرار كحزمة أبريل 1995.

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

### 4. تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

شهد الاستثمار الأجنبي المباشر تذبذبا واضحا طول فترة الدراسة، حيث وصل إلى أعلى مستوياته سنة 2006 بقيمة قدرتها بـ 9.349، 9.425 و 3.623 مليار دولار في كل من مصر، تونس وتركيا على التوالي، ثم انخفض مجددا ليبلغ أدنى مستوياته سنة 2011 بقيمة قدرتها بـ -0.205، 0.899 و 1.929 في كل من مصر، تونس وتركيا على التوالي. ثم ارتفع مجددا لينخفض سنة 2020.

الشكل (04-16): تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة في تونس، تركيا ومصر خلال الفترة 1980-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

Retrieved 27/08/2023, from: <https://data.albankaldawli.org/indicator/BX.KLT.DINV.WD.GD.ZS>

انطلاقا من المنحنى أعلاه يمكن تقسيم تطور الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى ثلاث مراحل في كل من مصر وتونس، وأربعة مراحل في تركيا على النحو التالي:

- **المرحلة الأولى 1980-1994:** عرفت هذه المرحلة تذبذبا واضحا في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وهذا راجع إلى سياسات الإصلاح التي تم تبنيها من طرف حكومات الدول قيد الدراسة ضمن متطلبات التحرير المالي الخارجي (تحرير ميزان المدفوعات: حساب رأس المال، الحساب الجاري، الحساب المالي)، والداخلي الذي يشمل تحرير أدوات السياسة النقدية تدريجيا كرفع القيود عن أسعار الفائدة وأسعار الخصم وفق قوانين تنظيم الائتمان؛
- **المرحلة الثانية 1995-2004:** عرفت هذه المرحلة في مصر نوعا من الاستقرار في حين استمرت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة التطور بنفس الوتيرة؛
- **المرحلة الثالثة 2005-2011:** تنقسم هذه المرحلة إلى قسمين، مرحلة الارتفاع الكبير التي شهدتها الدول قيد الدراسة في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الداخل بتسجيل أعلى القيم طوال فترة الدراسة، يعود هذا إلى الجهود المبذولة من قبل الحكومات في جذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية، وتحسين بيئة الأعمال. فقد قامت مصر بتخفيض الحد الأدنى لرأس المال اللازم لبدء

## الفصل الرابع: مراجعة التطورات الاقتصادية لدول العينة.

- النشاط الاقتصادي من 50 ألف جنيه إلى 1000 جنيه، وتخفيض الوقت والتكلفة اللازمين لبدء مزاولة النشاط التجاري بمقدار النصف<sup>1</sup>، ثم تليها مرحلة انحدار حاد لتبلغ أدنى قيمة لها في سنة 2011، وهذا في الغلب راجع إلى تأثير ثورات الربيع العربي التي عرفتها الدول آنذاك؛
- المرحلة الرابعة 2012-2020: استمرت حالة التذبذب في هذه الفترة خاصة بالنسبة لتونس وتركيا، بشكل طفيف تميل إلى الاستقرار.

---

<sup>1</sup>هاني رزق، رزق بركات، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية الاقتصاد المصري، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 9، العدد الأول، الجزء الثاني من سنة 2018، ص: 732.

### خاتمة الفصل:

قدمنا من خلال هذا الفصل، تقييماً شاملاً للوضع الاقتصادي والمالي لدول العينة، حيث ركزنا بشكل أساسي على تأثير تبني نهج التحرير المالي والاقتصادي على هذه الدول. بدأ التحليل بنقد إطار تاريخي للسياسات الاقتصادية والمالية في هذه الدول، مما أسهم في فهم أعمق للتحويلات والإصلاحات التي تم تنفيذها خلال فترة الدراسة.

كما قمنا بتوضيح الوضع الاقتصادي الحالي لهذه الدول، واستعرضنا التحديات الرئيسية التي تواجهها، بالإضافة إلى التركيز على تقييم أثر الإصلاحات الاقتصادية والمالية المنتهجة، ومدى توافقها مع أهداف التحرير الاقتصادي. مما يساهم في فهم النتائج التي تم تحقيقها وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تعزيز أو إصلاح لتحقيق أهداف النمو المستدام والاستقرار الاقتصادي.

خلصنا إلا أن التحرير المالي إذا كان مدروساً، فإنه قد يؤدي إلى نتائج مرضية كالاتحاد النقدي الذي مارسته دول المجموعة الأوروبية الاقتصادية تمهيدا لتوحيد العملة، وفي المقابل إجراءات تحرير حساب رأس المال في تركيا الذي كان بصفة عشوائية خلق سلسلة من الأزمات المالية. كما يمكن للتحرير المالي ان يكون ذا أثر سلبي خاصة في حالة ظهور الأزمات المالية فقد كلفة أزمة اليونان دول الاتحاد الأوروبي الثمن غالبا واستمر أثرها بالرغم من الجهود المبذولة لتخطي ذلك. كما أن فكرة التكامل الاقتصادي إذا كان لهدف واضح مشترك فإنه يخلق قوة من مجموعة من الدول المستعدة للتكاتف كدولة واحدة أمام باقي العالم.

الفصل الخامس: الطرق، الأدوات ومنهجية  
القياس.

### مقدمة الفصل:

خصص هذا الفصل لإعطاء نظرة شاملة على تطور الدراسة القياسية، فهو بمثابة مدخل لها. حيث تم من خلاله التركيز على شرح تفاصيل عينة البيانات والإجراءات المستخدمة في النموذج التجريبي لاستكشاف أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي. يتألف هذا الفصل من ثلاثة مباحث متناسقة من حيث المفهوم:

- المبحث الأول: يهدف إلى تقديم تفاصيل شاملة حول عينة البيانات المستخدمة في الدراسة، مع التركيز على مصادر هذه البيانات والمتغيرات المحددة للتحليل. تم جمع البيانات من مصادر متعددة تشمل قواعد البيانات الإحصائية التي تصدرها المؤسسات الدولية مثل البنك الدولي، بالإضافة إلى المواقع المختصة في جمع الإحصائيات؛
- المبحث الثاني: يركز على تحديد المتغيرات المستخدمة في الدراسة ودور كل منها في نموذج تحليل العلاقات بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي. وتشمل هذه المتغيرات الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والصادرات، والواردات، والاستثمارات الإجمالية؛
- المبحث الثالث: يعرض المنهجية المستخدمة لاختبار الفرضيات المعروضة في الدراسة. يتم التركيز في هذا المبحث على شرح النماذج التجريبية المستخدمة، ومدى ملاءمتها لخصائص عينة الدراسة.

### المبحث الأول: مصادر تجميع البيانات:

توفّر عملية جمع البيانات في الأبحاث الكمية إطارًا منهجيًا دقيقًا يهدف إلى جمع المعلومات اللازمة لتحليل ومعالجة المشكلة البحثية المحددة. في الدراسة الحالية، يعتمد الطالب على مصادر متنوعة للبيانات، والتي تأتي أساسًا من مصادر ثانوية مثل قواعد البيانات الإحصائية التي ينشرها المؤسسات الدولية. تضمنت هذه المصادر قواعد بيانات من البنك الدولي<sup>1</sup>، وموقع فريد<sup>2</sup>.

الاستفادة من مصادر بيانات متعددة مثل هذه تسهم في تحقيق تحليلات أكثر دقة وشمولًا للتأثيرات الاقتصادية والمالية المدروسة في البحث، حيث توفر هذه البيانات تفاصيل حيوية ومعلوماتية للتفاعلات الاقتصادية على المستوى العالمي والإقليمي<sup>3</sup>.

### المبحث الثاني: التعريف بمتغيرات الدراسة:

يهدف التعمق في تحديد وتقييم طبيعة الأثر المحتمل لتطبيق سياسة التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر وفي بعض دول البحر المتوسط على حد سواء خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2020، تم الاعتماد على القياس الاقتصادي بين مختلف المتغيرات تابعة، مستقلة ومساعدة، تم اختيار هذه المتغيرات بالاعتماد على الدراسات والأبحاث التي اهتمت بموضوع التحرير المالي وتأثيراته على مختلف المؤشرات الاقتصادية.

### المطلب الأول: التعريف بالمتغير التابع:

معدل النمو الاقتصادي الحقيقي: إن زيادة العمق المالي وتطور النظام المالي نتيجة لعملية التحرير المالي حسب النموذج الذي قدمه كل من ماكينون وشو، سيؤدي في نهاية المطاف إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وتحسين كفاءة الأسواق المالية، فهو يعكس فكرة وجود علاقة وثيقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي. حيث يساهم النظام المالي المتطور في تحسين الوصول إلى التمويل من خلال الرفع من كفاءة تخصيص الموارد وتسريع تراكم رأس المال مما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي. أما في السياق الجزائري، فقد اعتمد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام 2015 كمؤشر مهم لتطور

<sup>1</sup> Polit, Denise F., and Cheryl Tatano Beck. Nursing Research: Principles and Methods. 7<sup>th</sup> ed. Philadelphia: Lippincott Williams & Wilkins, 2004. . Accessed at 07/10<sup>th</sup>/2023. <https://ln.run/WUODr>.

<sup>2</sup> World Bank Group. "Open Data | Data." Accessed July 10<sup>th</sup>, 2023. <https://data.worldbank.org/>.

<sup>3</sup> Federal Reserve Economic Data | FRED | St. Louis Fed. Accessed July 10<sup>th</sup>, 2024. <https://fred.stlouisfed.org/>.

## الفصل الخامس: الطرق، الأدوات ومنهجية القياس.

مستوى النشاط الاقتصادي. حيث تم الحصول على هذه البيانات من قاعدة بيانات البنك الدولي وتم ترميزه بالرمز (PIB) .

### المطلب الثاني: التعريف بالمتغيرات المستقلة:

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي: يعتبر هذا المؤشر من بين أهم المقاييس الكمية المستعملة في التقييم الانفتاح المالي الداخلي، فهو يقيس تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، يتم التأكيد على أهمية هذا المؤشر في سياق الاقتصاد المفتوح لأنه يشير إلى أن الاستثمار الرأسمالي الخارجي كأحد القنوات الرئيسية لتحقيق التحويلات الرأسمالية نحو الداخل. ووفقاً للنظرية الاقتصادية، فمن المتوقع أن يكون لهذا المتغير تأثيراً إيجابياً على النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وذلك لأن زيادة تدفقات رأس المال الداخلة تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي وزيادة في أسعار الفائدة المحلية، وهو ما يؤدي بدوره إلى زيادة في تراكم رأس المال. وهذا يؤدي إلى زيادة في معدل الاستثمار، مما يعزز النمو الاقتصادي بشكل فعال. تم الحصول على بيانات هذا المؤشر من خلال قاعدة بيانات البنك الدولي ويُرمز لهذا المؤشر بالرمز (IED) .

الائتمان الموجهة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي: يستخدم هذا مؤشر على نطاق واسع في الدراسات التجريبية المعنية بالتحريك المالي. نظراً لأهميته التي تكمن في تقييم مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاع الخاص وفي إظهار فعالية الوساطة المالية. ويُفترض أن حصة الائتمان الممنوحة للقطاع الخاص تعكس بشكل مباشر الاستثمار والنمو الاقتصادي، خاصة وأن للقطاع الخاص كفاءة خاصة في اختيار المشاريع الاستثمارية المجدية اقتصادياً. وحسب الافتراضات التي جاء بها ماكينون وشو، فإن رصيد الائتمان المخصص للقطاع الخاص هو المحدد الرئيسي لجودة رأس المال وتراكمه، فهو بالتالي يلعب دوراً مهماً في تحديد مستوى النمو الاقتصادي. فتسارع الإقتران بين نسبة الإئتمان الموجه نحو القطاع الخاص والاستثمار، يعزز بشكل فعال النمو الاقتصادي. تم الحصول على بيانات هذا المؤشر من قاعدة بيانات البنك الدولي، ويُرمز له بهذا المؤشر بالرمز (CsPR).

مؤشر السيولة: يقصد بمؤشر السيولة، نسبة النقود بمفهومها الواسع إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقد عرفت الدراسات التي اهتمت بقياس أثر التطور المالي أو التحرير المالي الاعتماد على هذا المؤشر في أبحاثها وهذا باعتبار يقيس درجة استخدام النقد في الاقتصاد ويظهر حجم القطاع المالي فيه. يرى ماكينون أن ارتفاع هذا المؤشر يعبر عن دور الوساطة المالية الكبير وذلك بافتراض أن حجم القطاع المالي مرتبط بشكل إيجابي مع حجم الخدمات المالية، وأن هذا المؤشر يعكس مستوى العمق المالي. قمنا بجمع البيانات المتعلقة بهذا المؤشر بالإعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي وتم ترميزه بـ (MSL) .

## الفصل الخامس: الطرق، الأدوات ومنهجية القياس.

### المطلب الثالث: التعريف بالمتغير المساعد

معدل سعر الصرف الحقيقي الفعلي: يتم في الغالب ربط التغيرات التي تحدث في أسعار الصرف بالتحريك المالي أو تحرير التدفقات الرأس المالية الدولية، فأسعار الفائدة الخاضعة لقوى العرض والطلب تجذب تدفقات رأس المال الأجنبي مما يرفع من حجم المعروض النقدي الأجنبي إلى المعروض النقدي المحلي، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى زيادة القيمة الحقيقية للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية. لكن التغيرات المفرطة في المعروض النقدي قد تخلق مخاطر عالية للمستثمرين الأجانب مما قد يؤدي إلى عكس العملية ويكون التأثير سلبيا. نظرا لطبيعة العلاقة غير المباشرة التي تربط سعر الصرف والنمو الاقتصادي والتي تتأثر وتؤثر وفق مؤشرات التحريك المالي، قمنا باعتماد معدل سعر الصرف الحقيقي الفعلي كمتغير مساعد في النموذج. بالاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي قمنا بتجميع البيانات المتعلقة بهذا المتغير ورمزنا له بـ (TCR).

وانطلاقا مما سبق، وبعد التعريف بالمتغيرات قيد الدراسة، يمكننا توصيف النموذج القياسي العام على النحو التالي:

$$PIB_t = \beta_0 + \beta_1 IED_t + \beta_2 CsPR_t + \beta_3 MSL_t + \beta_4 TCR_t + \varepsilon_t$$

حيث:

-  $\beta_0$ : الحد الثابت؛

-  $\beta_0, \beta_0, \beta_0, \beta_0$ : معلمات النموذج؛

-  $\varepsilon_t$ : الحد العشوائي.

توضح المعادلة أعلاه توصيف النموذج المتعدد في حالته العامة، دون إسقاطه على أي من النماذج المذكورة سابقا، وهذا لأن اختلاف التوصيف يكمن في اختلاف المتغيرات وكذا طبيعة النموذج.

### المبحث الثالث: النماذج القياسية المعتمدة في الدراسة:

سنقوم من خلال هذا المبحث التطرق إلى العلاقة بين أهداف الدراسة والنماذج والأساليب الإحصائية المعتمدة لبلوغها، وذلك من خلال توضيح أهمية النماذج الإحصائية المعتمدة في إسقاط ما تم التطرق إليه نظريا على الواقع الاقتصادي والمالي للدول قيد الدراسة خلال الفترة المحددة من 1980 إلى 2020.

### المطلب الأول: علاقة النماذج المعتمدة بالإشكالية المعالجة:

بعد توضيح واقع النظام المالي وأهم الإصلاحات التي لجأت الدول قيد الدراسة إلى تطبيقها سواء بهدف توحيد وتطوير نشاطها الاقتصادي (دول شمال البحر المتوسط) أم بهدف الخروج من الأزمة اضطرابا (دول شرق وجنوب البحر المتوسط). وجب الآن القيام بتحليل قياسي يعتمد على بيانات كمية لمعرفة أثر قرار تحرير الأنظمة المالية بمستوياتها الداخلي والخارجي على النمو الاقتصادي، خاصة وقد أوضح مبتكرا نظرية التحرير المالي McKinnon و Shaw بالأثر الإيجابي المتوقع من تطبيق أسس هذه النظرية على النمو الاقتصادي كما أوضحنا في الفصل الأول.

وهذا الصدد، ووفقا لإشكالية بحثنا المتمثلة في: "كيف يؤثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر مقارنة ببعض دول البحر المتوسط؟" سنقوم بتقسيم دراستنا القياسية إلى شقين، الأول يتضمن دراسة أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر ثم شق ثان سنقوم فيه بقياس العلاقة بين دول البحر المتوسط.

يُتوقع استعمال نموذج الانحدار الذاتي للقفزات الزمنية المبطئة لقياس أثر مؤشرات التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال بيانات السلاسل الزمنية، وهذا التوقع راجع أولا إلى الطبيعة الديناميكية للمؤشرات قيد الدراسة، والتي تظهر بشكل أوضح في الاختبارات القبلية التي خضعت لها والتي سنوضحها في المبحث المخصص لها، بالإضافة إلى الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع والتي لجأت في الغالب إلى نفس النموذج.

ثم في دراسة المقارنة سنلجأ في الغالب إلى استعمال بيانات البائل وذلك نظرا لخاصية هذه البيانات في الجمع بين البيانات المقطعية التي تمثل الأفراد قيد الدراسة (دول في دراسة حالتنا) وبيانات السلاسل الزمنية التي تعكس الفترة المدروسة (1980-2020) على حد سواء، أما فيما يخص النموذج الذي سنلتزم به فيتوقع أن يكون نموذجا ديناميكيا سيُحدد أثناء إجراء الاختبارات المطلوبة.

## الفصل الخامس: الطرق، الأدوات ومنهجية القياس.

نظرا لتباين اتجاه وتركيبه اقتصادات الدول قيد الدراسة، قررنا القيام بتصنيفها وفق عقد أو مركبات تساعدنا في التأكد من إمكانية إجراء مقارنة شاملة لجميع الدول معا أو تقسيمها إلى مجموعات، وذلك على أساس نموها الاقتصادي. فما يخص أساليب التصنيف فإننا سنعتمد على إحدى طرق التحليل العاملي الذي يعتبر من أشهر الأساليب المعتمدة في التصنيف، والتي بعد مراجعة خصائصها خلصنا إلى أن طريقة التحليل العاملي إلى مركبات أساسية كأنسب طريقة لهدف دراستنا. ومن باب التأكد وللحصول على نتائج دقيقة، سنقوم بإجراء التحليل العنقدي ذو الخطوتين كأنسب طريقة من طرق التحليل العنقدي، وذلك باستعمال برنامج الـ SPSS.

### المطلب الثاني: أهمية النماذج المعتمدة في تفسير الظاهرة المدروسة:

نظرا لما ذكر سابقا فإننا سنقوم باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة لدراسة أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، ثم سنلجأ إلى طريقة تحليل المركبات الأساسية تمهيدا لدراسة المقارنة التي ستكون بالاعتماد على بيانات البانل. في هذه المرحلة سنوضح أهمية كل نموذج وكل طريقة وكل نوع بيانات سيتم استخدامه في هذه الدراسة:

### 1. دراسة قياسية مقارنة لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي بين بعض دول البحر المتوسط:

#### • طبيعة الإشكالية:

تتمحور الإشكالية أساسا في دراسة أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في مجموعة من دول الحوض المتوسط التي اختيرت في مجملها 8 دول، أربعة منها دول أوروبية تمثل منطقة شمال البحر المتوسط وهي: إسبانيا، فرنسا، إيطاليا واليونان. بالإضافة إلى الجزائر، تونس ومصر التي تمثل منطقة جنوب البحر المتوسط وتركيا من شرق البحر المتوسط. وذلك من خلال إجراء دراسة مقارنة بينها خلال فترة زمنية حددت بـ 41 سنة ممتدة من 1980 إلى 2020.

#### • طبيعة النموذج:

تعتبر البيانات المستخدمة في هذا التحليل عن بيانات البانل أو بيانات السلاسل الزمنية المقطعية. وتطلق عليها هذه التسمية أساسا لكونها تتركب من<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> ابن الحبيب، طه. "أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية خلال الفترة 2005-2015". مجلة البحوث الاقتصادية والمالية 5، العدد 1 (يونيو 2018): 564.

## الفصل الخامس: الطرق، الأدوات ومنهجية القياس.

- سلاسل زمنية: وهي عبارة عن بيانات مرتبطة مباشرة بالزمن، بحيث تتغير بيانات السلاسل الزمنية وفق منهج معين يحكمه الزمن؛
- البيانات المقطعية: هي عبارة عن بيانات مرتبطة أساساً بالأفراد ولا علاقة لها بالزمن. فهي بيانات ثابتة زمنياً؛

نظراً لجمعها بين خصائص السلاسل الزمنية وخصائص البيانات المقطعية. تتميز هذه البيانات بكونها تتحكم في مشكل عدم تجانس تباينات الأخطاء الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية أو حالة البيانات الزمنية، مما يعكس كفاءة أفضل في نتائج الاختبارات. كما يؤدي زيادة حجم العينة من خلال ربط الفترات الزمنية بعدد المقاطع إلى الرفع من درجات الحرية مما قد يجنب الوقوع في مشكل التعدد الخطي، وهذا يعكس بدوره دقة كبيرة في النتائج المتوصل إليها.<sup>1</sup> كما تعمل هذه البيانات على تحليل سلوك الوحدات الفردية مع ضبط انعدام التجانس بينها، ومن هنا تأتي أهمية استخدام بيانات بانل والتي تسمى "بعدم التجانس أو الإختلاف غير الملحوظ"<sup>2</sup>.

### - التحليل العاملي إلى مركبات أساسية:

من المحتمل أن يكون التحليل العاملي إلى مركبات أساسية، الأقدم والأكثر شهرة بين كل تقنيات التحليل متعدد المتغيرات. تم تقديمه لأول مرة بواسطة بيرسون (1901)<sup>3</sup>، وتم تطويره بشكل مستقل بواسطة هوتيلينج (1933)<sup>4</sup>. مثل العديد من الأساليب متعددة المتغيرات، لم تُستخدم هذه الأساليب على نطاق واسع حتى ظهور أجهزة الكمبيوتر الإلكترونية، لكنها الآن راسخة بشكل جيد في كل حزمة كمبيوتر إحصائية تقريباً. وهي عبارة عن طريقة إحصائية وصفية استكشافية، متعددة الأبعاد، تقوم على تخفيض كمية هائلة من المتغيرات الأصلية (أي الأبعاد الأصلية) إلى أقل عدد من المتغيرات التمثيلية (أي المركبات الأساسية أو العوامل الرئيسية)<sup>5</sup>، تميل هذه الطريقة إلى:

<sup>1</sup>رتبعة، محمد. استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية. "المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد 02 (سبتمبر 2014): 154.

<sup>2</sup>بدراوي، شهيناز. "تأثير أنظمة سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل لعينة من 18 دولة نامية (1980-2012)". أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية والمالية، تخصص مالية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014-2015، ص. 202.

<sup>3</sup>Pearson, Karl. "On Lines and Planes of Closest Fit to Systems of Points in Space." *Philosophical Magazine Series 1*, 2, no. 6 (1901): 559–572.

<sup>4</sup>Hotelling, Harold. "Analysis of a Complex of Statistical Variables into Principal Components." *Journal of Educational Psychology* 24 (1933): 417–441. doi:[10.1037/H0071325](https://doi.org/10.1037/H0071325).

<sup>5</sup>Besse, Philippe. "PCA Stability and Choice of Dimensionality." *Statistics & Probability Letters* 13, no. 5 (1992): 406. doi:[https://doi.org/10.1016/0167-7152\(92\)90115-L](https://doi.org/10.1016/0167-7152(92)90115-L).

## الفصل الخامس: الطرق، الأدوات ومنهجية القياس.

✓ تخفيض عدد المتغيرات إلى عدد أقل من المتغيرات التمثيلية غير المترابطة، وبالتالي تعديل الغيوم النقطية بشكل أفضل في المساحة الشعاعية ذات الأبعاد المنخفضة، والتي تمثل المساحة الشعاعية الأصلية. ويتم ذلك بواسطة العوامل أو المركبات الرئيسية التي تعظم من حجم التباين الكلي المفسر. فعلى الرغم من أنه يتم استخراج العامل الأول الذي يلتقط أقصى قدر ممكن من التباين، إلا أنه نادرًا ما يمكن التقاط التباين العام. وبالتالي، فإن ما يتبقى يعاد إلى عامل آخر (ثاني) وهكذا؛<sup>1</sup>

✓ تصنيف المتغيرات والأفراد: بالإضافة إلى تقليل الأبعاد للمساحة الأصلية للمتغيرات، فإنه يمكن استخدام طريقة التحليل العاملي إلى المركبات الأساسية كتقنية تصنيف. وبالتالي، يمكن تسليط الضوء على العلاقات بين المتغيرات أو الأفراد.<sup>2</sup>

### - التحليل العنقودي:

غالبًا ما تركز الطرق العاملة على اختزال أو تقليص عدد المتغيرات، أما أساليب التصنيف فتركز في الغالب على تصنيف الأفراد في مجموعات (تقليص عدد الأفراد). تدخل أساليب أو نماذج التصنيف ضمن أساليب الإحصاء الاستكشافي المتعدد الأبعاد، والتي تعتبر عملية تأكيدية وتمهيدية للدخول في إجراء عملية التحليل الإحصائي<sup>3</sup>. في الحقيقة يوجد تكامل بين الطرق العاملة وطرق التصنيف، فبعد تطبيق طريقة عاملية على البيانات الأصلية (كطريقة تحليل المركبات الرئيسية)، حيث يتم اختزال المتغيرات في عدد محدود من المركبات (مركبتين أو ثلاث مركبات رئيسية)، وعلى أساس هذه المركبات نقوم بتصنيف الأفراد، والذي يسهل عملية التحليل والتفسير في الأخير. يمكن تقسيم أساليب التصنيف إلى قسمين:

### التصنيف بالتجزأة:

ويقوم هذا الأسلوب في الأساس بتجزئة المجموعة الكلية للأفراد في مجموعات جزئية منفصلة، من بين أهم الطرق الشائعة لهذه الأسلوب نجد: طريقة المراكز المتحركة، طريقة السحابات الديناميكية وطريقة المتوسط K.

### التصنيف التسلسلي:

<sup>1</sup>Jolliffe, Ian. Principal Component Analysis. 2nd ed. Springer Series in Statistics. New York: Springer-Verlag, 2002, 158.

<sup>2</sup>حوشين، يوسف. "محاضرات في مقياس تحليل المعطيات المعمق - مع أمثلة حسابية وتطبيقية -". مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص: تحليل اقتصادي واستشرافي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بليدة 2 لونيس علي، السنة الجامعية 2022-2023، ص: 6.

<sup>3</sup> "التحليل الاستكشافي للبيانات في برنامج "SPSS مؤسسة المنارة للإستشارات . تم الاطلاع في 29 جوان 2023.

<https://www.manaraa.com/post/6759/التحليل-الاستكشافي-للبيانات-في-برنامج-spss>.

## الفصل الخامس: الطرق، الأدوات ومنهجية القياس.

يقوم هذا الأسلوب من التصنيف على أساس التجميع التسلسلي للأفراد المتشابهة، ووضعها في شكل عناقيد أو مجموعات وفق معيار مشترك بينها. من أهم طرق هذا الأسلوب نجد: التصنيف التسلسلي الهرمي أي التصاعدي أو التجميعي، والتصنيف التسلسلي التنازلي أو التجزيئي.

2. دراسة قياسية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر:

### • طبيعة الإشكالية:

تتمحور إشكالية دراستنا أساسا في أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي خلال فترة زمنية مقدرة بـ 41 سنة. أي أننا سندرس طبيعة التغيرات التي حدثت في النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة، انطلاقا من مجموعة من المؤشرات المالية والاقتصادية والتي تعبر بالضرورة عن سياسة التحرير المالي.

### • طبيعة النموذج:

تعتبر البيانات المستخدمة في هذا التحليل عن بيانات السلاسل الزمنية، وهي عبارة عن "سلسلة من القيم العددية لمؤشر احصائي يعكس تغير الظاهرة بالنسبة الى الزمن، وكل قيمة عددية من السلسلة تقابل لحظة زمنية او مدة زمنية محددة، ويمكن ان تكون المدة أياما او شهورا او سنوات، وتنشأ السلسلة الزمنية عن طريق مراقبة الظاهرة المدروسة مدة من الزمن وقياسها خلال فترات زمنية متساوية"<sup>1</sup>.

"تم تطوير منهجية الحدود للتكامل المشترك او ما يسمى بنموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) من قبل (Pesaran et al (2001)<sup>2</sup>، "وتختلف عن باقي أساليب التكامل المشترك مثل انجل جرانجر(1990) وجوهانس (1987) وجوهانس جيسلس (1988) بإمكانية تطبيقها سواء كانت متغيرات النموذج عند المستوى (I(0) او متكاملة من الدرجة الأولى (I(1) او مزيج بينهما"<sup>3</sup>، "ويمكن لهذه المتغيرات اخذ فجوات ابطاء زمني مختلفة"<sup>4</sup>، "كما يوفر نموذج ARDL درجة كبيرة من الكفاءة في حال

<sup>1</sup>Bresson, George, and Alain Pirotte. Econométrie des séries temporelles. 1st ed. Paris: Presses Universitaires de France, 1995, 13. <https://excerpts.numilog.com/books/9782130493709.pdf>

<sup>2</sup>Pesaran, M. H., Y. Shin, and R. J. Smith. "Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships." Journal of Applied Econometrics 16, no. 3 (2001): 289-326. <https://doi.org/10.1002/jae.616>

<sup>3</sup>Jenkins, Hatice, and Salih Katircioglu. "The Bounds Test Approach for Cointegration and Causality between Financial Development, International Trade, and Economic Growth: The Case of Cyprus." Journal of Applied Economics 42, no. 13 (2010): 1705. doi:[10.1080/00036840701721661](https://doi.org/10.1080/00036840701721661)

<sup>4</sup>Wu, Hung-Ming. "The Impact of Energy Consumption and Financial Development on Economic Growth in the United States: An ARDL Bounds Testing Approach." Journal of Business & Economic Policy 2, no. 3 (September 2015): 181. Center for Promoting Ideas, USA. [http://www.jbepnet.com/journals/Vol\\_2\\_No\\_3\\_September\\_2015/18.pdf](http://www.jbepnet.com/journals/Vol_2_No_3_September_2015/18.pdf).

## الفصل الخامس: الطرق، الأدوات ومنهجية القياس.

العينات صغيرة الحجم كما انه يسمح بالحصول على تقديرات غير متحيزة لنموذج المدى الطويل<sup>1</sup>. "وعلى الرغم من استخدام نماذج ARDL في الاقتصاد القياسي لعقود من الزمن، الا انها أصبحت كثيرة الاستعمال في الآونة الأخيرة كطريقة فعالة لفحص علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات من خلال ما قدمه Pesaran<sup>2</sup> and Shim (1998)", "واقترح (1996) Pesaran et al منهج الانحدار الذاتي للفتحات الزمنية الموزعة لدراسة العلاقة طويلة الاجل"<sup>3</sup>.

كما ان نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلومات في الأمد الطويل، ويجب توفر مجموعة من الشروط لتطبيق هذا النموذج، من بينها ما يلي<sup>4</sup>:

- اجراء الاختبارات القياسية لسلامة النموذج مثل اختبار LM، الارتباط الذاتي واختبار عدم ثبات التجانس للتباين واختبار استقرارية الدالة؛
- ينبغي ان يكون حجم العينة في حدود 30 مشاهدة؛
- نموذج ARDL يعتمد على تكوين فترات ابطاء متعددة للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة، يعني ذلك تخفيض درجة حرية النموذج؛
- يجب ان يكون معامل تصحيح الخطأ قصير الاجل، سالب ومعنوي ECM؛
- "يمكن اشتقاق نموذج تصحيح الخطأ ECM من نموذج ARDL من خلال تحويل خطي بسيط، والذي يدمج تعديلات المدى القصير من توازي المدى الطويل دون فقد معلومات المدى الطويل"<sup>5</sup>؛
- "يساعد على التخلص من المشاكل المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكل الارتباط الذاتي"<sup>6</sup>.

<sup>1</sup>Belloumi, Mounir. "The Relationship Between Trade, FDI, and Economic Growth in Tunisia: An Application of the Autoregressive Distributed Lag Model." *Economic Systems* 38, no. 2 (2014): 279. doi:

<https://www.researchgate.net/publication/260029231>

<sup>2</sup> Rajarathinam, Arunachalam, and Subha S. S. "The Interaction Between Area and Production of Food Grain Crops in India: An Empirical Evidence from ARDL Bounds Test Cointegration." *Research Square*, 2021. <https://ln.run/GrPkj>. Accessed June 17, 2023.

<sup>3</sup>Nkoro, Emeka, and Aham Kelvin Uko. "Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Cointegration Technique: Application and Interpretation." *Journal of Statistical and Econometric Methods* 5, no. 4 (2016): 76. Accessed June 17, 2023. [http://www.scienpress.com/Upload/JSEM/Vol%205\\_4\\_3.pdf](http://www.scienpress.com/Upload/JSEM/Vol%205_4_3.pdf)

<sup>4</sup> أحمد حسين بتال. "التكامل المشترك وفق ARDL Cointegration مع التطبيق في Eviews - عرض تقديمي." كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، 2020. <https://ln.run/nBj3R>.

<sup>5</sup>Nkoro and Uko, op. cit., 76.

<sup>6</sup> بن مريم، محمد. "دور الاستقرار السياسي كعامل أساسي إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر - دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفتحات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) خلال الفترة 1987-2016." *المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية* 10، العدد 2. (2018): 62. تاريخ الاطلاع: 2023/06/18.

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/552/10/2/74340>

### خاتمة الفصل:

قمنا من خلال هذا الفصل بتقديم تفاصيل دقيقة حول الأسلوب البحثي المستخدم الذي يهدف إلى استكشاف أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع تسليط الضوء بشكل خاص على الجزائر. فقد تم التركيز على جمع البيانات من مصادر متعددة، بما في ذلك قواعد البيانات الدولية ذات الاعتمادية والمصدقية.

كما قمنا ببناء وصياغة النموذج المتعدد في شكله الخام الذي يركز على استخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد كمؤشر رئيسي للنمو الاقتصادي، إلى جانب متغيرات مستقلة محددة تعبر عن التحرير المالي. وقد تم ذلك لاختبار العلاقات الاقتصادية المعقدة بين هذه المتغيرات على مدى الفترة الزمنية المحددة.

في النهاية، وجد هذا الفصل لِيُمهّد الطريق للفصل التالي الذي سيقدم نتائج وتحليلات تفصيلية توضح إشكالية الدراسة، وبالتالي تسلط الضوء على دور التحرير المالي في تعزيز النمو الاقتصادي للمنطقة قيد الدراسة.

الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي  
على النمو الاقتصادي.

### مقدمة الفصل:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي بشكل كمي، مستنداً إلى مجموعة من المعطيات والبيانات الإحصائية التي تتيح فهماً معمقاً لطبيعة هذه العلاقة الديناميكية وأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في دول العينة، مع تسليط الضوء بشكل خاص على التجربة الجزائرية. لتحقيق هذا الهدف، تم تقسيم الفصل إلى عدة مباحث تتناول مختلف الجوانب المتعلقة بالموضوع.

بدأنا بتحليل البيانات المحصل عليها باستخدام التحليل الإحصائي الوصفي، والذي يتيح وصف البيانات وتلخيصها بطريقة تعكس خصائصها الأساسية. بعد ذلك، قمنا بدراسة التغيرات في السلاسل الزمنية بيانياً، مما يساعد في تحديد الاتجاهات والأنماط السائدة عبر الزمن. ثم انتقلنا إلى تصنيف دول العينة باستخدام أساليب التحليل العاملي والتحليل العنقودي. يهدف التحليل العاملي إلى تقليص حجم البيانات وتحديد العوامل الكامنة التي تفسر التباينات بين الدول، بينما يساعد التحليل العنقودي في تجميع الدول ذات الخصائص المتشابهة في مجموعات متجانسة، مما يمهد الطريق لدراسة أكثر تفصيلاً للعلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي.

في الخطوة التالية، قمنا بتقدير نموذج الفجوات الزمنية المبطنة لسلاسل المتغيرات الزمنية الجزائرية، مما يتيح لنا فهم التأثيرات المتأخرة للتحرير المالي على النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، استخدمنا بيانات البانل الديناميكية لدول العينة ذات التبعية المقطعية، مما يساعد في تحليل التأثيرات المشتركة والفردية للتحرير المالي عبر الدول المختلفة.

تتضمن الدراسة أيضاً تفصيلاً لكل مرحلة من مراحل التحليل التي تم اتباعها، مع التركيز على الأساليب والأدوات الإحصائية المستخدمة، وشرح النتائج المتحصل عليها وتفسيرها في سياق الأدبيات الاقتصادية الحالية. في نهاية هذا الفصل، قمنا بتجميع كافة النتائج والتوصيات المستخلصة من الدراسة التطبيقية، مما يوفر رؤية شاملة ومتكاملة حول العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي، ويتيح الاستفادة من التجارب المختلفة، وخاصة التجربة الجزائرية، في صياغة سياسات مالية فعالة ومستدامة.

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

### المبحث الأول: تحليل بيانات المتغيرات قيد الدراسة:

يعد تحليل البيانات وصفيًا وبيانيًا خطوة أولية أساسية قبل التطرق إلى النماذج القياسية، إذ يتيح للباحثين فهماً شاملاً للبيانات وتوجيه التحليل اللاحق بفعالية. حيث يلخص الإحصاء الوصفي الخصائص الرئيسية للبيانات، ويكشف التحليل البياني عن الأنماط والاتجاهات والشذوذ المحتملة. فهذه الأدوات تتيح تقييم جودة البيانات، مما يضمن صحة التحليل القياسي اللاحق، وتساعد في بناء الفرضيات المبدئية واختيار الأساليب الإحصائية الملائمة.

### المطلب الأول: التحليل الإحصائي الوصفي:

سنقوم في هذا الجزء بالتحليل الإحصائي الوصفي للمتغيرات قيد الدراسة وذلك بهدف توفير الاستنتاجات المتعلقة بتوزيع البيانات وكذا تحديد القيم المتطرفة وتحديد الأنماط بين المتغيرات كتحليل مسبق قبل مباشرة التحليل القياسي.

الشكل (01-06): مؤشرات الإحصائية الوصفية للمتغيرات قيد الدراسة:

PIB					MSL				
Percentiles	Smallest				Percentiles	Smallest			
1%	1647.299	1438.006			1%	9.669573	8.417521		
5%	1980.253	1504.105			5%	27.90639	9.09274		
10%	2273.727	1610.47	Obs	327	10%	38.67857	9.182959	Obs	327
25%	3399.284	1647.299	Sum of wgt.	327	25%	52.69247	9.669573	Sum of wgt.	327
50%	12179.66		Mean	14599.19	50%	66.42101		Mean	67.58375
			Std. dev.	11777.25				Std. dev.	22.40612
75%	25074.27	36956.8	Largest		75%	83.16267	114.8834	Largest	
90%	32114.3	37694.08	Variance	1.39e+08	90%	96.67863	122.7496	Variance	502.0343
95%	34893.53	38259.7	Skewness	.4218074	95%	107.3866	131.1224	Skewness	.0447187
99%	36956.8	38832.02	Kurtosis	1.686932	99%	114.8834	138.3949	Kurtosis	3.048014

IED					CsPR				
Percentiles	Smallest				Percentiles	Smallest			
1%	-.1184971	-.3944765			1%	5.364903	3.907417		
5%	.0083472	-.3240122			5%	12.9901	4.563822		
10%	.1472496	-.2045428	Obs	327	10%	16.73982	5.199387	Obs	327
25%	.5542566	-.1184971	Sum of wgt.	327	25%	28.876	5.364903	Sum of wgt.	327
50%	1.189332		Mean	1.508305	50%	59.98881		Mean	60.52756
			Std. dev.	1.404419				Std. dev.	34.71154
75%	2.038427	6.770093	Largest		75%	84.26005	167.948	Largest	
90%	3.235919	8.876336	Variance	1.972392	90%	100.9178	171.1879	Variance	1204.891
95%	3.639661	9.348567	Skewness	2.213498	95%	116.0122	172.0336	Skewness	.5721056
99%	6.770093	9.424734	Kurtosis	10.97786	99%	167.948	173.9769	Kurtosis	3.298096

TCR				
Percentiles	Smallest			
1%	76.86	70.34		
5%	83.55173	73.48167		
10%	88.52	75.18772	Obs	312
25%	94.6858	76.86	Sum of wgt.	312
50%	102.1309		Mean	118.3524
			Std. dev.	52.84289
75%	123.9342	383.5387	Largest	
90%	153.486	415.6196	Variance	2792.371
95%	217.4508	417.8248	Skewness	3.805917
99%	383.5387	450.1262	Kurtosis	19.60911

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

يوضح الشكل أعلاه أهم مؤشرات الإحصاء الوصفي، مقياس النزعة المركزية نجد المتوسط الحسابي والمنوال، مقياس التشتت نجد الانحراف المعياري والتباين، لدينا معيار لقياس الالتواء ومعيار لقياس التفلطح. أما فيما يخص النسب المئوية فهي تعبر عن متوسط كل نسبة بداية من 10% من العينة إلى 99% منها وتمثل نسبة 50% المتوسط الحسابي.

بدءاً بسلسلة المتغير التابع، الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الثابتة لسنة 2015)، لدينا سلسلة متكونة من 327 مشاهدة، بحيث قدرت أعلى قيمة بـ 38832.20، وأدنى قيمة بـ 1438.600، بمتوسط حسابي قدره 12179.66 ومنوال قدره 14599.91، أما مقياس التشتت فلدينا انحراف معياري قدره 11777.52 وتباين قدره  $1.39e + 08$ ، أما الالتواء والتفلطح فنجد كما توضح السلاسل بيانا أدناه، معامل Skewness قدر بـ 0.42 ومعامل Kurtosis قدر بـ 1.69 مما يعكس التواءً وتفلطحاً شبه معدوم فالسلسلة تكاد تكون خطية.

أما سلاسل المتغيرات المستقلة نجد أولاً تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل، لدينا سلسلة متكونة من 327 مشاهدة، بحيث قدرت أعلى قيمة بـ 9.425، وأدنى قيمة بـ -0.394، بمتوسط حسابي قدره 1.189 ومنوال قدره 1.508، أما مقياس التشتت فلدينا انحراف معياري قدره 1.404 وتباين قدره 1.972، أما الالتواء والتفلطح فنجد كما توضح السلاسل بيانا أدناه، معامل Skewness قدر بـ 2.213 ومعامل Kurtosis قدر بـ 10.978 مما يعكس التواءً ضعيفاً يميل نحو اليمين أما تفلطح السلسلة فيعبر عن وجود قمم حادة فيها وذيل مثقلة.

ثاني سلسلة من سلاسل المتغيرات المستقلة نجد الائتمان الموجه نحو القطاع الخاص، لدينا سلسلة متكونة من 327 مشاهدة، بحيث قدرت أعلى قيمة بـ 173.977، وأدنى قيمة بـ 3.907، بمتوسط حسابي قدره 59.989 ومنوال قدره 60.527، أما مقياس التشتت فلدينا انحراف معياري قدره 34.712 وتباين قدره 1204.891، أما الالتواء والتفلطح فنجد كما توضح السلاسل بيانا أدناه، معامل Skewness قدر بـ 0.57 ومعامل Kurtosis قدر بـ 3.298 مما يعكس التواءً ضعيفاً يميل نحو اليمين وتفلطحاً متوسطاً يعكس وجود قمم غير حادة، هذه القيم قريبة لقيم منحني التوزيع الطبيعي.

سلسلة المعروض النقدي بمعناه الواسع، لدينا سلسلة متكونة من 327 مشاهدة، بحيث قدرت أعلى قيمة بـ 138.395، وأدنى قيمة بـ 8.418، بمتوسط حسابي قدره 66.421 ومنوال قدره 67.584، أما مقياس التشتت فلدينا انحراف معياري قدره 22.406 وتباين قدره 502.034، أما الالتواء والتفلطح فنجد كما توضح السلاسل بيانا أدناه، معامل Skewness قدر بـ 0.045 ومعامل Kurtosis قدر بـ 3.048 مما يعكس

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

التواءً شبه معدوم يميل نحو اليمين وتفلطحاً متوسطاً يعكس وجود قمم غير حادة، هذه القيم قريبة لقيم منحني التوزيع الطبيعي.

سلسلة سعر الصرف الفعلي الحقيقي، لدينا سلسلة مكونة من 327 مشاهدة، بحيث قدرت أعلى قيمة بـ 450.126، وأدنى قيمة بـ 70.34، بمتوسط حسابي قدره 102.131 ومنوال قدره 118.352، أما مقاييس التشتت فلدينا انحراف معياري قدره 52.843 وتباين قدره 2792.371، أما الالتواء والتفلطح فنجد كما توضح السلاسل بيانا أدناه، معامل Skewness قدر بـ 3.805 ومعامل Kurtosis قدر بـ 19.609 مما يعكس التواءً واضحاً يميل نحو اليمين وتفلطحاً كبيراً يعكس وجود قمم حادة وذيل ثقيلة في على منحني السلسلة.

### المطلب الثاني: التحليل البياني للسلاسل الزمنية:

سنقوم بعرض المتغيرات قيد الدراسة بيانياً، ثم نقوم بقراءة بيانية لها كدراسة أولية قبلية للبيانات قبل مباشرة الدراسة الإحصائية والقياسية. يوضح الشكل أدناه التمثيل البياني لسلاسل المتغيرات قيد الدراسة حسب الدول خلال الفترة 1980-2020.

الشكل (02-06): التمثيل البياني للمتغيرات قيد الدراسة حسب الدول خلال الفترة 1980-2020



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات STATA 17

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

نلاحظ من خلال سلسلة الناتج المحلي الإجمالي وجود اتجاه عام طفيف في كل من تركيا، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا واليونان. أما بالنسبة للجزائر، مصر وتونس فإن السلاسل تبدو مستقرة خالية من أي تقلبات موسمية أو عشوائية. أما سلسلة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، فنلاحظ تسجيل تقلبات حادة خاصة بالنسبة لمصر، تونس وإسبانيا، لكن هذه التقلبات تصنف كتقلبات عشوائية لا تتردد وفق وتيرة محددة، أما فيما يخص الاتجاه العام للسلاسل فهي تتغير وفق اتجاه ثابت ولا يوجد أي اتجاه محدد. فيما يخص سلسلة الائتمان الموجه نحو القطاع الخاص وسلسلة المعروض النقدي بمعناه الواسع، فهي تتغير وفق وتيرة ثابتة خالية من أي اتجاه عام أو تقلبات غير مرغوبة، يمكن اعتبار السلسلة نوعا ما مستقرة. أما سلسلة سعر الصرف الحقيقي الفعلي، فنلاحظ تغيرها وفق وتيرة ثابتة على الأغلب في جميع الدول ما عدا الجزائر مصر وتركيا فهي تعكس تقلبات عشوائية.

### المبحث الثاني: تصنيف الدول قيد الدراسة:

يُعدّ كل من التحليل العاملي والتحليل العنقودي من بين الأساليب الإحصائية الشائعة والتي تُستخدم على نطاق واسع في مختلف المجالات العلمية، بما في ذلك مجال العلوم الاجتماعية والاقتصادية. وتكمن أهمية هذه الأساليب في قدرتها على فهم الاختلافات والتشابهات بين مختلف الأفراد في سياق ظاهرة معينة. وذلك من خلال إظهار الفجوات بين المتغيرات وتشكيلها وفق مجموعات من الأفراد تشبه بعضها البعض من حيث خصائصها الإحصائية بطريقة موضوعية دون الاستناد على الاحتمالات أو الفرضيات أو أي نماذج مسبقة.

سنستعين في هذه الدراسة، بطريقة التحليل العاملي إلى مركبات أساسية وكُلّ من التحليل العنقودي ذي الطريقتين والتحليل العنقودي الهرمي كأدوات أساسية لتحديد اختلاف توجه اقتصادات الدول قيد الدراسة، وكذا تصنيفها في مجموعات حسب توجه نموها الاقتصادي. ثم سنلجأ إلى اختبار HSIAO لقياس التجانس بين المتغيرات قيد الدراسة، وذلك تمهيدا للدراسة القياسية المقارنة التي سنتطرق إليها لاحقاً في هذا الفصل.

### المطلب الأول: طريقة التحليل العاملي إلى مركبات أساسية

تعد طريقة التحليل العاملي إلى مركبات أساسية واحدة من أهم الطرق وأكثرها شهرة، فهي تعتبر الطريقة "الأم" لمعظم طرق التحليل العاملي متعددة الأبعاد<sup>1</sup>. سنقوم من خلال هذا المطلب بالاعتماد عليها

<sup>1</sup> Gilbert Saporta, "Probabilité, analyse des données, et statistique", Edition TECHNIP, 2ème Edition, Paris, 2006, p155.

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

في تصنيف الدول قيد الدراسة وفق مجموعات لما يتوافق مع بقية التحليل. سنتطرق أولاً إلى تقديم مفهومها ومبدأ عملها قبل التسلسل في تفسير نتائجها.

### 1. حساب مصفوفة الارتباط ومحددها:

مصفوفة الارتباط مصفوفة غنية عن التعريف، تستعمل كأساس انطلاق العديد من الدراسات، وذلك نظراً لأهميتها في قياس وجود العلاقة الارتباطية بين المتغيرات مما يعطينا نظرة مسبقة حول اتجاه الدراسة. يوضح الجدول أدناه النتائج المتوصل إليها اعتماداً على مخرجات برنامج SPSS.

الجدول (01-06): مصفوفة الارتباط والمعنوية الإحصائية (أحادية الاتجاه) لمتغيرات الدراسة

Matrice de corrélation <sup>a</sup>									
		PIB_A_	PIB_Eg_	PIB_Es_	PIB_F_	PIB_G_	PIB_I_	PIB_Tn_	PIB_Tr_
Corrélation	PIB_A_	1,000	,810	,640	,689	,502	,370	,848	,826
	PIB_Eg_	,810	1,000	,908	,948	,634	,739	,978	,967
	PIB_Es_	,640	,908	1,000	,989	,834	,938	,920	,830
	PIB_F_	,689	,948	,989	1,000	,768	,902	,953	,887
	PIB_G_	,502	,634	,834	,768	1,000	,844	,708	,486
	PIB_I_	,370	,739	,938	,902	,844	1,000	,751	,618
	PIB_Tn_	,848	,978	,920	,953	,708	,751	1,000	,939
	PIB_Tr_	,826	,967	,830	,887	,486	,618	,939	1,000
Signification (unilatéral)	PIB_A_		,000	,000	,000	,000	,009	,000	,000
	PIB_Eg_	,000***		,000	,000	,000	,000	,000	,000
	PIB_Es_	,000***	,000***		,000	,000	,000	,000	,000
	PIB_F_	,000***	,000***	,000***		,000	,000	,000	,000
	PIB_G_	,000***	,000***	,000***	,000***		,000	,000	,001
	PIB_I_	,009***	,000***	,000***	,000***	,000***		,000	,000
	PIB_Tn_	,000***	,000***	,000***	,000***	,000***	,000***		,000
	PIB_Tr_	,000***	,000***	,000***	,000***	,001***	,000***	,000***	
a. Déterminant = 1,276E-10									

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج SPSS 26

نلاحظ من خلال الجدول الذي يعبر عن مصفوفة الارتباط بين النمو الاقتصادي لدول البحر المتوسط قيد الدراسة، والذي يوضح وجود ارتباط قوي جداً يتجاوز 90% بين أغلبها ماعدا الارتباط بين النمو الاقتصادي الجزائري والنمو الاقتصادي الفرنسي بينه فهو يعتبر ضعيفا بـ 37%، ومع باقي الدول الذي يعتبر قويا بين 64-84%، وعليه فيتوقع استخراج عامل واحد أو عاملين على الأكثر، مما يعني تصنيف

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

الدول قيد الدراسة في مجموعة واحدة أو مجموعتين. كل الارتباطات معنوية، وعليه يتوقع أن نرفض الفرضية الصفرية لاختبار Bartlett والتي تفرض غياب المعنوية الإحصائية لارتباطات بين المتغيرات.

2. التأكد من غياب مشكل الازدواج الخطي:

يقوم اختبار فرضية وجود مشكل الازدواج الخطي على أساس المقارنة بين محدد مصفوفة الارتباط  $|MC|$  والقيمة  $10^5$ .

لدينا قيمة محدد المصفوفة من نتائج الجدول السابق:

$$|MC| = 1,276E - 10 < 10^{-5}$$

ومنه نرفض فرضية العدم و نقول لا يوجد مشكل الازدواج الخطي.

3. قياس نوعية التمثيل واختبار كفاية حجم العينة:

• نتائج اختبار KMO لكفاية حجم العينة واختبار Bartlett

الجدول (02-06): جدول يوضح نتائج اختبار KMO لكفاية حجم العينة و اختبار Bartlett

Indice KMO et test de Bartlett		
Indice de Kaiser-Meyer-Olkin pour la mesure de la qualité d'échantillonnage.		.800
Test de sphéricité de Bartlett	Khi-carré approx.	831,543
	ddl	28
	Signification	.000***

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج SPSS 26

يوضح لنا الجدول رقم (02-06) نتائج اختباري كايزر ماير أوكلين للتأكد من كفاية حجم العينة، وبارليت للتأكد من أن مصفوفة الارتباط ليست مصفوفة وحدة.

➤ للتأكد من كفاية حجم العينة نختبر الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: \text{القياس ذو جودة عالية} \\ H_1: \text{القياس ذو جودة سيئة} \end{cases}$$

نقوم بفحص قيمة مؤشر KMO ثم نقارنه مع النسبة 0,5

$$IKMO = 0,800 > 0,5$$

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

ومنه نرفض الفرضية البديلة ونقول إن القياس ذو جودة عالية ويمكن الاعتماد عليه وعلى نتائجه في استخلاص مركبات أساسية مفسرة.

➤ للتأكد من أن مصفوفة الارتباط ليست مصفوفة وحدة<sup>1</sup> نعتمد على اختبار بارليت كما يوضحه الجدول رقم (02-06) أعلاه، بحيث نختبر الفرضية التالية:

$$\begin{cases} H_0: MC = I \\ H_1: MC \neq I \end{cases}$$

نقوم بمقارنة قيمة  $X^2$  المحسوبة مع قيمتها الجدولية أو نقارن بين معنوية الاختبار الإحصائية مع مستوى المعنوية  $\alpha$ ، فنلاحظ من الجدول رقم (02-06) أعلاه أن نتيجة الاختبار هي معنوية عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10%. فنرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، مصفوفة الارتباط ليست مصفوفة الوحدة.

### • المصفوفة غير الصورية:

للتحقق من فرضية كفاية العينة "المشاهدات" بالنسبة لكل متغير من المتغيرات نستخدم المصفوفة غير الصورية (la matrice anti-image) التي تظهر نسب معاملات الارتباط بين متغيرات الدراسة، حيث تحتوي هذه المصفوفة على السلبيات الخاصة بمعاملات الارتباط الجزئية، في حين تحتوي مصفوفة التباين المشترك غير الصورية على السلبيات من التباينات الجزئية، وعليه فإن النموذج العاملي الجيد تكون فيه جميع القيم خارج القطر في هذه المصفوفة ذات قيم صغيرة، أما القيم الموجودة على قطر هذه المصفوفة غلب أن تكون أكبر من 0,5 لتتحقق فرضية ملاءمة العينات بالنسبة لكل متغير.

<sup>1</sup> مصفوفة الوحدة تعني أنه لا توجد علاقة ارتباط بين المتغيرات، حيث أن معامل الارتباط بين جميع المتغيرات يساوي الصفر، كما أن مصفوفة الوحدة هي المصفوفة التي تتكون جميع عناصرها من الصفر، فيما عدا العناصر الموجودة على القطر الرئيسي تساوي الواحد الصحيح.

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

الجدول (03-06): المصفوفة غير الصورية

Matrices anti-images									
		PIB_A_	PIB_Eg_	PIB_Es_	PIB_F_	PIB_G_	PIB_I_	PIB_Tn_	PIB_Tr_
Covariance anti-image	PIB_A_	,074	,002	,001	-,003	-,025	,014	-,004	-,002
	PIB_Eg_	,002	,018	,001	,000	-,001	-,002	-,005	-,010
	PIB_Es_	,001	,001	,004	-,002	-,009	,000	,002	-,003
	PIB_F_	-,003	,000	-,002	,002	,006	-,003	-,003	-,001
	PIB_G_	-,025	-,001	-,009	,006	,044	-,008	-,011	,010
	PIB_I_	,014	-,002	,000	-,003	-,008	,009	,004	,006
	PIB_Tn_	-,004	-,005	,002	-,003	-,011	,004	,010	,002
	PIB_Tr_	-,002	-,010	-,003	-,001	,010	,006	,002	,019
Corrélation anti-image	PIB_A_	<b>,854<sup>a</sup></b>	,062	,054	-,244	-,439	,538	-,145	-,043
	PIB_Eg_	,062	<b>,920<sup>a</sup></b>	,128	-,043	-,044	-,124	-,364	-,530
	PIB_Es_	,054	,128	<b>,816<sup>a</sup></b>	-,666	-,705	-,045	,365	-,320
	PIB_F_	-,244	-,043	-,666	<b>,743<sup>a</sup></b>	,669	-,663	-,679	-,189
	PIB_G_	-,439	-,044	-,705	,669	<b>,667<sup>a</sup></b>	-,391	-,529	,355
	PIB_I_	,538	-,124	-,045	-,663	-,391	<b>,750<sup>a</sup></b>	,467	,475
	PIB_Tn_	-,145	-,364	,365	-,679	-,529	,467	<b>,810<sup>a</sup></b>	,113
	PIB_Tr_	-,043	-,530	-,320	-,189	,355	,475	,113	<b>,854<sup>a</sup></b>

a. Mesure de la qualité d'échantillonnage (MSA)

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج SPSS 26

وعليه حسب المصفوفة أعلاه نجد أن أدنى قيمة في قطر المصفوفة غير الصورية الارتباطية 0.67 وهي أكبر من 0.5 مما يؤكد الافتراض القائم على كفاية حجم العينة.

#### 4. جودة تمثيل المتغيرات الخاصة بالدراسة:

يعتمد أسلوب تحليل المركبات الأساسية (Acp) بصفة أساسية على تفسير وتحليل مجموعة التغيرات والتباينات من خلال مجموعة صغيرة من التوليفات الخطية في المتغيرات الأساسية، ومن ثم فإن الهدف الأساسي لهذا الأسلوب التحليلي هو تفسير البيانات ومعرفة مدى اختلافها وأسباب هذا الاختلاف، وكذلك التعامل مع التباينات بصورة مختصرة من خلال أقل عدد ممكن من العلاقات الخطية والتي تفسر في مجملها أكبر جزء ممكن من الاختلافات والتباينات بينها، وبالتالي فإن (Acp) هو عملية وصف وتلخيص

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

المتغيرات المتعددة الأصلية إلى عدد أقل ومحدود من المركبات وذلك اعتماداً على العلاقة التي تربط المتغيرات فيما بينها، وعليه فإن عملية تلخيص واختزال المتغيرات يعتمد على فرضية وشروط أخرى تتمثل في مدى جودة تمثيل المتغيرات في التحليل، ومن خلال نتائج الجدول رقم (04-06) أدناه نجد نتائج جودة التمثيل الخاصة بهذه المتغيرات المكونة للدراسة وهو يعد من أهم الشروط لتطبيق تحليل المركبات الأساسية (Acp) والتي غالباً أن يكون تمثيلها جيداً.

الجدول (04-06): جدول يبين جودة تمثيل المتغيرات

Qualités de représentation		
	Initiales	Extraction
PIB_A_	1,000	,611
PIB_Eg_	1,000	,935
PIB_Es_	1,000	,951
PIB_F_	1,000	,974
PIB_G_	1,000	,624
PIB_I_	1,000	,725
PIB_Tn_	1,000	,962
PIB_Tr_	1,000	,826
Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.		

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج SPSS 26

ومن خلال نتائج الجدول أعلاه الذي يوضح جودة تمثيل المتغيرات انطلاقاً من معاملات الارتباط وكذا مقدار التباينات المشتركة بين المتغيرات، حيث تدل قيم العمود الثاني (Extraction) حاصل مجموع مربعات التباينات المشتركة عند كل متغير في العوامل المستخرجة؛ أي أنه يعبر عن نسبة التباين في المتغيرة التي تشرحها العوامل المشتركة المشتقة من التحليل العاملي، فعلى سبيل المثال نرى أن 61.1% من تباين المتغير النمو الاقتصادي في الجزائر يعتبر تبايناً مشتركاً مع العوامل المستخرجة، وهكذا بالنسبة مع بقية المتغيرات الأخرى، حيث ظهر مستوى التمثيل لأغلب قيم هذه المتغيرات أكبر من 60%، وبالتالي فإن هذه المتغيرات تتمتع بمعامل تمثيل عالٍ وأن مجموع المتغيرات المكونة للدراسة ذات جودة عالية من التمثيل.

### 5. استخراج العوامل الأساسية:

تتلخص عملية استخراج العوامل الأساسية في مرحلتين، المرحلة الأولى تتمثل في تحديد القيم الخاصة (الذاتية) لمصفوفة معاملات الارتباط والمحاور وتمثيلها في المحاور المحددة، ثم تأتي مرحلة أخرى

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

تقوم بتدوير وتأويل العوامل المحاور (F1 و F2) من أجل استخراج أفضل تشكيلة خطية من المتغيرات التي تفسر أقصى قدر ممكن من التباين في المتغيرات من أية تركيبة ممكنة أخرى، و يمكن توضيح عملية استخراج العوامل الأساسية كما يلي:

### • استخراج القيم الخاصة (الذاتية) لمصفوفة معاملات الارتباط والمحاور:

ينطلق التحليل حسب هذه الطريقة من البحث عن القيم الذاتية والنسب المرتبطة بالمحاور الأساسية لما لها من دور كبير في تصنيف متغيرات الدراسة، حيث تشير القيمة الذاتية إلى كمية التباين المفسر في المتغيرات من قبل العامل الذي ارتبطت به، بمعنى تشتت المتغيرات حول كل محور عاملي، وهذا ما سيتم توضيحه في الجدول رقم (05-06) أدناه والذي يبين القيم الذاتية ونسب التشتت المقابلة لكل محور عاملي، حيث يتكون جدول القيم الذاتية من ثلاثة أقسام يتمثل القسم الأول في التقديرات الأولية القائمة على أساس طريقة التحليل إلى مركبات أساسية؛ أي الجذور الكامنة المبدئية، أما القسم الثاني فهو يمثل مجموعة مربعات التحميلات المستخلصة " قبل التدوير " ويتضمن هذا الجزء العوامل التي تكون فيها مجموع الجذور الكامنة أكبر من الواحد الصحيح.

حيث تم تحديد محور واحد للعوامل الأساسية، بناء على أحد الاتجاهات المتعلقة بقيمة الارتباط الذي ينبغي أخذها بعين الاعتبار كنسبة قبول ارتباط المتغيرات بالمحور المفسر، وبالتالي فإننا سنعتمد في تحديد العوامل على أسلوب "كايزر Criterion Kaiser" والذي يستبعد العوامل ذات القيم الذاتية أقل من الواحد الصحيح في حين نقبل محورا واحدا فقط وهي التي يتحقق فيها شرط "كايزر" حسب نتائج الجدول رقم (06-05)، والواقع أن عدد المحاور العاملة المأخوذة بعين الاعتبار لوصف ظاهرة ما مرتبط بطبيعة وهدف البحث والدقة المطلوبة. والجدول رقم (05-06) يوضح نتائج القيم الذاتية ونسب التشتت حول المحاور العاملة المتوصل إليها.

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

الجدول (05-06): القيم الذاتية و نسب التشتت حول المحاور العاملة

Variance totale expliquée						
Composante	Valeurs propres initiales			Sommes extraites du carré des chargements		
	Total	% de la variance	% cumulé	Total	% de la variance	% cumulé
1	6,607	82,590	82,590	6,607	82,590	82,590
2	,965	12,062	94,652			
3	,354	4,425	99,077			
4	,034	,422	99,499			
5	,022	,269	99,768			
6	,012	,156	99,925			
7	,005	,059	99,983			
8	,001	,017	100,000			

Méthode d'extraction : Analyse en composantes principales.

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج SPSS 26

من خلال نتائج الجدول رقم (05-06) أعلاه والذي يوضح القيم الذاتية ونسب التشتت حول المحاور العاملة، نجد أنه تم استخلاص محور عاملي وحيد يفسر 82.590% من الظاهرة محل الدراسة وهي نسبة عالية ومقبولة للأخذ بالمحور F1 كعامل مفسر لتجانس النمو الاقتصادي لدول البحر المتوسط قيد الدراسة خلال الفترة 1980-2020، حيث تعبر هذه النسبة المقدرة بـ 82.6% من قيمة الجمود أو التشتت الكلي والتي تقابل أعلى قيمة ذاتية قدرت بـ ( $\lambda=6.607$ ).

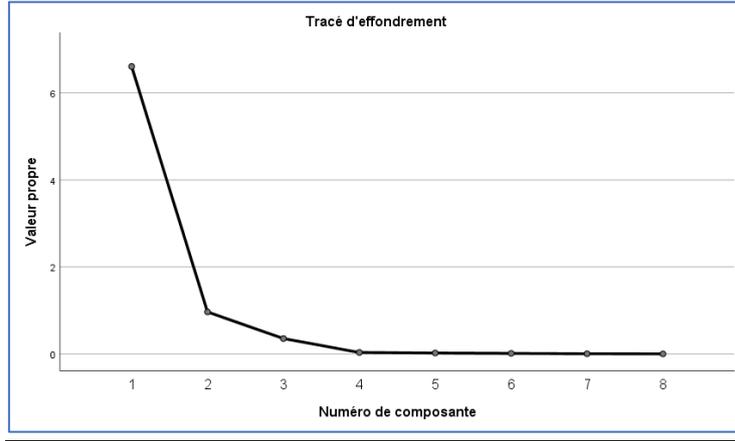
### • تمثيل القيم الذاتية:

سيتم في هذا الجزء من الدراسة تمثيل القيم الذاتية من خلال الرسم البياني " Polt Scree " لركام<sup>1</sup> الجذور التخيلية " Eigenvalues " المقابلة للعوامل المختلفة التي تم استخلاصها من هذه الدراسة، وذلك لتحديد القيم الذاتية التي سيتم أخذها من التي يمكن استبعادها، وهو أسلوب ابتكره " Cattell " سنة 1966، بحيث يعتمد على إجراء رسم بياني للعوامل، فإذا اتسم العامل بدرجة انحدار قوية، بمعنى أنه يميل على الاتجاه العمودي النازل، فإنه يدرج في النموذج، وتستبعد العوامل التي تميل إلى الانحدار التدريجي أي تميل إلى الاتجاه الأفقي. ويمكن تمثيل القيم الذاتية المستخرجة السابقة من خلال الشكل رقم (03-06) التالي:

الشكل (03-06): تمثيل القيم الذاتية

<sup>1</sup> يقصد بالركام المنطقة التي يأخذ فيها المنح الذي يربط النقاط الوضع الأفقي والذي يكون يف شكل هضبة.

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج SPSS 26

الملاحظ في الشكل رقم (03-06) أن القيم الذاتية ذات الانحدار الشديد تكون في المجال [1.2]، حيث أن الركام بدأ يظهر بين العاملين الثاني والثالث، كما أن هذا الأخير يقبل جذرا تخيليًا أقل من واحد؛ أي أن القيم الذاتية المقابلة للعوامل المستخرجة هو واحد، وبالتالي فإنه يتم الاحتفاظ بالعامل الأول فقط، كما تستبعد العوامل من النموذج التي تميل إلى الانحدار التدريجي؛ أي تميل إلى الاتجاه الأفقي.

### • تصنيف العوامل الناتجة:

تعتبر مرحلة تسمية العوامل وتصنيفها من أصعب المراحل التي يواجهها الباحثون، كونها تشكل مشكلة معقدة، وهي غالبًا تحكمية اختيارية، ويفضل بعض الباحثين أن يطلقوا على العوامل المستخرجة رموزًا ترتب العوامل الناتجة ترتيبًا تصاعديًا، العامل الأول، العامل الثاني...، وهكذا. ويضع بعض الباحثين عدة أساليب لتسمية العوامل المستخرجة ومنها الوصف؛ أي استخدام مفاهيم مختصرة متعارف عليها تعكس بوضوح طبيعة المتغيرات التي تضمها العامل، كما يتم استخدام السببية وهي طريقة تتجاوز الوصف إلى البحث عن المؤثرات التي تسببت في تشكيل العامل على النحو الذي تشكل به. ويمكن تسمية العوامل المستخرجة وكذلك تلخيص متغيرات الدراسة والمشاهدات في عدد محدود من المجموعات الجزئية كما يلي:

### • وصف العوامل المستخرجة:

انطلاقًا من مصفوفة العوامل بعد تدوير المحاور، يمكن تلخيص العوامل والمتغيرات المرتبطة بها والتي تحدد درجة الارتباط بهذه المحاور (F1 و F2) وذلك من أجل تحديد تموضع المتغيرات بالنسبة لكل محور وأيضًا لتحديد التمثيل البياني للمخطط العامي للمتغيرات وتفسيرها، والجدول رقم (06-06) أسفله يوضح الوصف الأولي للمعاملين الأول والثاني:

الجدول (06-06): ترتيب المتغيرات حسب درجة الارتباط

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

نسبة التمثيل	اسم المتغير		وصف العامل
0,974	PIB_F_	النمو الاقتصادي - فرنسا -	ترتيب المتغيرات حسب نسبة التمثيل (من الأعلى إلى الأسفل)
0,962	PIB_Tn_	النمو الاقتصادي - تونس -	
0,951	PIB_Es_	النمو الاقتصادي - اسبانيا -	
0,935	PIB_Eg_	النمو الاقتصادي - مصر -	
0,826	PIB_Tr_	النمو الاقتصادي - تركيا -	
0,725	PIB_I_	النمو الاقتصادي - إيطاليا -	
0,624	PIB_G_	النمو الاقتصادي - اليونان -	
0,611	PIB_A_	النمو الاقتصادي - الجزائر -	
82.590			نسبة التباين المفسرة
6.607			العوامل حسب قيمتها الذاتية

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج SPSS 26

ومن خلال نتائج الجدول رقم (06-06) أعلاه يمكن وصف العامل الأول (F1) بأنه يمثل كل المتغيرات بنسب تفوق 75% مما يعكس قوة الارتباط بينها، أي أن هذه المتغيرات تتطور بشكل عام في نفس الاتجاه وتتأثر ببعضها وذلك ما أكدته مصفوفة الارتباط سابقا وبالتالي يمكن القول إنه يوجد نوع من التجانس بين النمو الاقتصادي لكل الدول قيد الدراسة وذلك راجع في الواقع إلى عدة معايير كتشراكات والمعاملات التجارية والمالية بينها "كالشراكة الأوروبية ومتوسطة على سبيل المثال" وهذا ما يحدد النموذج الأساسي وبنية الدراسة وكذلك مدى توافق شروط تطبيق نماذج بانل مع معطياتها، لكن لا يمكننا الجزم دون اللجوء إلى الاختبارات القبلية للنموذج.

### المطلب الثاني: التحليل العنقودي:

غالباً ما تركز الطرق العاملية على اختزال أو تقليص عدد المتغيرات، بينما تركز أساليب التصنيف على تصنيف الأفراد في مجموعات، مما يقلل من عدد الأفراد. هذا ما يعكس وجود نوع من التكامل بين الطرق العاملية وطرق التصنيف، حيث بعد تطبيق طريقة عاملية على البيانات الأصلية، مثل تحليل المركبات الرئيسية، يتم اختزال المتغيرات إلى عدد محدود من المركبات (مثل مركبتين أو ثلاث مركبات رئيسية). التي يمكن على أساسها القيام بتصنيف الأفراد، مما يسهل عملية التحليل والتفسير في النهاية خاصة لتوافق نتائجهم في الغالب. يمكن تقسيم أساليب التصنيف إلى قسمين:

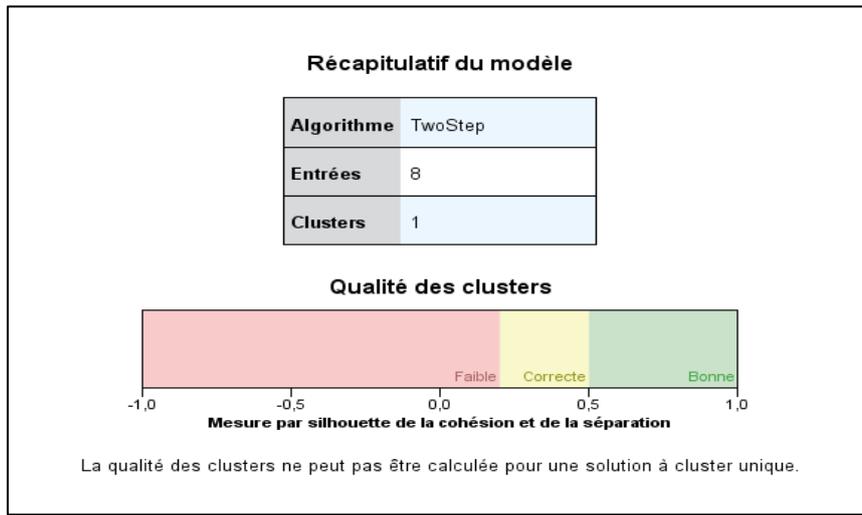
## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

### 1. طريقة التصنيف بالتجزئة:

يعتمد هذا الأسلوب على تجزئة المجموعة الكلية للأفراد إلى مجموعات جزئية منفصلة. من بين أهم الطرق الشائعة لهذا الأسلوب نجد: طريقة المراكز المتحركة، طريقة السحابات الديناميكية، وطريقة K-means.

بالاعتماد على برنامج الـ SPSS قمنا بإجراء التحليل العنقودي ذي الطريقتين والذي يعبر عن أحد طرق التصنيف بالتجزئة، خلصنا إلى النتيجة الموضحة في الشكل التالي:

الشكل (04-06): نتائج التحليل العنقودي ذو الطريقتين



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج SPSS 26

نلاحظ أنه بالإعتماد على طريقة التحليل العنقودي ذو الطريقتين التي تعتمد أساساً على طريقة المتوسط K ما يعرف بـ (K-mean)، أنه يمكن تجميع جميع الأفراد في مجموعة واحدة وهذا ما يتوافق مع نتائج التحليل العاملي إلى مركبات أساسية المجرى سابقاً، لكن المشكل في هذه الطريقة يكمن في عدم إمكانية اختبار جودة المجموعات المستخرجة إذا كان عددها لا يزيد عن مجموعة واحدة، وعلى هذا الأساس فإن نتائج هذا الاختبار قد لا تكون بدرجة عالية من الدقة، مما سيدفعنا إلى الاعتماد على أسلوب التصنيف القائم على أساس التسلسل في تجميع الأفراد للتأكد من هذه النتائج.

### 2. طريقة التصنيف الهرمي:

يقوم هذا الأسلوب من التصنيف على أساس التجميع التسلسلي للأفراد المتشابهة، ووضعها في شكل عنائيد أو مجموعات وفق معيار مشترك بينها. من أهم طرق هذا الأسلوب نجد: التصنيف التسلسلي الهرمي أي التصاعدي أو التجميعي، والتصنيف التسلسلي التنازلي أو التجزيئي.

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

بالاعتماد على برنامج الـ SPSS قمنا بإجراء التحليل العنقودي الهرمي والذي يعبر عن أحد طرق التصنيف بالتسلسلي، خلصنا إلى النتيجة الموضحة في الشكل التالي:

### • مصفوفة التقارب:

يقوم التصنيف الهرمي بقياس المسافات من خلال مصفوفة التقارب، وهي مصفوفة مربعة تخزن المسافات بين كل زوج من نقاط البيانات. تُستخدم بهدف تحديد التشابه أو التباين بين نقاط البيانات أو المجموعات لدمجها أثناء عملية التجميع<sup>1</sup>.

يوضح الجدول أدناه مصفوفة التقارب المتحصل عليها بالإعتماد على مخرجات برنامج SPSS. توضح النتائج التسلسل التجميعي للأفراد وفق أكبر تقارب، فنجد أصغر قيمة ترتبط بين تونس ومصر، ثم تنضم الجزائر إلى هذه المجموعة وهكذا حتى تُجمع الأفراد في المجموعات المناسبة لها من حيث القرب والتقارب.

الجدول (07-06): مصفوفة التقارب

Matrice de proximité								
Observation	Entrée de fichier de matrice							
	PIB_A_	PIB_Eg_	PIB_Es_	PIB_F_	PIB_G_	PIB_I_	PIB_Tn_	PIB_Tr_
PIB_A_	0,000	4,51E+07	1,48E+10	3,37E+10	8,79E+09	2,77E+10	2,50E+07	7,43E+08
PIB_Eg_	4,51E+07	0,000	1,61E+10	3,58E+10	9,92E+09	2,97E+10	6,48E+06	1,02E+09
PIB_Es_	1,48E+10	1,61E+10	0,000	3,96E+09	9,63E+08	2,24E+09	1,56E+10	9,35E+09
PIB_F_	3,37E+10	3,58E+10	3,96E+09	0,000	8,33E+09	4,56E+08	3,50E+10	2,52E+10
PIB_G_	8,79E+09	9,92E+09	9,63E+08	8,33E+09	0,000	5,43E+09	9,47E+09	5,04E+09
PIB_I_	2,77E+10	2,97E+10	2,24E+09	4,56E+08	5,43E+09	0,000	2,89E+10	2,03E+10
PIB_Tn_	2,50E+07	6,48E+06	1,56E+10	3,50E+10	9,47E+09	2,89E+10	0,000	8,81E+08
PIB_Tr_	7,43E+08	1,02E+09	9,35E+09	2,52E+10	5,04E+09	2,03E+10	8,81E+08	0,000

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج SPSS 26

<sup>1</sup> Green Paul., & Rao Vithala, "A note on proximity measures and cluster analysis". Journal of Marketing Research, vol 6, N° :4, 1969, p : 359. <https://doi.org/10.2307/3150145>

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

### • المخطط التجميعي:

المخطط التجميعي هو ملخص رقمي لنتائج التحليل العنقودي الهرمي على شكل جدول تفصيلي، يوضح التسلسل الذي تمت وفقه عملية التجميع. الجدول أدناه يلخص النتائج المتوصل إليها بالاعتماد على برنامج الـ SPSS<sup>1</sup>.

الجدول (06-08): المخطط التجميعي

Planning des agglomérations						
Etape	Cluster combiné		Coefficients	Etape de première apparition du cluster		Etape suivante
	Cluster 1	Cluster 2		Cluster 1	Cluster 2	
1	2	7	6,48E+06	0	0	2
2	1	2	3,34E+07	0	1	4
3	4	6	4,56E+08	0	0	6
4	1	8	8,73E+08	2	0	7
5	3	5	9,63E+08	0	0	6
6	3	4	4,64E+09	5	3	7
7	1	3	1,88E+10	4	6	0

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج SPSS 26

نلاحظ في البداية أنه تم دمج الحالتين 2 و 7 لأنهما يملكان أصغر مسافة كما لاحظنا في مصفوفة التقارب أعلاه، حيث يظهر العنقود الذي تم إنشاؤه بإدماج الحالتين السابقتين في الخطوة رقم 2 على شكل رقم 1 "المجموعة 1". ثم يتم في الخطوة 6 دمج العناقيد التي تم إنشاؤها في الخطوتين 3 و 5. ثم يظهر العنقود الناتج في الخطوة 7.

كما يمكن تحليل عمود المعاملات بحثاً عن الفجوات الكبيرة قبل التطرق إلى تحليل الرسم البياني الشجري. فتظهر نتيجة تجميع الجيدة قفزة مفاجئة كنوع من الفجوة في معامل المسافة. حيث تشير الحلول قبل الفجوة إلى الحل الصحيح. تحدث أكبر الفجوات في عمود المعاملات بين الخطوات 1 و 2 والخطوتين 3 و 4 ثم الخطوتين 5 و 6 ثم الخطوتين 6 و 7، مما يشير إلى حل يحتوي على 3 مجموعات. سنقوم من خلال شجرة التصنيف تمثيل المجموعات التي تم استخلاصها من البيانات الكلية.

<sup>1</sup>Page: Planning des agglomérations. website: www.ibm.com, SPSS STATISTICS, 2023, Accessed 24/05/2023, at 18:26,

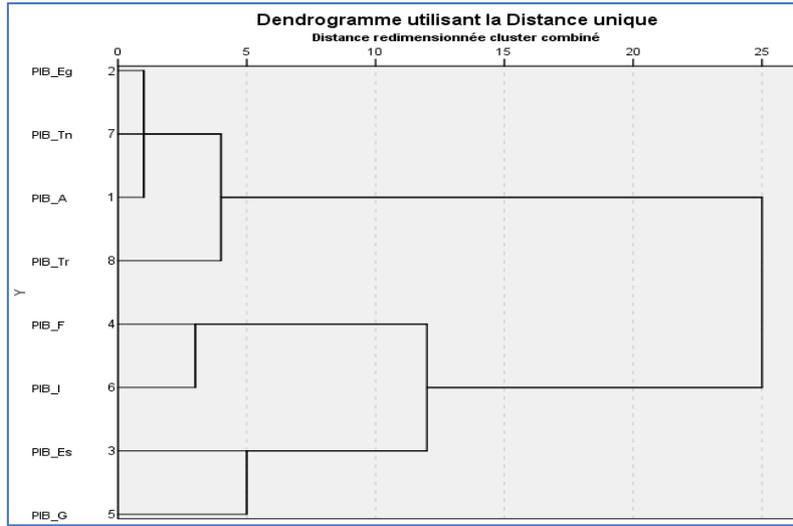
url: [www.ibm.com/docs/fr/spss-statistics/29.0.0?topic=automobiles-dendrogram](http://www.ibm.com/docs/fr/spss-statistics/29.0.0?topic=automobiles-dendrogram).

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

### ● شجرة التصنيف:

الرسم البياني الشجري هو ملخص بياني لحل التجميع. يتم سرد الملاحظات على طول المحور العمودي الأيسر. يشير المحور الأفقي إلى المسافة بين العناقيد عند ضمها. تحليل الشجرة التصنيفية لتحديد عدد العناقيد هو عملية ذاتية. بشكل عام، تبدأ بالبحث عن الفجوات بين الوصلات على طول المحور الأفقي<sup>1</sup>.

الشكل (05-06): شجرة التصنيف



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج SPSS 26

فنلاحظ من خلال الشكل أدناه وجود فجوة بين 10 و 15، التي تقسم الدول إلى 3 مجموعات. وهناك فجوة أخرى عند 5، مما يقترح 4 مجموعات ونواصل بهذه الطريقة حتى نصل إلى العدد الفعلي للأفراد المراد تصنيفها.

بحسب النتائج المتحصل عليها من التحليل العنقودي الهرمي فإن أفضل حل قد يناسب بيانات الدراسة هو التصنيف وفق 03 مجموعات كالآتي:

- المجموعة 01: تضم هذه المجموعة دول جنوب وشرق البحر المتوسط من الجزائر، تونس، مصر وتركيا.
- المجموعة 02: تضم هذه المجموعة كل من فرنسا وإيطاليا.
- المجموعة 03: تضم هذه المجموعة كل من اسبانيا واليونان.

<sup>1</sup>Page: Dendrogramme. website: www.ibm.com, SPSS STATISTICS, 2023, Accessed 24/05/ 2023, at 20:11, url: [www.ibm.com/docs/fr/spss-statistics/29.0.0?topic=automobiles-dendrogram](http://www.ibm.com/docs/fr/spss-statistics/29.0.0?topic=automobiles-dendrogram).

### المبحث الثالث: الاختبارات القبلية لبيانات البائل

تهدف الاختبارات القبلية للمتغيرات قيد الدراسة إلى تحليل خصائصها وتقييم تطوراتها، مما يساهم في تعزيز فهم أعمق للمشكلة البحثية وتيسير تفسيرها بشكل دقيق. كما تتيح هذه الاختبارات تحديد الاتجاه العام للدراسة واختيار منهجية التقدير الأكثر ملاءمة، لضمان الحصول على نتائج دقيقة وفعالة تعكس طبيعة العلاقات بين المتغيرات.

#### المطلب الأول: دراسة التجانس حسب اختبار HSIAO

##### 1. التعريف بالإختبار:

حسب Hsiao (1986)<sup>1</sup>، فإن مفهوم التجانس في تحليل بيانات البائل يشير إلى مدى استقرار أو تناسق المعلمات الإحصائية للنموذج، سواءً الحدود الثابتة أو معاملات الانحدار، عبر الوحدات المختلفة (سواءً كانت مقاطع عرضية أو فترات زمنية). يتحقق التجانس عندما تكون هذه المعلمات متسقة عبر الأفراد والزمن، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لا تختلف بشكل جوهري بين الوحدات أو الفترات. يركز Hsiao على أهمية فحص هذا التجانس لضمان أن النموذج المستخدم يقدم تقديرات غير متحيزة وقابلة للتعميم. فإذا اعتبرنا النموذج التالي:

$$Y_{i,t} = \alpha_i + \beta_i X_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

مع افتراض أن حد الأخطاء  $\varepsilon_{i,t}$  مستقل ومتماثل التوزيع بمتوسط معدوم وتباين يساوي  $\sigma_i^2$ ، وافترض اختلاف المعلمات  $\alpha_i$  و  $\beta_i$  في البعد الفردي وثباتها مع الزمن، فإنه يمكن استخلاص عدة صيغ على النحو التالي<sup>2</sup>:

1. تطابق الثوابت  $\alpha_i$  وشعاع المعلمات  $\beta_i$  بحيث:  $\alpha_i = \alpha$ ،  $\beta_i = \beta$ ،  $\forall i \in [1, N]$ ، فيكون لدينا نموذج بانل متجانساً تماماً.
2. كل من الثوابت  $\alpha_i$  وشعاع المعلمات  $\beta_i$  يختلف باختلاف الافراد، فيكون لدينا عدد  $N$  من النماذج غير المتجانسة تعرف هذه الحالة بحالة عدم التجانس / الاختلاف التام.

<sup>1</sup> Page: Dendrogramme. website: [www.ibm.com](http://www.ibm.com), SPSS STATISTICS, 2023, Accessed 24/05/ 2023,

url: [www.ibm.com/docs/fr/spss-statistics/29.0.0?topic=automobiles-dendrogram](http://www.ibm.com/docs/fr/spss-statistics/29.0.0?topic=automobiles-dendrogram) .

<sup>2</sup> Madala, G.S, "Limited dependent variable models using panel data", The journal of Human Resources, University of Wisconsin Press, Vol22, N°3, 1987, p: 315. doi:<https://doi.org/10.2307/145742>.

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

3. تطابق الثوابت  $\alpha_i$  وتجانسها بحيث:  $\forall_i \in [1, N] \alpha_i = \alpha$ ، مع اختلاف شعاع المعلمات  $\beta_i$  باختلاف الأفراد، في هذه الحالة، كل معلمات النموذج باستثناء الثوابت تكون مختلفة حسب المفردات، وعليه فيتكون لدينا  $N$  نموذج مختلف، وتعرف هذه الحالة بحالة الاختلاف/ التجانس الجزئي.

4. تطابق شعاع المعلمات  $\beta_i$  وتجانسها بحيث:  $\forall_i \in [1, N] \beta_i = \beta$ ، مع اختلاف الثوابت  $\alpha_i$  باختلاف الأفراد، فنتحصل على شكل مختلف من حالة التجانس/الاختلاف الجزئي يمكن تلخيص المراحل والخطوات التي اقترحها Hsiao (1986)، والتي يجب اتباعها أثناء اختبار تجانس النماذج المعتمدة على عينة من بيانات البانل<sup>1</sup> كالآتي:

• الخطوة الأولى: تتمثل في اختبار فرضية بنية التجانس العام (الثوابت والمعاملات المتطابقة):

$$\begin{cases} H_0: \beta_i = \beta \quad \alpha_i = \alpha \quad \forall_i \in [1, N] \\ H_1: \exists (i; j) \in [1, N] = \beta_i \neq \beta_j \text{ ou } \alpha_i \neq \alpha_j \end{cases}$$

نستخدم إذن إحصائية Fisher لاختبار  $(N-1)(K+1)$  قيد خطي. بافتراض أن البواقي  $\varepsilon_{i,t}$  تكون مستقلة التوزيع في البعدين  $i$  و  $t$ : نتبع القانون الطبيعي بتوقع معدوم وتباين محدد  $\sigma_i^2$ . هذه الإحصائية تتبع توزيع Fisher مع  $(N-1)(K+1)$  و  $(NT-N)(K+1)$  درجة حرية:

$$F_1 = \frac{(SCR_{1,c} - SCR_1)}{SCR_1} \times \frac{NT - N(k + 1)}{(N - 1)(K + 1)}$$

تكون نتائج هذا الاختبار كالتالي: إذ تم قبول الفرضية  $H_0$  للتجانس، يتم الحصول إذن على نموذج

$$y_{i,t} = \alpha + \beta X_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

في حالة إن تم رفض فرضية العدم، ننتقل إلى الخطوة الثانية التي تتمثل في تحديد إذا كان عدم التجانس مصدره المعاملات  $\beta_i$ .

• الخطوة الثانية: تتمثل هذه الخطوة في اختبار تجانس المفردات لـ  $K$  مركبة للأشعة  $\beta_i$ .

$$\begin{cases} H_0: \beta_i = \beta \quad \forall_i \in [1, N] \\ H_1: \exists (i; j) \in [1, N] / \beta_i \neq \beta_j \end{cases}$$

<sup>1</sup>Regis Bourbonnais, « économetrie », 10<sup>ème</sup> édition, Donod, Paris, 2018, p p : 376-377.

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

في ظل فرضية العدم، لا يتم وضع أي قيد على الثوابت الفردية  $\alpha_i$ ، بنفس الطريقة يتم إعداد إحصائية Ficher لاختبار  $k$  (N-1) قيد خطي. دائما في ظل فرضية استقلالية والصيغة الطبيعية للبواقي، هذه الإحصائية تتبع قانون Ficher مع درجة حرية:  $(N - 1)k$  و  $NT - N(k+1)$  حيث تأخذ إحصائية Ficher الصيغة التالية:

$$F_2 = \frac{(SCR_{2,c} - SCR_1)}{SCR_1} \times \frac{NT - N(k + 1)}{(N - 1)k}$$

في حالة رفض الفرضية  $H_0$  لتجانس المعاملات  $\beta_i$ . يتم رفض إذن بنية نموذج بانل، لأنه في هذه الحالة تكون الثوابت  $\alpha_i$  فقط متطابقة بين المفردات:  $y_{i,t} = \alpha + \beta_i X_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$

• الخطوة الثالثة: تتمثل في تحديد اختبار تجانس الثوابت الفردية في ظل فرضية المعاملات  $\beta_i$  المشتركة لكل المفردات:

$$\begin{cases} H_0: \alpha_i = \alpha \quad \forall i \in [1, N] \\ H_1: \exists (i, j) \in [1, N] / \alpha_i \neq \alpha_j \end{cases}$$

في ظل فرضية العدم، يتم وضع  $\beta_i = \beta$  مع الفرضية الإستقلالية، إعداد إحصائية Ficher لاختبار (N-1) قيد خطي. هذه الإحصائية تتبع قانون Ficher مع درجة حرية:  $(N - 1)k$  و  $N(T - 1) - K$

$$F_3 = \frac{(SCR_{1,c} - SCR_{2,c})}{SCR_{2,c}} \times \frac{N(T - 1) - k}{N - 1}$$

2. إجراء اختبار التجانس على العينة قيد الدراسة:

سنقوم في هذه المرحلة بإجراء تطبيق عددي على ما تم التطرق إليه نظريا حول هذا الاختبار، وبالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17 تحصلنا على هذا الجدول أدناه الذي يوضح نتائج الاختبار وفق الفرضيات الثلاث:

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

الجدول (09-06): نتائج اختبار التجانس Hsiao (1986)

القيمة الاحتمالية	إحصائية فيشر	اختبار الفرضيات
.000***	F1 = 1935.1285	اختبار فرضية بنية التجانس العام
.000***	F2 = 455.55553	اختبار فرضية تجانس المعاملات
.000***	F3 = 1493.3463	اختبار فرضية تجانس الثوابت

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على برنامج STATA 17

حسب النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فإن اختبار التجانس يوضح حالة الاختلاف التام، أي لا يوجد أي تجانس سواء من حيث المعاملات أو من حيث الثوابت. في الحالة العادية فإن هذه النتيجة تعكس عدم إمكانية دمج بيانات البانل في نموذج مشترك وأنه يجدر إجراء تحليل فردي لكل دولة على حدة وحساب المتوسطات (طريقة مجموعة المتوسطات) وذلك بشرط غياب التبعية المابين المقاطع العرضية واستقرارية السلاسل الزمنية عند المستوى (بيانات بانل ثابتة) أو على الأقل الالتزام بالتصنيف المحصل عليه من التحليل العنقودي الهرمي، لكن اعتماد فردين مع فترة زمنية قدرها 41 مشاهدة تعكس عينة صغيرة جدا  $n=82$  غير كافية لإجراء تحليل ذي نتائج دقيقة يمكن اعتماده في التنبؤ والتعميم. بالإضافة إلى وجود طرق حديثة قام بعض الباحثين من أمثال بيزاران وآخرين بتطويرها، تسمح بتقدير بيانات البانل الديناميكية غير المتجنسة وهذا في دراسة أجريت سنة 1999. (ارجع إلى الفصل الثالث) بالإضافة إلى دراسات أخرى داعمة. وعلى هذا الأساس سنقوم بالاعتماد على هذه الطرق الحديثة في القياس واختبار مدى جودتها في تفسير النتائج.

### المطلب الثاني: دراسة استقلالية المقاطع العرضية

كما هو الحال مع مشكل الارتباط الذاتي في السلاسل الزمنية، فإن التبعية ما بين المقاطع العرضية تؤدي في الغالب إلى فقدان كفاءة مقدرات طريقة المربعات الصغرى مما ينعكس على الاختبارات التقليدية التي تعتمد على مقدرات التباين-التغاير في إحصائياتها بجعلها غير صالحة. مما قد يؤدي في بعض الحالات إلى مقدرات غير متسقة<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> Lee Lung-Fei, "Consistency and Efficiency of Least Squares Estimation for Mixed Regressive, Spatial Autoregressive Models". *Econometric Theory*, vol 18, 2002, p: 252-277. doi: [10.1017/S0266466602182028](https://doi.org/10.1017/S0266466602182028).

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

يهدف التلخص من هذه التبعية اتجه العديد من الباحثين إلى اقتراح مقدرات مختلفة يمكننا من التعامل مع هذا المشكل، بما في ذلك الطرق المكانية التي اقترحها أنسلين في سنة 1988<sup>1</sup>، أنسلين وبيرا في سنة 1998<sup>2</sup>، وكذا نماذج العوامل في بيانات البائل غير المتجانسة التي اقترحها بيزاران في سنة 2006<sup>3</sup>.

من بين أهم الاختبارات التي اختصت في قياس استقلالية المقاطع العرضية نجد اختبار بيزاران 2004<sup>4</sup>، اختبار فريدمان 1937<sup>5</sup> واختبار فريز 1995-2004<sup>6</sup>. كل من الاختبارات السابقة تصيغ فرضية الاختبار من الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: \text{وجود الاستقلالية بين المقاطع العرضية} \\ H_1: \text{غياب الاستقلالية بين المقاطع العرضية} \end{cases}$$

يوضح الجدول أدناه النتائج المتحصل عليها بعد اختبار التبعية ما بين المقاطع العرضية حسب كل من بيزاران، فريدمان وفريز.

الجدول (10-06) : نتائج اختبارات استقلالية المقاطع العرضية

Cross Sectional Dependence CSD tests	H <sub>0</sub> : cross sectional independence	
Pesaran's test	14.736	Pr = 0.000***
Friedman's test	163.470	Pr = 0.000***
Frees' test * A normal distribution had been used to approximate Frees' Q distribution, while both P test and F used student distribution.	2.369	Pr = 0.000***

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17

<sup>1</sup> Anselin Luc, "Spatial Econometrics: Methods and Models", In Studies in Operational Regional Science, edited by Springer Science + Business Media, B.V., 1st ed. Vol. 4, 1988, p: 2. doi: [10.1007/978-94-015-7799-1](https://doi.org/10.1007/978-94-015-7799-1).

<sup>2</sup> Anselin Luc & Bera Anil, "Spatial Dependence in Linear Regression Models with an Introduction to Spatial Econometrics", Handbook of applied Economic Statistics, Amman Ullah and David E. A. Giles, eds., Marcel Dekker, New York, vol , 1998, p: . url: [https://dces.wisc.edu/wp-content/uploads/sites/128/2013/08/W7\\_AnselinBera1998.pdf](https://dces.wisc.edu/wp-content/uploads/sites/128/2013/08/W7_AnselinBera1998.pdf).

<sup>3</sup> Pesaran Hashem, 2006, Op.cit. url: <http://www.jstor.org/stable/3805914>.

<sup>4</sup> Pesaran Hashem, "General diagnostic tests for cross section dependence in panels". University of Cambridge, Faculty of Economics, Cambridge Working Papers in Economics No.04, p:35, 2004.

<sup>5</sup> Friedman M, "The use of ranks to avoid the assumption of normality implicit in the analysis of variance". Journal of the American Statistical Association, vol 32, 1937, p: 675–701.

<sup>6</sup> Frees, E.W, "Assessing cross-sectional correlation in panel data". Journal of Econometrics, vol 69, 1995, p : 393–414.

————, "Longitudinal and Panel Data: Analysis and Applications in the Social Sciences", Cambridge: Cambridge University Press, 2004.

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

من خلال النتائج المتوصل إليها والموضحة في الجدول أعلاه نجد أن الاختبارات الثلاثة اتفقت على رفض فرضية العدم التي تنص على وجود استقلالية بين المقاطع العرضية، وبالتالي فإن التقدير وفق طريقة مجموعة المتوسطات قد يكون غير مناسب في هذه الحالة فانطلاقاً من أدبيات كل نموذج فإنه من المفترض أن تتناسب خصائص البيانات قيد الدراسة مع خصائص نموذج مجموعة المتوسطات.

### المطلب الثالث: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

بعد التأكد من وجود التبعية ما بين المقاطع العرضية سنقوم بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية بالاعتماد على اختبارين من اختبارات الجيل الثاني CS-IPS و CADF، والجدول أدناه يوضح نتائج هذين الاختبارين بالاعتماد على مخرجات EViews 13.

الجدول (06-11): نتائج اختبار CS-IPS واختبار CADF لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية.

نموذج الاختبار							المتغيرات محل الدراسة	نوع الاختبار	عند المستوى	اختبار Cross-sectional augmented IPS			
وجود اتجاه عام وثابت				وجود ثابت فقط							t-bar	عند الفرق الأول	اختبار Augmented Dickey-fuller
Critical Value at			t-bar	Critical Value at									
10%	5%	1%			10%	5%	1%						
-2.71	-2.86	-3.15	-1.755	-2.07	-2.19	-2.41	-1.954	IPIB					
-2.71	-2.86	-3.15	-4.064***	-2.05	-2.16	-2.36	-2.083*	IIDE					
-2.71	-2.86	-3.15	-2.820*	-2.07	-2.19	-2.41	-1.580	ICsPR					
-2.71	-2.86	-3.15	-2.631	-2.07	-2.19	-2.41	-2.291	ITCR					
-2.71	-2.86	-3.15	-2.476	-2.07	-2.19	-2.41	-1.580	IBM					
-2.71	-2.86	-3.15	-3.950***	-2.05	-2.16	-2.36	-3.892***	IPIB					
-2.63	-2.75	-3	-6.374***	-2.05	-2.16	-2.36	-6.178***	IIDE					
-2.63	-2.75	-3	-4.456***	-2.05	-2.16	-2.36	-4.416***	ICsPR					
-2.63	-2.75	-3	-5.252***	-2.05	-2.16	-2.36	-4.962***	IBM					
-2.63	-2.75	-3	-5.138***	-2.05	-2.16	-2.36	-5.064***	ITCR					
-2.73	-2.84	-3.06	-1.689	-2.21	-2.33	-2.25	-1.863	IPIB					
-2.73	-2.84	-3.06	-2.667	-2.21	-2.33	-2.25	-2.718***	IIDE					
-2.73	-2.84	-3.06	-2.494	-2.21	-2.33	-2.25	-1.532	ICsPR					
-2.73	-2.84	-3.06	-2.477	-2.21	-2.33	-2.25	-2.237*	ITCR					
-2.73	-2.84	-3.06	-1.991	-2.21	-2.33	-2.25	-1.301	IBM					
-2.73	-2.84	-3.06	-2.825***	-2.21	-2.33	-2.50	-2.540***	IPIB					
-2.73	-2.84	-3.06	-4.353***	-2.21	-2.33	-2.50	-4.313***	IIDE					
-2.73	-2.84	-3.06	-2.862**	-2.21	-2.33	-2.50	-2.803***	ICsPR					
-2.73	-2.84	-3.06	-3.388***	-2.21	-2.33	-2.50	-3.305***	IBM					
-2.73	-2.84	-3.06	-3.195***	-2.21	-2.33	-2.50	-2.927***	ITCR					

\* معنوي عند 10%

\*\* معنوي عند 5%

\*\*\* معنوي عند 1%

المصدر: مخرجات برنامج EViews 13.

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلب السلاسل الزمنية لا تستقر عند المستوى في كلا الاختبارين ما عدا المتغير IDE الذي استقر في وجود الثابت بالنسبة لكلا الاختبارين، واستقر في وجود اتجاه عام وثابت بالنسبة لاختبار CADF والمتغير CsPR الذي استقر في وجود اتجاه عام والثابت بالنسبة لاختبار CIPS، والمتغير TCR الذي استقر عند الفرق الأول بالنسبة لاختبار CADF. أما المتغير التابع فقد استقر في الفرق الأول بالنسبة لكلا الاختبارين. وعليه نستنتج أن بيانات البائل قيد الدراسة ديناميكية.

### المطلب الرابع: اختبار التكامل المشترك ودراسة العلاقة على المدى الطويل

يهدف التأكد من وجود أو غياب علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات المفسرة والتي عن التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول قيد الدراسة، تم الاعتماد على اختبار Kao بناءً على خصائص هذا الاختبار المواتية للدراسة بالإضافة إلى اعتماد أغلب الأدبيات التطبيقية التي تناولت الجانب الديناميكي من نماذج بانل عليه في اختبار العلاقة على المدى الطويل. يركز هذا الاختبار على غياب العلاقة في الفرضية الصفرية ووجودها في الفرضية البديلة على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: \text{غياب التكامل المشترك} \\ H_1: \text{وجود التكامل المشترك} \end{cases}$$

الشكل (6-06): نتائج اختبار التكامل المشترك Kao

Kao test for cointegration			
H0: No cointegration	Number of panels	=	8
Ha: All panels are cointegrated	Avg. number of periods	=	37
Cointegrating vector: Same			
Panel means:	Included	Kernel:	Bartlett
Time trend:	Not included	Lags:	2.00 (Newey-West)
AR parameter:	Same	Augmented lags:	1
	Statistic		p-value
Modified Dickey-Fuller t	-3.0235		0.0012
Dickey-Fuller t	-2.2497		0.0122
Augmented Dickey-Fuller t	-2.1953		0.0141
Unadjusted modified Dickey-Fuller t	-1.2469		0.1062
Unadjusted Dickey-Fuller t	-1.6777		0.0467

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات EViews 13

بالرجوع إلى الشكل أعلاه ومن خلال مقارنة القيمة الاحتمالية (P-value) بالقيمة الحرجة 5% نقرر رفض الفرضية الصفرية التي تنص على غياب التكامل المشترك بين المتغيرات بالنسبة لجميع الاختبارات ما عدا اختبار ديكي فولر المبدل غير المعدل. وعليه فإننا نستنتج وجود علاقة طويلة الأمد بين مؤشرات التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الدول قيد الدراسة.

### المبحث الرابع: تقدير بيانات دول العينة وفق نماذج بيانات البانل

تقدير بيانات البانل هو عملية تحليلية تتضمن استخدام نماذج إحصائية لتقييم البيانات التي تم جمعها عبر وحدات متعددة (مثل الأفراد، الشركات، الدول) على مدى فترة زمنية معينة. فبيانات البانل، التي تجمع بين مقاطع عرضية (cross-sectional) وبيانات زمنية (time-series)، تقدم العديد من الفوائد التحليلية مثل زيادة دقة التقديرات وتقليل التحيز الناجم عن التباين بين الوحدات، وقد تعددت الطرق التي يمكن من خلالها تقدير بيانات البانل، منها النماذج التقليدية والنماذج الحديثة.

المطلب الأول: تقديم نماذج البانل:

#### 1. نماذج بانل الثابتة:

##### • نموذج الانحدار التجميعي:

يعتبر نموذج الانحدار التجميعي من أبسط نماذج بانل الساكنة، فهو يعتبر معاملات ميل الانحدار والعنصر الثابت متساوية بالنسبة لكل الأفراد<sup>1</sup> نظرا لإهماله لجميع الآثار الفردية وتأثير الزمن فإن هذا النموذج يعتبر انحدارا متعددًا مثلما هو الحال في السلاسل الزمنية الفردية<sup>2</sup>. يرتكز النموذج على الفرضيات الأساسية التالية<sup>3</sup>:

$$E(\varepsilon_i/X_{i1}, X_{i2} \dots \dots \dots X_{ikt}) = 0$$

$$Var(\varepsilon_i/X_{i1}, X_{i2} \dots \dots \dots X_{ikt}) = \delta_\varepsilon^2$$

$$Cov(\varepsilon_i/X_{i1}, X_{i2} \dots \dots \dots X_{ikt}) = 0 \text{ Si } i \neq j \text{ ou } t \neq s$$

ويتم إعادة صياغة النموذج التجميعي بعبارة المصفوفات على النحو التالي:

$$Y = X\beta + \varepsilon$$

حيث:

- المتغير التابع Y: - من البعد NT×1
- المتغير المستقل X: - من البعد NT×K
- المتغير العشوائي: ε - من البعد NT×1
- من البعد (K+1)×1

<sup>1</sup> Tilburg Science Hub. « The Pooled OLS Model - Tilburg Science Hub », s. d. accessed: 28/06/2023. <https://ln.run/t8Lbr>.

<sup>2</sup> Damodar N Gujarati, Dawn C Porter, Basic Econometrics, 5th edition, McGraw-Hill Irwin? New YorkK USAK 2008, P: 594.

<sup>3</sup> قارة إبراهيم، "أثر أنظمة سعر الصرف على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر. دراسة نظرية ونمذجة قياسية باستعمال معطيات بانل"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2019، ص: 162.

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

وعليه يصبح النموذج من الصيغة<sup>1</sup>:

$$Y_{it} = \beta_0 + \sum_{j=1}^K \beta_j X_j(it) + \varepsilon_{it}, i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

### • نموذج الآثار الثابتة:

يكمن الهدف من نموذج الآثار الثابتة في معرفة سلوك كل فرد من الأفراد (الدول) قيد الدراسة على حدة، وذلك من خلال إبقاء معلمة القطع  $\beta_0$  (الحد الثابت) متفاوتة عبر الأفراد مع بقاء معاملات الميل  $\beta_j$  ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية (أي سوف نتعامل مع حالة عدم التجانس في التباين مع المجاميع)، وعليه فإن نموذج الآثار الثابتة يكون بالصيغة الآتية<sup>2</sup>:

$$Y_{it} = \beta_{0(i)} + \sum_{j=1}^k \beta_j X_j(it) + \varepsilon_{it}, i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

$$\text{حيث: } OE = (\varepsilon_{it}) \text{ و } \text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$$

ويقصد بمصطلح الآثار الثابتة بأن المعلمة  $\beta_0$  لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير خلال الزمن، وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية لغرض تقدير معاملات النموذج في المعادلة (3) والسماح لمعلمة القطع  $\beta_0$  بالتغير بين المجاميع المقطعية عادة ما تستخدم متغيرات وهمية بقدر (N-1) لكي نتجنب التعددية الخطية التامة. ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية.

يطلق على نموذج الآثار الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية، بعد إضافة المتغيرات الوهمية D في المعادلة السابقة يصبح النموذج على الشكل الآتي<sup>3</sup>:

$$Y_{it} = \alpha_1 + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j X_j(it) + \varepsilon_{it}, i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

حيث يمثل المقدار  $\alpha_1 + \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d$  التغير في المجاميع المقطعية لمعلمة القطع  $\beta_0$  ويمكن كتابة النموذج بالكتابة (4) بعد حذف  $\alpha_1$  بالشكل الآتي:

<sup>1</sup> زكريا يحيى جمال، "اختبار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية"، المجلة العراقية للعلوم الإحصائية، جامعة الموصل كلية علوم الحاسبات والرياضيات، العدد 21، العراق، 2012، ص: 5-9.

<sup>2</sup> رتيعة محمد، "استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية"، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، جامعة يحيى فارس، المدينة، المجلد (2)، العدد (2)، 2014، ص: 155.

<sup>3</sup> Christopher Berry. (2011). Fixed-Effects-Lecture1.pdf. Scribd. <https://fr.scribd.com/document/336218955/Fixed-Effects-Lecture1-pdf>, accessed: 06/06/2023 at 09:32.

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

$$Y_{it} = \sum_{d=2}^N \alpha_d D_d + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + \varepsilon_{it} , i = 1,2 \dots N \quad t = 1,2 \dots T$$

### • نموذج الآثار العشوائية:

على عكس نموذج الآثار الثابتة يتعامل نموذج الآثار العشوائية مع الآثار الزمنية والمقطعية على أنها معالم عشوائية وليست معالم ثابتة، وعليه يقوم هذا الافتراض على أنّ العينة المستخدمة مسحوبة بشكل عشوائي، وبالتالي فإنّ معاملات انحدار النموذج تمثل العينة بأكملها<sup>1</sup>، وفي نموذج الآثار الثابتة يكون حد الخطأ  $\varepsilon_{it}$  ذا توزيع طبيعي بوسط مقداره صفر وتباين مساوٍ إلى  $\sigma_\varepsilon^2$ ، ولكي تكون معالم الآثار الثابتة صحيحة وغير متحيزة عادة ما يفرض بأن تباين الخطأ ثابتة (متجانس) لجميع المشاهدات المقطعية، وليس هناك أي ارتباط ذاتي خلال الزمن بين كل مجموعة من مجاميع المشاهدات المقطعية في فترة زمنية محددة. يعتبر نموذج الآثار العشوائية نموذجاً ملائماً في حالة وجود خلل في أحد الفروض المذكورة أعلاه في نموذج الآثار الثابتة.

في نموذج الآثار العشوائية سوف يعامل معامل القطع  $\beta_{0(i)}$  كمتغير عشوائي له معدل مقداره  $\mu$  أي<sup>2</sup>:

$$\beta_{0(i)} = \mu + v_i , i = 1,2 \dots N$$

وبتعويض المعادلة (6) في المعادلة (3) نحصل على نموذج الآثار العشوائية وبالشكل الآتي:

$$Y_{it} = \mu + \sum_{j=1}^k \beta_j X_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it} , i = 1,2 \dots N \quad t = 1,2 \dots T$$

حيث  $v_i$  يمثل الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية  $i$ . يطلق على نموذج الآثار العشوائية أحياناً نموذج مكونات الخطأ، بسبب أن النموذج في المعادلة (7) يحوي مركبين للخطأ هما  $v_i$  و  $\varepsilon_{it}$  يمتلك نموذج الآثار العشوائية خواص رياضية منها أن:  $E(\varepsilon_{it}) = 0$  و  $\text{var}(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2$  و  $E(v_i) = 0$  و  $\text{var}(v_i) = \sigma_v^2$ .

ليكن لدينا حد الخطأ المركب الآتي:  $w_{it} = v_i + \varepsilon_{it}$  حيث أن:

$$E(w_{it}) = 0$$

$$\text{var}(w_{it}) = \sigma_v^2 + \sigma_\varepsilon^2$$

<sup>1</sup> العوفي حكيمة، بصدار زوليخة، "التعليم، المؤسساتية والنمو الاقتصادي (A Panel Data)". Revue d'études sur les institutions et le développement، المجلد 4، العدد 1، مخبر، تلمسان، 2018، ص: 98.

<sup>2</sup> رتيعة محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 156-157.

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

تفشل طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية في تقدير معاملات نموذج الآثار العشوائية كونها تعطي مقدرات غير كفاءة ولها أخطاء قياسية غير صحيحة مما يؤثر في اختبار المعلمات كون أن التباين المشترك بين  $W_{it}$  و  $W_{is}$  لا يساوي الصفر أي:  $cov(W_{is}, W_{it}) = \sigma_v^2 \neq 0, t \neq s$  لغرض تقدير معاملات نموذج الآثار العشوائية بشكل صحيح عادة ما تستخدم طريقة المربعات الصغرى المعممة.

### 2. نموذج تأثير الارتباطات المشتركة الديناميكي DCCE:

#### • مقدرات مجموعة المتوسطات:

لنفرض المعادلات التالية عديمة تجانس المعاملات التي وضعها بيزاران<sup>1</sup>:

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta'_i X_{it} + \varepsilon_{it}$$

$$\varepsilon_{it} = \gamma'_i f_t + e_{it}$$

حيث تعبر  $f_t$  عن العوامل المشتركة غير الملاحظة، وتعبر  $\gamma'_i$  عن عامل تحميل غير المتجانس، وتعبر عن الأثر الثابت لكل فرد؛ نلاحظ أنه قد تم الإبقاء على الأثر الثابت لكل فرد في المعادلات السابقة على عكس ما جاء به بيزاران، وذلك لأن الحد الثابت في مقدرات تأثير الارتباطات المشتركة تأخذ بالاعتبار عامل التحميل بالإضافة إلى أجزاء من متوسطات المقطع العرضي<sup>2</sup>.

أما  $e_{it}$  فهي تعبر عن حد الخطأ لكل مقطع من المقاطع العرضية المستقل والموزع بشكل متماثل (IID). أما معاملات عدم التجانس، فهي موزعة بشكل عشوائي حول المتوسط المشترك كالاتي:

$$\beta_i = \beta + V_i, V_i \sim IID(0, \Omega_V)$$

حيث تعبر  $\Omega_V$  عن مصفوفة التباين والتباين المشترك.

حسب بيزاران فإنه يمكن للمعادلة الأولى أن تقدر باتساق إذا قمنا بتقريب العوامل المشتركة غير الملحوظة إلى متوسطات المقاطع العرضية  $\bar{X}_t$ . بشرط أن تكون المتغيرات المستقلة، متغيرات ذات تفسيرية خارجية صارمة. هذه الطريقة التي تحدث عنها بيزاران هي نفسها طريقة تأثير الارتباطات المشتركة CCE. حيث يكمن جوهر فكرة طريقة CCE أساسا في التخلص من اختلاف الأثر الذي ينتج عن العوامل المشتركة بين الأفراد (المقاطع العرضية) بشكل تقاربي بمتوسطاتها كلما آلت أبعاد المقاطع العرضية إلى المالا نهاية<sup>3</sup>. ومع

<sup>1</sup> Pesaran Hashem, 2006, Op.cit. p: 971. url:<http://www.jstor.org/stable/3805914>.

<sup>2</sup> Chudik Alexander & Pesaran Hashem, 2015b, Op.cit. p: 397. doi:[10.1016/j.jeconom.2015.03.007](https://doi.org/10.1016/j.jeconom.2015.03.007).

<sup>3</sup> Pesaran Hashem, 2006, Op.cit. p: 969. url:<http://www.jstor.org/stable/3805914>

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

ذلك، فإن مقدرات طريقة CCE، تتميز بخاصية الاتساق في حالة نماذج البائل غير الديناميكية أي الثابتة فقط<sup>1</sup>. ففي نماذج بانل الديناميكية تصبح المعادلة على الشكل التالي:

$$y_{it} = \alpha_i + \lambda_i y_{i,t-1} + \beta_i' X_{it} + \varepsilon_{it}$$

إذا كانت الأخطاء الفردية ذات تبعية ضعيفة بين المقاطع العرضية، وحقق معامل تأخير المتغير التابع خاصية عدم الانحياز  $(E(\lambda) = \lambda)$ ، فإن تأخير المتغير التابع لا يصبح متغيراً ذا تفسيرية خارجية صارمة مما يخلّ بشرط الاتساق، لكن يمكنه أن يحققه إذا أضفنا الأساس الزمني  $\sqrt[3]{T}$  لتأخيرات متوسطات المقاطع العرضية لكل من المتغيرات التابعة والمتغيرات ذات التفسيرية الخارجية الصارمة. لتكن  $p_T = \sqrt[3]{T}$ ، فتصبح

$$y_{it} = \alpha_i + \lambda_i y_{i,t-1} + \beta_i' X_{it} + \sum_{l=0}^{p_T} \delta_l' \bar{z}_{t-l} + \varepsilon_{it} \text{ الشكل: المعادلة من الشكل:}$$

حيث:  $\bar{z} = (\bar{Y}_{t-1}, \bar{X}_t)$ ، وإذا رصصنا  $\beta_i$  و  $\lambda_i$  بهذا الشكل:  $\pi_i = (\lambda_i, \beta_i)$  تصبح مقدرات مجموعة

$$\hat{\pi}_{MG} = \frac{1}{N} \sum_{i=1}^N \hat{\pi}_i \text{ من الشكل التالي:}$$

تحقق المقدرتان  $\hat{\pi}_{MG}$  و  $\hat{\pi}_i$  خاصية الاتساق إذا تحققت الشروط أدناه<sup>2</sup>:

$$\begin{cases} (N, T, p_T) \xrightarrow{j} \infty \\ p_T/T \rightarrow \rho_1 ; 0 < \rho_1 < \infty \\ N/T \rightarrow \rho_2 ; 0 < \rho_2 \end{cases}$$

يمكن للشروط المتعلقة بتحقيق خاصية الاتساق في المقدرتين السابقتين أن تترجم بصفة مستقلة. كما يمكن حسابها انطلاقاً من انحدار بسيط لكل مقطع من المقاطع العرضية. وعيه فإنه يجدر بالفترات الزمنية  $T$  أن تؤول إلى المالا نهائية. كما لا يتطلب وجود أي معدل توسعي نسبي لحجم الوحدات  $N$  أو الفترات الزمنية  $T$ . أما فيما يخص التأخيرات، فيتطلب مراعاة كفاية قيمة درجة الحرية لذلك فإن اختيار عدد التأخيرات يجب أن يختار بدقة. أما فيما يخص التوزيع التقاربي لمقدرات طريقة مجموعة المتوسطات فهي تعطى من الشكل التالي:

$$\sqrt{N}(\hat{\pi}_{MG} - \pi) \xrightarrow{d} N(0, \Sigma_{MG})$$

### • مقدرات مجموعة المتوسطات المجمعة:

اعتبر بيزاران النسخة المجمعة من مقدرات طريقة تأثير الارتباطات المشتركة مرتبطة بالقيود  $\pi_i = \pi \forall i$ ، في حالة تساوي الأوزان لكل المشاهدات حيث:  $w_i = \frac{1}{N} \forall i$ . يشار إلى مقدرات طريقة تأثير الارتباطات المشتركة

<sup>1</sup> Chudik Alexander & Pesaran Hashem, 2015b, Op.cit. doi:10.1016/j.jeconom.2015.03.007.

<sup>2</sup> Chudik Alexander & Pesaran Hashem, 2015b, Idem. doi:10.1016/j.jeconom.2015.03.007

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

المجموعة بـ  $\hat{\pi}_p$  تقدر باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية<sup>1</sup>. يمكن لهذه المقدرات تحقيق خاصية الاتساق حتى وإن كانت بيانات البانل ديناميكية، مادام حجم الوحدات  $N$  أو الفترات الزمنية  $T$  تؤول إلى المالانهاية<sup>2</sup>. يعطى التوزيع التقاربي للمقدرات مجموعة المتوسطات المجموعة pmg في الشكل التالي:

$$\sqrt{N}(\hat{\pi}_p - \pi) \xrightarrow{d} N(0, \Sigma_p)$$

ظاهرياً، يمكن اعتبار مقدرات طريقة مجموعة المتوسطات المجموعة كمقدرات وسطية بين طريقة الانحدار التجميعي البحت ذي المعلمات المتجانسة، وطريقة تقدير مجموعة المتوسطات ذات المعلمات غير المتجانسة. وذلك كونها تفترض وجود أثر متجانس على المتغير التابع في المدى الطويل، وغيابه على المدى القصير.

انطلاقاً من معادلة نماذج البانل الديناميكي أعلاه، استخلصنا معادلة تصحيح الخطأ التالية:

$$y_{it} = \alpha_i + \phi_i(y_{i,t-1} + \theta_i' X_{it}) + \beta_i' \Delta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

يعبر معامل تصحيح الخطأ  $\phi_i = (1 - \alpha_i)$  عن سرعة التعديل، ويتوقع أن يكون سالبا.  $(y_{i,t-1} + \theta_i' X_{it})$  عن مصطلح تصحيح الخطأ، حيث:  $\theta_i = \beta_i / \phi_i$  هي معامل المدى الطويل الذي يفترض أن يكون متجانساً، و  $\beta_i$  فهو يعبر عن ديناميكية المدى القصير ويفترض أن يكون غير متجانس<sup>3</sup>. اقترحت دراسة بيزاران والآخرين الصادرة في سنة 1999، أن يتم تقدير معامل المدى الطويل بطريقة المعقولية العظمى ومعامل المدى القصير بطريقة المربعات الصغرى العادية. تكون المقدرات متسقة مادامت التشويشات موزعة باستقلالية عبر جميع الوحدات والفترات الزمنية بمتوسط معدوم وتباين أكبر تماماً من الصفر.

### • طرق تصحيح التحيز:

تعتمد مقدرات الطريقتين MG و PMG في كل من حالة الثبات وحالة الديناميكية على حجم واسع من الوحدات والفترات الزمنية، خاصة وأن الأدبيات التي تناولت تصحيح التحيز في نماذج بيانات البانل الديناميكية وغير المتجانسة لعينات السلاسل الزمنية الصغيرة تكاد تكون معدومة، لذلك قام تشوديك وبيزاران في دراستهما الصادرة في سنة 2015<sup>4</sup> بالتركيز على طريقة نصف-بانل جاكنيف (half-panel

<sup>1</sup> Pesaran Hashem, 2006, Op.cit. url:<http://www.jstor.org/stable/3805914>.

<sup>2</sup> Gerdie Everaert & Tom De Groote, "Common Correlated Effects Estimation of Dynamic Panels with Cross-Sectional Dependence", *Econometric Reviews*, Taylor & Francis Journals, vol 35, issue 3, 2016, p: 428-463. doi: [10.1080/07474938.2014.966635](https://doi.org/10.1080/07474938.2014.966635).

<sup>3</sup> Pesaran Hashem & Yongcheol Shin & Ron Smith, 1999, Op.cit. doi: <https://doi.org/10.2307/2670182>.

<sup>4</sup> Chudik Alexander & Pesaran Hashem, 2015b, Op.cit. doi:[10.1016/j.jeconom.2015.03.007](https://doi.org/10.1016/j.jeconom.2015.03.007)

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

(jackknife) وطريقة تعديل المتوسط التكراري (Recursive Mean-Adjusted bias-correction) لتصحيح التحيز. لا تتطلب أي من الطريقتين المعرفة المعمقة لهيكل عامل الخطأ، كما يمكن تطبيقهما على مقدرات مجموعة المتوسطات<sup>1</sup>.

تعرض مقدرات طريقة تأثير الارتباطات المشتركة الديناميكية PMG ثلاثة مصادر محتملة للتحيز، وهي<sup>2</sup>:

- عدد الفترات الزمنية: يرتبط هذا المصدر بالعينات الزمنية الصغيرة، وتحيز السلاسل الزمنية من الدرجة  $T^{-1}$ ، والتي يتوقع أن تنقلص كلما آل  $T$  نحو المالا نهائية؛
- معامل الميل غير المتجانس: يتوقع أن ينقلص التحيز المرتبط بهذا المصدر كلما آلت  $N$  نحو المالا نهائية، وذلك لأن معاملات المجموعات المتوسطة تحسب وفق حجم كبير من الوحدات  $N$ .
- التبعية ما بين المقاطع العرضية: أما فيما يخص التحيز المرتبط بهذا المصدر فإنه يتوقع أن ينقلص كلما آل كل من العينات الزمنية  $T$  والوحدات الفردية  $N$  نحو المالا نهائية.

- طريقة جاكنايف Jackknife:

تحظى طريقة تصحيح التحيز بتقنية جاكنايف بشعبية كبيرة بسبب بساطتها وقابليتها للتطبيق على نطاق واسع. فمنذ أن قدمها كوينويل في سنة 1949<sup>3</sup>، ثم قام توكي بتوسيعها لاحقاً في سنة 1958<sup>4</sup>، ظهرت عدة أشكال من تصحيحات جاكنايف التي تمت مناقشتها في الأدبيات.

يتم تقدير طريقة النصف بانل "جاكنايف" لتصحيح التحيز وفق مقدرات مجموعة المتوسطات على النحو التالي:

$$\tilde{\pi}_{MG} = 2\hat{\pi}_{MG} - \frac{1}{N}(\hat{\pi}_{MG}^a + \hat{\pi}_{MG}^b)$$

حيث تعبر  $\hat{\pi}_{MG}^a$  عن النصف الأول لبيانات البانل  $(t = 1, 2, \dots, \frac{T_i}{2})$  و  $\hat{\pi}_{MG}^b$  عن النصف الثاني  $(t = \frac{T_i}{2} + 1, \dots, T_i)$

<sup>1</sup> Gerdie Everaert & Tom De Groot, 2016, Op.cit. doi: [10.1080/07474938.2014.966635](https://doi.org/10.1080/07474938.2014.966635)

<sup>2</sup> Jan Ditzen, "Estimating Dynamic Common-Correlated Effects In Stata", The Stata Journal, Vol 18, N°3, 2018, p: 608. Retrieved 22/06/2023. url: <https://ceerp.hw.ac.uk/RePEc/hwc/wpaper/007.pdf>.

<sup>3</sup> Maurice Quenouille, "Approximate Tests of Correlation in Time-Series", Journal of the Royal Statistical Society: Series B(Methodological), Volume 11, Issue 1, January 1949, Pages 68–84, doi: <https://doi.org/10.1111/j.2517-6161.1949.tb00023.x>.

<sup>4</sup> Tukey John, "Bias and confidence in not-quite large samples", Annual of Mathematical Statistics, vol 29, N° 2, 1958, p : 614.

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

- طريقة تعديل المتوسط التكراري RMA:

تقوم هذه الطريقة على مبدأ الحذف الجزئي للمتوسط من كل المتغيرات على النحو التالي:

$$\tilde{\omega}_{it} = it - \frac{1}{t-1} \sum_{1=s}^{t-1} \omega_{it}$$

حيث تعبر  $\omega_{it} = (y_{it}, X_{it})$  عن كل المتغيرات دون الحد الثابت. لتفادي أي أثر ناجم عن تداخلية المشاهدات على المتوسط الجزئي يفضل إجراء تأخيرات على هذا الأخير<sup>1</sup>.

المطلب الثاني: تقدير بيانات البائل وفق ثلاثة نماذج:

قبل الشروع بمراحل التقدير سنقوم أولاً بتحليل مصفوفة الارتباط بين المتغيرات لتجنب أي تعدد خطي أو أي ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة.

1. تحليل مصفوفة الارتباط بين المتغيرات:

يوضح الجدول أدناه مصفوفة الارتباطات الثنائية بين المتغيرات حسب مخرجات برنامج EVIEWS 13، فنلاحظ أن لكل المتغيرات أكبر ارتباطاً بمتغير النمو الاقتصادي الذي يعبر عن المتغير التابع ما عدا متغير الائتمان الموجه نحو القطاع الخاص فهو يرتبط بنسبة أكبر بمتغير المعروض النقدي وهذا الأمر مقبول اقتصادياً لكن إحصائياً قد يسبب مشاكل في النمذجة مما سيجبرنا على التخلص من هذا المتغير المسبب للمشكلة. يعبر متغير الائتمان الموجه نحو القطاع الخاص في النموذج على التحرير المالي الداخلي فهو متغير لا يمكن الاستغناء عنه في التحليل وعليه فإننا سنحذف متغير المعروض النقدي ونقوم بتقدير النموذج على المدى الطويل.

الجدول (12-06): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات قيد الدراسة.

	PIB	IED	CsPR	MSL	TCR
PIB	1	-0,36331	0,212236	0,172401	-0,11108
IED	-0,36331	1	0,633121	0,348425	-0,38382
CsPR	0,633121	0,212236	1	0,525661	-0,10049
TCR	0,348425	0,172401	0,525661	1	-0,09473
MSL	-0,38382	-0,11108	-0,10049	-0,09473	1

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 13

<sup>1</sup> Chudik Alexander & Pesaran Hashem, 2015b, Op.cit. doi:10.1016/j.jeconom.2015.03.007

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

### 2. طريقة مجموعة المتوسطات MG:

يوضح الشكل أدناه نتائج التقدير نموذج تأثير الارتباطات المشتركة الديناميكية DCCE وفق طريقة مجموعة المتوسطات MG. وذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17.

الشكل (06-07): نتائج التقدير بطريقة مجموعة المتوسطات MG

(Dynamic) Common Correlated Effects Estimator - Mean Group						
Panel Variable (i): Countries	Number of obs	=	312			
Time Variable (t): DATE	Number of groups	=	8			
	Obs per group:					
	min	=	26			
	avg	=	40			
	max	=	41			
Degrees of freedom per group:						
without cross-sectional averages	=	36		F(25, 287)	=	20.60
with cross-sectional averages	=	35		Prob > F	=	0.00
Number of cross sectional lags	=	0		R-squared	=	0.64
variables in mean group regression	=	24		Adj. R-squared	=	0.61
variables partialled out	=	1		Root MSE	=	1961.21
				CD Statistic	=	6.89
				p-value	=	0.0000
	PIB	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
Mean Group:						
IED		773.1677	428.8929	1.80	0.071	-67.44703 1613.782
CsPR		63.06697	29.30801	2.15	0.031	5.624332 120.5096
TCR		-21.02558	51.74745	-0.41	0.685	-122.4487 80.39755
Mean Group Variables: IED CsPR TCR						
Heterogenous constant partialled out. Jackknife bias correction used.						

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج STATA 17

يوضح الشكل أعلاه نتائج تقدير بيانات البائل قيد الدراسة والمكونة من عدد وحدات 8 وفترة زمنية قدرها 41 باستخدام طريقة مجموعة المتوسطات MG، مع الاعتماد على طريقة جاكنايف لتصحيح التحيز. فنخلص إلى النتائج التالية:

- وجود تبعية ما بين المقاطع العرضية "رفض فرضية العدم"، وهذا ما تم تأكيده في الاختبارات السابقة؛
- وجود علاقة طردية ومعنوية بين المتغير التابع "النمو الاقتصادي" وكل من "تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل" عند مستوى 1% و"الائتمان الموجه نحو القطاع الخاص"؛
- وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين المتغير التابع "النمو الاقتصادي" و"سعر الصرف الحقيقي الفعلي" عند مستوى 5%؛
- وجود معنوية كلية للنموذج حسب إحصائية فيشر عند 1%؛
- وإذا رجعنا إلى نتائج الاستقرار، فإننا نجد استقرار هذه المتغيرين عند المستوى، فسلاسلهما مستقرة عند المستوى وهذا ما يوافق النظرية التي تقوم عليها طريقة مجموعة المتوسطات.

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

### 3. طريقة التجميع:

يوضح الشكل أدناه نتائج التقدير نموذج تأثير الارتباطات المشتركة الديناميكية DCCE وفق طريقة

التجميع Pooled. وذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17.

الشكل (08-06): نتائج التقدير بطريقة الانحدار التجميعي Pooled

(Dynamic) Common Correlated Effects Estimator - Pooled						
Panel Variable (i): Countries	Number of obs	=	312			
Time Variable (t): DATE	Number of groups	=	8			
	Obs per group:					
	min	=	26			
	avg	=	40			
	max	=	41			
Degrees of freedom per group:						
without cross-sectional averages	=	36	F(4, 308)	=	32.07	
with cross-sectional averages	=	35	Prob > F	=	0.00	
Number of cross sectional lags	=	0	R-squared	=	0.29	
variables in mean group regression	=	3	Adj. R-squared	=	0.28	
variables partialled out	=	1	Root MSE	=	2466.43	
	CD Statistic	=	8.65			
	p-value	=	0.0000			
PIB	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]	
Pooled:						
IED	345.0833	536.1458	0.64	0.520	-705.7433	1395.91
CsPR	77.6187	19.77145	3.93	0.000	38.86736	116.37
TCR	-10.66786	11.04765	-0.97	0.334	-32.32086	10.98513
Pooled Variables: IED CsPR TCR						
Heterogenous constant partialled out. Jackknife bias correction used.						

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17

يوضح الشكل أعلاه نتائج تقدير بيانات البائل قيد الدراسة والمكونة من عدد وحدات 8 وفترة زمنية قدرها 41 باستخدام طريقة التجميع Pooled، مع الاعتماد على طريقة جاكنايف لتصحيح التحيز. فنخلص إلى النتائج التالية:

- وجود تبعية ما بين المقاطع العرضية "رفض فرضية العدم"، وهذا ما تم تأكيده في الاختبارات السابقة؛
- وجود علاقة طردية وغير معنوية بين المتغير التابع "النمو الاقتصادي" ومتغير "تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل" عند مستوى 10%؛
- وجود علاقة طردية ومعنوية بين المتغير التابع "النمو الاقتصادي" ومتغير "الائتمان الموجه نحو القطاع الخاص" عند مستوى 1%؛
- وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين المتغير التابع "النمو الاقتصادي" ومتغير "سعر الصرف الحقيقي الفعلي" عند مستوى 1%؛
- وجود المعنوية الكلية للنموذج حسب إحصائية فيشر، نتيجة مقارنة القيمة الاحتمالية بمستوى المعنوية 1% "قبول فرضية العدم".

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

### 4. طريقة مجموعة المتوسطات المجمعة:

يوضح الشكل أدناه نتائج تقدير نموذج تأثير الارتباطات المشتركة الديناميكية DCCE وفق طريقة مجموعة المتوسطات المجمعة Pooled Mean Group. وذلك بالاعتماد على مخرجات برنامج STATA 17.

الشكل (9-06): نتائج التقدير بطريقة مجموعة المتوسطات المجمعة PMG

Panel Variable (i): Countries		Number of obs =	304		
Time Variable (t): DATE		Number of groups =	8		
		Obs per group:			
		min =	25		
		avg =	39		
		max =	40		
Degrees of freedom per group:					
without cross-sectional averages = 32		F(28, 276) =	5.15		
with cross-sectional averages = 31		Prob > F =	0.00		
Number of cross sectional lags = 0		R-squared =	0.34		
variables in mean group regression = 27		Adj. R-squared =	0.28		
variables partialled out = 1		Root MSE =	486.45		
		CD Statistic =	4.72		
		p-value =	0.0000		
D.PIB	Coef.	Std. Err.	z	P> z	[95% Conf. Interval]
Pooled:					
I.E.D	58.77949	16.22572	3.62	0.000	26.97766 90.58132
CsPR	-9.437153	2.56936	-3.67	0.000	-14.47301 -4.4013
TCR	2.111933	1.316312	1.60	0.109	-.467991 4.691857
Mean Group:					
D.I.E.D	130.0635	93.43426	1.39	0.164	-53.06424 313.1913
D.CsPR	-10.52815	16.81894	-0.63	0.531	-43.49266 22.43636
D.TCR	13.99459	7.426002	1.88	0.059	-.5601041 28.54929

Pooled Variables: I.E.D CsPR TCR  
Mean Group Variables: D.I.E.D D.CsPR D.TCR  
Heterogenous constant partialled out. Jackknife bias correction used.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج STATA 17

يوضح الشكل أعلاه نتائج تقدير بيانات البانل قيد الدراسة والمكونة من عدد وحدات 8 وفترة زمنية قدرها 41 باستخدام طريقة مجموعة المتوسطات المجمعة PMG، تقوم هذه الطريقة بإظهار معاملات مع أخذ فرق المتغير التابع ومعاملات طريقة مجموعة المتوسطات بعد أخذ الفروق لكل المتغيرات، ومع الاعتماد على طريقة جاكنايف لتصحيح التحيز. فنخلص إلى النتائج التالية:

- وجود تبعية ما بين المقاطع العرضية "رفض فرضية العدم"، وهذا ما تم تأكيده في الاختبارات السابقة؛
- بالنسبة لمعاملات طريقة مجموعة المتوسطات فإننا نلاحظ:
- وجود علاقة طردية ومعنوية بين المتغير التابع "النمو الاقتصادي" ومتغير "تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل" عند مستوى 1%؛
- وجود علاقة عكسية ومعنوية بين المتغير التابع "النمو الاقتصادي" ومتغير "الائتمان الموجه نحو القطاع الخاص" عند مستوى 1%؛
- وجود علاقة طردية وغير معنوية بين المتغير التابع "النمو الاقتصادي" ومتغير "سعر الصرف الحقيقي الفعلي" عند مستوى 10%؛
- وجود علاقة طردية بين المتغير التابع "النمو الاقتصادي" والمتغيرات المستقلة كلها "معاملات موجبة"؛

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

- غياب المعنوية الكلية للنموذج حسب إحصائية فيشر، نتيجة مقارنة القيمة الاحتمالية بمستوى المعنوية 5% "قبول فرضية العدم"؛
  - أما فيما يخص المعنوية الإحصائية لمعاملات النموذج، فنجد أن كل المعلمات غير معنوية.
- المطلب الثالث: المفاضلة بين النماذج المقدر:

### 1. المفاضلة بين نموذج التجميع ونموذج مجموعة المتوسطات المجمع:

يوضح الشكل أدناه نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج مجموعة المتوسطات MG ونموذج مجموعة المتوسطات المجمع PMG وفق مخرجات برنامج STATA 17، فكانت النتائج لصالح نموذج مجموعة المتوسطات المجمع وهذه النتيجة توافق النظرية المفسرة له.

الشكل (10-06): نتائج اختبار للمفاضلة بين نمودي MG و Pooled.

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
	(b) mg	(B) pooled		
IED	773.1677	345.0833	428.0844	.
CsPR	63.06697	77.6187	-14.55173	21.63444
TCR	-21.02558	-10.66786	-10.35772	50.5544

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtcc2.  
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtcc2.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

$\chi^2(3) = (b-B)'[(V_b-V_B)^{-1}](b-B)$   
= 2.85  
Prob >  $\chi^2 = 0.4160$   
(V\_b-V\_B is not positive definite)

المصدر: مخرجات برنامج STATA 17.

### 2. المفاضلة بين نموذج مجموعة المتوسطات ونموذج مجموعة المتوسطات المجمع:

يوضح الشكل أدناه نتائج اختبار Hausman للمفاضلة بين نموذج مجموعة المتوسطات MG ونموذج مجموعة المتوسطات المجمع PMG وفق مخرجات برنامج STATA 17، فكانت النتائج لصالح نموذج مجموعة المتوسطات المجمع. تعكس هذه النتيجة توافقاً بين النظرية المفسرة لطريقة مجموعة المتوسطات المجمع التي تم التطرق إليها مسبقاً.

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

الشكل (11-06): نتائج اختبار للمفاضلة بين نموذجي MG و PMG.

	Coefficients		(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) Std. err.
	(b) mg	(B) pmg		
IED	166.4136	130.0635	36.35004	29.77017
D1. CsPR	-17.28021	-10.52815	-6.752061	4.444835
TCR D1.	17.42187	13.99459	3.427273	.

b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtdcce2.  
B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtdcce2.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

chi2(3) = (b-B)'[(V\_b-V\_B)^(-1)](b-B)  
= 3.01  
Prob > chi2 = 0.3898  
(V\_b-V\_B is not positive definite)

المصدر: مخرجات برنامج STATA 17.

المطلب الرابع: التقدير العلاقة على المدى الطويل بالنموذج المفضل:

انطلاقاً من نتائج اختبارات المفاضلة التي خلصت إلى اختيار نموذج مجموعة المتوسطات المجمعة

كأفضل نموذج مفسر للدراسة، فإننا سنعتمد عليه في تفسير العلاقة على المدى الطويل.

تقدير العلاقة على المدى الطويل باستعمال نموذج مجموعة المتوسطات المجمعة:

الجدول أدناه يوضح نتائج التقدير على المدى الطويل باستعمال نموذج مجموعة المتوسطات

المجمعة حسب مخرجات برنامج EVIEWS 13

الجدول (13-06): نتائج تقدير العلاقة على المدى الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Long-run (Pooled) Coefficients				
IED	-0.000283	0.000362	-0.782407	0.4346
CSPR	-784.6177	1209.195	-0.648876	0.5169
TCR	84.27670	136.9148	0.615541	0.5387
Short-run (Mean-Group) Coefficients				
COINTEQ	-0.007210	0.003277	-2.200332	0.0286
D(PIB(-1))	0.308183	0.091651	3.362585	0.0009
D(IED)	3.50E-06	3.29E-06	1.061930	0.2892
D(IED(-1))	-2.48E-06	5.12E-06	-0.484505	0.6284
D(IED(-2))	3.40E-06	3.01E-06	1.130196	0.2593
D(CSPR)	-30.74293	19.90616	-1.544393	0.1236
D(CSPR(-1))	24.48374	12.39281	1.975641	0.0492
C	652.9128	298.0331	2.190739	0.0293
Log-Likelihood:	-1980.125			

المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 13

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

يوضح الشكل أعلاه نتائج تقدير بيانات البانل قيد الدراسة والمكونة من 8 وحدات وفترة زمنية قدرتها 41 سنة باستخدام طريقة التجميع Pooled تحت نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطنة المعدل وفق بيانات البانل ذات التبعية بين المقاطع العرضية أو ما يعرف بـ CS-ARDL، فخلصنا إلى النتائج التالية:

معاملات المدى الطويل بطريقة التجميع بعد تصحيح الخطأ:

- وجود علاقة طردية ومعنوية بين المتغير التابع "النمو الاقتصادي" ومتغير "تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل" عند مستوى 10%؛
- وجود علاقة عكسية ومعنوية بين المتغير التابع "النمو الاقتصادي" ومتغير "الإئتمان الموجه نحو القطاع الخاص" عند مستوى 10%؛
- وجود علاقة طردية وغير معنوية بين المتغير التابع "النمو الاقتصادي" ومتغير "سعر الصرف الحقيقي الفعلي" عند مستوى 10%.

معاملات المدى القصير بطريقة مجموعة المتوسطات بعد تصحيح الخطأ:

- وجود علاقة طردية ذات معنوية إحصائية بين المتغير التابع: وفرقه الأول، ومتغير "تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل" عند مستوى المعنوية 1%؛
- وجود علاقة طردية بين المتغير التابع والفرق الأول لمتغير "تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل" عند مستوى المعنوية 10%، وبين المتغير التابع والفرق الأول لمتغير "الإئتمان الموجه نحو القطاع الخاص" عند مستوى معنوية 5%؛
- وجود علاقة عكسية وغير معنوية بين المتغير التابع: والفرق الثاني لمتغير "تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل"، وكذا متغير "الإئتمان الموجه نحو القطاع الخاص" عند مستوى معنوية 10%،
- أما المتغير "COINTEQ" فهو يعبر عن معامل تصحيح الخطأ ذي القيمة السالبة التي تعكس بمعناها حدوث عملية التصحيح على معاملات المدى القصير لتوافق العلاقة على المدى الطويل، تظهر لمعامل تصحيح الخطأ معنوية إحصائية عند 5% وهذا ما يوافق الاختبارات القبلية حول التكامل المشترك التي أجريت مسبقاً والتي نصت على وجود العلاقة طويلة الأمد، وكذا أدبيات التي تم الإشارة إليها في المطلب الأول من هذا المبحث.

المطلب الخامس: اختبار التكامل المشترك لكل فرد:

يهدف تحديد طبيعة العلاقة طويلة الأمد والمقارنة بين الدول قيد الدراسة، سنقوم من خلال هذا المطلب اختبار التكامل المشترك لكل دول العينة بشكل فردي. والنتائج موضحة في الجدول.

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

الجدول (06-14): نتائج اختبار التكامل المشترك لكل فرد بعد تصحيح الخطأ

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ	-0.003245	0.001185	-2.738212	0.0103	COINTEQ	0.000435	0.001267	0.343290	0.7354
D(PIB(-1))	0.468055	0.176333	2.654388	0.0126	D(PIB(-1))	0.620680	0.182954	3.392543	0.0032
D(IED)	-1.37E-05	2.25E-05	-0.606279	0.5489	D(IED)	-5.63E-08	6.94E-07	-0.081183	0.9362
D(IED(-1))	-9.69E-06	2.53E-05	-0.383656	0.7039	D(IED(-1))	2.57E-07	6.25E-07	0.410793	0.6861
D(IED(-2))	-2.52E-06	2.27E-05	-0.111294	0.9121	D(IED(-2))	2.11E-07	1.17E-06	0.179453	0.8596
D(CSPR)	-1.615711	1.915560	-0.843466	0.4056	D(CSPR)	0.378903	2.682005	0.141276	0.8892
D(CSPR(-1))	5.080647	1.863404	2.726541	0.0106	D(CSPR(-1))	-0.363351	2.432191	-0.149392	0.8829
C	37.59831	18.95238	1.983831	0.0565	C	13.65558	37.93434	0.359979	0.7231
الجزائر					جمهورية مصر العربية				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ	-0.005913	0.002290	-2.581969	0.0150	COINTEQ	-8.03E-05	0.003196	-0.025135	0.9801
D(PIB(-1))	-0.068204	0.278038	-0.245306	0.8079	D(PIB(-1))	0.081644	0.187536	0.435351	0.6664
D(IED)	7.62E-07	1.87E-06	0.407080	0.6868	D(IED)	4.34E-06	3.32E-06	1.308226	0.2007
D(IED(-1))	-1.73E-06	1.90E-06	-0.911726	0.3692	D(IED(-1))	-1.30E-06	3.16E-06	-0.411847	0.6834
D(IED(-2))	-1.43E-06	1.70E-06	-0.838952	0.4081	D(IED(-2))	4.47E-06	3.01E-06	1.485036	0.1480
D(CSPR)	-4.688743	4.759958	-0.985039	0.3325	D(CSPR)	35.74096	14.27103	2.504442	0.0179
D(CSPR(-1))	1.627396	5.081287	0.320272	0.7510	D(CSPR(-1))	12.84833	18.06843	0.711093	0.4825
C	332.7292	117.6994	2.826940	0.0083	C	135.9152	93.56052	1.452699	0.1567
تونس					تركيا				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ	-0.013726	0.008751	-1.568507	0.1273	COINTEQ	-0.003138	0.003402	-0.922457	0.3636
D(PIB(-1))	0.372340	0.232274	1.603017	0.1194	D(PIB(-1))	0.300142	0.206235	1.455342	0.1560
D(IED)	6.68E-06	2.87E-05	0.232562	0.8177	D(IED)	1.54E-05	4.32E-06	3.565123	0.0012
D(IED(-1))	-2.79E-05	2.69E-05	-1.036133	0.3084	D(IED(-1))	2.51E-05	4.58E-06	5.491734	0.0000
D(IED(-2))	-2.42E-06	2.77E-05	-0.087141	0.9311	D(IED(-2))	1.62E-05	5.42E-06	2.993355	0.0055
D(CSPR)	-115.2246	33.19410	-3.471239	0.0016	D(CSPR)	-44.62820	14.64873	-3.046558	0.0048
D(CSPR(-1))	60.59299	51.66107	1.172895	0.2501	D(CSPR(-1))	37.84044	15.77651	2.398531	0.0229
C	1559.182	831.2984	1.875599	0.0705	C	495.2086	430.1943	1.151128	0.2588
فرنسا					إسبانيا				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.	Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ	-0.004584	0.003159	-1.451095	0.1571	COINTEQ	-0.027423	0.008762	-3.129768	0.0039
D(PIB(-1))	0.616729	0.148203	4.161380	0.0002	D(PIB(-1))	0.074067	0.197969	0.374135	0.7109
D(IED)	-2.21E-07	7.53E-06	-0.029297	0.9768	D(IED)	1.47E-05	1.15E-05	1.283382	0.2092
D(IED(-1))	-2.84E-06	7.89E-06	-0.360220	0.7212	D(IED(-1))	-1.81E-06	1.26E-05	-0.143421	0.8869
D(IED(-2))	1.69E-05	8.03E-06	2.105700	0.0437	D(IED(-2))	-4.20E-06	1.08E-05	-0.389269	0.6998
D(CSPR)	-1.104002	12.68987	-0.086999	0.9313	D(CSPR)	-114.8021	40.84816	-2.810460	0.0086
D(CSPR(-1))	-11.06824	12.97714	-0.852903	0.4005	D(CSPR(-1))	89.31186	47.06221	1.897740	0.0674
C	307.4481	224.8375	1.367424	0.1817	C	2341.500	709.3191	3.301053	0.0025
اليونان					إيطاليا				

المصدر: مخرجات برنامج EViews 13

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي بالنسبة للجزائر، تونس وإيطاليا؛ غير معنوي وموجب بالنسبة لتركيا مما يعكس غياب تصحيح الخطأ كليا، أما بالنسبة لفرنسا، إسبانيا واليونان فإن معامل تصحيح الخطأ سالب وغير معنوي وبالتالي فإن وُجد التصحيح فهو غير معنوي وعليه لا توجد علاقة طويلة الأمد.

### المبحث الخامس: تقدير بيانات دولة الجزائر:

خُصّص هذا المبحث من الدراسة في قياس أثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، تماشيا مع إشكالية الدراسة التي تهدف أساسا إلى تفسير طبيعة العلاقة بين نهج التحرير المالي والنمو الاقتصادي الجزائري وكيفية الاستفادة من سياساتها في تعزيز هذا الأخير. ونظرا لبساطة لغة القياس في تحليل العلاقات والآثار بين المتغيرات المفسرة للظواهر الاقتصادية سنقوم بالاعتماد على أحد نماذج القياس الاقتصادي في تفسير طبيعة هذه العلاقة على المدى القصير والطويل، وذلك باتباع المنهجية الصحيحة في القياس، فإننا أولا سندرس خصائص المتغيرات قيد الدراسة لتحديد النموذج المناسب والملائم لخصائص الدراسة الإحصائية والنظرية.

### المطلب الأول: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

تتميز المتغيرات الاقتصادية بديناميكيتهما كونها ذات تقلبات مستمرة عبر الزمن، وإن إهمال هذه التقلبات عند إجراء تحليل انحدار مرتبط ببيانات السلاسل الزمنية ينعكس سلبا على نتائج الدراسة بالضرورة، لذلك اتجهت الباحثين في القياس الاقتصادي إلى دراسة استقراريتها قبل المباشرة في التحليل. خاصة كون استقرارها من عدمه يؤثر على اختيار النموذج المناسب، فالنماذج الملائمة في حالة الاستقرار عند المستوى لا تلائم حالة الاستقرار عند الفرق الأول مثلا.

#### 1. نتائج اختبارات ديكي فولر (ADF) وفيليب-بيرون (PP):

إنّ من أهم الاختبارات لدراسة طبيعة وخصائص السلاسل الزمنية نجد "اختبار ديكي فولر (ADF) واختبار فيليب بيرون (PP)، حيث تكون السلسلة مستقرة إذا كانت تتذبذب حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن، ويتم الحكم على استقرار المتغيرات عن طريقة مقارنة القيمة (T) الجدولية -الدرجة عند كل المستويات 1%، 5% و10% مع قيمة (T) المحسوبة، ويحكم على أن السلسلة مستقرة إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من القيمة الجدولية، وبالتالي نرفض فرضية العدم ( $H_0$ ).

#### • اختبار ديكي فولر الموسع (ADF):

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

لاختبار استقرارية السلاسل الزمنية المكونة للنموذج نستخدم "اختبار ديكي (ADF)، Augmented Dickey Fuller (1981)<sup>1</sup>، وهو نسخة موسعة ومعززة عن اختبار (DF)، ومن الافتراضات الهامة لهذا الاختبار هو أن البواقي (Ut) مستقلة وموزعة بشكل مماثل، أي غياب الارتباط الذاتي للأخطاء، لكن في حالة ارتباطها طور ديكي وفولر اختبارا آخر، يُعرف باسم اختبار ديكي-فولر المعزز (ADF)، ويقوم هذا الاختبار من خلال إضافة إلى المعادلات الثلاث الخاصة باختبار DF التغير التابع مبطاً بدرجة P وذلك لتفادي مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، حيث أن اختبار (ADF) يضبط اختبار (DF) فيما يتعلق باحتمال وجود الارتباط الذاتي للأخطاء، لتأخذ النماذج المستعملة في اختبار (ADF) الشكل التالي:

$$\begin{cases} \Delta Y_t = \psi Y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \mu_t \dots \dots \dots (01) \\ \Delta Y_t = \psi Y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta Y_{t-i} + c + \mu_t \dots \dots \dots (02) \\ \Delta Y_t = \psi Y_{t-1} + \sum_{i=1}^p \alpha_i \Delta Y_{t-i} + c + b_t + \mu_t \dots \dots \dots (03) \end{cases}$$

ولإجراء هذا الاختبار يستوجب حساب إحصائية ديكي فولر  $\tau$  لكل من النماذج الثلاثة السابقة، فإن تبين أن قيمة  $\tau$  المحسوبة أكبر من  $\tau$  الجدولية نقبل فرضية العدم القائلة بوجود جذر الوحدة في السلسلة قيد الدراسة.

### • اختبار فيليب – بيرون (philips et perron 1989)<sup>2</sup>:

يقوم هذا الاختبار على التصحيح غير المعلمي لإحصاءات Dickey Fuller، حيث يأخذ في الاعتبار مشكلة تغير تباين الحد العشوائي، ويتم إجراء هذا الاختبار عبر أربع خطوات وهي:

- تقدير النماذج الثلاثة الأساسية لاختبار Fuller-Dickey بطريقة المربعات الصغرى وحساب الإحصاءات بتقدير البواقي e لكل من النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية المحددة.
- تقدير التباين في المدى القصير حيث:  $\hat{\sigma}^2 = \frac{1}{n} \sum_{t=1}^n e_t^2$  يمثل باقي التقدير.
- تقدير معامل التصحيح  $S_i^2$  (التباين في المدى الطويل) المستمدة من هيكل أو بنية التباينات المشتركة لبواقي النماذج المقدره مسبقا، بالعلاقة التالية:

<sup>1</sup> Dickey, David A., and Wayne A. Fuller. "Likelihood Ratio Statistics for Autoregressive Time Series with a Unit Root." *Econometrica* 49, no. 4 (1981): 1057–72. <https://doi.org/10.2307/1912517>. Accessed June 30th, 2023.

<sup>2</sup>Phillips, Peter C. B., and Pierre Perron. "Testing for a Unit Root in Time Series Regression." *Biometrika* 75, no. 2 (1988): 335–46. <https://doi.org/10.2307/2336182>. Accessed June 30th, 2023.

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

$$S_t^2 = \frac{1}{n} \sum_{i=1}^n e_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l \left(1 - \frac{i}{l+1}\right) \frac{1}{n} \sum_{t=i+1}^n e_t e_{t-i}$$

ولتقدير التباين على المدى الطويل، فمن الضروري تحديد عدد التأخيرات (TRONCATURE DE Newey-)

(West) المقدرة على أساس عدد المشاهدات  $n : l \approx 4 \left(\frac{n}{100}\right)^{2/9}$ .

✓ حساب إحصائية perron philips

✓ تتم مقارنة هذه القيمة المحسوبة بالقيم الحرجة من جدول Mackinnon.

إذا كانت إحصائية Perron– Philips المحسوبة أقل من القيمة المجدولة، نقول إن السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة، وبالتالي فهي مستقرة والعكس صحيح. يلخص الجدول أدناه نتائج هذين الاختبارين للسلاسل الزمنية في كل مجموعة على حدة.

يوضح الجدول رقم (15-06) أسفله نتائج اختبارات ديكي فولر ((ADF واختبار فيليب- بيرون (PP)

لاختبار وجود جذر الوحدة للسلسلة الأصلية محل الدراسة عند المستوى وعند الفرق.

الجدول (15-06): اختبارات الاستقرار حسب ديكي فالر (ADF) وفيليب بيرون (PP)

نموذج الاختبار						المتغيرات محل الدراسة	نوع الاختبار
غياب الثابت والاتجاه العام		وجود ثابت فقط		وجود ثابت واتجاه عام			
prob	t-statistiques	Prob	t-statistiques	prob	t-statistiques		
0,094*	-1,642	0,045**	-2,984	0,172	-2,905	PIB	اختبار dicky fuller
0,0642*	-1,832	0,381	-1,787	0,722	-1,724	IED	
0,8788	0,785	0,875	-0,527	0,951	-0,855	CsPR	
0,2492	-1,079	0,687	-1,149	0,965	-1,711	MSL	
0,0771*	-1,743	0,119	-2,517	0,080*	-3,306	TCR	
0,000***	-7,714	0,000***	-7,639	0,000***	-7,714	PIB	اختبار الفرق الأول
0,000***	-6,188	0,000***	-6,125	0,000***	-5,614	IED	
0,000***	-4,493	0,001***	-4,502	0,004***	-4,604	CsPR	
0,000***	-4,421	0,001***	-4,386	0,005***	-4,464	MSL	
0,000***	-8,504	0,000***	-6,852	0,000***	-6,776	TCR	
0,000***	-1,979	0,030**	-3,161	0,122	-3,094	PIB	اختبار perron
0,069*	-1,801	0,394	-1,760	0,740	-1,684	IED	
0,8788	0,785	0,824	-0,744	0,951	-0,855	CsPR	
0,222	-1,154	0,577	-1,392	0,899	-1,192	MSL	
0,126	-1,489	0,147	-2,405	0,072*	-3,359	TCR	
0,000***	-7,714	0,000***	-7,716	0,000***	-7,684	PIB	اختبار الفرق
0,000***	-6,284	0,000***	-6,227	0,000***	-6,405	IED	

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

0,000***	-4,486	0,001***	-4,531	0,005***	-4,460	CsPR		
0,000***	-4,461	0,001***	-4,366	0,006***	-4,422	MSL		
0,000***	-9,911	0,000***	-9,850	0,000***	-10,099	TCR		

\*\*\* رفض فرض العدم عند مستوى الدلالة 1% ، \*\* رفض فرض العدم عند مستوى الدلالة 5% ، \* رفض فرض العدم عند مستوى دلالة 10%.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 13 EIEWS

من خلال نتائج اختبارات جذر الوحدة والمتمثلة في كل من اختبار ADF و اختبار PP، يتبين أن جميع المتغيرات تستقر بالنماذج الثالث: (الثابت والاتجاه العام، الثابت فقط، في غياب الثابت والاتجاه العام) بعد إجراء الفروق الأولى.

### 2. دالة الارتباط الذاتي (AC) :

توضح هذه الدالة الارتباط الموجود بين المشاهدات لفترات مختلفة وهي ذات أهمية بالغة في إبراز بعض الخصائص الهامة للسلسلة الزمنية، ومن الناحية العملية نقوم بتقدير دالة الارتباط الذاتي للمجتمع بواسطة دالة الارتباط الذاتي للعينة، إذا فشلنا في تحديد استقرار السلسلة الميدانية من الرسم البياني، يمكن أن ننظر إلى دالة الارتباط الذاتي للعينة أو ما يسمى ببيان الارتباط.

بعد تقدير دالة الارتباط الذاتي حصلنا على الجدول رقم (06-16) أسفله.

الجدول (06-16) : دالة الارتباط الذاتي (AC) للمتغيرات محل الدراسة

القرار	عند الفرق الأول		القرار	عند المستوى		المتغيرة
	أدنى قيمة	أعلى قيمة		أدنى قيمة	أعلى قيمة	
مستقرة	-0,332	0,314	غير مستقرة	-0,250	0,954	PIB
مستقرة	-0,279	0,251	غير مستقرة	-0,447	0,790	IED
مستقرة	-0,211	0,190	غير مستقرة	-0,372	0,850	CsPR
مستقرة	-0,195	0,134	غير مستقرة	-0,250	0,945	MSL
مستقرة	-0,280	0,191	غير مستقرة	-0,368	0,714	TCR

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 9 Eviews

يؤكد الجدول أعلاه نتائج الاختبارات السابقة فيما يخص استقرارية سلاسل المتغيرات محل الدراسة، عند المستوى نلاحظ أن كل السلاسل غير مستقرة حيث أن أغلب النتوءات المتعلقة بدالة الارتباط الذاتي خارج مجالات الثقة لكل السلاسل الزمنية في المستوى لكن بمجرد إجراء الفروق الأولى يمكن ملاحظة أن أغلب السلاسل تستقر حيث تكون أغلب النتوءات داخل مجال الثقة في منحى دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي؛ هذه النتائج تؤكد نتائج اختبار ديكي فولر وفيلبس بيرون حول

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

الاستقرارية ومنه يمكن القول إن متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى. يمكن تلخيص نتائج درجة تكامل السلاسل في الجدول أدناه.

الجدول (17-06): درجة سكون المتغيرات محل الدراسة

متغيرات الدراسة	PIB	IED	CsPR	MSL	TCR
درجة السكون	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)	I(1)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاختبارات السابقة

انطلاقاً من نتائج الاستقرارية حسب اختباري ديكي فالر وفيليب بيرون، فإن النماذج المناسبة تنحصر في ثلاثة نماذج فقط، وهي: نموذج الفجوات الزمنية المبطننة أو الموزعة. لكن الأنسب من بينها هو نموذج الفجوات الزمنية المبطننة، وذلك راجع لعدة عوامل، سواء من حيث خصائص البيانات أو من حيث طريقة عرض النتائج التي تسمح بتحليل المدى القصير والمدى الطويل بشكل منفصل.

### المطلب الثاني: تحليل مصفوفة الارتباط بين المتغيرات:

يوضح الجدول أدناه مصفوفة الارتباطات الثنائية بين المتغيرات حسب مخرجات برنامج EViews 13، فنلاحظ أن لكل المتغيرات أكبر ارتباطا بمتغير النمو الاقتصادي الذي يعبر عن المتغير التابع ما عدا متغير الائتمان الموجه نحو القطاع الخاص فهو يرتبط بنسبة أكبر بمتغير المعروض النقدي وهذا الأمر مقبول اقتصادياً لكن إحصائياً قد يسبب مشاكل في النمذجة مما سيجبرنا على التخلص من هذا المتغير المسبب للمشكلة. يعبر متغير الائتمان الموجه نحو القطاع الخاص في النموذج على التحرير المالي الداخلي فهو متغير لا يمكن الاستغناء عنه في التحليل وعليه فإننا سنحذف متغير المعروض النقدي قبل الشروع في التقدير.

الجدول (18-06): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات قيد الدراسة.

	PIB_A_	IED_A_	CSPR_A_	MSL_A_	TCR_A_
PIB_A_	1	0.770	0.581	0.959	-0.848
IED_A_	0.770	1	0.279	0.677	-0.744
CSPR_A_	0.581	0.279	1	0.659	-0.317
MSL_A_	0.959	0.677	0.659	1	-0.762
TCR_A_	-0.848	-0.744	-0.317	-0.762	1

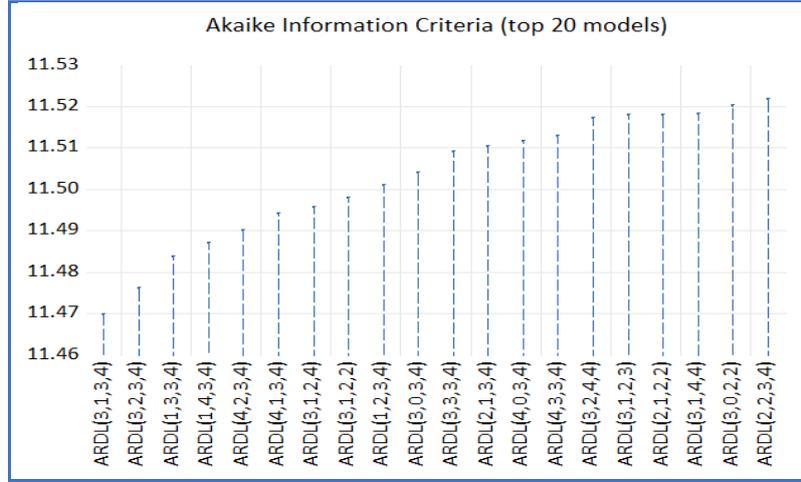
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 13

### المطلب الثاني: تحديد فترات الابطاء:

نحدد فترات الابطاء حسب اختبار (AIC) فتحصلنا على الشكل رقم (13-06) أسفله التالي:

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

الشكل (06-12): فترات الإبطاء حسب اختبار (AIC) للمتغيرات محل الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 13

ومن خلال الشكل رقم (06-13) نلاحظ أن أحسن نموذج هو النموذج الأول حسب اختبار (AIC)، ومنه نستنتج الجدول رقم (06-19) التالي:

الجدول (06-19): فترات الإبطاء حسب اختبار (SC) للمتغيرات محل الدراسة

TCR	CsPR	IDE	PIB	المتغيرات
4	3	1	3	فترة الإبطاء

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات EViews 13

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك:

بعد إجراء اختبار التكامل المشترك بين متغيرة النمو الاقتصادي والمتغيرات محل الدراسة على برنامج حصلنا على الجدول رقم (06-20) التالي:

الجدول (06-20): نتائج اختبار الحدود بين النمو الاقتصادي الحقيقي ومتغيرات الدراسة

القرار	إحصائية فيشر		
يوجد تكامل مشترك بين النمو الاقتصادي ومؤشرات التحرير المالي	11.788		النموذج
	الحد الأدنى	الحد الأعلى	القيم الحرجة
	2.676	3.586	10%
	3.272	4.306	5%
	4.614	5.966	1%

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات برنامج EViews 13

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

تؤكد نتائج اختبار التكامل المشترك النهائي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات قيد الدراسة (قيمة F-stat < قيمة الحد الأعلى)، مما يعطي إمكانية تقدير تأثيرات كل من النمو الاقتصادي، ومتغيرات التحرير المالي. وبالتالي استنتاج تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي لكن أولاً سنجري اختبار السببية بين المتغيرات.

### المطلب الرابع: اختبار السببية:

عند غياب التكامل المشترك أو إيجاده بين متغيرات مختلفة من حيث درجة السكون فإن اختبار السببية التقليدي لجرانجر يصبح غير فعال. وفي هذه الحالة نلجأ إلى اختبار السببية بمعنى (Toda- Yamamoto 1995) الذي يعتمد على إحصائية والد "W"، والذي يتم توزيعه وفق مربع كاي. حيث تنص الفرضية الصفرية على عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات والفرضية البديلة على وجود علاقة سببية،

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0: \text{عدم علاقة وجود سببية} \\ H_1: \text{علاقة وجود سببية} \end{array} \right. \quad \text{وتصاغ الفرضية بهذا الشكل:}$$

الجدول رقم (06-21) أسفله يوضح نتائج اختبار السببية بين كل متغيرات الدراسة:  
الجدول (06-21): نتائج اختبار السببية بين متغيرات نموذج الدراسة

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
IED__A_ does not Granger Cause PIB__A_	39	2.78806	0.0756
PIB__A_ does not Granger Cause IED__A_		0.41894	0.6611
CSPR__A_ does not Granger Cause PIB__A_	39	4.75202	0.0151
PIB__A_ does not Granger Cause CSPR__A_		1.23763	0.3028
TCR__A_ does not Granger Cause PIB__A_	39	0.59345	0.5580
PIB__A_ does not Granger Cause TCR__A_		1.20839	0.3112
CSPR__A_ does not Granger Cause IED__A_	39	2.59794	0.0891
IED__A_ does not Granger Cause CSPR__A_		0.02473	0.9756
TCR__A_ does not Granger Cause IED__A_	39	1.87842	0.1684
IED__A_ does not Granger Cause TCR__A_		0.23715	0.7902
TCR__A_ does not Granger Cause CSPR__A_	39	17.2568	7.E-06
CSPR__A_ does not Granger Cause TCR__A_		0.42944	0.6544

\*\*\* رفض فرض العدم عند مستوى الدلالة 1% ، \*\* رفض فرض العدم عند مستوى الدلالة 5% ، \* رفض فرض العدم عند مستوى دلالة 10%.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات Eviews 13

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين كل من متغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل إلى متغير النمو الاقتصادي في الجزائر، وكذا غياب السببية من متغير سعر الصرف الحقيقي الفعلي إلى النمو الاقتصادي وهذه النتائج وفق اختبار السببية لجرانجر. كما أظهرت نتائج نفس الاختبار أن هناك علاقة سببية أحادية الاتجاه من متغير الائتمان الموجه نحو القطاع الخاص إلى متغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل، حيث بلغت قيمة إحصائية مربع كاي 2.598 مع القيمة الاحتمالية مساوية لـ 0.089. وكذا من متغير سعر الصرف الحقيقي الفعلي إلى متغير الائتمان الموجه نحو القطاع الخاص هذه النتائج الأخيرة معقولة ومقبولة اقتصادياً.

### المطلب الخامس: مرحلة تصحيح الخطأ:

بعد التأكد من وجود علاقة على المدى الطويل (اختبار بوندز للحدود) سنقوم الآن بتحليل نتائج تصحيح الخطأ على المدى القصير والطويل.

#### - تحليل العلاقة على المدى القصير:

اعتماداً على برنامج 13Eviews حصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (06-22) أسفله، والذي يمكن من خلاله الملاحظة أن لمعامل الضبط أو (معامل تصحيح الخطأ) دلالة إحصائية، وهي سالبة وتتراوح بين صفر وواحد في القيمة المطلقة، وهذا مما يضمن آلية تصحيح الخطأ وبالتالي وجود علاقة طويلة الأمد (تكامل مشترك) بين المتغيرات. كما نلاحظ ما يلي:

- وجود علاقة عكسية غير معنوية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل والنمو الاقتصادي في الأجل القصير، وهذا الأمر قد يكون صحيحاً في حالة الجزائر التي باشرت عملية الانفتاح الاقتصادي منذ نهاية الثمانينات ولم تجن الكثير من الثمار على الجانب الاقتصادي، مما يستدعي النظر في السياسات الاستثمارية والاقتصادية المدروسة، والتي تهدف إلى تحقيق التوازن بين جذب الاستثمار الأجنبي وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام.

- وجود علاقة طردية معنوية بين الائتمان الموجه نحو القطاع الخاص ومتغير النمو الاقتصادي، بحيث إذا ارتفع مؤشر السيولة بـ 1% فإن لذلك تأثير بنسبة 5.72% على معدل النمو الاقتصادي الحقيقي.

- وجود علاقات طردية ومعنوية بين متغير سعر الصرف الحقيقي الفعلي والنمو الاقتصادي الحقيقي، حيث أن كل زيادة بنسبة 1% في الائتمان الموجه للقطاع الخاص يقابلها ارتفاعاً في النمو

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

الاقتصادي بنسبة 1.93% (يتباين التأثير بين عكسي وطردي خلال فترات الابطاء الثلاث لتكون كل زيادة في سعر الصرف بـ 1% يقابلها انخفاض يقارب 2% في معدلات النمو الاقتصادي كما أن هذا التأثير معنوي إحصائيا عند مستوى معنوية 5%).

الجدول (06-22): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.009293	0.002575	-3.608710	0.0013
D(PIB__A_(-1))	0.206353	0.205703	1.003159	0.3250
D(PIB__A_(-2))	0.314362	0.176227	1.783842	0.0861
D(IED__A_)	-35.37897	21.30606	-1.660513	0.1088
D(CSPR__A_)	3.016711	3.130808	0.963557	0.3441
D(CSPR__A_(-1))	5.722019	2.801726	2.042319	0.0514
D(CSPR__A_(-2))	4.803179	2.955208	1.625327	0.1162
D(TCR__A_)	1.934397	0.626152	3.089341	0.0047
D(TCR__A_(-1))	-3.233291	1.097067	-2.947213	0.0067
D(TCR__A_(-2))	0.147448	1.065694	0.138359	0.8910
D(TCR__A_(-3))	-1.988504	0.900058	-2.209306	0.0362
R-squared	0.685109	Mean dependent var		12.23686
Adjusted R-squared	0.563996	S.D. dependent var		92.67073
S.E. of regression	61.19101	Akaike info criterion		11.30765
Sum squared resid	97352.84	Schwarz criterion		11.78657
Log likelihood	-198.1915	Hannan-Quinn criter.		11.47649
F-statistic	5.656812	Durbin-Watson stat		1.958614
Prob(F-statistic)	0.000180			

\* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات 13 EViews

### - تحليل النتائج على المدى الطويل:

نلاحظ في الجدول أدناه، نتائج على المدى الطويل، لتحديد توجه العلاقة بين مؤشرات التحرير المالي

والنمو الاقتصادي، حيث نلاحظ ما يلي:

- هناك علاقة طردية غير معنوية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل والنمو الاقتصادي الحقيقي في الجزائر، يمكن تفسير العلاقة الطردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

والنمو الاقتصادي الحقيقي بالعوائد المهمة التي تنتج عن هذا القطاع، فالتشجيع المدروس لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي إلى جذب التدفقات من العملة الصعبة مما يساهم في تشجيع الاستثمارات المحلية والرفع من جودة منتجاتها لما يليق بالمنافسة العالمية، وهذا بدوره ينعش الاقتصاد الوطني ويحفز النمو والتنمية الاقتصادية المستدامة. لكن العلاقة غير معنوية إحصائياً مما ينفي وجودها في الواقع بالرغم من احتمالية حدوثها مستقبلاً؛

● هناك علاقة طردية ومعنوية بين الائتمان الموجه للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي، من الناحية الاقتصادية، يُمكن تفسير هذه العلاقة الطردية بعدة عوامل:

- تعزيز الاستثمار الخاص: عندما يتم توجيه الائتمان نحو القطاع الخاص، يزيد ذلك من قدرة الشركات والأفراد على الاستثمار في مشاريع جديدة وتوسيع الأعمال القائمة، مما يعزز النشاط الاقتصادي ويسهم في تحقيق معدلات نمو أعلى؛

- تعزيز الإنتاجية والابتكار: يمكن للائتمان الموجه للقطاع الخاص أن يُستخدم لتمويل استثمارات في التكنولوجيا والبنية التحتية والبحث والتطوير، مما يزيد من إنتاجية القطاع الخاص وقدرته على الابتكار، مما يؤدي بدوره إلى دفع النمو الاقتصادي للأمام.

● هناك علاقة عكسية معنوية بين سعر الصرف الحقيقي الفعلي والنمو الاقتصادي، إذا أخذنا هذه النتيجة بمنظور الصادرات فهذا أمر معقول اقتصادياً. فكلما انخفضت قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الصعبة كالأورو والدولار عاد ذلك إلى تراكم أكبر من رأس المال من العملة المحلية، وإذا أسقطناها على الواقع الجزائري نجد أن السلطات النقدية تتعامل مع سياسة سعر الصرف كعامل ضغط للمحافظة على نفس الدخل من العملة المحلية مقابل التقلبات في أسعار النفط.

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

الجدول (06-23): نتائج العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة على المدى الطويل

Deterministics: Rest. constant (Case 2)				
CE = PIB__A_(-1) - (172.010864*IED__A_ + 84.902114*CSPR__A_(-1) - 14.073987*TCR__A_(-1) + 3779.892337)				
Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IED__A_	172.0109	102.9783	1.670361	0.1049
CSPR__A_(-1)	84.90211	14.22971	5.966538	0.0000
TCR__A_(-1)	-14.07399	1.718035	-8.191910	0.0000
C	3779.892	235.6361	16.04123	0.0000

Note: \* Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات برنامج EViews 13

المطلب السادس: الاختبارات التشخيصية:

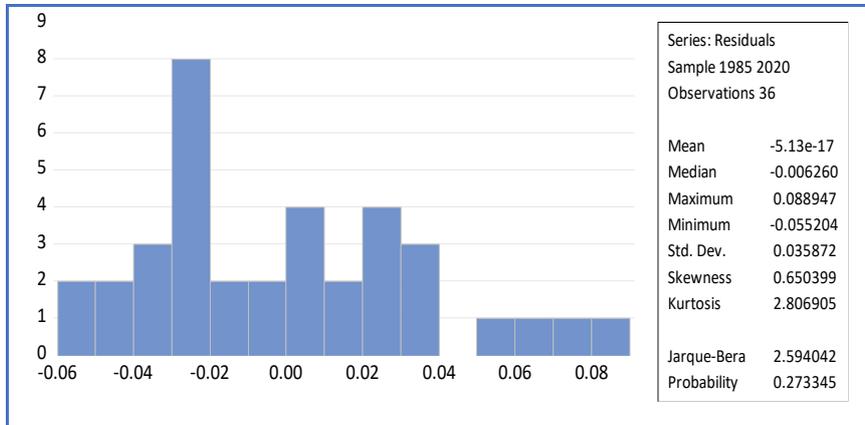
1. اختبار التشويش الأبيض:

لاختبار الارتباط بين البواقي حيث تصاغ فرضيته من الشكل:

$$\begin{cases} H_0: & \text{البواقي تشويش أبيض} \\ H_1: & \text{البواقي ليست تشويشا أبيض} \end{cases}$$

من أجل التأكد من البواقي عبارة عن تشويش أبيض تتبع التوزيع الطبيعي نقوم بإجراء اختبار Jarque Bera على البواقي المشتقة من عملية تقدير نموذج ARDL، من خلال الشكل أدناه نلاحظ أن قيمة إحصائية Jarque Bera تساوي: 2.594 بقيمة احتمالية p-value تساوي 0.273 أكبر تماما من 0,05 ومنه نقبل الفرضية الصفرية القائلة أن البواقي عبارة عن تشويش أبيض أي تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل (06-13): نتائج اختبار توزيعية البواقي كتشويش أبيض



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews13

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

### 2. اختبار تجانس تباينات الأخطاء:

من الاختبارات التشخيصية التي يجب على الباحثين أن تتحقق منها هو اختبار فرضية تجانس تباين الأخطاء والتي يمكن صياغتها على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \sigma_1^2 = \sigma_2^2 = \sigma_3^2 = \dots = \sigma_k^2 & \text{يوجد تجانس} \\ H_1 \neq \sigma_1^2 \neq \sigma_2^2 \neq \sigma_3^2 \neq \dots \neq \sigma_k^2 & \text{لا يوجد تجانس} \end{cases}$$

من أجل اختبار هذه الفرضية سنقوم بإجراء اختبار Breusch Pagan Godfrey (BPG) والذي تظهر نتائجه في الجدول رقم

الشكل (06-14): نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
F-statistic	0.928635	Prob. F(15,19)	0.5516
Obs*R-squared	14.80536	Prob. Chi-Square(15)	0.4655
Scaled explained SS	7.223006	Prob. Chi-Square(15)	0.9512

المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات برنامج Eviews13

من الشكل (06-15) يتضح أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر وكذلك لإحصائية كأي تربيع اللتين تستخدمان في اختبار Breusch Pagan Godfrey (BPG) لتجانس تباين الأخطاء أكبر تماما من 0,05 وبالتالي ليس لدينا ما يكفي من الأدلة لرفض الفرضية  $H_0$  وهذا ما يعني أن أخطاء البواق متجانسة.

### 3. اختبار غياب الارتباط الذاتي للأخطاء:

من أجل التأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواق فإننا نستعين باختبار Breuch-Godfrey أين تظهر نتائج هذا الاختبار في الشكل (06-16)، يتضح أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر وكذلك لإحصائية كأي تربيع اللتين تستخدمان في اختبار Breuch-Godfrey أكبر تماما من 0,05 وبالتالي ليس لدينا ما يكفي من الأدلة لرفض الفرضية  $H_0$  وهذا ما يعني أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين بواق نموذج

ARDL

## الفصل السادس: دراسة كمية لأثر التحرير المالي على النمو الاقتصادي.

الجدول (06-15): نتائج اختبار الارتباط الذاتي للبواقي

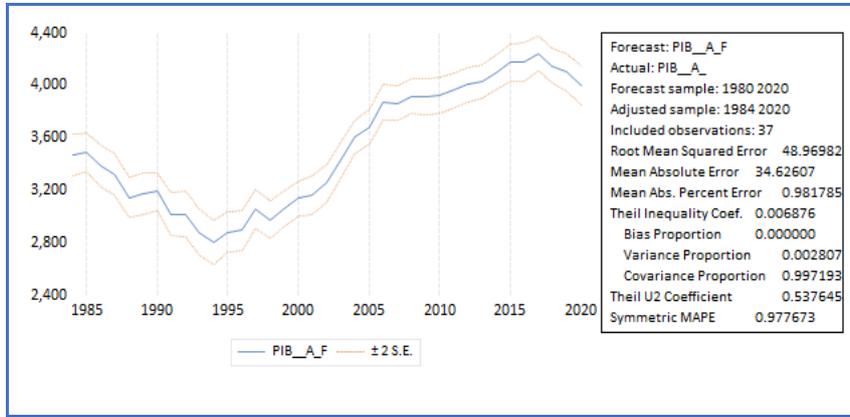
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	0.756220	Prob. F (2,17)	0.4846
Obs*R-squared	2.859450	Prob. Chi-Square (2)	0.2394

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews13

### 4. القدرة التنبؤية للنموذج:

الشكل البياني رقم (06-17) أسفله يوضح تمثيل بيانات القيم المقدره والقيم النظرية للنموذج للتأكد من قدرته التنبؤية.

الشكل (06-16): تمثيل بيانات القيم المقدره و القيم النظرية للنموذج



المصدر: من إعداد الطالبة استنادا على مخرجات برنامج Eviews13

والشكل رقم (06-17) أعلاه يظهر تمثيل القيم المقدره والقيم النظرية، حيث أظهرت النتائج التقارب الكبير بين القيم المقدره والقيم النظرية وهذا ما تؤكد إحصائية Theil التي بلغت 0,018 وهي قيمة تقترب من الصفر؛ أي هناك شبه تطابق بين هذه القيم وهذا يعبر عن جودة النموذج المقدر؛ وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في تحليل وتفسير النتائج والتنبؤ.

### خاتمة الفصل:

يكمن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في استكشاف طبيعة الأثر بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في بعض دول البحر المتوسط، مع التركيز الخاص على الجزائر خلال الفترة 1980-2020. تجسدت الدراسة في تحليل البيانات السنوية لعدة متغيرات أساسية، منها الناتج المحلي الإجمالي، تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الداخل، الائتمان الموجه نحو القطاع الخاص، وسعر الصرف الحقيقي الفعلي. بالإعتماد على تحليل نماذج بيانات البانل الحديثة CS-Panel-ARDL وكذا نموذج الفجوات الزمنية المبطنة ARDL لفهم العلاقة بين هذه المتغيرات.

في تحليل بيانات البانل، تم تطبيق تقنيات حديثة كطريقة مجموعة المتوسطات وطريقة مجموعة المتوسطات المجمععة في ظل نموذج الفجوات الزمنية المبطنة المعدل لبيانات البانل الديناميكية ذات التبعية بين المقاطع العرضية الذي طوره بيزاران وشين 2015. بعد اختبار التفاضل بين الطرق السابقة توافقت النتائج مع الأدبيات النظرية لهذا النموذج، كما قمنا بمجموعة الاختبارات البعدية للتأكد من قوته التشخيصية والتنبؤية.

وفي تحليل السلاسل الزمنية، تم استخدام السلاسل السنوية لاستكشاف أثر مؤشرات التحرير المالي على النمو الاقتصادي المقاس بالناتج المحلي الإجمالي للفرد في الجزائر. تم استخدام نموذج الفجوات الزمنية المبطنة ARDL لفحص وجود علاقة قصيرة وطويلة الأجل بين متغيرات الدراسة. وذلك بعد التأكد من ملاءمة النموذج لخصائص العينة. ولضمان الدقة والموثوقية في النتائج، قمنا بمجموعة من الاختبارات البعدية للتأكد من القوة التشخيصية والتنبؤية للنموذج.

## الفصل السابع: الخاتمة العامة

## الفصل السابع: الخاتمة العامة.

منذ نهاية القرن العشرين، برزت العولمة المالية كمحرك رئيسي في تشكيل الاقتصاد العالمي، متجاوزة الحدود الوطنية صانعة لبيئة مالية دولية متكاملة ومتراصة. بدأت هذه العملية في السبعينات، مع انهيار نظام بريتون وودز والذي أدى بانهياره إلى خلق آفاق جديدة لتحركات رؤوس الأموال الدولية. ثم ومع ظهور الأسواق الناشئة في فترة التسعينات، والتي تبنت سياسات تحريرية في جذب الاستثمارات الأجنبية، وبفعل انتشار الانترنت والتقدم التكنولوجي الذي شهدته تلك الفترة، تسارعت وتيرة توغل العولمة المالية في النظام المالي العالمي وفق عمليات الاستثمار عبر الحدود.

التحرير المالي، كجزء لا يتجزأ من العولمة المالية، والذي يشجع على تحرير حساب رأس المال من خلال تعويم سعر الصرف ورفع القيود على حركة رؤوس الأموال الدولية، ويساهم في تطوير البنى التحتية المالية مما يعزز ثقة المستثمرين الدوليين ويدفعهم للإنفاق واستثمار أموالهم؛ قد ساهم بشكل مباشر وكبير في تعزيز التكامل المالي بين الدول. فبالرغم من الفوائد الكبيرة التي نتجت عنه، كرفع وتيرة الاستثمارات ومعدلات النمو الاقتصادي، إلا أنه قد جلب أيضًا تحديات كبيرة، كزيادة المخاطر المالية وتسريع انتقال الأزمات بين الدول. فهذا التكامل المالي العالمي قد جعل من العولمة المالية قوة محورية تؤثر على الاقتصاد العالمي، وتحدد ملامح السياسات المالية والاقتصادية الحديثة.

في هذا السياق، يتضح أن التحرير المالي لم يكن مجرد نتيجة للعولمة المالية، بل كان جزءًا منها وعاملًا محفزًا في تعزيزه لمكانتها الدولية. ففي إطار النظرية الاقتصادية، يُعدُّ التحرير المالي جزءًا أساسيًا من عملية العولمة المالية التي تتسم بتأثيراتها العميقة على النمو الاقتصادي. حيث يتجلى دوره في رفع القيود أمام حركة رأس المال، مما يفتح الباب أمام تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويُعزِّز استقرار الأسواق المالية. كما يساهم في تحسين تخصيص الموارد نحو الاستخدامات الأكثر فاعلية، وتعزيز الكفاءة الاقتصادية والمساهمة بشكل فعال في تعزيز النمو الاقتصادي.

كما يساهم التحرير المالي في توسيع نطاق وعمق الأسواق المالية، مما يمكن المستثمرين من الحصول بسهولة أكبر على التمويل اللازم لمختلف المشروعات الاقتصادية. ونتيجة لهذا التطور، يتيح التحرير المالي الفرصة للدول النامية لاستغلال الابتكار والتكنولوجيا المتقدمة، مع نقل المعرفة من الدول المتقدمة إلى الأقل نموًا، مما يساهم في تعزيز قدراتها الإنتاجية ويُحسِّن من مستوياتها التكنولوجية. ومع ذلك، يجب أن نعترف بأن التحرير المالي قد يترافق أحيانًا مع مخاطر مالية، حيث يمكن أن يؤدي إلى زيادة التقلبات الاقتصادية والتدهور النقدي إذا لم يتم إدارته بشكل صحيح. لذا، من الضروري وجود إطار تنظيمي ورقابي فعال، إضافة إلى السياسات الاقتصادية التي تعزز من الاستقرار المالي وتدعم التحرير المالي بما يضمن استدامة النمو الاقتصادي واستقرار الأسواق المالية على المدى الطويل.

## الفصل السابع: الخاتمة العامة.

فور ظهور نظرية التحرير المالي ودورها في تعبئة الادخار، ظهرت مناقشات واسعة بين الباحثين حول طبيعة تأثير التحرير المالي على النمو الاقتصادي، حيث تباينت الآراء بشدة بين المنظور الموجه إلى السوق والمنظور النقدي. حيث يرى أنصار نظرية التحرير المالي أن إزالة القيود عن حركة رأس المال تعزز من كفاءة تخصيص الموارد المالية، وتساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تعزز النمو الاقتصادي. وذلك أنهم يؤمنون بأن تحرير الأسواق المالية يعزز من إمكانية نقل التكنولوجيا والمعرفة من الدول المتقدمة إلى النامية، مما يعزز من قدرات النمو والتطور التكنولوجي في الاقتصادات النامية. أما المنتقدون لهذه النظرية، فيعربون عن مخاوفهم من أن النظام المالي غير المنظم يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التقلبات الاقتصادية وزيادة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية. كما يشدد هؤلاء الباحثين على أن التحرير المالي قد يعزز من الاستقطاب الاقتصادي وتفاقم الفجوات الاقتصادية بين الأفراد والمجموعات الاقتصادية، مما يعرض الاستقرار الاقتصادي للمخاطر في بعض الحالات.

لذا، يُرى أنه من الضروري تبني سياسات تنظيمية ورقابية فعالة تحد من الأثر السلبي المحتمل للتحرير المالي، مع تعزيز الفوائد المحتملة من خلال تعزيز الاستثمارات والابتكارات التكنولوجية. بحيث يجب أن تكون هذه السياسات مدروسة بشكل جيد لضمان استقرار النظام المالي وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في جميع الاقتصادات العالمية.

الجزائر كغيرها من الدول النامية قد انجذبت إلى الفكر الداعم لإمكانية نقل التطور والتكنولوجيا من الدول المتقدمة نحوها، وعلى هذا الأساس أولت السلطات الجزائرية اهتمامًا متزايدًا بتطوير وتحرير قطاعها المالي والمصرفي، مؤكدة على الدور الحيوي الذي يلعبه هذا القطاع في تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والمتوازن، أو على الأقل هذا ظاهر الأمر. تعود بداية تأسيس النظام المصرفي الجزائري منذ تأميم البنوك التجارية الأجنبية في سنة 1966، والتي تعتبر منطلقًا لسلسلة من الإصلاحات المالية والاقتصادية التي شهدتها هذا القطاع، بداية بالإصلاح المالي لسنة 1971 كجزء من استراتيجية إزالة الاختلالات وتعزيز دور الوساطة المالية. ثم إصلاح سنة 1986 الذي عقب الأزمة النفطية، وكذا إصلاحات سنة 1988 في إطار استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية، والتي شكلت خطوة مهمة نحو بناء قطاع مالي يعتمد على آليات السوق.

بالرغم من هذه الجهود المبذولة، إلا أن التجارب التي تم تطبيقها خلال عقدي السبعينات والثمانينات قد أظهرت تحديات جوهرية نتيجة لسياسات الكبح التي عرفها القطاع المالي آنذاك، حيث فرضت السلطات النقدية العديد من القيود الكمية والنوعية التي أثرت سلبًا على نموه، بالإضافة إلى التدخل الإداري في منح الائتمان وتحديد أسعار الفائدة بمستويات منخفضة تمييزاً لبعض القطاعات عن

## الفصل السابع: الخاتمة العامة.

غيرها. مما نتج عن هذه السياسات القمعية تشوهات اقتصادية متعددة أُلقت بظلالها على النشاط الاقتصادي وعرقلت التقدم المالي والمصرفي الجزائري. وعلى هذا الأساس اتخذت الجزائر إصلاحات مالية واقتصادية ذات أبعاد متعددة ومتغيرة خاصة مع تطور الظروف الاقتصادية والسياسية. وذلك:

أولاً، في المرحلة الأولى، كان التركيز على تهيئة البنية التحتية للتحرير المالي من خلال إصلاحات هيكلية، مثل إلغاء القيود على أسعار الفائدة وتحرير سعر الصرف، بناءً على توصيات منظمات دولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. هذه الإصلاحات كانت ضرورية لتعزيز الكفاءة وتحفيز النمو الاقتصادي، ولكنها لم تكن دائماً مواكبة للتغيرات السريعة في السوق الدولية والظروف المحلية.

ثانياً، في المرحلة الثانية، شهدت الجزائر تحديات متزايدة ناتجة عن الصدمات الخارجية، خاصة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية. كانت استجابة الحكومة والسلطات النقدية في هذه الفترة غالباً تكتيكية واستباقية، مما أدى إلى إعادة التفكير في بعض الإصلاحات المالية لتوفير الاستقرار الاقتصادي والمالي.

ثالثاً، على الرغم من الفوائد المالية الكبيرة التي حققها قطاع المحروقات بعد عام 2001، إلا أنها كانت مصدرًا لتحديات جديدة بالنسبة للسياسات النقدية والمالية. تعامل بنك الجزائر مع هذه الفوائض كعامل مؤثر في سيولة النظام المالي، مما أدى إلى التحكم فيها لتفادي تأثيرات سلبية محتملة على التضخم والاقتصاد الوطني.

رابعاً، تحديات السيولة النقدية والاستجابة للتغيرات السريعة في البيئة الاقتصادية الدولية تظل واحدة من العقبات الرئيسية أمام تحقيق استقرار مالي دائم ونمو مستدام في الجزائر. يستدعي هذا التحديث الدائم لسياسات الإصلاح والتحرير لتعزيز المرونة والاستجابة السريعة للمتغيرات العالمية والمحلية.

فعلى الرغم من الجهود الجبارة التي بذلت لإصلاح وتحرير القطاع المالي في الجزائر، إلا أنّ هذا القطاع لا يزال يواجه تحديات كبيرة تستدعي استراتيجيات مستدامة ومتكاملة للتعامل معها، بما في ذلك تعزيز الاندماج الاقتصادي الإقليمي والدولي والاستفادة القصوى من التحولات الاقتصادية العالمية لصالح الاقتصاد الوطني.

بالنسبة لدول شمال البحر المتوسط، فإنه بعد إدراك الاتحاد الأوروبي لأهمية تحرير الأسواق المالية وتنظيمها داخل الاتحاد، تبنت الدول الأعضاء سلسلة من الإجراءات لتحقيق هذا الهدف.

## الفصل السابع: الخاتمة العامة.

إن التحرير المالي داخل الاتحاد الأوروبي يمثل جزءًا أساسيًا من التكامل الاقتصادي والنقدي الذي يهدف إلى تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة. حيث تمثلت عملية الانتقال إلى عملة موحدة واحدة، اليورو، خطوة جوهرية في هذا السياق، وذلك كونها قد تبنتها كخطوة نحو توحيد السياسات النقدية والمالية بين الدول الأعضاء. وقد انعكس عنا تماما كما تم توقعه، تسهيل التجارة وتقليل التكاليف المتعلقة بالتحويلات النقدية وتقوية الاستقرار المالي.

لقد تم تنظيم الأسواق المالية والبنوك بشكل موحد لضمان الشفافية والنزاهة، مما عزز الثقة بين المستثمرين وساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. كما تم تعزيز الإشراف المالي والبنكي لمواجهة التحديات المالية، مثل أزمة الديون التي أثرت على بعض الدول الأعضاء، مما ساهم في تقليل الآثار السلبية لهذه الأزمات على الاقتصاد الأوروبي بشكل عام.

علاوة على ذلك، تم تبني سياسات اقتصادية موحدة لتحفيز النمو وخلق فرص العمل، مما أسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي داخل الاتحاد الأوروبي. وبفضل هذه الجهود المشتركة، نجح الاتحاد في تحقيق تكامل اقتصادي يعكس القوة المشتركة للدول الأعضاء في مواجهة التحديات العالمية المتنوعة. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى والتي نصت على أثر التحرير المالي يظهر بشكل أكثر وضوحا في الدول التي تبنت سياسات إصلاحية متكاملة وفعالة.

أما فيما يخص دول شرق وجنوب البحر المتوسط، فالأمر لا يختلف اختلافا جوهريا عن حالة الجزائر، فقد بدأت كل من تونس وتركيا مشاريعها الإصلاحية وتبنت رسميا سياسة التحرير المالي منذ عقد الثمانينات، وذلك بهدف اجراء نقلة في اقتصاداتها نحو التطور. أما مصر، بالرغم من مباشرتها للإصلاحات الاقتصادية والمالية منذ ستينات القرن الماضي إلا أنها لم تباشر تطبيق سياسة التحرير المالي حتى مطلع التسعينات، وهذا راجع إلى سلسلة الأزمات التي كانت تواجه اقتصادها بسبب الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها.

بدأت تونس عمليات التحرير المالي في سنة 1986 كجزء من التزام البلاد بإصلاحات اقتصادية ومالية، استهدفت تحفيز النمو الاقتصادي وتحسين بيئة الأعمال. فانعكس عن هذه السياسات، تعزيز النشاط المصرفي والمالي، وتعزيز فرص الاستثمار والابتكار، مما ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، تبقى التحديات في تونس موجودة، وتكمن في الحاجة إلى تعزيز إطار التشريع والرقابة لضمان استقرار اقتصادي مستدام وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

## الفصل السابع: الخاتمة العامة.

أما فيما يخص التجربة التركية، فرغم التحرير الكامل للحساب الرأسمالي في فترة ما بعد عام 1980، فإن مؤشر التكامل المالي لتركيا خلال فترة الدراسة لم يُبشر إلى اعتماد استراتيجيات نشطة لإدارة تدفقات رأس المال. كما أن السلطات التركية لم تستخدم أدوات تنظيمية أو قيوداً على تدفقات رأس المال الصادرة أو الواردة، مما أدى إلى استمرار التباين بين تدفقات الاستثمارات والموارد المحلية. ومع ذلك، يُفترض أن هذا النهج السياسي قد يعود جزئياً إلى الضغوط الداخلية والخارجية التي تواجهها تركيا، بما في ذلك التحديات الاقتصادية المحلية والتقلبات الدولية التي تؤثر على السياسات الاقتصادية للبلاد. تبقى هذه التحديات جزءاً من السياق الذي يشكل تحدياً مستمراً لتركيا في تطوير استراتيجيات فعالة لإدارة تدفقات رأس المال وتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل.

من جهة أخرى، في مصر، بدأت عمليات التحرير المالي بعد أزمة اقتصادية كبرى في التسعينات. تمكنت مصر من خلال هذه السياسات من تحقيق استقرار اقتصادي نسبي ودعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل، رغم التحديات المستمرة التي تواجهها.

بشكل عام، يوضح هذا التحليل أن النجاح في تطبيق الإصلاحات المالية يعتمد على القدرة على تكييفها مع الظروف الاقتصادية والسياسية التي تخص كل دولة، فلا يوجد نموذج عام صالح لكل الدول ويؤدي إلى نفس النتائج. فللتحديات الداخلية والخارجية دور مهم في تحديد النتائج النهائية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام. وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية والتي نصت على دور الاختلافات في البيئة الاقتصادية، السياسية والتشريعية في تباين النتائج بين دول العينة.

في ختام هذا النقاش، يظهر بوضوح أن الجهود الإصلاحية والتحريرية في القطاع المالي بالجزائر، على الرغم من توجيهها نحو التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، لم تتمكن بشكل كاف من تحقيق الأهداف المطلوبة أو حتى تعزيز الاستقرار الاقتصادي المطلوب. فالإصلاحات التي اتخذتها الحكومة لم تكن بمثابة خطوات ثابتة نحو التحرير الكامل والمستدام للقطاع المالي.

ففي المراحل الأولى من التحول، كانت الإجراءات تكميلية واستجابية لتوصيات منظمات دولية، مما جعلها أقل فعالية في التصدي للتحديات الهيكلية الداخلية. ومع تزايد الصدمات الخارجية، كانت ردود الفعل المالية والاقتصادية للبلاد تتأثر بشكل كبير، خاصة مع تقلبات أسعار النفط العالمية التي أثرت سلباً على الاقتصاد الجزائري، الذي يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط والغاز.

بالإضافة إلى تحديات أخرى كضعف البنى التحتية المالية والاقتصادية، مما يقيد نطاق السياسات الاقتصادية ويحد من فعالية الإصلاحات. بالإضافة إلى أن تعزيز الاندماج المالي الإقليمي والدولي يبقى أمراً

## الفصل السابع: الخاتمة العامة.

تحدياً، نظراً للتحفظات المتبادلة والضغوط الداخلية على السياسات الاقتصادية. ومع تواصل التغيرات الاقتصادية العالمية، يظهر أن التحديات المستقبلية للجزائر في مجال السياسات المالية تتطلب استراتيجيات أكثر تكاملاً وشمولاً، تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحقيق نمو مستدام يعزز من مكانتها في السوق العالمية بشكل فعال ومستدام. وهذا ما يدل على عدم تحقق الفرضية الأخيرة والتي نصت على أن مساهمة نهج التحرير المالي في تخصيص الموارد وزيادة الاستثمارات، قد يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

### التوصيات:

بناءً على ما تم التطرق إليه، يتضح أن هناك عدة توصيات أساسية ينبغي أخذها بالاعتبار لتعزيز الإصلاحات المالية وتحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر:

- تعزيز تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الفعالة: يجب أن يتجاوز تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية مجرد إجراءات شكلية، وينبغي أن يكون مرتبطاً برؤية استراتيجية طويلة الأمد لتحسين الأداء الاقتصادي؛
- تعزيز القدرة على توزيع الموارد المالية: يتعين تعزيز قوة النظام المالي في توجيه الموارد المالية بشكل فعال نحو دعم الاستثمارات الإنتاجية، وتعزيز العرض الفعال في الاقتصاد؛
- دعم المؤسسات المالية غير البنكية وتحسين كفاءتها: من الضروري تعزيز البنية التحتية المالية وتحفيز الأسواق المالية، بما في ذلك تحسين كفاءة المؤسسات المالية غير البنكية وتيسير الوصول إليها؛
- تسهيل المعاملات المالية وتعزيز الاستثمار الخاص: ينبغي تحفيز وتسهيل المعاملات المالية سواء البنكية أو غير البنكية، وتعزيز توجيه الموارد نحو القطاع الخاص لتعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل؛
- تعزيز جاذبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة: يجب على الحكومة إيلاء المزيد من الأهمية لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك من خلال وضع التشريعات والسياسات الداعمة، مما يعزز القدرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام؛
- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص: ينبغي تشجيع الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص لتعزيز الاستثمارات وتسريع وتيرة التنمية الاقتصادية، من خلال توفير بيئة استثمارية ملائمة وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال؛

## الفصل السابع: الخاتمة العامة.

- تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد: من المهم تعزيز الشفافية في إدارة الموارد المالية والاستثمارات العامة، واتخاذ إجراءات فعالة لمكافحة الفساد، مما يعزز الثقة في النظام المالي ويجذب المزيد من الاستثمارات؛
- تطوير البنية التحتية الاقتصادية: ينبغي استثمار الموارد في تحسين البنية التحتية الاقتصادية، مثل النقل والاتصالات والطاقة، لدعم النمو المستدام وتعزيز قدرة الاقتصاد على التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية؛
- تعزيز التعليم والتدريب المهني: يجب تعزيز الاستثمار في التعليم والتدريب المهني لتحسين مهارات القوى العاملة وتعزيز التوظيف، مما يساهم في رفع مستويات الإنتاجية وتحقيق نمو اقتصادي مستدام؛
- تعزيز الاستدامة البيئية: يتعين على الحكومة اتخاذ إجراءات لتعزيز الاستدامة البيئية والحفاظ على الموارد الطبيعية، مما يساهم في تعزيز استقرار الاقتصاد على المدى البعيد وتحقيق التنمية المستدامة.

## قائمة المراجع

# قائمة المراجع

## المراجع العربية:

### • المؤلفات:

1. أبون، فدي عبد المجيد. مدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
2. أجمية، محمد عبد العزيز، وإيمان عطية ناصف. التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية. بدون دار نشر، بدون طبعة. جامعة الإسكندرية، 2000.
3. أسامة، محمد الفولي، ومجدي محمود شهاب. مبادئ العلاقات الاقتصادية الدولية. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997.
4. أندراوس، عاطف وليم. السياسة المالية وأسواق الأوراق المالية خلال فترة التحول لاقتصاد السوق. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2005.
5. بلقاسم، محمد. سياسة التمويل والتنمية وتنظيمها في الجزائر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1991.
6. بن رمضان، أنيسة. دراسة إشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة على النمو الاقتصادي. الجزائر: دار هومة، 2014.
7. بيندر، جون، وسايمون أشرود. الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدا. ترجمة خالد غريب علي. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015.
8. تودارو، ميشيل. التنمية الاقتصادية. ترجمة: محمود حسن حسني، ومحمود حامد محمود. الرياض: دار المريخ للنشر، 2006.
9. صبيح، ماجد. "التنمية الاقتصادية". عمان: جامعة القدس المفتوحة، 2008.
10. عايب، وليد عبد الحميد. الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي: دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية. بيروت، لبنان: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2010.
11. عبد العزيز، سمير محمد. التجارة العالمية بين جات 94 ومنظمة التجارة العالمية. الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع، 2001.
12. عجمية، محمد عبد العزيز، وإيمان عطية ناصف. التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية. كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2002.

## قائمة المراجع

13. فدي، عبد المجيد. مدخل إلى السياسة الاقتصادية الكلية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
14. ماكينون، رونالد. النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد وأحكام السيطرة عند التحول إلى اقتصاديات السوق. ترجمة صليب بطرس وسعاد الطنبولي. القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 1996.
15. المبيضين، مخلد عبيد. "الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة." عمان: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012.
16. محمد أحمد الأفندي. النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة. الطبعة الأولى. صنعاء: الأمين للنشر والتوزيع، 2012.
17. محمد خالد الأزعر، "الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية"، دار الجليل للنشر، عمان، 1991.
18. محمد، يونس محمد، وعبد النعيم محمد مبارك. أساسيات علم الاقتصاد. بيروت: الدار الجامعية، 2005.
19. مغاوري، شلبي علي. اليورو: الآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 2000.
20. نافعة، حسن. "الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً." الطبعة الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
21. هالوود، سي بول، ورونالد ماكينون. النقود والتمويل الدولي. ترجمة محمود حسن حسني ونسيب فرج عبد العال. الرياض: دار المريخ للنشر، 2007.
22. يونس، محمود، علي عبد الوهاب نجا، وأسامة أحمد الفيل. التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية. الإسكندرية: دار التعليم الجامعي، 2015.

### • أطاريح ومذكرات:

1. بن عبيزة دحو. "سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي - دراسة قياسية." أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة جيلالي ليايس- سيدي بلعباس، 2017. الموقع الإلكتروني:
2. زعيتري، صارة. "أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية ومقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1980-2015." أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجلفة، 2019. الموقع الإلكتروني: <http://dspace.univ-djelfa.dz:8080>. تاريخ الاطلاع: 2022/08/06.

## قائمة المراجع

3. بشيشي، وليد. "دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل الإصلاحات الاقتصادية الراهنة - حالة الجزائر." أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة عنابة، 2015.
4. الوليد، مقسوم ميساوي. أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2018.
5. مونية، ركرات. "أثر النمو الاقتصادي على سوق العمل في الجزائر." أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2018.
6. خديجة، تافساست. تحرير القطاع المالي وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2013. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2017.
7. طرشي، محمد. متطلبات تفعيل الرقابة المصرفية في ظل التحرير المالي والمصرفي - دراسة حالة الجزائر. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2012-2013.
8. ذهبي ريمة. "الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011)." دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسنطينة، الجزائر، (2013).
9. بريش، عبد القادر. "التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية." أطروحة دكتوراه. العلوم الاقتصادية. فرع نقود ومالية. جامعة الجزائر. (2016).
10. جنيدي، مراد. "الإصلاحات والإنعاش الاقتصادي في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية." أطروحة دكتوراه، فرع الاقتصاد الكمي، السنة الجامعية 2015-2014.
11. يحيواوي، عبد الحفيظ. مطبوعة محاضرات جامعية في مقياس القانون المصرفي. موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر شعبة علوم اقتصادية تخصص تسويق مصرفي، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة زيان عاشور الجلفة، السنة الجامعية 2018-2019.
12. ملوخ، ماجدة. "فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة." مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، (2002).
13. عاشور، فلة. "آثار برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994." مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2004.

## قائمة المراجع

14. مواكبي، سهيلة. "أثر سياسة التحرير المالي على احتياطي الصرف الأجنبي لدول المغرب العربي دراسة قياسية للفترة 1990-2018." أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير.

15. مراد عبد القادر. "دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003." مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، السنة الجامعية 2010-2011.

### ● مقالات علمية:

1. أبو دراز، سفيان. "استراتيجيات التحرير المالي العالمية للاستفادة من العولمة المالية - دروس للنظام المالي الجزائري." أبعاد اقتصادية 2، العدد 2. (2012).
2. أزروقي، وسيلة، ونوال بن خالدي. "اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية وانعكاساتها على أعمال البنوك: الدول العربية نموذجاً." أكاديميا 1، العدد 2 (2014).
3. القطيط، جهاد صبيحي. "أثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي السعودي (دراسة قياسية خلال الفترة 2001-2018)." مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا 16، العدد 24. (2020).
4. الوليد أحمد طلحة. "سياسات تحرير سعر الصرف في الدول العربية: بين النظرية والتطبيق." دراسات اقتصادية، صندوق النقد الدولي، العدد 99 (2022).
5. فقير، كمال، وعلي يوسفات. "أثر تنوع مصادر الدخل على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية لبعض دول المينا للفترة 2000-2018." مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية 4، العدد 2 (2020).
6. هاني رزق، رزق بركات. "الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تنمية الاقتصاد المصري." المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية 9، العدد 1 (2018، 2).
7. ملواح، فضيلة، وعلي مكيد. "محددات النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة (1990-2018)." مجلة الاقتصاد والاحصاء المطبق 7، العدد 2 (2020).
8. مرابط، ساعد، وأسماء بلمهوب. "العولمة المالية وتأثيرها على أداء الأسواق المالية الناشئة." في ملتقى دولي حول: "سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية"، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير ومخبر العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، (يومي 21، 22 نوفمبر 2006).

## قائمة المراجع

9. قاسمي، آسيا. "أثر العولمة المالية على تطوير الخدمات المصرفية وتحسين القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية." أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، (2015/2014).
10. سعادي، رشيدة، ودريال، عبد القادر. "الأورو وسياسة سعر الصرف في الدول المغاربية: دراسة حالة الجزائر باستعمال متجه الانحدار الذاتي للفترة 2000-2015." مجلة اقتصاديات المال والأعمال، العدد 6. (2018)
11. الرقيب، أنور. "فاعلية سياسة معدل الفائدة في الاقتصاد المصري خلال الفترة 1980-2019." مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية المجلد 23، العدد 1. (2021).
12. محمد، العقاب، مختار رابحي، ونورة زيان. "علاقة التحرير المالي بالنمو الاقتصادي: دليل تجريبي من بعض الدول العربية." مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات 9، العدد 1. (2020)
13. فوراري، آسيا. "التحرير المالي وعلاقته بالتطور المالي." مجلة المقار للدراسات الاقتصادية 2، العدد 2 (15 ديسمبر 2018).

### • محاضرات:

1. حوشين، يوسف. "محاضرات في مقياس تحليل المعطيات المعمق – مع أمثلة حسابية وتطبيقية." مطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى ماستر، تخصص: تحليل اقتصادي واستشرافي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 2 لونيس علي، السنة الجامعية 2022-2023.
2. مصرى آدم، محمدى. "إتفاقية بريتون وودز ونشأة المنظمات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية)." محاضرات مقدمة لمستوى ماستر في العلوم السياسية والعلوم الاقتصادية العربية.
3. سلايمية ظريفة. "محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف." كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة 4 ماي 1955، قلمة، الجزائر، السنة الجامعية 2016-2017.

### • مراجع أخرى:

1. المادة 2، المقدمة من فصل المسؤوليات الدولية، "تقرير لجنة القانون الدولي عن أعمال في دورتها الـ63 (2011).

## قائمة المراجع

2. الأمر 66-178 المؤرخ في 13/06/1966 والصادر بالجريدة الرسمية في السنة الثالثة العدد 51 في 14/06/1966، المواد 01-20.
3. الأمر 66-178 المؤرخ في 29/12/1966 والصادر بالجريدة الرسمية في السنة الثالثة العدد 110 في 30/12/1966، المواد 01-04.
4. الأمر 67-204 المؤرخ في 01/10/1967 والصادر بالجريدة الرسمية في السنة الرابعة العدد 82 في 06/10/1967، المواد 01-10.
5. المرسوم 71-47 المؤرخ في 30/06/1971 والصادر بالجريدة الرسمية في السنة الثامنة العدد 55 في 06/07/1971، المواد 01-21.
6. المرسوم 82-106 المؤرخ في 13/03/1982 والصادر بالجريدة الرسمية في السنة 19 العدد 11 في 16/03/1982، المواد 01-67.
7. المرسوم 85-85 المؤرخ في 30/04/1985 والصادر بالجريدة الرسمية في السنة 19 العدد 11 في 01/05/1985، المواد 01-60.
8. القانون 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 والصادر بالجريدة الرسمية في السنة 27 العدد 16 في 18/04/1990، المواد 01-215.
9. إصدار قانون الاستثمار رقم 230 لسنة 1989، الصادر بالعدد 29 للجريدة الرسمية في 20/07/1989.
10. إصدار قانون شركات قطاع الأعمال رقم 203 لسنة 1991، الصادر بالعدد 24 للجريدة الرسمية في 19/06/1991، المعدل بتاريخ 05/11/2020.
11. إصدار قانون سوق رأس المال رقم 95 لسنة 1992، الصادر بالعدد 25 (مكرر) للجريدة الرسمية في 22/06/1992.
12. إصدار قانون أعمال البنوك والائتمان رقم 163 لسنة 1957، الصادر بالعدد 53 "إصدار غير اعتيادي" لجريدة الوقائع المصرية في 13/07/1957.
13. إصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003، الصادر بالعدد 24 (مكرر) للجريدة الرسمية في 15/06/2003.
14. إصدار قانون بتنظيم التعامل بالنقد الأجنبي رقم 38 لسنة 1994، الصادر بالعدد 22 للجريدة الرسمية في 30/06/1994.

• مواقع الكترونية:

# قائمة المراجع

1. احمد حسين بتال. "التكامل المشترك وفق ARDL Coitegration مع التطبيق في Eviews - عرض تقديمي". كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، 2020. <https://ln.run/nBj3R>
2. شبكة قوانين الشرق. "توفر شبكة قوانين الشرق قاعدة بيانات قانونية تزيد على الـ 20 مليون وثيقة ومعلومة قانونية." تاريخ الاطلاع: 2023/06/06. <http://www.quwwanelsharq.com>
3. كنانة أونلاين - شبكات المعرفة المجتمعية البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. تاريخ الاطلاع: 2023/06/06. <http://www.kananaonline.org>
4. "التحليل الاستكشافي للبيانات في برنامج SPSS." مؤسسة المنارة للإستشارات. تم الاطلاع في 29 جوان 2023. <https://www.manaraa.com/post/6759> /التحليل-الاستكشافي-للبيانات-في-برنامج-spss.
5. حازم، الببلاوي. "النظام الاقتصادي الدولي المعاصر." صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1990-1923، عالم المعرفة . [https://archive.org/stream/162\\_20201127/257\\_djvu.txt](https://archive.org/stream/162_20201127/257_djvu.txt)
6. المعاهدة المالية الأوروبية. الجزيرة نت. تم التعديل في 02 مارس 2012. <https://ln.run/TI6A>. تم الاطلاع في 07 جويلية 2023.
7. تعرف على اتفاقية ماستريخت المؤسسة للاتحاد الأوروبي. الجزيرة نت. تم التعديل في 28 فيفري 2017. <https://ln.run/yk5Ss>. تم الاطلاع في 07 جويلية 2023.

## مراجع أجنبية:

### • Books

1. Arrous, Jean. Les Théories de la Croissance. Paris: Éditions du Seuil, 1999.
2. Cheng Hsiao, Lee Lung-Fei, Lahiri Kajal, and Pesaran M. Hashem, eds. Analysis of Panels and Limited Dependent Variables Models. Cambridge University Press, July 1999.
3. Communauté européenne (sous la dir.). Dix ans de Marché commun en tableaux 1958-1967, Quelques chiffres. Bruxelles: Office Statistique des Communautés Européennes, 1967. Consulté le 24/06/2023.
4. Damodar N Gujarati, Dawn C Porter, Basic Econometrics, 5th edition, McGraw-Hill Irwin, New York, USA, 2008.

## قائمة المراجع

5. Ezeala-Harrison, Fidelis. Economic Development: Theory and Policy Applications. Westport, CT: Greenwood Publishing Group, 1996.
6. Fischer, Stanley et autres. Macroéconomie. 2ème édition. Paris: Editions Dunod, 2002.
7. Frees, E.W. Longitudinal and Panel Data: Analysis and Applications in the Social Sciences. Cambridge University Press, 2004.
8. Friedman, M. "The use of ranks to avoid the assumption of normality implicit in the analysis of variance." Journal of the American Statistical Association, vol. 32, 1937.
9. Hairault, Jean-Olivier. La Croissance : Théories et Régularités Empiriques. Paris: Économica, 2004.
10. Hamid, Mohamed Tlili, and Rami Abdelkafi. Éléments de Croissance Économique: Cours avec Exercices, Questions de Réflexion et QCM Corrigés. Tunisie: Dépôt Légal, 2009.
11. McKinnon, Ronald I. Money and Capital in Economic Development. Washington, DC: Brookings Institution Press, 1970.
12. OECD. Le Coût Élevé des Faibles Performances Éducatives. Edition OECD, 2010.
13. Ray, Debraj. Development Economics. Princeton University Press, 1998.
14. Shaw, Edward S. Financial Deepening in Economic Development. New York: Oxford University Press, 1973.
15. Somashekar, Ne. Thi. Development and Environmental Economics. New Delhi: New Age International (P) Limited Publishers, 2003.
16. Thomson, David L., Eric G. Cooch, and Michael J. Conroy, eds. Modeling Demographic Processes in Marked Populations. Environmental and Ecological Statistics, vol. 3. Springer, Boston, USA, 2009.
17. Todaro, Michael P., and Stephen C. Smith. Economic Development. 11th ed. United States of America: Library of Congress, 2012.
18. Tornell, Aaron, and Frank Westermann, eds. Boom-Bust Cycles and Financial Liberalization. MIT Press Books. The MIT Press, 1st edition, December 2005.

# قائمة المراجع

## • Thesis

1. Agénor, Pierre-Richard. "Benefits and Costs of International Financial Integration: Theory and Facts." Policy Research Working Paper WPS.2699. World Bank, Washington, DC, USA, (October 31th, 2001).
2. Alexander Chudik and Hashem Pesaran, "Common correlated effects estimation of heterogeneous dynamic panel data models with weakly exogenous regressors," Journal of Econometrics 188, no. 2 (2015).
3. Amin, Samir. "Accumulation and Development: A Theoretical Model." Review of African Political Economy, no. 1 (1974).

## • Articles

4. Autumn, Antoine. "Les Nouvelles Théories de la Croissance." Revue Économique, (September 1982).
5. Badri, Arash Ketabforoush and Aidin Poorabdollahi Sheshgelani. "Financial Development, Financial Integration and Economic Growth." American Journal of Business and Society 1, no. 4 (2016).
6. Beck, Thorsten, Ross Levine, and Norman Loayza. "Finance and the Sources of Growth." Journal of Financial Economics 58, no. 1–2 (2000).
7. Bekaert, Geert, Campbell R. Harvey, and Christian Lundblad. "Does Financial Liberalization Spur Growth?" Journal of Financial Economics 77, no. 1 (2005).
8. Benallal, Belkacem. "Les effets de l'application de la politique de libéralisation financière sur la croissance économique en Algérie (1970/2010): Etude économétrique avec la méthode de Cointégration." In Actes de la jeune recherche en économie, Société et Culture. Lauréats du concours FES, Fondation Friedrich Ebert, Bureau d'Alger, 2012.
9. Bertrand, Raymond. "The European Common Market Proposal", International Organization, vol 10, N° 4, 1956. Accessed 25/06/2023. Link
10. Bumann, Silke, Niels Hermes, and Robert Lensink. "Financial Liberalization and Economic Growth: A Meta-Analysis." Journal of International Money and Finance 33 (2013).

## قائمة المراجع

11. Cerra, Valerie, and Sweta Chaman Saxena. "Growth Dynamics: The Myth of Economic Recovery." *American Economic Review* 98, no. 1 (2008).
12. Eyraud, Luc, Diva Singh, and Bennett Sutton. "Benefits of Global and Regional Financial Integration in Latin America." IMF Working Paper WP/17/1. International Monetary Fund, (January 2017).
13. Fabre, Alice. "Education, croissance et convergence: Analyse au sein d'un modèle à générations imbriquées." *Revue Économique*, no. 111, Sept/Oct (2001).
14. Fry, Maxwell J. "Saving, Investment, Growth and the Cost of Financial Repression." *World Development* 8, no. 4 (1980).
15. Galindo, Arturo, Alejandro Micco, Guillermo Ordoñez, Arturo Bris, and Andrea Repetto. "Financial Liberalization: Does It Pay to Join the Party? [With Comments]." *Economía* 3, no. 1 (2002).
16. Griffiths, Richard T. "Europe's First Constitution: The European Political Community, 1952–1954." In *The Construction of Europe*, edited by S. Martin. Dordrecht: Springer, 1994. Accessed: July 07th, 2023.
17. Gupta, Rangan. "Tax Evasion and Financial Repression." *Journal of Economics and Business* 60, no. 6 (November-December 2008).
18. Hashem Pesaran, "Estimation and Inference in Large Heterogeneous Panels with a Multifactor Error Structure," *Econometrica* 74, no. 4 (2006).
19. Hashem Pesaran, Yongcheol Shin, and Ron Smith, "Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels," *Journal of the American Statistical Association* 94, no. 446 (1999).
20. Hassan, M. Kabir, Abdus Samad, and Faridul Islam. "A Reexamination of McKinnon-Shaw Hypotheses: Evidence from Five South Asian Countries." *The Bangladesh Development Studies* 21, no. 4 (1993).
21. Hsing, Yu, and Wen-Jen Hsieh. "Testing the Augmented Solow Growth Model: The Case of Taiwan." *Risec*, vol. 44, no. 3, (1997).

## قائمة المراجع

22. Irshad, Saadia. *Triptyque De Libéralisation, Mondialisation et Financiarisation: Implications Pour La Croissance Economique, Le Développement et La Stabilité Dans Les Economies en Développement et Emergentes*. Thèse Doctorat en Sciences Economiques, Université De Grenoble, France, 2013.
23. Jushan Bai and Serena Ng, "Panel Unit Root Tests with Cross-Section Dependence: A Further Investigation," *Econometric Theory* 26, no. 4 (2010).
24. Kaminsky, Graciela L., and Carmen M. Reinhart. "The Twin Crises: The Causes of Banking and Balance-of-Payments Problems." *American Economic Review* 89, no. 3 (1999).
25. Kapur, Basant K. "Alternative Stabilization Policies for Less-Developed Economies." *Journal of Political Economy* 84, no. 4 (1976).
26. Khan, Muhammad Khan Sajawal. "Financial Sector Restructuring in Pakistan." *The Lahore Journal of Economics*, special edition, vol. 12 (September 2007).
27. King, Robert, and Ross Levine. "Finance and Growth: Schumpeter Might Be Right." *The Quarterly Journal of Economics* 108 (1993).
28. Kose, Ayhan, Eswar Prasad, Kenneth Rogoff, and Shang-Jin Wei. "Financial Globalization Beyond the Blame Game: A New Way of Looking at Financial Globalization Reexamines Its Costs and Benefits." *Finance & Development* 0044, no. 001 (March 19th, 2007).
29. Levine, Ross. "Chapter 12 Finance and Growth: Theory and Evidence." In *Handbook of Economic Growth*, vol. 1. (2005).
30. Lucas, Robert. "On the Mechanics of Economic Development." *Journal of Monetary Economics* Vol. 22, (1988).
31. Masoud, Najeeb. "A Contribution to the Theory of Economic Growth: and New." *Journal of Economics and International Finance* 6, no. 3 (2014).
32. Nwadiubu, A., Sergius Udeh, and I. Onwuka. "Financial Liberalization and Economic Growth – The Nigerian Experience." *Journal of Economics and Sustainable Development* 9, no. 1 (2018).

## قائمة المراجع

33. Orji, Anthony, Jonathan E. Ogbuabor, and Onyinye I. Anthony-Orji. "Financial Liberalization and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Evidence". International Journal of Economics and Financial Issues 5, no. 3 (July 15, 2015).
34. Poulain, Edouard. "Le Capital Humain: D'une Conception Substantielle à un Modèle Représentationnel." Revue Économique 52, no. 1 (January 2001).
35. Qian, Yingyi. "Financial Services Liberalization and GATS- Analysis of the Commitments Under the General Agreement on Trade in Services (GATS) at the World Trade Organization (WTO)." (2003).
36. Quenouille, Maurice. "Approximate Tests of Correlation in Time-Series." Journal of the Royal Statistical Society: Series B (Methodological), vol. 11, no. 1, (January 1949).
37. Rajan, Raghuram G., and Luigi Zingales. "Financial Dependence and Growth." The American Economic Review 88, no. 3 (1998).
38. Reinhart, Carmen M., Jacob Kirkegaard, and M. Belen Sbrancia. "Financial Repression Redux." Finance and Development, International Monetary Fund, June 2011.
39. Riesenfeld, Stefan, and Richard Buxbaum. "N. V. Algemene Transport- En Expeditie Onderneming van Gend & Loos c. Administration Fiscale Neerlandaise: A Pioneering Decision of the Court of Justice of the European Communities." The American Journal of International Law 58, no. 1 (1964): 152.
40. Robert, Lucas. "On the Mechanics of Economic Development." Journal of Monetary Economics, Vol. 22, (1988).
41. Roubini, Nouriel, and Xavier Sala-i-Martin. "A Growth Model of Inflation, Tax Evasion and Financial Repression." Center Discussion Paper no. 658, Yale University, (1992).
42. Roubini, Nouriel, and Xavier Sala-i-Martin. "Financial Repression and Economic Growth." Journal of Development Economics 39, no. 1 (1992).
43. Somashekar, Ne. Thi. Development and Environmental Economics. New Delhi: New Age International (P) Limited Publishers, 2003.

## قائمة المراجع

44. Stiglitz, Joseph E. "Capital Market Liberalization, Economic Growth, and Instability." *World Development* 28, no. 6 (2000).
  45. Stiglitz, Joseph E. "Capital Market Liberalization, Economic Growth, and Instability." *World Development* 28, no. 6 (2000).
  46. Tukey John, "Bias and confidence in not-quite large samples", *Annual of Mathematical Statistics*, vol 29, no. 2, (1958).
  47. Uzawa, Hirofumi. "Technical Change and the Aggregate Model of Economic Growth." *International Economic Review*, 6 (1965).
  48. Vabres, Henri. "La première phase de la Communauté Économique Européenne", *Revue économique*, vol. 5, N° 5, 1954. Accessed 25/06/2023. Link
  49. Burkett, Paul, and Amitava Krishna Dutt. "Interest Rate Policy, Effective Demand, and Growth in LDCs." *International Review of Applied Economics* 5, no. 2 (1991).
  49. Vapa Tankosic, Jelena, and Micosolv Stojavljevic. "EU Common Agricultural Policy and Pre-accession Assistance Measures for Rural Development of Agriculture." *Ekonomika poljoprivrede* 61, no. 1 (2014): 197. Accessed June 25, 2023. Link
  50. Wilkin, Jerzy. "The Political Economics of the Common Agricultural Policy Reform." *Gospodarka Narodowa. The Polish Journal of Economics* 229, no. 1-2 (2009): 3. Accessed June 24, 2023.
  50. Van Wijnbergen. "Interest Rate Management in LDC's." *Journal of Monetary Economics* 12, no. 3 (September 1983).
  51. Yulek, Murat A. "Why Governments May Opt For Financial Repressing Policies: Selecting Credits and Endogenous Growth." *Economic Research* 30, no. 1 (2017).
- **Working papers**
1. Agénor, Pierre-Richard. "Benefits and Costs of International Financial Integration: Theory and Facts." *Policy Research Working Paper WPS.2699*. World Bank, Washington, DC, USA, October 31st, 2001.

## قائمة المراجع

2. Eyraud, Luc, Diva Singh, and Bennett Sutton. "Benefits of Global and Regional Financial Integration in Latin America." IMF Working Paper WP/17/1. International Monetary Fund, January 2017.
3. Hashem Pesaran, "Estimation and Inference in Large Heterogeneous Panels with a Multifactor Error Structure," *Econometrica* 74, no. 4 (2006).
4. Hashem Pesaran, Yongcheol Shin, and Ron Smith, "Pooled Mean Group Estimation of Dynamic Heterogeneous Panels," *Journal of the American Statistical Association* 94, no. 446 (1999).
5. Jushan Bai and Serena Ng, "Panel Unit Root Tests with Cross-Section Dependence: A Further Investigation," *Econometric Theory* 26, no. 4 (2010).
6. Quenouille, Maurice. "Approximate Tests of Correlation in Time-Series." *Journal of the Royal Statistical Society: Series B (Methodological)*, vol. 11, no. 1, (January 1949).

- **Seminar paper**

1. Mikusheva, Anna, and Mikkel Solvsten. "Linear Regression with Weak Exogeneity," presented at Econometrics and Empirical Economics Seminar, Toulouse School of Economics, March 2nd, 2023.

- **Reports:**

1. World Bank Group. "Open Data | Data".URL: <https://data.worldbank.org/>
2. Federal Reserve Economic Data | FRED | St. Louis Fed.URL: <https://fred.stlouisfed.org/>

### Web Sources

3. Berry, Christopher. (2011). Fixed-Effects-Lecture1.pdf. Scribd. accessed: June 6<sup>th</sup>, 2023. <https://fr.scribd.com/document/336218955/Fixed-Effects-Lecture1-pdf>,

- **Government Publications:**

1. Ministero Degli Affari Esteri e Della Cooperazione Internazionale. "Il Ruolo Dell'Italia Nel Processo Di Integrazione Europea." Accessed: June 24<sup>th</sup>, 2023. <https://www.esteri.it/it/politica-estera-e-cooperazione-allo->

# قائمة المراجع

- [sviluppo/politica\\_europea/italia\\_in\\_ue/il-ruolo-dellitalia-nel-processo-di-integrazione-europea/](#)
2. Traité instituant la Communauté Européenne du Charbon et de l'Acier. Paris, 1951.  
Article 01. p 15. Consulté le 24 juin 2023.  
[https://www.cvce.eu/content/publication/1997/10/13/11a21305-941e-49d7-a171-ed5be548cd58/publishable\\_fr.pdf](https://www.cvce.eu/content/publication/1997/10/13/11a21305-941e-49d7-a171-ed5be548cd58/publishable_fr.pdf)
  3. Traité instituant la Communauté économique européenne, Les Principes, article 02, Rome 1957, p :2. consulté le 24 juin 2023.  
[https://www.cvce.eu/obj/traite\\_instituant\\_la\\_communaute\\_economique\\_europeenne\\_rome\\_25\\_mars\\_1957\\_version\\_consolidee\\_1986-fr-074d5033-3737-45ec-9887-b455e44cc990.html](https://www.cvce.eu/obj/traite_instituant_la_communaute_economique_europeenne_rome_25_mars_1957_version_consolidee_1986-fr-074d5033-3737-45ec-9887-b455e44cc990.html)
  4. "Ressources de le Projet Britannique de Grande Zone de Libre-échange - Événements Historiques de la Construction Européenne (1945-2009) - CVCE Website.". Page 2. Accessed June 24<sup>th</sup>, 2023. [https://www.cvce.eu/collections/unit-content/-/unit/02bb76df-d066-4c08-a58a-d4686a3e68ff/867ec75b-63bf-4207-a8e4-f56f1d839347/Resources#45d67f5a-9285-48f3-a2e2-6d81236ef8b9\\_fr&overlay](https://www.cvce.eu/collections/unit-content/-/unit/02bb76df-d066-4c08-a58a-d4686a3e68ff/867ec75b-63bf-4207-a8e4-f56f1d839347/Resources#45d67f5a-9285-48f3-a2e2-6d81236ef8b9_fr&overlay)
- **Encyclopedia Entries:**
1. Gabel, Matthew J. "European Community." Encyclopedia Britannica, June 13<sup>th</sup>, 2023. Accessed June 24<sup>th</sup>, 2023. <https://www.britannica.com/topic/European-Community-European-economic-association>
  2. The Editors of Encyclopaedia Britannica. "Maastricht Treaty." Encyclopedia Britannica, Last modified June 11<sup>th</sup>, 2024. Accessed June 24<sup>th</sup>, 2023. <https://www.britannica.com/event/Maastricht-Treaty>
  3. Toute l'Europe. "Du Traité de Rome Au Traité de Lisbonne, les Évolutions du Système Institutionnel Européen." May 31<sup>th</sup>, 2022. Accessed June 24<sup>th</sup>, 2023. <https://www.touteurope.eu/fonctionnement-de-l-ue/du-traite-de-rome-au-traite-de-lisbonne-les-evolutions-du-systeme-institutionnel-europeen/>

# قائمة المراجع

- **Online Sources:**

1. "The Constitutional Treaty of October 29<sup>th</sup>, 2004." CVCE Website. Accessed: June 23<sup>th</sup>, 2023. <https://www.cvce.eu/en/education/unit-content/-/unit/d5906df5-4f83-4603-85f7-0cab24b9fe1/0a763119-b665-4710-9a3d-2a931285fd0c>
2. "Treaty on European Union." EUR-Lex. Accessed: June 23<sup>th</sup>, 2023. <https://eur-lex.europa.eu/EN/legal-content/summary/treaty-on-european-union.html>
3. Toute l'Europe. "Les élargissements de l'Union européenne, de 6 à 27 Etats membres." Touteurope.eu, November 29<sup>th</sup>, 2022. Accessed: July 17<sup>th</sup>, 2023. <https://www.touteurope.eu/fonctionnement-de-l-ue/les-elandissements-de-l-union-europeenne-de-6-a-27-etats-membres/#3>
4. Toute l'Europe. "Le traité de Nice (2001)." Touteurope.eu, December 2<sup>nd</sup>, 2021. Accessed: June 23<sup>th</sup>, 2023. <https://www.touteurope.eu/fonctionnement-de-l-ue/le-traite-de-nice-2001/>
5. Toute l'Europe. "Les Traités de Rome (1957)." Touteurope.eu, November 8, 2022. Accessed June 24, 2023. <https://www.touteurope.eu/fonctionnement-de-l-ue/les-traites-de-rome-1957/>
6. The Editors of Encyclopaedia Britannica. "Maastricht Treaty." Encyclopedia Britannica. Last modified June 11<sup>th</sup>, 2024. Accessed June 24<sup>th</sup>, 2023. <https://www.britannica.com/event/Maastricht-Treaty>
7. INA. "9 Mai 1950 : Robert Schuman Prononce Le Discours Fondateur De L'Europe." Accessed June 12<sup>th</sup>, 2023. <https://www.ina.fr/ina-eclair-actu/9-mai-1950-robert-schuman-prononce-le-discours-fondateur-de-l-europe>